وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسـم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع

– الرقم التسلسلي:

– رقم التسجيل:

عنوان الأطروحة

معوقـات المشاركــة السكانيــة في التنميــة الحضريــة

–دراسة ميدانية بمدينة بسكرة–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في: علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة: **نخلة سمية**

إشراف الأستاذة الدكتورة: **عزيز سامية**

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
نجاة يحياوي	أستاذ تعليم عالي	بسكرة	رئيسا
سامية عزيز	أستاذ تعليم عالي	بسكرة	مشرفا ومقررا
حنان مراد	أستاذ محاضر –أ–	بسكرة	عضوا مناقشا
وردة برويس	أستاذ تعليم عالي	سكيكدة	عضوا مناقشا
باية بوزغاية	أستاذ تعليم عالي	الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

– الرقم التسلسلي:

– رقم التسجيل:

عنوان الأطروحة

معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية

دراسة ميدانية بمدينة بسكرة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في: علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة الدكتورة:**

نخلة سمية **عزيز سامية**

السنة الجامعية 2024/2023

"إني رأيت أنه لا كَتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غدهِ لو غيرَ هذا لكان أحسن ولو زيدَ هذا لكان يُستحسن ولو قدمَ هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظمِ العِبر، وهو دليلٌ على إستلاءِ النقصِ على جملةِ البشر"

-عماد الدين الأصفهاني-

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد..

فإني أشكر الله تعالى على كرمه حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخراً.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ العون والمساعدة، وفي مقدمتهم أستاذتي المشرفة على الرسالة الأستاذة الدكتورة عزيز سامية والتي مهما قلنا عنها فلن نوفها حقها، فهي لم تبخل علينا بوقتها ونصائحها وتوجيهاتها القيمة ومتابعتها الدائمة والتي كانت تنير لنا الطريق منذ البداية

شكري الجزيل إلى الأستاذ الدكتور قاسمي شوقي الذي لم يدَّخر جهداً في مساعدتي، ليس فقط في هذا العمل وإنما طوال مسيرتي الدراسية منذ أن إخترت تخصص علم الاجتماع الحضري كان يحثّني على البحث، ويرغِّبني فيه، ويقوّي عزيمتي عليه فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل من جامعة الأغواط وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور الزبير بن عون، الأستاذ الدكتور بودالي بن عون، الأستاذ الدكتور ردّاف لقمان الذين لم يبخلوا علينا بأي جهد في مساعدتنا لانجاز هذا العمل، فلكم مني خالص آيات الشكر وأسمى باقات التقدير.

وأوجه شكري وامتناني إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة ولو بكلمة أو دعوة لإنهاء

هذه الدراسة.

إلى جميع أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة محمد خيضر بسكرة على المساعدة المعنوية والمعرفية

إهداء

إلى أبي وأخي بشير. إلى روحهما الزكية الطاهرة أهدي هذا العمل، راجية أن يكون صدقة جارية عنهما، إليكما أبي وأخي الحاضرين دوما رغم الغياب.

إلى أمي أسمى آيات العطاء البشري، أمي فاطمة أهدي إليك هذا البحث المتواضع عسى أن أكون مصدر فخر لك.

إلى من شاركتني السراء والضراء، إلى منبع العطاء ومثال الكبرياء والتضحية، إليك أختي حفيظة.

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد، إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها، إلى إخوتي: شعيب؛ لمير وعادل أدامكم الله سندا وعزا لي.

إلى صديقات الطفولة رفيدة وإلهام، إليكن أهدي هذا العمل، تعبيرا عن امتناني لسنواتنا الطوال التي ما بخلتم فيها يوما عن تقديم العون والمساعدة لي في أحلك الظروف كما في أسعدها.

أهدي هذا البحث إلى صديقتي سلسبيل التي تحملت غيابي الطويل وظهوري المتقطع طوال فترة إنجازي للبحث، ولكنها واصلت تشجيعي ومساندتي.

إلى بهجة القلب وسعادة الروح إلى أبناء إخوتي: نوفل، يافا، هاجر، مريم، زينب، جواد، أمين ويحي، حفظكم الله ورعاكم.

سمية

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الانجليزية	
مقدمة	**أ – ت**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	**35-05**
1- الإشكالية	7-5
2- فرضيات الدراسة	8-7
3- أهمية الدراسة	9-8
4- أهداف الدراسة	09
5- أسباب اختيار الموضوع	10
6- تحديد مفاهيم الدراسة	19-10
7- المداخل النظرية للدراسة	23-20
8- الدراسات السابقة	35-23
الفصل الثاني: سوسيولوجيا المشاركة السكانية	**56 - 37**
1- الجذور الإيديولوجية للمشاركة السكانية	39-37
2- مسوغات استخدام المشاركة السكانية	45-39
3- أنماط المشاركة السكانية	49-45
4- مستويات المشاركة السكانية	54-50
5- الاتجاهات النظرية المتعلقة بالمشاركة السكانية	56-55
الفصل الثالث: التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية	**81 - 60**
أولا التنمية الحضرية	79-58
1- الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية الحضرية	63-58
2- أهداف التنمية الحضرية	65-63
3- متطلبات التنمية الحضرية	66-65
4- مجالات التنمية الحضرية	67-66
5- مؤشرات التنمية الحضرية في المدينة	72-67

6- الأطراف المشاركة في التنمية الحضرية	73-72
7- معوقات التنمية الحضرية وآليات مواجهتها	79-73
ثانيا: التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية	**95-79**
1- سيرورة التنمية الحضرية في الجزائر	86-79
2- أدوات التنمية الحضرية بالجزائر	89-86
3- التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية في الجزائر	91-89
4- أزمة التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية	95-92
الفصل الرابع: المشاركة السكانية في التنمية الحضرية	**129 - 97**
1- علاقة المشاركة السكانية بالتنمية الحضرية	102-97
2- مشاريع التنمية الحضرية اعتمدت على المشاركة السكانية	106-103
3- السلطات المحلية كآلية لتفعيل المشاركة السكانية في التنمية الحضرية	108-106
4- لجان الأحياء كأداة للمشاركة السكانية في التنمية الحضرية	110-108
5- المشاركة السكانية والمواطنة	112-110
6- المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بالجزائر	123-112
7- معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية	129-123
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة	**144 -131**
1- مجالات الدراسة	137-131
2- عينة الدراسة	139-137
3- منهج الدراسة	140-139
4- أدوات جمع البيانات	143-140
5- الأساليب الإحصائية المستخدمة	144
الفصل السادس: عرض وتحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج	**193 - 146**
1- عرض وتحليل البيانات العامة	151-146
2- شروط اختبار فرضيات الدراسة	153-151
3- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الجزئية الأولى واستخلاص النتائج	166-153
4- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الجزئية الثانية واستخلاص النتائج	178-166
5- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الجزئية الثالثة واستخلاص النتائج	191-178
6- عرض النتائج على ضوء الفرضية العامة	193-191
خاتمة	196 - 195
توصيات	198-197
قائمة المراجع	206 - 200
الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح أبعاد المشاركة السكانية والعناصر المكونة لها	54
02	يوضح التنمية بين الأسلوب المركزي وأسلوب المشاركة	98
03	يوضح التعريف بأحياء الدراسة	135
04	يوضح حجم العينة في كل حي	138
05	يوضح توزيع مفردات العينة حسب السن	146
06	يوضح توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي	147
07	يوضح توزيع مفردات العينة حسب المهنة	148
08	يوضح توزيع مفردات العينة حسب مدة الإقامة بالحي	149
09	يوضح توزيع مفردات العينة حسب سبب اختيار موقع السكن	149
10	يوضح تحليل التباين للانحدار	152
11	يوضح توزيع مفردات العينة حسب مكان الإقامة السابق	153
12	يوضح توزيع مفردات العينة حسب صيغة المسكن	154
13	يوضح توزيع مفردات العينة حسب التغيير في واجهة المسكن	155
14	يوضح توزيع مفردات العينة حسب مكان قضاء وقت الفراغ	156
15	يوضح توزيع مفردات العينة حسب الرضا عن الوضع المعيشي بالحي	157
16	يوضح توزيع مفردات العينة حسب الاستعانة بالجيران عند التعرض للمشاكل	158
17	يوضح توزيع مفردات العينة حسب موقفهم من وجود مشكلة في الحي	158
18	يوضح توزيع مفردات العينة حسب مشاركة الجيران في نشاطات لتنمية الحي	159
19	يوضح توزيع مفردات العينة حسب إحساسهم بأن الحي يمثل جزءا من مسكنهم	160
20	يوضح توزيع مفردات العينة حسب إمكانية انتقالهم من الحي	161
21	يوضح مخرجات حزمة التحليل الإحصائي الخاص بالفرضية الجزئية الأولى	164
22	يوضح توزيع مفردات العينة حسب معرفتهم بوجود لجنة الحي	166
23	يوضح توزيع مفردات العينة حسب عضويتهم في لجنة الحي	167
24	يوضح توزيع مفردات العينة حسب معرفتهم لأعضاء لجنة الحي	168
25	يوضح توزيع مفردات العينة حسب طلبهم للمساعدة من لجنة الحي	168
26	يوضح توزيع مفردات العينة حسب تنظيم لجنة الحي لنشاطات في المناسبات الدينية والوطنية	169
27	يوضح توزيع مفردات العينة حسب قيام لجنة الحي بعقد اجتماعات مع السكان وحرصهم على حضورها	170

28	يوضح توزيع مفردات العينة حسب تنظيم لجنة الحي لحملات تطوعية لتنمية الحي وحجم مشاركة السكان فيها	171
29	يوضح توزيع مفردات العينة حسب نوعية المشاكل التي يعاني منها الحي والتي ساهمت لجنة الحي في حلها	172
30	يوضح توزيع مفردات العينة حسب مساهمة لجنة الحي في اتخاذ القرار على المستوى المحلي	173
31	يوضح توزيع مفردات العينة حسب ثقة السكان في قدرة لجنة الحي على تنميته	173
32	يوضح ملخص العلاقة الارتباطية للفرضية الجزئية الثانية	176
33	يوضح معاملات الانحدار للفرضية الجزئية الثانية	177
34	يوضح توزيع مفردات العينة حسب تدخل السلطات المحلية في حل مشكلات الحي	178
35	يوضح توزيع مفردات العينة حسب عملية استقبال السلطات المحلية للسكان	179
36	يوضح توزيع مفردات العينة حسب مشاركة السكان في نقل انشغالات الحي إلى السلطات المحلية	181
37	يوضح توزيع مفردات العينة حسب عملية تواصل السكان مع السلطات المحلية فيما تعلق بالمشاريع التنموية بأحيائهم	181
38	يوضح توزيع مفردات العينة حسب التنسيق بين السلطات المحلية والسكان من أجل تنمية الحي	183
39	يوضح توزيع مفردات العينة حسب أهم الصعوبات التي تعترض السكان في تعاملهم مع السلطات المحلية	185
40	يوضح توزيع مفردات العينة حسب تقييمهم للمعاملات الإدارية مع السلطات المحلية	186
41	يوضح توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في الجهة المسؤولة عن تنمية الحي	186
42	ملخص العلاقة الارتباطية للفرضية الجزئية الثالثة	189
43	معاملات الإنحدار للفرضية الجزئية الثالثة	189
44	ملخص العلاقة الارتباطية للفرضية العامة	192
45	معاملات الإنحدار للفرضية العامة	192

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح الخصائص الرئيسية للمشاركة السكانية	44
02	يوضح الدوافع الرئيسية لمشاركة الساكن في قضايا المجتمع	47
03	يوضح التصنيفات المختلفة لأنواع المشاركة السكانية	49
04	يوضح نموذج الشراكة بين السكان والحكومة	50
05	يوضح المشاركة على المستوى الفردي حسب نوع المشاركين	53
06	يوضح المشاركة على المستوى الجماعي المنظم	54
07	يوضح أهداف التنمية الحضرية	65
08	يوضح مجالات التنمية الحضرية	69
09	يوضح مؤشرات التنمية الحضرية في المدينة	72
10	أساليب إشراك الساكنة في تنمية المدينة	104
11	يوضح مجالات استثمار المشاركة السكانية في الجزائر	122
12	يوضح العلاقة بين معوقات المشاركة السكانية وآليات التغلب عليها	130
13	يوضح مخطط حي 400 مسكن اجتماعي العالية	134
14	مخطط حي 240 مسكن اجتماعي الكورس	135
15	يوضح مخطط حي راس القرية	135
16	يوضح مخطط حي الجاهدين	136
17	يوضح النسب المئوية لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	149
18	يوضح تمثيل صلاحية نموذج الدراسة	152
19	يوضح اختبار تجانس البواقي	153
20	يوضح العلاقة بين عدم الانتماء والمشاركة السكانية	165
21	يوضح العلاقة بين سوء المعاملات الإدارية والمشاركة السكانية	190
22	يوضح تمثيل معادلة الإنحدار للفرضية العامة	192
23	يوضح ملخص لعلاقة الفرضيات الجزئية بالفرضية العامة	193

ملخص الدراسة

جاءت هذه الدراسة للبحث في الإشكالية التي مفادها وجود معوقات تمنع أو تحد من مشاركة السكان في التنمية الحضرية بأحياء مدينة بسكرة، وقد تم ايجاز مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي: ما هي معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة من وجهة نظر الساكنة ؟ ويترتب عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1- كيف يؤثر الشعور بعدم الانتماء للحي على عزوف السكان عن المشاركة في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة؟

2- كيف يمكن لضعف التمثيل السكاني أن يعوق المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة؟

3- هل المعاملات الإدارية تساهم في إعاقة المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة؟

وكمحاولة للاجابة عن هذا التساؤل وللإحاطة بالموضوع أكثر تم وضع الافتراضات التالية:

1- كلما زاد شعور عدم انتماء الساكن للحي كلما زاد عزوفه عن المشاركة في التنمية الحضرية للحي بمدينة بسكرة.

2- يؤثر ضعف التمثيل السكاني (المتمثل في لجان الأحياء) سلبا على المشاركة السكانية في التنمية الحضرية للحي بمدينة بسكرة.

3- تساهم المعاملات الإدارية في إعاقة المشاركة السكانية في التنمية الحضرية للحي بمدينة بسكرة.

شملت هذه الدراسة جانبين نظري بأربعة فصول وميداني بفصلين. استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي الذي وجدنا أنه يتناسب مع طبيعة وموضوع الدراسة.

أما فيما يخص مجتمع الدراسة والعينة بعد اختيارنا للأحياء من مدينة بسكرة بطريقة قصدية، قمنا بسحب نفس النسبة المئوية من العدد الكلي للأسر في كل حي لتشكل لنا في الأخير مجموع مفردات العينة الكلي. تم معها تطبيق الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات.

في الأخير توصلت الدراسة إلى خلاصة عامة تتلخص في أن سكان مدينة بسكرة يمنعهم عدم شعورهم بالانتماء إلى الأحياء حيث يقطنون من المشاركة في تنميتها، ذلك أن تحقيق التنمية الحضرية مرهون بتأهيل وتعميق الانتماء بين الفرد ومدينته. كما أن سوء المعاملة التي يتلقونها من مختلف الإدارات العمومية تعزز من عزوفهم عن المشاركة في التنمية الحضرية.

Summar:

This study examined the problem that there are obstacles that prevent or limit the participation of residents in urban development in the neighborhoods of the city of Biskra. The problem of the study was summarized by the following main question: What are the obstacles to participation of the population? in the urban development of the city of Biskra from the point of view of the inhabitants? This question gives rise to the following sub-questions:

1- How does the feeling of not belonging to the neighborhood affect the reluctance of residents to participate in the urban development of the city of Biskra?

2- How can low representation of the population hinder the participation of the population in the urban development of the city of Biskra?

3- Do administrative transactions contribute to hindering the participation of the population in the urban development of the city of Biskra?

To try to answer this question and better understand the subject, the following hypotheses were formulated:

1- The greater the resident's feeling of non-belonging to the neighborhood، the greater their reluctance to participate in the urban development of the neighborhood of the city of Biskra.

2- The low representation of the population (represented in neighborhood committees) negatively affects the participation of the population in the urban development of the district of the city of Biskra.

3- Administrative transactions contribute to hindering the participation of the population in the urban development of the district of the city of Biskra.

This study included two aspects، theoretical with four chapters and field with two chapters. We used the descriptive analysis method، which we deemed appropriate to the nature and purpose of the study.

As for the population studied and the sample، after intentionally selecting the neighborhoods of the city of Biskra, we subtracted the same percentage from the total number of families in each neighborhood to finally constitute the total sample, The questionnaire was used as the main data collection tool.

Finally, the study reaches the general conclusion that the inhabitants of the city of Biskra are prevented by their lack of feeling of belonging to the neighborhoods where they live from participating in their development, because the achievement of urban development requires rehabilitation and the deepening of belonging between the individual and his city, The mistreatment they suffer from various public administrations also reinforces their reluctance to participate in urban development.

مقدمة:

كانت ولا زالت قضية التنمية تحوز باهتمام الباحثين الاجتماعيين، سواء بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو أو الدول المتقدمة، وتختلف النظرة الاجتماعية للتنمية حسب اتجاهات وأفكار الباحثين وحسب الواقع المعاش لكل دولة من حيث التخلف والتقدم وحسب احتياجات سكانها ومتطلباتهم، وبمجرد ذكر مصطلح التنمية يتبادر إلى الذهن أنواع وتصنيفات التنمية، فهناك تنمية اجتماعية؛ تنمية اقتصادية؛ تنمية بيئية وتنمية ثقافية...الخ، وكل نوع وصنف يُفسر حسب المصطلح الثاني المتمم والملحق بمصطلح التنمية، وفي الدراسة الحالية التي تعتبر ضمن تخصص علم الاجتماع الحضري الذي يهتم بكل ما يتعلق بالمدينة والحياة الحضرية، فقد انصب اهتمامنا على إحدى أنواع التنمية وهي التنمية الحضرية.

ظهر مفهوم التنمية الحضرية انطلاقا من النصف الثاني من القرن العشرين وتطور بفعل التحولات التي أصبحت تعتري المدن على مستوى ارتفاع وتزايد النمو الديموغرافي في هذه الدول وكذلك التوسع المهم الذي عرفته الحواضر الكبرى، الشيء الذي كان يتطلب مدها بمزيد من المشاريع التكنولوجية والصناعية والسياحية والخدمات الاجتماعية بما يضمن توفير الاحتياجات بالكمية والجودة المطلوبة للأعداد الحالية والمستقبلية من السكان، الوضع الذي أصبح بمثابة تحد لعملية التنمية الحضرية ومحرك لمختلف البرامج والمشاريع التنموية وكيفيات تنفيذها في ضوء الإمكانات والموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية المحلية والمتاحة، ويعد مستواها المحلي من أكثر مستوياتها أهمية نظرا لارتباطه بمصالح أفراد المجتمع المحلي الذين غالبا ما توجه المجهودات التنموية لحل مشكلاتهم وتحسين مستوى معيشتهم. إن تحقيق أهداف التنمية الحضرية ودفع وتيرتها في ظل التحديات المعاصرة والمعقدة يفرض ضرورة التخطيط الدقيق لاحتياجات المجتمع الحضري بما يتوافق وإمكاناته والمساهمة الفعالة والايجابية لأفراده ومنه أصبحت التنمية الحضرية أكثر اقترانا بالمشاركة السكانية باعتبارها الوعاء الأنسب للانتقال إلى التنمية الحضرية المحلية والمستدامة كخطوة لمعالجة المشكلات التي تواجه الساكنة الحضرية.

مدن الجزائر اليوم لازالت تعاني من أزمة حضرية خانقة، نتيجة عدم التناسب بين النمو الديموغرافي الهائل الذي تعرفه والنمو الاقتصادي، حيث تشهد معظم المدن الجزائرية في الآونة الأخيرة انتشار وتفاقم العديد من المشكلات الحضرية، التي أصبحت تؤثر على جهود المسؤولين وحياة أفراد المجتمع الحضري. وهذا ما نلاحظه في الواقع من خلال النقص الواضح في المرافق والخدمات إلى جانب تدهور البيئة الفيزيقية ومشكلات الإسكان والتلوث والنقل، وهي مشكلات قائمة لحد اليوم رغم ما تضعه الدولة من مشاريع وبرامج في التنمية الحضرية، لذا أصبح الحديث الآن عن مشاركة الساكنة الحضرية المحلية في

حل هذه الأزمة ضروريا باعتبار الساكنة الحضرية هم غاية وأداة التنمية في آن واحد، وهذا اقتداءا بما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1993تحت شعار "تنمية الناس بالناس وللناس"، ذلك أن الحياة الديمقراطية السليمة تتأسس على مشاركة السكان.

ولأن المدينة تعتبر المجال الذي تتفاعل فيه الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان وكذا تدخل مختلف أشكال الفاعلين العموميين والخواص لتعطينا منتوجا عمرانيا متميزا، والذي يعكس بدوره ممارسات الساكنة الحضرية ويتمظهر وفقا لتصوراتهم وثقافتهم المحلية، فالمشاركة السكانية في التنمية الحضرية أصبحت تعتبر مطلبا عالميا، غيرت بموجبه الجزائر الكثير من مفاهيمها وسياساتها واعتمدت إستراتيجية جديدة في إعداد نقلة نوعية للمجتمع نحو التقدم والرفاهية الفردية والجماعية داخل المدن والأحياء السكنية؛ فشجعت اللامركزية في اتخاذ القرار من خلال السلطات المحلية، وشجعت المشاركة من خلال الجمعيات ولجان الأحياء، كما سمحت للسكان بالمشاركة في تسيير شؤون مدنهم والمشاركة في مختلف البرامج التنموية على غرار البرامج السكنية. لكن هذه المحاولات أثبتت فشلها؛ هذا الفشل الذي تعكسه الأزمات الحضرية المتواصلة والمتفاقمة في المدن الجزائرية؛ والذي أثبتته العديد من الدراسات التي أكدت وجود معوقات تحد من فاعلية المشاركة السكانية في التنمية المحلية.

وعليه سعينا من خلال هذه الدراسة إلى معرفة معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية، والتي جعلت أغلب الأحياء في مدينة بسكرة تعاني من عدة مشاكل حضرية كانتشار النفايات الحضرية، غياب المساحات الخضراء والساحات العامة، اهتراء المساحات المشتركة وتلف قنوات الصرف الصحي...الخ. ولمعالجة هذا الموضوع، قمنا بتقسيم الدراسة إلى عدة فصول؛ نظرية وأخرى ميدانية، موزعة على الشكل التالي:

* **الفصل الأول:** وتم فيه تحديد إشكالية الموضوع ، فرضيات الدراسة، أهمية وأهداف الموضوع أسباب إختياره، مفاهيم الدراسة، المداخل النظرية للدراسة والدراسات السابقة.

* **الفصل الثاني:** سوسيولوجيا المشاركة السكانية، والذي عالجنا فيه مفهوم المشاركة السكانية، مسوغات استخدامها؛ أنماطها ومستوياتها وصولا إلى الاتجاهات النظرية المتعلقة بها.

* **الفصل الثالث:** التنمية الحضرية في الجزائر، وتطرقنا فيه أولا لعملية التنمية الحضرية في المدينة (أهدافها؛ متطلباتها؛ الاتجاهات النظرية المفسرة لها وفي الأخير أبرز المعوقات وآليات المواجهة)، أما ثانيا فقد حاولنا عرض كل ما يتعلق بالتنمية الحضرية في المدينة الجزائرية؛ بدءا بسيرورة التنمية الحضرية في الجزائر؛ ثم أدوات التنمية الحضرية بالجزائر .

* **الفصل الرابع:** تحت عنوان المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بالجزائر والذي تطرقنا فيه إلى علاقة التنمية الحضرية بالمشاركة السكانية؛ أهم المشاريع التنموية التي اعتمدت على المشاركة السكانية؛ لنستعرض في الأخير أهم أطراف المشاركة السكانية في الجزائر(السلطات المحلية؛ لجان الأحياء؛ الساكنة)

***الفصل الخامس:** في هذا الجزء نتطرق إلى الإجراءات المنهجية للدراسة حيث تم التعريف بمجالات الدراسة المكانية والزمنية، ثم قمنا بعرض المنهج المتبع للتحليل في هذه الدراسة، وتحديد عينة الدراسة وكيفية حسابها إضافة إلى عرض للأدوات المنهجية والإحصائية الملائمة لطبيعة الموضوع.

* **الفصل السادس:** تم جمع ما تم التوصل إليه من بيانات ومعلومات وملاحظات من ميدان الدراسة عن طريق أدوات البحث المنهجية. ثم كمرحلة أخيرة عرضنا فيه نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات التي تم صياغتها.

انتهينا في الأخير إلى عرض خاتمة عامة للدراسة وضحنا فيها أن المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة، تتأثر بالعديد من المعوقات أهمها، درجة الشعور بالانتماء إلى الحي، سوء المعاملات الإدارية من طرف السلطات المحلية في المدينة.

ويبقى موضوع المشاركة السكانية في التنمية الحضرية موضوعا خصبا ومجالا مفتوحا للعديد من الدراسات الأكاديمية المهتمة بهذا الشأن. وبكل حال فهذا العمل المتواضع يبقى عملا بشريا لا يخلو من النقائص، رغم ما تبذله الطالبة في سبيل تقديم عمل مرضي منهجيا ومعرفيا.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

1- تحديد وصياغة الإشكالية.

2- فرضيات الدراسة.

3- أهمية الدراسة.

4- أهداف الدراسة.

5- أسباب اختيار الموضوع.

6-تحديد مفاهيم الدراسة.

7- المداخل النظرية للدراسة.

8- الدراسات السابقة.

1- الإشكالية:

أثار موضوع التنمية الكثير من الجدل والنقاش بين العلماء والباحثين في مختلف الأوساط العلمية، خاصة في علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، حيث يرجع ذلك بالدرجة الأولى لتعدد السياقات المعرفية التي يتداول فيها استخدام هذا المفهوم واختلاف المنطلقات الفكرية والأيديولوجية التي تتعرض له، فقد عرف موضوع التنمية في التراث السوسيولوجي عدة أطر نظرية ومرجعيات فكرية، حاولت كلها معالجة وتحليل الواقع الاجتماعي للتنمية، فعلى مستوى البعد الاجتماعي تعمل التنمية بمختلف أصنافها على دمج البعد البشري في البرامج التنموية من أجل تحقيق الرضا والقبول لدى سكان المدن والمستقرات البشرية بصفة عامة اتجاه هذه البرامج، حيث يشعرون بأنها وضعت لمصلحتهم بما يضمن فعالية ونجاح هذه المشاريع وزيادة درجة الانتماء المجتمعي.

و التنمية الحضرية هي أحد أصناف التنمية التي تعتبر من الاختبارات التي تتبناها المجتمعات الإنسانية لتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أصبحت التنمية الحضرية إحدى أبرز مظاهر التنمية الشاملة والمستدامة التي يقصد بها التغيير الموجه الذي يعتري المدينة وهي بذلك تشمل كل أنواع التنمية التي لها علاقة بتطوير وتحسين الفضاء المديني.

بدأ استخدام مفهوم التنمية الحضرية انطلاقا من النصف الثاني من القرن العشرين في العديد من الدول المتقدمة (بريطانيا؛ ألمانيا؛ ايطاليا، هولندا) وتطورت بفعل التحولات التي شهدتها المدن خاصة ما تعلق بارتفاع الكثافة السكانية وكذلك التوسع العمراني المفرط الذي عرفته الحواضر الكبرى، الأمر الذي كان يتطلب مدها بمزيد من المشاريع الاقتصادية والخدماتية والتكنولوجية بما يضمن إطار حياة أفضل وجيد للساكنة، ويساهم في الرقي بالمستوى الحضاري والثقافي والاقتصادي لهذه المدن.

من منظور آخر فالتنمية الحضرية تعبر عن عملية تشاركية تتطلب تكاثف جهود العديد من الفاعلين الاجتماعيين لضمان سيرورتها وفق ما يتناسب مع متطلبات الحياة اليومية لساكنة المدينة؛ هذا يعني أن مسؤولية تنظيم وتنمية المدن هي مسؤولية جماعية تبدأ من الدولة بمؤسساتها المختلفة وتنتهي عند الساكن الذي يعتبر فاعلا رئيسيا في السلسلة التنموية للمدن لأنه أساس التجمعات السكنية ومحورها وبالتالي تعتبر مشاركته في تنظيم هذا المجال والمحافظة عليه ضرورة لابد منها لضمان استمرارية التحضر المتزن. لذلك فالمنظور الحديث للتنمية الحضرية يبحث في الطرق التي تفتح المجال للمبادرات الفردية والجماعية بهدف الاستفادة من كل الطاقات والإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في المجتمع، ولتحقيق هذه الغاية لابد من الاعتماد على مبدأ المشاركة في كافة المجالات وفي جميع المستويات

والميادين. ومن هذا المنطلق، فالمشاركة السكانية في التنمية الحضرية ليست مجرد أداة، بل قد تكون هي العنصر الحاسم لضمان نجاح العملية التنموية في المدن. لأن المشاركة السكانية تعني بالأساس تضافر جهود كل من الدولة ممثلة بالسلطات المحلية وترسانة القوانين الخاصة والمقننة لعملية المشاركة؛ المؤسسات الخاصة لا سيما التي لها تأثير مباشر على الفضاء المديني، ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال حماية الفضاء العام ممثلة في لجان الأحياء والجمعيات التطوعية، دون أن ننسى العصب الرئيسي في هذه العملية وهم السكان فمشاركتهم في تنمية وتطوير المجال العام الذي يعيشون فيه هو عبارة عن ترجمة لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم، ورغبتهم في تحويل الأهداف التنموية التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس. لكن إن لم يشارك السكان بجهودهم وإمكاناتهم للنهوض بمدنهم، فإن الحديث عن التنمية الحضرية المحلية يصبح غير مجدي؛ فالتنمية أيًا كان نوعها أو مجالها تعد مسؤولية جماعية، يشارك فيها كل فرد أيًا كان موقعه في المجتمع. وهناك العديد من الدراسات التي أثبتت فشل مختلف المشاريع والسياسات التنموية، بسبب عدم مشاركة الأفراد فيها، ورفض المشاركة هذا كان نتيجة لعدة أسباب منها ما تعلق بالإجراءات الإدارية التي تتحكم في مشاريع التنمية، أو بسبب إهمال القائمين على هذه السياسات لمشاركة أفراد هذه المجتمعات في أعمال التنمية المحلية.

إن معاينة بسيطة لواقع منطقة الدراسة أي مدينة بسكرة يمكننا من ملاحظة التدني في مستوى التنمية الحضرية؛ خاصة ما تعلق بالنفايات المنتشرة في أغلبية أحياء المدينة أو بنقص الغطاء النباتي الذي يكاد ينعدم أيضا في المدينة، كما يمكن أن نلاحظ الوضع المزري للأحياء من حيث الطرق المهترءة أو تسرب مياه الصرف الصحي واهتراء البنايات خاصة في الأحياء الجماعية أين نلاحظ الوضع الكارثي للمساحات المشتركة كالسلالم والقبو، كل هذه المشاهدات وما اطلعنا عليه في المراجع والمذكرات وكذلك الدراسة الاستطلاعية والملاحظة الميدانية، دفعنا إلى التساؤل عن دور الساكن من كل هذا، لماذا لا يتدخل الساكن لحل هذه المشاكل بالرغم من أنه المتضرر الأول منها؟ لماذا نرى حملات تطوعية لنظافة المحيط إلا في المناسبات الانتخابية أو كصور استعراضية على وسائل التواصل الاجتماعي؟

فإذا كانت التنمية الحضرية المحلية كما أشرنا إليها سابقا تقوم أساسا على مشاركة أفراد المجتمع المحلي، فإن الحي يعتبر المستوى الأفضل لتحقيق أهدافها، كونه يمثل المستوى الذي يتم فيه التدخل المباشر بأسلوب تشاركي يمكن السكان من المساهمة في مساعي التنمية الحضرية للمدينة، بحكم ميزة الجوار والارتباط بالحي، وسهولة الوصول للجمعيات ولجان الأحياء، كما أن التحرك ورفع انشغالات الحي إلى السلطات يكون في المتناول نظرا لاجتماع السكان في الحي وتوحدهم على نفس المطالب.

سنحاول من خلال هذه الدراسة التي جاءت كمحاولة سوسيولوجية، تسعى لتسليط الضوء على مختلف جوانب هذا الموضوع، إلى التقرب أكثر من السكان في عدة أحياء من مدينة بسكرة (حي المجاهدين؛ حي راس القرية؛ حي 400 مسكن العالية وحي 240الكورس) لاكتشاف العقبات التي تحول دون مشاركتهم في تنظيم وتنمية أحيائهم، وعليه فقد جاءت هذه الدراسة لتعالج هذا الإشكال أي مسألة عزوف السكان عن المشاركة في التنمية الحضرية المحلية واتخاذهم لموقف سلبي اتجاه الوضع المزري بأحيائهم، من منطلق أن الساكن يمتلك الكفاءة والدراية اللازمتين لصياغة استراتيجيه تنموية تلائمه؛ فهو أقرب ما يكون للمجال العمومي الحضري على المستوى المحلي وأكثر دراية به واستخداما له وتضررا بمشاكله، وهو المسؤول الأول المتسبب في هذه المشاكل الحضرية كما أنهم في نفس الوقت ضحاياها.

وفي ضوء ما سبق يمكن إيجاز مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

- **ما هي معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة ؟**

2- فرضيات الدراسة:

للمشاركة السكانية أهمية كبيرة في تنمية الأحياء الحضرية لكنها تواجه العديد من المعوقات التي يختلف مصدرها ويتنوع بين عدم انتماء سكان هذه الأحياء إليها، أو بمدى مساهمة لجنة الحي في تمثيلهم والاهتمام بتنمية الحي على اعتبارها هي الممثل الرسمي الذي يتولى مهمة ذلك وكذلك بمقدار تعاملهم مع الإدارات والسلطات المحلية على مستوى المدينة التي تعتبر الوجهة الأولى للساكن لطلب المساعدة في حل مشاكله، وعليه تتضمن الدراسة الحالية على الافتراضات الجزئية التالية:

1- كلما زاد عدم انتماء الساكن للحي كلما زاد عزوفه عن المشاركة في التنمية الحضرية للحي بمدينة بسكرة.

نريد أن نختبر من خلال هذه الفرضية أن مشاركة الساكن في تنمية الحي الذي يقطنه يخضع لمؤثر معنوي وهو الإحساس بالانتماء والارتباط بهذا الحي وبالمجال العام الذي يفصل بين المجال الخاص وهو المسكن والمجال العام أي خارج المنزل أو كما نسميه باللهجة العامة في بسكرة " الزقاق" أو " الرود".

ومن مؤشراتها:

- عدم الإحساس بامتلاك المجال العام.
- العلاقات السيئة أو السطحية مع سكان الحي.

2- يؤثر ضعف التمثيل السكاني (المتمثل في لجان الأحياء) سلبا على المشاركة السكانية في التنمية الحضرية للحي بمدينة بسكرة.

نحاول من خلال هذا الفرض تقصي الدور الذي تلعبه لجنة الحي في التنمية الحضرية من خلال درجة ثقة السكان بها واعتمادهم عليها في تنمية الحي.

ومن مؤشراتها:

- عدم ثقة السكان في قدرة لجنة الحي على تنمية الحي.
- السكان يعتبرون عمل لجان الأحياء مناسبِيًا.
- السكان يعتبرون عمل لجان الأحياء يهدف لمصالحهم الخاصة.

3- يساهم سوء المعاملات الإدارية في إعاقة المشاركة السكانية في التنمية الحضرية للحي بمدينة بسكرة.

نحاول من خلال هذا الفرض معرفة العلاقة بين السكان والسلطات المحلية، من حيث سبل وطرق التعامل بينهم وأساليب التدخل في حل المشاكل الحضرية بالأحياء.

ومن بين مؤشراتها:

- انقطاع قنوات التواصل مع السلطات المحلية
- عدم وجود تنسيق بين السكان والسلطات المحلية فيما تعلق بشؤون الحي
- الروتين والبطء في الإجراءات من طرف السلطات المحلية.

3- أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات النوعية التي أجريت حول معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية في مدينة بسكرة والتي تطرقت إلى وجهة نظر ساكنة المدينة، ويمكن إيجاز أهمية الدراسة الحالية فيما يلي:

- تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه؛ إذ أنها تبحث في درجة وعي الساكنة الحضريين تجاه المشاركة السكانية من خلال الكشف عن مختلف المعوقات التي تحول دون مشاركة سكانية فعالة في تحقيق التنمية الحضرية.
- التعرف على المشاركة السكانية كمنهج حديث نسبيا ومتعدد التخصصات وكأداة يعتمد عليها في العديد من المجالات والتي من بينها تسيير وتنظيم وتنمية المدينة.
- تزايد الاهتمام العالمي والعربي بالموضوع كونه مبدأ أّساسي لتحقيق التنمية.

– تعتبر الدراسة استجابة لتوصيات العديد من الدراسات السابقة التي أُجريت على واقع المشاركة السكانية على اعتبار أنه على عاتق السكان تقع مسؤولية النهوض بالوطن وتحقيق التنمية على العديد من الأصعدة والتي من بينها تحقيق التنمية الحضرية على مستوى مدننا.

– تفيد نتائج الدراسة المسؤولين والباحثين وكل من يهتم بأمر تنمية المدينة الجزائرية في التعرُّف على دور المشاركة السكانية المأمول في التحقيق الفعلي لهذه التنمية وذلك من خلال توضيح مختلف تحديات ومعوقات المشاركة السكانية، وكيفية التغلب عليها.

– تكتسب الدراسة أهمية خاصة؛ من خلال ما تطرحه من نتائج وتوصيات لتفعيل المشاركة السكانية لدى سكان مدينة بسكرة.

– يتوقع من هذه الدراسة أن تكون نقطة انطلاق لإجراء دراسات وأبحاث أخرى حول موضوع معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية وذلك بهدف تحقيق مشاركة سكانية بمفهومها التنموي الشامل.

4– أهداف الدراسة:

– التعرف على معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية وبمدينة بسكرة بالتحديد، وكيفية التغلب عليها.

– تقديم دراسة علمية، تعالج موضوع معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية، من خلال دراسته بخلفية سوسيولوجية، تسلط الضوء على الجوانب الغامضة لهذا الموضوع.

– إلقاء الضوء على ظاهرة المشاركة السكانية لساكنة المدينة، والمفاهيم المرتبطة بها.

– الوقوف على أهم المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة من: السلطات المحلية، الحي والمدينة، التمثيل السكاني من خلال لجان الأحياء, الانتماء.

– إلقاء الضوء على العلاقات الاجتماعية على المستوى المحلي (الحي) في المدينة لمعرفة خصائصها والطابع الغالب على علاقات السكان في الأحياء في المدينة الجزائرية لأنه من خصائص العلاقات الاجتماعية في الوسط الحضري هي التعاقدية أي العمل معا من أجل المصلحة العامة فلماذا لا يتعاون السكان تحت إطار ما يسمى بالتعاقدية من أجل المشاركة في تنمية أحيائهم ومدنهم.

– التعرف على مسار التنمية الحضرية في المدينة الجزائرية من الجانبين الاجتماعي والعمراني, وأهم المعوقات التي تواجها.

5- أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن بمحض الصدفة، بل جاء لعدة أسباب منها ما كانت موضوعية ومنها الذاتية، التي سنتطرق إليها فيما يلي:

- إن حداثة الموضوع واعتباره أحد الموضوعات البكر في علم الاجتماع الحضري بشكل خاص، كانت من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختياره، وذلك بغية توجيه الأنظار إليه أكثر لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث النظرية والميدانية حوله.
- الحصول على إجابة علمية لتساؤلاتنا حول الموضوع وفق الواقع الذي يعيشه المجال المديني في مدينة بسكرة على وجه الخصوص والمدن الجزائرية عموما.
- محاولة الخروج بتوصيات علمية من شأنها المساعدة على تشجيع النشاط التشاركي لدى الأفراد في المدينة.
- تقديم إضافة علمية حول هذا الموضوع وإثراء البحث العلمي خاصة ما تعلق بالتنمية الحضرية.
- ما يدعم الخوض في هذه الدراسة أيضا هو قلة الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة السكانية في تنمية الأحياء الحضرية بمدينة بسكرة خاصة والمدن المجاورة بالمنطقة على العموم.

6- تحديد مفاهيم الدراسة:

يعتبر تحديد المفاهيم أمر ضروري لكل بحث علمي لإزالة الغموض، وهي قسمين؛ مفاهيم عامة ومفاهيم إجرائية وهذه الأخيرة تحدد بالتدقيق زاوية البحث والدراسة، وبهذا تكون نتائج البحث مرتبطة بالمفهوم الإجرائي الذي يحدده الباحث.

6. 1 - المفاهيم الرئيسية في الدراسة:

1- مفهوم المشاركة السكانية:

يعتبر مصطلح المشاركة السكانية أو المجتمعية أو الجماهيرية أو الأهلية أو الشعبية أو غيرها من المسميات، من المصطلحات الحديثة التي تتعدد التعاريف المتعلقة به، وتختلف من دولة إلى أخرى وفي الدولة نفسها، ويعود ذلك لتعدد التخصصات التي تتعاطى مع هذا المفهوم وتطبيقاته.

وانطلاقا من الأرضية الخصبة من التعاريف حول المشاركة السكانية التي لا يمكن عرضها جميعا في هذه الدراسة ارتأينا أن نختار منها الأقرب إلى المفهوم المعتمد للمشاركة السكانية في الدراسة الحالية.

أ- لغة:

المشاركة من الفعل "شارك" و"يشارك" فهو مشارك ويقال "شاركه" أي كان له شريكا **(المعاني، 2023)**، تعني المشاركة في اللغة العربية كذلك المساهمة وهي مشتقة من الفعل شارك يشارك مشاركة، وهو ما يوحي بالفعل الإرادي والعمل الطوعي الصادر من الأفراد والجماعات والذي يدل عن علو درجات الاستعداد والموافقة على تحمل تبعات وأعباء عمل ما، والمضي فيه خدمة لمنفعة عامة **(قاسمي، 2013/2012، صفحة 262)**

أما في اللغة الفرنسية فكلمة "مشاركة" أو "participation" مشتقة من إسم المفعول للكلمة اللاتينية "Participer" والتي تعني "to take part" والتي تعني حرفيا " لتأخذ جزأً أو لتأخذ دورا". **(عبد الوهاب، 1999، صفحة 106).**

ب- اصطلاحا:

* تُعرف المشاركة في معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية على أنها: "تعاون فرد مع فرد آخر أو بعض الأفراد مع البعض الآخر في إنجاز عمل مشترك"**(بدوي، 1987، صفحة 886)**

* يمكن النظر للمشاركة السكانية على أنها " قيام الأفراد بدورهم دون أن يكونوا موظفين أو معنيين بالتأثير في الخدمات الحكومية وفي التعاون لسد الحاجات المحلية علما بأنها تأخذ أشكالا ومستويات مختلفة" **(United Nations، 1962).**

* كما تعني أيضا الالتزام الطوعي للفرد بالمشاركة في اتخاذ القرار والتعهد بالتعاون لإنجاز مشروع يتعلق بالصالح العام مع السلطة أو الجماعة التي قامت بروح المبادرة، وهي كذلك كل المبادرات الجماعية في عملية التنمية، ويكون ذلك من خلال التعاون في إنجاز المشاريع الخاصة بتطوير المجتمع، ولا تكون هذه العملية ناجحة إلا بوجود شرطين هما الرغبة في التعاون وتبادل وجهات النظر عن طريق الحوار الجماعي من جهة، ومن جهة أخرى تقبل الآراء وإلتزام الفرد بالنقاش المنظم، الثقة وأداء المهام المكلف بها لتحقيق المصلحة العامة **(أبو بكر، 1992، صفحة 219).**

*وتشير أحد تقارير الأمم المتحدة إلى أن المشاركة السكانية تتوقف على توافر عناصر أو عوامل ثلاث هي التعاون بين الناس والموافقة والمساهمة ولتحقيق ذلك يجب أن يتوافر لدى الناس الإدراك بأهداف المشاركة في برامج التنمية بحيث ترتبط مصالحهم مع ضرورة الاهتمام بالظروف العامة في المجتمع، وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراده كما يجب أن يتعايش الناس مع هذه الظروف وممارسة هذه العلاقات للاقتناع بالمشاركة الفعلية لتحقيق الأهداف" **(العمري، 2000، صفحة 148).**

* في حين يرى الدكتور عبد المنعم شوقي أن المشاركة السكانية هي: " عملية مساهمة المواطنين طوعًا في أعمال التنمية، سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذلك؛ بل إن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية، ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات" **(الحلبي، 2005، الصفحات 8-9)**.

* كما تعني أيضا " تلك الجهود التطوعية التلقائية التي يبذلها الأفراد للنهوض بمجتمعاتهم المحلية وهى بذلك مجهودات غير حكومية، وتؤكد على أهمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والإخاء، فالمشاركة المجتمعية تؤدى إلى تماسك المجتمع وتزيد من جوانب التعارف بين الأفراد والحكومة" **(جمال الدين وآخرون، 2015، صفحة 647)**.

*أما منصور بن لرتب فيعرفها بأنها: العملية الإرادية الطوعية التي من خلالها يساهم المواطن مساهمة فعالة بالرأي أو الفعل، أو بالهبات المالية، دون ضغط أو مساومة أو تحقيق منفعة تتعارض مع المصلحة العامــة **(قياتي، 2017، صفحة 77)**.

وبشكل عام تمحورت التعريفات الواردة حول المشاركة السكانية حول عدة أفكار مشتركة حاولوا من خلالها شرح مفهوم المشاركة ومن بين هذه النقاط المشتركة:

- الطوعية أو التطوع أي أن مشاركة السكان يجب أن تكون نابعة من رغبتهم الشخصية في المساهمة في تنمية مجتمعهم المحلي، أي أنها لا تكون إلزامية أو تحت ضغط ما.
- يجب أن يكون هدف المشاركة هو الصالح العام ولا يقصد منها المنفعة الشخصية.

وأمام تعدد وتنوع التعاريف الواردة في هذا الإطار، والتي تعكس اختلاف منظورات التناول، جراء التوظيف الواسع لها من طرف عدد كبير من التخصصات العلمية على غرار علم الاجتماع والعلوم السياسية وصعوبة التوصل في ضوء ذلك لتعريف مرجعي مضبوط ومتفق عليه، سيكون من الأفضل لنا الذهاب نحو صياغة تعريف إجرائي، والذي نعتبر فيه المشاركة السكانية: عملية اجتماعية طوعية مستمرة يقوم من خلالها السكان من ذوي الاحتياجات المشتركة والذين يقيمون في منطقة جغرافية واحدة (أحياء مدينة بسكرة) بنشاط يهدف إلى التنمية الحضرية لمجالهم المديني المشترك(نظافة الحي؛ خلق مساحات خضراء؛ ترميم المساحات المشتركة...) سواء على مستوى تحديد الاحتياجات؛ نقل الانشغالات للسلطات المحلية، التطوع من خلال لجان الأحياء أو الجمعيات، أو التنفيذ والتدخل الميداني لحل المشاكل واستكمال النقائص في الحي.

2- مفهوم التنمية الحضرية:

تعتبر التنمية مفهوم عام معنوي فهي ليست عملية أو ظاهرة اقتصادية صرفة، وإنما هي مجموعة من الظواهر ذات طبيعة سوسيولوجية ونفسية وبيولوجية بمعنى أن عملية التنمية عملية معقدة ومركبة، تحتاج في ذات الوقت إلى فهم سلوك الأفراد، وما تمّ بينهم من علاقات وما يترتب عن هذه العلاقات من أنظمة تتدخل في تفاعلها وفي تأثيرها على جوانب المجتمع المختلفة **(علام، صفحة 213)**.

* وتعرف التنمية أيضا بأنها: النمو المدروس على أسس علمية قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في احد الميادين الرئيسة مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو الزراعية أو الحضرية **(بن السعدي وفاطمي، 2017، صفحة 270)**.

بالنسبة لمفهوم التنمية الحضرية فقد عرف منذ بروزه كمفهوم سوسيولوجي جدلا كبيرا ووجهات نظر متعددة في تفسير معناه في العلوم الاجتماعية، وقد أدى هذا الاختلاف في تأويل المفهوم إلى بروز عدة تعريفات تناولت أبعاد مختلفة لهذا المفهوم، فقد قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي حيث بدأ هذا منذ عام 1951 م حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي ولقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينظر لها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام 1957 م أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية وبالتالي وجه الاهتمام إلى المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة **(عايش، 2020، صفحة 246)**.

* التنمية الحضرية بمفهومها الشامل هي نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدما لتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا وجماليا، وذلك عن طريق استغلال كافة الموارد والإمكانيات المتاحة من اجل حل مشكلات المجتمع وتحقيق متطلباته في البيئات المختلفة **(عصام، 2000، ب.ص)**.

* أما عبدو القاعي يرى بأنها عملية تحريك العمران وتنظيمه وربطه بحاجات الأفراد وثقافتهم وقيمهم ورغباتهم ومصالحهم المشتركة وبالمدى العام لتكوينهم المجتمعي **(بوسالمي، 2018، صفحة 198)**.

* تُعرف التنمية الحضرية كذلك على أنها عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، وهي التغير الموجه الذي يعتري المدينة؛ من حيث ازدياد الكثافة السكانية؛ والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجه عالية من

التقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي، وفى ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية، وكذلك تجديد وإقامة المباني؛ والتغير الجوهري في استخدام الأرض. وفي ضوء هذا فالتنمية الحضرية هي عملية تعقد الاتجاهات الاجتماعية والايكولوجية والثقافية التي تؤدي إلى تنمية المدن **(رشوان، 2004، صفحة 17)**.

* وترى منال طلعت محمود أن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة الموطنين، فتسيّر هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه، ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا **(بطيب، 2017، صفحة 54)**. بالتالي فالتنمية الحضرية تجعل من السكان الخاضعين للقرارات إلى مستعملين وفاعلين فعن طريق مساهمتهم كفاعلين ومستعملين في تنظيم الخدمات العمومية ونشاطاتها يتم خلق نوع جديد من الديمقراطية الذي يتجاوز بكثير النظام الانتخابي الكلاسيكي الذي يبدو اليوم غير كافي لتسيير المدينة وتنظيمها.

* وتعتبر التنمية الحضرية أيضا بأنها مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى.

* وهي أيضا تشير إلى العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة(المدينة (والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر أي أن التنمية الحضرية هي تدعيم المجهودات الأهلية للمجتمع المحلي بالمجهودات الحكومية لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضرية لهذا المجتمع على أن تكون خطط الإصلاح بهذه المجتمعات المحلية هي تشجيع المجتمع على أن يتخذ الخطوات المختلفة اللازمة بجعل حياته المادية والروحية أكثر غنى، معتمدا في ذلك على نفسه **(بن السعدي وفاطمي، 2017، صفحة 270)**

* إن التنمية الحضرية تعني فيما تعنيه إعادة تأهيل كلي للفضاء المديني (الحضري) وذلك بتوفير إطار معيشي ذو أهمية، تجتمع فيه كل المتطلبات والحاجيات الوظيفية والجمالية وذلك بإرساء قواعد جديدة لعصرنة الحياة الحضرية في إطار شراكة بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين لترسيخ ثقافة جودة الحياة لدى الساكنة وهذا ما تسعى إليه التنمية الحضرية **(بوسالمي، 2018، صفحة 198)**.

وعليه يمكن القول أن التعريف الاجرائي لمفهوم التنمية الحضرية، الذي سنتبناه في هذه الدراسة يعرف التنمية الحضرية بأنها: جميع العمليات والأنشطة المنظمة والمستمرة، التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للساكنة المحليين بمدينة بسكرة على مستوى الأحياء السكنية

بالمدينة، بحيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الفردية والجماعية والتعرف على مشاكلهم، كما يقومون بوضع الخطط الكفيلة بسد تلك الاحتياجات، وعلاج ما يواجههم من مشكلات، معتمدين في ذلك على ما يمتلكون من الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المحلية إلى أقصى حد ممكن، واستكمال هذه الموارد إذا لزم الأمر عن طريق الخدمات والمساعدات المادية والفنية التي تقدمها الهيئات الحكومية والمدنية.

3- مفهوم المعوقات:

أ- لغة:

يشير مصطلح المعوقات في اللغة إلى معاني: عوق، عاق، إعاقة أي صرفه وثبطه وأخره عنه كذلك فهي مأخوذة من أعاق، عوق، نقول أعاقه عن الشيء، أي صرفه وأخره عنه، والإعاقة هي التأخر والمنع. فالعائق هو المانع من الشيء، نقول عاقني عن الوجه الذي أردت، عائق وعاقتني العوائق، وعاقه عن الشيء أي منعه وشغله عنه فهو عائق، والعوق من يعوق الناس عن الخير، وعاقني عائق حبسني **(المنجد الأبجدي، 1967، ص 101).**

ب- اصطلاحا:

جملة الحواجز التي تحول دون إنجاز الأهداف (التنمية الحضرية المحلية (التي يسعى إليها النسق (الساكنة المحليين)، تشمل الجوانب المادية؛ التشريعية وحتى الثقافية والمعنوية، والتي يجب تذليلها لتحقيق التنمية الاجتماعية المحلية المرغوبة.

التعريف الإجرائي للمعوقات:

يندرج تحت هذا المفهوم جميع أنماط التحديات والعقبات التي تعرقل عملية مشاركة سكان المدينة في مجال التنمية الحضرية، وهي في هذه الدراسة تتمثل في المعوقات النابعة من شعور الساكن بعدم الانتماء للحي؛ ضعف التمثيل السكاني؛ المعاملات الإدارية. والتي تحد من إذكاء روح المسؤولية الاجتماعية والوطنية لدى ساكنة المدينة.

2- المفاهيم الثانوية:

1. المدينـــــة

تتعدد المحاولات لتعريف المدينة كل من منضوره الخاص، إلا أن التراث السوسيولوجي يشير إلى أن المقياس الواحد في تعريف المدينة غير ناجح وغير قادر على تحديدها. كما أن التعاريف الواردة في مؤلفات علم الاجتماع الحضري المتعلقة بالمدينة تمزج بين عنصرين أساسيين هما: العنصر الإنساني

الاجتماعي والعنصر الجغرافي الفيزيقي، كما يرى شومبار دولو بأنه يوجد الكثير من الباحثين الذين يؤكدون على البعد الثنائي للمدينة، من حيث أنها في ذات الوقت إطار مادي ومركب اجتماعي ثقافي **(العلوي، 2006-2007، صفحة 20).**

وقد عرفها 'Yves Grafmeyer' في كتابه علم الاجتماع الحضري بأنها " في ذات الوقت رقعة جغرافية وسكان، إطار مادي ووحدة حياة اجتماعية، تجسيد لأشياء مادية، وروابط من العلاقات بين الكائنات الاجتماعية" **(بومخلوف، 2001، صفحة 36).**

وهو نفس ما ذهب إليه 'R.Maunier' في تعريفه للمدينة حيث عرفها بأنها " مجتمع معقد الذي قاعدته الجغرافية محدودة نسبيا مقارنة بحجمها، أو التي عنصرها المجالي ضعيف كميا مقارنة بعناصرها الإنسانية" **(بومخلوف، 2001، صفحة 37).**

* تُعد المدينة ظاهرة اجتماعية، فهي أكثر من مجرد رقعة جغرافية أو مجال فيزيقي؛ فالمدينة تمثل حقيقة اجتماعية تعبر عن الممارسات الجمعية للسكان، الذين يعيشون ويتعايشون فيها.

"فالمدينة ليست مجرد أبنية أو شوارع أو ميادين أو معدات للحياة اليومية، توفر الوقت والجهد، بل إنها نوع متميز من الحياة" **(غيث، 1987، صفحة 180).**

* في تعريف آخر للمدينة: المدينة من الناحية السوسيولوجية الفنية البحتة عبارة عن فكرة مجردة ولكن العناصر التي تتكون منها مثل الإقامة والبناءات الداخلية عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة لذلك فان ما يجعل المدينة شيئا مجددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية ومع ذلك لا يكون بالمدينة وظيفة واحدة، بل إن البحث قد اثبت أن لها وظائف عدة **(الحسيني، 1981).**

وفي الجزائر، تعتبر كتابة الدولة للتخطيط، كل تجمع سكني حضريا إذا كان الحد الأدنى للسكان القاطنين في المركز الرئيسي 6000 نسمة، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان القادرين على العمل غير الزراعي، وفي مختلف الأنشطة على 1000 عامل **(جيماوي، 2017-2018، الصفحات 5-6).**

أما في الدراسة الحالية فنقصد بالمدينة ما يعرف في التقسيم الإداري بالبلدية، ومنه عندما نتحدث عن مدينة بسكرة فالمقصود به بلدية بسكرة(لمزيد من التفاصيل حول بلدية بسكرة أنظر الصفحة135).

2. الحي:

* الحي السكني منطقة جغرافية تتواجد ضمن مدينة كبيرة ويقتصر إستخدام أراضي الحي السكني على السكن الخاص دون الاستخدامات التجارية وتختلف الأحياء في معيارها الراقي أو المتدني تبعاً لسكانها أو قيمه أرضها أو جهتها.

* والحي هو مكان تجمع مجموعة من السكان في أبنية منفصلة المسكن، يرتبطون معا، فيما يقدم لهذا التجمع من خدمات أو برباط عرقي، وظيفي، أسري **(قدومي، 2008)**.

* يعرّف الحي من وجهة نظر سوسيولوجية بأنه مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة، ويؤثر فيه بعضهم على بعض. وهو أيضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه **(سعدان، 2005-2006، صفحة 23)** وهو ما سعت لاكتشافه هذه الدراسة فالشعور بالانتماء للحي هو شعور بالانتماء للمدينة ككل وللمجتمع ككل؛ فالتالي الشعور بالانتماء من عدمه يتحكم في مشاركة الساكنة في القضايا العامة للمجتمع.

3. الحضرية:

يرجع الفضل في تحديد مفهوم الحضرية إلى "لويس ويرث " الذي عرفها بأنها نمط أو أسلوب حياة في مقاله الشهير المنشور عام (1938) بعنوان: " الحضرية نمط حياة " حيث يرى أن ايكولوجية المدينة بما تفرضه من تفاعلات وعلاقات تنتج عنها سلوكات وذهنيات تطبع حياة الفرد الحضري وتكسبه ثقافة خاصة تنعكس على سلوكه يطلق عليها الثقافة الحضرية.

* تعرف الحضرية بأنها نماذج من الثقافات والتفاعلات الاجتماعية التي تنجم عن تركز عدد كبير من السكان في منطقة محددة، وتعكس تنظيم المجتمع في ضوء تقسيم العمل المعقد، والحراك الاجتماعي المتسارع، والمستويات العالية للتكنولوجيا، والعلاقات السطحية وغير الشخصية **(غيث وآخرون، صفحة 498)**

وهنا تجدر الإشارة إلى أن طبيعة التحضر في الغرب تختلف عنها في العالم العربي. فالتحضر في أوربا مثلا يعني التحديث والتقدم الحضري، بينما في العالم العربي فإن التحضر ينتج عن التضخم في حجم المدن؛ فقد ارتفع معدل التحضر بمعدل أكبر من حركة التصنيع، وأصبح بالتالي عبئا وعائقا أمام عملية التنمية بوجه عام والتصنيع بوجه خاص لأنه من المعروف أنه إذا سبق التحضر التصنيع، فهذا يعني أن المدينة منتجة أكثر مما هي مستهلكة، وبالتالي تعيش عالة على الإقتصاد الوطني، وتستنزف جزءا كبيرا من فائض القيمة المضافة، في الحضر والريف على السواء **(سعدان، 2005-2006، صفحة 38)** وهذا ما يبرر الضرورة والحاجة لمشاركة السكان في تحقيق التنمية بالاعتماد خاصة على الموارد المحلية.

4. الانتماء :

اختلف الباحثون في تحديد مفهومه، فمنهم من اعتبره حاجة نفسية، ومنهم من اعتبره حاجة اجتماعية ومنهم من تناوله كرابطة تربط الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه وتقوم على أساس الحقوق والواجبات.

ويرى علماء الاجتماع أن الانتماء اتجاه أو شعور بجماعة ما، والتضحية في سبيلها والاحساس بالهوية المشتركة **(ابو زيد، 1987)**. وهناك دافع اجتماعي يمثل الحاجة إلى الانتماء، فالإنسان كما يحتاج إلى الطعام والشراب، يحتاج إلى الانتماء، ولا يشعر بالرضا والاطمئنان بدون الشعور برضى الجماعة عنه عندما يتمثل لمعاييرها وقيمها ويعمل لصالحها.

والمعنى الأقرب لمفهوم الانتماء في هذه الدراسة هو الذي يعتبر الانتماء تجسيدا لمعنى المواطنة بكل ما تحمله من حقوق وواجبات سياسية واجتماعية وغيرها، ويتعمق الانتماء حينما يسود لدى الفرد الإحساس بأنه له دور يمكن أن يلعبه، وأن المجتمع في حاجة إليه وإحساسه بأنه لابد أن يشارك في تفاعلات الواقع الاجتماعي المحيط به، أو صنع هذا الواقع **(حمايل، 2011)**.

5. لجان الأحياء:

* هي أداة من أداوت تنظيم المجتمع وهي تتكون من مجموعة من الأشخاص يجتمعون لمناقشة موضوع معين ولفترة محددة حيث تختلف اللجان تبعا لوظيفتها ونوعية الأفراد المكونين لها**(قدومي، 2008)**

* يعرفها القانون الجزائري انطلاقا من كونها " اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح" **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، صفحة 02)**.

يمكن اعتماد هذا التعريف القانوني كتعريف إجرائي في هذه الدراسة، ولكن تعقيبا على ما جاء في التعريفين السابقين وبالنظر لدراسة كنا قد أجريناها تتعلق بمشاركة لجان الأحياء في تحسين أحياء المدينة فقد وجدنا أن هذه اللجان تواجه العديد من العراقيل المثبطة والتي تصعب وتحد من عملها، فمعظم لجان الأحياء في مدينة بسكرة لا تمتلك مقرا ثابتا، كما أنها تفتقر لأدنى التجهيزات التي من شأنها أن تساعدها في عملها في التحسين الحضري لأحياء المدينة. كما أنه لا يوجد إطار للتنسيق الجاد بين السلطات المحلية ولجان الأحياء إلى جانب البيروقراطية واللامركزية في اتخاذ القرار من طرف السلطات المحلية التي تتجاهل ما يمكن أن تقدمه لجان الأحياء كنوع من أنواع المشاركة السكانية في تحسين الأحياء والنهوض بها وإعطائها المشهد الحضري المناسب **(نخلة وعزيز، 2022، صفحة 162)**.

6. السلطات المحلية:

* يمكن تعريفها" بأنها أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف

تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه الهيآت لقدر من الرقابة من السلطة المركزية **(ممدوح، 2009، صفحة 270)**.

* تعرف أيضا "على أنها توزيع للوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة محلية أو مصلحيه تباشر اختصاصات تحت إشراف الحكومة ورقابتها **(حسين، 1982، صفحة 14)**.

* أما الدكتور عادل محمود حمدي فيرى بأنها تتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة (السلطة المركزية) وبين هيئات محلية منتخبة، وتمثل تمثيلا صادقًا للسكان المحليين ويكون لها سلطة البت والتصرف في المسائل التي تخص مصالح السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية **(حمدي، 1973، صفحة 5)**.

أما في الدراسة الحالية فنحن نقصد بالسلطات المحلية كل المؤسسات والإدارات العمومية المحلية في مدينة بسكرة، والتي تسير وتعالج الشؤون المحلية اليومية للمدينة خاصة ما تعلق منها بالجانب العمراني والمعماري والتجهيزات الحضرية والبيئية في مختلف أحياء مدينة بسكرة.

7. المجتمع المحلي:

* من بين التعريفات التي وضعت للمجتمع المحلي هي: عبارة عن نسق اجتماعي يشتمل على عدد كاف من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات، يستهدف إشباع حاجاتهم من خلال تكوين علاقات دور متبادلة تشمل بناء النسق الكلي ولذلك فالمجتمع المحلي هو أصغر وحدة للبناء الاجتماعي داخل أي مجتمع يستطيع أن تعتمد على نفسها **(جابر، 1996، صفحة 16)**.

يجعل هذا التعريف من المجتمع المحلي كيانا إيكولوجيا يقوم أعضاؤه بأدوار معينة مهمة بالنسبة إلى النسق الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات التكافلية، كما يشير هذا التعريف إلى مسائل محددة: كالحجم ونمط الأنشطة، والشكل، وعدد الأفراد والموقع، كما يوضح حقيقة أخرى وهي أن المجتمع المحلي هو وحدة مكتفية بذاتها نظرا لأنها تحوي بناءات نظامية يحتاج إليها عادة أعضاؤه مثل مؤسسات العمل، العيادة، التعليم وغيرها **(الكنز، 2008-2009، صفحة 26)**.

أما في الدراسة الحالية فنقصد بالمجتمع المحلي سكان الحي الواحد الذين يشتركون معا في الحياة اليومية الجمعية والمنتظمة ويكونون معا في ما بينهم وحدة اجتماعية تسودها قيم عامة ويشعرون بالانتماء نحوها. يخضعون إلى نظم وقوانين وتجمعهم علاقات وقيم مشتركة ويميلون إلى الانضمام نحو تنظيمات اجتماعية رسمية مختلفة.

7- المداخل النظرية للدراسة:

يشكل الواقع الاجتماعي الحضري بأبعاده المتعددة وبقضاياه ومشاكله ميدانا لعلم الاجتماع الحضري وهناك تيارات فكرية متعددة ومتباينة في رؤيتها لهذا الواقع وسوف نقدم فيما يلي عرضا مختصرا للاتجاهات النظرية التي يمكن أن تكون قد أشارت في بعض أفكارها لموضوع الدراسة الحالية:

1- الاتجاه النفسي الاجتماعي:

ويسمى أيضا بالاتجاه السلوكي أو الاتجاه التنظيمي، يركز رواده وعلى رأسهم فيبر وزيمل وشبنجلر في تناولهم للمدينة على المجتمع الحضري من عدة جوانب أهمها "جانب السلوك والفعل والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية والمظهر التنظيمي للحياة الاجتماعية الحضرية.

وفيه عرف فيبر المدينة بأنها " ذلك الشكل الاجتماعي الذي يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة ملموسة في أساليب وطرق الحياة، مما يسمح بظهور أعلى درجات الفردية الاجتماعية، بمعنى أن المدينة بطبيعتها المعقدة تشجع الفردية الاجتماعية **(رشوان، 1998)**.

أما زيمل فيعتقد أن الإنسان في المدينة يشعر بأنه يعيش حالة ضياع نظرا لتعدد جوانب الحياة فيها هذه الحالة النفسية هي التي تجعل الناس يبتعدون عن الاستجابة العاطفية نتيجة لتعقد الحياة الحضرية، الأمر الذي تصبح معه العلاقات بين الإنسان وأقرانه وبيئته وبين البيئة عموما علاقات جزئية وانفصالية، وتعتبر البيروقراطية والإدارة واقتصاد السوق الميكانيزمات التي تلجأ إليها الحياة الحضرية لكي تواجه حالة التفكك النفسي **(تخريست، 2023، صفحة 6)**. وعلى هذا الأساس فان الإنسان الحضري في تصور زيمل يلجأ إلى وسيلتين: الأولى هي التقليل من حجم العلاقات التي تربطه بالآخرين في المجتمع، والثانية هي تحويل أكبر قدر من العلاقات الأولية إلى علاقات ثانوية أقل شدة. وبما أن العلاقات الأولية هي التي تشكل أساس الترابط والتساند الاجتماعي فان تدهورها يكون له أثار سلبية على انتشار مظاهر الوحدة واللامعيارية بين السكان **(سوالمية، 2018، صفحة 109)**.

يتضح بذلك أن هناك اتفاق بين رواد المدرسة الألمانية مفاده التأكيد على العقلية الحضرية، بالرغم من اختلافهم في تفسير وتحليل هذه العقلية، كما كشف هذا التأكيد عن موقفهم النفسي والاجتماعي في تحليل ظروف الحياة بالمدينة، إلا أن النقد الذي واجهته هذه النظرية وهو انحصار اهتمامها في جانب واحد من جوانب الحياة الحضرية، وهو نفس النقد الذي تعرضت له النظرية الايكولوجية من قبلها وبذلك فهي لا تصلح للتحليل المتكامل من الجانب السوسيولوجي **(هداجي، 2022-2023، صفحة 63)**.

2- النظرية الايكولوجية الحديثة:

اعتمد الباحثون المحدثون في دراستهم للمدينة في إطار هذه النظرية على فكرة مفادها أن النظرية الايكولوجية يجب أن تشمل جميع الظواهر الاجتماعية، ونقف هنا عند إسهامات أموس هاولي التي كانت همزة وصل بين النظرية الايكولوجية الكلاسيكية والمحدثة، ومن بين أهم النقاط التي ناقشها هاولي والتي تهمنا في دراستنا الحالية، كونه يعتقد أن المجتمع المحلي(الساكنة الحضرية بالأحياء) هو وحدة التحليل الايكولوجي وبذلك فدراسة السكان يجب أن تكون على أساس أنهم أفراد في الجماعات وليس أفراد منعزلين، فالنظرية الايكولوجية المحدثة إذًا أصبحت تعتبر الفرد عضوا في التشكيلة الاجتماعية. وعلى عكس النظرية الايكولوجية الكلاسيكية التي كانت تعتبر أن المشاكل الحضرية هي نتاج لطبيعة المكان ليس إلا، أما الايكولوجية المحدثة فقد انطلقت من فكرة جديدة وهي أن المشاكل الحضرية (النفايات المنزلية، اهتراء الأماكن المشتركة، تدهور وضع الساحات العمومية والأرصفة...)هي نتاج طبيعة الجماعة (سكان الأحياء ممن يعانون من وضع معيشي فيزيقي واجتماعي متدهور بأحيائهم) وبناءها وطريقة تفاعلها مع الوسط الاجتماعي، وهنا تظهر أهمية المشاركة السكانية **(لبعل، 2017-2018، الصفحات 33-34).**

3- نظرية الثقافة الحضرية:

من أهم روادها لويس ويرث الذي يعرف المدينة في مقاله الكلاسيكي "الحضرية كأسلوب للحياة" بأنها محل سكن دائم، كثيف وكبير نسبيا لأناس متقاربين فيزيقيا، ويترتب على هذه الخصائص الأساسية ملامح هامة يترتب عليها مثلا: اختفاء روابط القرابة والجوار والمشاعر التي تنشأ من المعيشة فيها لأجيال عدة والتي تتميز بها الحياة في الريف أو على الأقل تضاؤل أهميتها، لتحل بذلك المنافسة محل التعاون وتختفي الضوابط التقليدية ويظهر بدلا منها وسائل الضبط الرسمية **(تخريست، 2023، صفحة 7).** أيا كان نمط التعامل الذي يشيع في المدينة، فليس هو العلاقات الوثيقة التي تسمح للفرد أن يتعامل مع الآخرين كشخص كامل، وإنما في أدوار محدودة غير مرتبطة بالضرورة ومن ثم فإن الحياة في المدينة تؤدي إلى شيوع الفصام **(غريب، 2006، الصفحات 46-47).**

اهتم رواد هذا الاتجاه عموما بدراسة أثر المدينة على البناء الاجتماعي والإيكولوجي واتخذوها أي المدينة متغيرا أساسيا لتفسير بعض الأنماط الحضرية، لما تتميز به من خصائص ومميزات مثل الكثافة وكبر حجم السكان والتجانس فويرث يرى أنه كلما كبر حجم المجتمع الحضري (المدينة) اتسع نطاق التنوع الفردي، وارتفع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة انتشار العزل المكاني

للأفراد والجماعات على أساس السلالة أو المهنة أو المكانة ويؤدي هذا العزل المكاني بدوره إلى إضعاف روابط الجيرة والعواطف التي تنشأ نتيجة المعيشة المشتركة ولأجيال متعاقبة تحت تقليد عام مشترك، فتصبح العلاقات بين السكان سطحية ومؤقتة، كما تتكون المدينة من جماعات متباينة، الأمر الذي يؤدي إلى قلة فرص التفاعل بينها.

وهكذا نرى بأن ويرث قد انتقل من قضية فرعية إلى قضايا أخرى تتعلق بالمجتمع بحيث كل قضية تتولد عنها قضية أخرى حسب نظره وهذا ما يمكننا تصوره كمايلي: **(بريم، 2017-2018، صفحة 77)**

كبر حجم المدينة ⟸ تنوع فردي ⟸ تمايز ⟸ عزل مكاني للأفراد والجماعات

⟸ علاقات جيرة سطحية ⟸ فقدان روح المشاركة الطوعية.

مثلها مثل باقي النظريات السابقة فقد وجهت لها انتقادات عديدة حيث يرى أستاذ الجامعة الأمريكية بواشنطن موريس Morris.N.R أن سكان المدينة ليس بالضرورة أن يكونوا حضريين لأن عدد معتبر منهم هاجر إلى المدينة ولم يتفاعل بعد مع النمط الحضري، كما أن الحضرية كأسلوب للحياة لا تقتصر على ساكن المدينة بل يمكن أن تمتد إلى حدودها الإدارية، كما يرى موريس أن نظرية ويرث لا تصلح لدراسة مدينة محددة بالذات وإنما تصلح كإطار للتحليل يمكن أن تقترب منه المدينة أو تبتعد عنه ويكون هذا حسب خصائصها المميزة لها أو حسب ظروفها التاريخية.

إن ما توصل إليه رواد هذه النظرية من نتائج وتصورات نظرية، جعلت المدينة تأخذ محتوى ثقافيا خاصا، بحيث تعرض الثقافة الحضرية باعتبارها طريقة للحياة، ولولا المتغيرات السيكولوجية، التي أكدها كل من فيبر وزيمل لتم إدراج منظوراتهم ضمن النظرية الثقافية، لأنهم حاولوا هم أيضا إبراز خصائص الثقافة الحضرية، بإتباعهم مدخل سيكولوجي واضح **(هداجي، 2022-2023، الصفحات 66-67)**

وفي الأخير إن عرضنا لمختلف النظريات المفسرة للظواهر الاجتماعية في الوسط الحضري، إنما أردنا من خلالها أن نعطي تحليل وتفسير واقعي لأفعال وسلوكيات الأفراد(عزوف الساكنة الحضرية عن المشاركة) داخل المدينة. هذا ونعتقد أن كل المداخل النظرية والاتجاهات التي تناولناها على الرغم من أن كل منها يفسر الظاهرة الحضرية ويدرسها من زاوية معينة تختلف عن زاوية غيره، وعلى الرغم من احتواء كل منها على نقاط ضعف وقوة معا إلا أنها متداخلة فيما بينها هي كذلك ومتشابكة ولا يمكننا فهم ما يحدث في المدينة وتفسيره ودراسته إلا في ضوء تكاتفها وتكاملها. لذا يتعين علينا عند تفسيرنا للمدينة ودراسة الظواهر المختلفة المتعلقة بها أن نراعي جميع هذه المداخل والاتجاهات وأن نأخذ بمقدار حاجتنا منها، وحتى وإن كانت تنسحب فقط على المدن الصناعية الغربية التي تختلف عن المدن الإفريقية

والأسيوية كثيرا في تاريخها وظروف نشأتها. كما يجب علينا أن نتخذ من واقع الدراسة الحالية أساسا لانتقاء المداخل أو المفاهيم التي تتلاءم معه. وطالما أنه لا توجد هناك نظرية خاصة بمدننا فتجدر الاشارة إلى أن هذه الدراسة لم تتبنى مدخلا معينا بذاته وإنما حاولت استغلال المداخل النظرية بما يتناسب مع إشكالية البحث وأهدافه وأجزائه المختلفة.

8- الدراسات السابقة:

إن الغاية من عرض هذه الدراسات السابقة هو معرفة ما إذا تمت دراسة الموضوع سابقا وفقا لنفس المتغيرات، يتم في الجزء الخاص بعرض الدراسات السابقة، التركيز على أهم الجوانب التي تتقاطع فيها هذه الأخيرة مع الدراسة الحالية، مع محاولة لاستقراء كل دراسة، بدءا بالهدف العام لكل الدراسة، مرورا إلى الفرضيات، انتقالا إلى المنهج والعينة، وصولا إلى النتائج، في الختام نقوم بعرض أوجه الاستفادة من كل دراسة. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة التي تم الحصول عليها، حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث:

الدراسة الأولى:

موسومة بـ " المجتمع المدني والتنمية المحلية (جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا)"، مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية، من إعداد الأستاذة شاوش اخوان جهيدة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2003-2004.

وقد ركزت هذه الدراسة في دور المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال الدراسة الميدانية لجمعيات الأحياء بمدينة بسكرة كنموذج، محاولة إبراز دورها التنموي من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما مدى مساهمة الحي في تنمية المجتمع المحلي؟

2- مامدى تأطير هذه الجمعية للمشاركة الشعبية؟

3- ماهي العراقيل التي تحد من مساهمة جمعيات الأحياء في التنمية المحلية؟

وقد اختارت الباحثة " المنهج الوصفي التحليلي" كونها رأت فيه أنسب المناهج لدراسة الموضوع، كما عمدت الباحثة إلى استخدام العينة الحصصية، بالنسبة لأدوات البحث فقد إعتمدت الباحثة على الأدوات التالية: استمارة استبيان، المقابلة، الملاحظة والوثائق.

من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

– الإشكال الواضح هو نقص التأطير الجمعوي القانوني لدى رؤساء الجمعيات وعدم إستيعابهم وإلمامهم بقانون الجمعيات إلى جانب ضعف التحكم في آليات وأساليب العمل الجمعوي كآليات الاتصال، التعبئة، التنظيم، المراقبة، المطالبة والضغط...

– غياب الدافع للانجاز لدى الجمعيات بسبب طبيعة النشأة الفوقية للجمعية.

– الهدف الأساسي لتأسيس الجمعية والذي لم يكن في الأصل نابعا من الشعور بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المحلي، يُعد عاملا أساسيا في ضعف مستوى العائد التنموي الناتج عن النشاط الجمعوي لجمعيات الأحياء.

– غياب مفهوم الديمقراطية في الممارسة الجمعوية وتمركز عمل الجمعية حول شخص الرئيس جعل من الجمعية تبدو كملكية خاصة لبعض الأشخاص، ولا مجال لمبادرة السكان ومشاركتهم في تنمية حيهم.

– العائق الآخر هو البيروقراطية التي تمارسها الأجهزة الحكومية المحلية، والتعامل الانتقائي مع ممثلي الجمعيات وفقا لولاءاتهم وانتماءاتهم السياسية وغياب إطار للتنسيق الجاد بين السلطات المحلية والجمعيات.

– نقص التأطير والوعي القانوني الجمعوي لدى الأعضاء القياديين للجمعية وخاصة رؤساء الجمعيات.

– نقص الاعلام بين السكان بوجود مثل هذه الجمعيات في أحيائهم بوما تقوم به من نشاطات.

– يعد نقص تعاون ووتشجيع السكان لنشاط الجمعية من أهم العراقيل التي تقف في وجه هذا النشاط وهو أمر عائد إلى نقص الثقافة الجمعوية وثقافة المشاركة لدى السكان.

أوجه الاستفادة من الدراسة:

– ساعدتنا هذه الدراسة في تجلي دور لجان الأحياء في التنمية المحلية، ومعرفة مختلف الصعوبات والعراقيل التي تواجهها هذه اللجان في عملها والتي تحد من مساهمتها في تنمية الأحياء؛ بالتالي يمكننا من خلال هذه الدراسة الاطلاع على معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية والتي كان السبب فيها ضعف أو خلل في عمل لجان الأحياء.

– بحثت هذه الدراسات في العراقيل التي تحد من مساهمة جمعيات الأحياء في التنمية، وموضوع دراستنا الحالية كذلك يبحث في صعوبات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية ونظرا لهذا التقارب في المواضيع المطروحة؛ يمكننا اعتماد نفس المنهج ونفس الأدوات البحثية المعتمدة في هذه الدراسة. بالإضافة أنها ساعدتنا كثيرا في الجانب النظري المتعلق بجمع المعلومات حول مفهوم المشاركة السكانية.

الدراسة الثانية:

تحمل عنوان "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية –دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة-" من اعداد الباحث **محمد خشمون**، رسالة دكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2010–2011.

تهدف هذه الدراسة أساسا للكشف عن حقيقة مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، في ظل الأسلوب المركزي الذي تدار به مختلف شؤون التنمية المحلية على مستوى البلديات، وفي ظل الوصاية الإدارية التي يفرضها قانون البلدية لسنة (1990)، وفي ظل التمويل المالي المركزي للمخططات البلدية للتنمية. هذا باعتبار المجالس الشعبية البلدية في الجزائر، من أهم الأجهزة الرسمية التي يشارك من خلالها المواطنين المحليين (عن طريق ممثليهم المنتخبين) مع الدولة (الولاية) في إدارة مختلف الشؤون المحلية على مستوى البلديات، لاسيما في مجال التنمية المحلية التي تبقى الهدف الأساسي من إنشاء هذه المجالس.

ويمكن تحديد أهم معالم إشكالية هذه الدراسة، من خلال التساؤل الرئيسي الذي انطلق منا الباحث والتي جاءت كالتالي:

– هل مشاركة المجالس الشعبية البلدية للسلطات الولائية، في تصور وتخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مشاركة حقيقية، تنسجم ومهام هؤلاء المنتخبين وتستجيب لتطلعات من انتخبهم؟

وتتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، كما يلي:

-كيف تشارك المجالس الشعبية البلدية في عملية التخطيط للتنمية المحلية، بمختلف مراحلها، في ظل الأسلوب الإداري المركزي المتبع من طرف الحكومة؟

- هل الوصاية الإدارية التي يفرضها قانون البلدية لسنة (1990)، تعتبر أحد أسباب إضعاف مشاركة أعضاء المجالس البلدية، في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية؟

-هل المجالس الشعبية البلدية التي تعتمد بلدياتها على التمويل المالي المركزي لمشاريع وبرامج التنمية المحلية بشكل كبير، تشارك بالطريقة ذاتها التي تشارك بها المجالس البلدية التي تعتمد بلدياتها على تمويلها المحلي بالدرجة الأولى؟

- هل الخلافات والصراعات التي تحدث بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد يمكن أن تكون سببا في إضعاف مشاركتهم في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية، بالبلدية التي انتخبوا فيها؟

بالنسبة لمنهج الدراسة فقد اختار الباحث الاعتماد على منهج المسح الشامل الذي اعتبره أنسب أنواع المناهج، وأكثرها ملائمة مع طبيعة موضوع بحثه، الذي يهدف أساسا إلى وصف وتفسير ظاهرة مشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية، من خلال وجهة نظر أعضاء هذه المجالس، باعتبارهم افرادا فاعلين ومشاركين في هذه العملية الاجتماعية، وذلك لأن عددهم يعد قليلا نسبيا، أي يمكن التحكم فيه على مستوى الولاية المعنية بالدراسة.

فيما يتعلق بأدوات جمع البيانات، فلم يقتصر الباحث على أداة واحدة بل عمد إلى استخدام المقابلات الرسمية والحرة، الملاحظة والاستمارة، حيث طبقت على أفراد العينة التي شملت 148 عضوا في المجالس الشعبية البلدية.

كشفت نتائج الدراسة، أن مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مشاركة محدودة، لا تنسجم ومهام هؤلاء الأعضاء ولا تستجيب لتطلعات من انتخبهم، بسبب المركزية الإدارية المفرطة، لاسيما في المراحل التي تمر بها عملية التخطيط، وبسبب شدة الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990)، وبسبب التمويل المالي المركزي للمشاريع والبرامج التنموية البلدية حيث أصبح هذا الأخير، يشكل وصاية إضافية على هذه المجالس، بالإضافة إلى العرقلة التي تسببها كثرة الخلافات والصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، والتي يمكن أن تؤدي إلى حدوث الانسداد داخل هذا المجلس، مما يحول هذا الأخير، إلى عائق أمام نجاح التنمية المحلية على مستوى البلدية، بدلا من أن يكون عاملا مساعدا عليها.

أوجه الاستفادة من الدراسة:

تعرضت هذه الدراسة إلى نوع من انواع المشاركة السكانية حيث ركزت بشكل خاص على أعضاء المجلس الشعبي البلدي باعتبارهم يمثلون الشعب وينوبون عن سكان البلدية في مشاركة الدولة والمساهمة معها في أعمال التنمية المحلية، بينما يهتم موضوع دراستنا بمشاركة السكان أنفسهم في تحقيق التنمية المحلية؛ أي أن كلا الدراستين تهتمان بالتنمية المحلية في البلدية أو المدينة وتهدفان إلى دراسة واقعها. كما نستطيع أن نستشف نوع الاتفاق الضمني بين كلا الدراستين، حول وجود معوقات المشاركة في التنمية المحلية بشكل عام.

نتائج هذه الدراسة السابقة أشارت بالفعل إلى وجود ضعف ومحدودية في مشاركة المجالس الشعبية المنتخبة في تحقيق التنمية، وأرجع صاحب الدراسة ذلك إلى عدة معوقات كالصراع الداخلي بين الاعضاء واللامركزية في التسيير الإداري وغيرها، كل هذا يوضح أهمية الدراسة الحالية التي أقرت في احدى

فروضها بوجود معوقات متعلقة بالسلطات المحلية التي تحد وتضعف من مشاركة ومساهمة السكان المحليين في تحقيق التنمية الحضرية على مستوى الاحياء.

وأخيرا يمكن القول أن هذه الدراسة السابقة ونتائجها كانت بمثابة مرجع في الجانب النظري، خاصة في جزئها المتعلق بالمشاركة، كما كانت بمثابة موجه أساسي لدراسة واختبار الفرضية المتعلقة بالمعوقات الإدارية.

الدراسة الثالثة:

أطروحة دكتورة العلوم تحت عنوان " معوقات المشاركة الشعبية في امتصاص السكن الهش (دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير)"، إعداد الأستاذ **قاسمي شوقي**، تخصص علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

تنطلق هذه الدراسة من فكرة استجلاء ماهية المنطق الاجتماعي الذي استندت إليه السلوكيات الرافضة للمشاركة في المشروع وكانت إشكالية الدراسة كالتالي:

- فيما تكمن المصوغات الاجتماعية الكامنة وراء تدني معدلات الاستجابة للخيارات التي قام عليها هذا البرنامج؟

وتشير فرضيات الدراسة للمسائل الأربعة التالية:

- الإقدام السكاني على المشاركة، رهين وصاية الفاعلين في تقرير الشأن العام لمستوطناتهم.
- قصر التعبئة السكانية على الوسائط الجمعوية للأحياء، غذى سيادية التراكيب العشائرية وأولوياتها في مزايا RHP.
- ازدواجية الاستراتيجيات العلاجية للسلطات العمومية حجمت مصداقية RHP اجتماعيا.
- تنافي البرمجة المعيارية لبرنامج RHP مع خصوصية الواقع السكاني بهذه الأحياء العشوائية.

اعتمد الباحث في دراسته على منهج المسح بالعينة أما بالنسبة لأدوات البحث فقد تم استخدام أداة الاستبيان، المقابلة والملاحظة، بالإضافة إلى السجلات والوثائق الميدانية.

وقد انتهت الدراسة إلى النتيجة التالية: أن الممانعات المرتفعة والرفض المطلق الذي أبدته الجموع السكانية لأي استجابة أو الالتزام بالسداد المالي لحصتهم في تكاليف الإنجاز، لا يمكن إعتبارها وضعيات رفض عام للبرنامج المعتمد في فكرته الأصلية التي تم إقرارها، ولكنه رفض للإجراءات والآليات التي

أحاطت به أي أن الرفض الظاهر وغير المصرح به هو ردة فعل سكانية على الفعل الإداري والممارسات التقنية التي فرضت عليهم.

أوجه الاستفادة من الدراسة:

عالجت هذه الدراسة أحد المتغيرات الرئيسية في دراستنا الحالية وهو معوقات المشاركة السكانية وهو المتغير الرئيسي في الدراسة الحالية، حيث اختار صاحب الدراسة البحث عن هذه الموانع من خلال أحد البرامج الموجهة للسكن (RHP) بينما اخترنا البحث عن ما يعيق عملية المشاركة السكانية في إحداث التنمية الحضرية على مستوى الأحياء السكنية فيما تعلق بالجانب البيئي والعمراني لهذه الأحياء، تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي ساعدتنا على تكوين فكرة شاملة حول موضوع المشاركة السكانية، خاصة من الناحية النظرية إلا أننا يجب أن نشير إلى بعض الاختلافات الجوهرية في الأهداف فهذه الدراسة تهدف أساسا -كما سبق وأن أشرنا- إلى محاولة الكشف عن الممانعات التي مصدرها السكان المستفيدين من المشروع السكني وهو هنا (RHP) والتي حالت دون نجاحه، لكن في دراستنا الهدف هو معرفة هذه الممانعات الصادرة من السكان أيضا ولكن لم نحددها ضمن أي مشروع معين ولكن حاولنا معرفة السبب وراء عزوف السكان عن المشاركة في التنمية الحضرية لمحيطهم السكني.

الدراسة الرابعة:

أطروحة دكتورة العلوم بعنوان " دور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته دراسة ميدانية بمنطقة الونشريس في مدينتي تيارت وتيسمسيلت"، اعداد الأستاذ **عبد القادر بريم**، تخصص علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الجزائر 2 ابوالقاسم سعد الله، الجزائر، 2017-2018.

تسعى هذه الدراسة لمعالجة قضية المشاركة السكانية ودورها في تنمية المجال الحضري وإدارته، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تلخص إشكالية الدراسة وهي كالتالي:

- ما الذي جعل المشاركة المهيكلة في إطار جمعيات أو لجان رسمية يبدو ضئيلا إن لم نقل منعدما في مثل أحياء هاتين المقاطعتين الكبيرتين؟ لم لا ينتظم سكانها ويلتفوا حول بعضهم في شكل جمعيات أو لجان رسمية تتولى مهمة تنمية المجال الحضري بهما وتديره بدلا من الاتكال على ما تقوم به الدولة من مجهودات في هذا الشأن؟

- هل يمكن أن نعتبر أن الإبعاد والإقصاء وضعف الإحساس بالمواطنة جعل سكان هذه الأحياء يشعرون بأنه لا وجود لهم وبالتالي فهم غير معنيين لذلك لا يشاركون في الحياة العامة المشتركة؟

– هل يمكن أن نعتبر طبيعة المهن (حضرية/غير حضرية) من الأسباب المؤثرة في مشاركة سكان الأحياء في تنمية أحيائهم الحضرية وإدارتها؟ أم أن هناك أسباب أخرى؟

ويفترض الباحث أن للمشاركة السكانية أهمية كبيرة في تنمية الأحياء الحضرية وإدارتها لكنها تختلف في صورها وأشكالها ووسائلها من حي إلى أخر بحسب المستوى المعيشي لسكانه، وبمقدار إحساسهم بالمواطنة، ومدى انتظامهم في تنظيمات رسمية تتولى مهمة ذلك، وكذلك تبعا لطبيعة مهنهم، التي يمتهنونها، وعلى هذا الأساس تتفرع هذه الفرضية العامة إلى الفرضيات الجزئية الآتية:

– اهتمام السكان بأحيائهم الحضرية له علاقة بمستواهم المعيشي.

– نمو حس المواطنة لدى سكان الأحياء الحضرية يزيد من اهتمامهم بأحيائهم.

– صعوبة انتظام سكان الأحياء الحضرية في تنظيمات رسمية له علاقة بمشاركتهم في إدارة هذه الأحياء وتجعل منهم طرفا غير معترف به في أعين أصحاب القرار.

– انخراط سكان الأحياء الحضرية في المهن الحضرية يزيد من اندماجهم الحضري واهتمامهم وتفكيرهم في القضايا العامة المشتركة.

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والذي استعان به على استقصاء وتشخيص ظاهرة المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارتها، وتحديد العلاقة التي تربط بينها، وبين المستوى المعيشي والمواطنة، وصعوبة انتظام سكان الأحياء الحضرية في تنظيمات رسمية، وانخراطهم في المهن الحضرية. أما من حيث المعالجة البيانية فقد استعان الأستاذ عبد القادر بريم بنظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لما يتيحه هذا البرنامج من عمليات إحصائية تساعده في فهم المتغيرات المتعلقة بمشكل تنمية المجال الحضري وإدارته ودور المشاركة السكانية في ذلك. فيما يخص أدوات جمع البيانات اعتمد صاحب الدراسة على عدة أدوات: الملاحظة المباشرة التي استعان بها في اختياره للأحياء التي شملتها الدراسة وذلك بعد ملاحظته للحالة المتردية لهذه الأحياء ونقص المرافق والهياكل العمومية والمشاريع التنموية... بها، وكذا قلة اهتمام السكان بالقضايا العامة المشتركة وتفكيرهم فيها. الأداة الثانية هي الاستبيان الذي أكد الباحث انه قام بصياغته صياغة محكمة مراعيا فيه مدى استيفائه جوانب الإشكالية المراد دراستها وأهدافها دون الخروج عن نطاقها. هذا إضافة إلى الوثائق والسجلات التي تمكن من الحصول على مختلف المعلومات والبيانات التي تخدم أغراض البحث وأهدافه.

تمت الدراسة في مقاطعتين مختلفتين وهما: مقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت ومقاطعة الدرب بمدينة تيسمسيلت، حيث قام الباحث أولا باختيار عينة أحياء من الأحياء المكونة للمقاطعتين لتمثيلهما، وتم

اختيار هذه الأحياء بالطريقة العشوائية المنتظمة وذلك بعد ترتيبها تنازليا وفق عدد السكان بكل حي وبعدها تم اختيار عينة من السكان (أرباب الأسر).

انتهت الدراسة إلى استنتاج عام وضح فيه الباحث أن المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته (في الأحياء الهامشية) ترتبط بالمستوى المعيشي لسكان هذه الأحياء ومدى إحساسهم بالمواطنة وكذا انخراطهم في المهن الحضرية، ولا ترتبط بصعوبة انتظامهم في تنظيمات رسمية ذلك أن سكان الأحياء الحضرية الهامشية مثلهم مثل سكان الضواحي والأطراف يعتمدون على التنظيمات غير الرسمية في تسيير شؤونهم وإدارتها ولا يعطون أهمية لهذه التنظيمات الرسمية، حتى ولو كانت موجودة لا ينخرطون فيها ولا يشاركون من خلالها.

أوجه الاستفادة من الدراسة:

اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا في تناولها لقضية المشاركة السكانية في التنمية لكنها اختلفت عنها في كونها شملت على منطقتين حضريتين هامشيتين بمدينتين مختلفتين بمنطقة الونشريس بينما اعتمدت دراستنا على دراسة مجموعة من الأحياء في مدينة واحدة. تتقارب كثيرا فروض هذه الدراسة، مع جوهر إشكالية الدراسة الحالية خاصة فيما يتعلق بالفرض الذي مفاده أن غياب أو ضعف التمثيل السكاني المنظم (الرسمي)؛ يعيق المشاركة السكانية في التنمية الحضرية للحي، حيث يرى صاحب هذه الدراسة السابقة كذلك أن صعوبة الانتظام في مثل هذه الجمعيات يؤثر على مشاركة السكان في تنمية الأحياء الحضرية وإدارتها.

اعتمدت دراسة الاستاذ بريم علد القادر على متغير الإحساس بالمواطنة الذي ركز فيه على العديد من المؤشرات كاهتمام المبحوثين بما يجري في الحي، استشارة السلطات للسكان عند جلبها لمشروع ما للحي، الإحساس بالمسؤولية اتجاه المرافق وكيفية التصرف معها، وهو يقارب ما اعتمدنا عليه في الفرض الاول من هذه الدراسة وعبرنا عليه بشعور السكان بعدم الانتماء للحي والذي من مؤشراته ضعف الاحساس بالمواطنة.

وقد استفدنا كثيرا من هذه الدراسة كتحديد منهج الدراسة وكذلك استفدنا من الاستمارة التي اعتمد عليها صاحب هذا البحث، خاصة في الجزء المتعلق بالفرضيتين السابق ذكرهما، كما نبهتنا هذه الدراسة من خلال الصعوبات التي واجهها صاحبها عند تطبيق الاستمارة، إلى بعض الأمور التي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء اجراء الدراسة الميدانية.

الدراسة الخامسة:

أطروحة دكتوراه موسومة بـ " المشاركة السكانية في تنظيم المجال العمومي تحليل أشكال المشاركة بين نوعين مختلفين – الساحة والمسجد–" ، تخصص علم الاجتماع الحضري، من إعداد الباحثة **ذهبي وهيبة**، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 02، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، السنة الجامعية 2020–2021.

وقد بحثت هذه الدراسة في واقع المشاركة السكانية في المدن الجزائرية من خلال تحليل تمثلات الأفراد نحو الأعمال التشاركية التي تحدث في شكلين عموميين مختلفين الأول عبارة عن مجال مدني ترفيهي وهو الساحة العمومية والثاني يأخذ بعدا دينيا وهو المسجد، والأثر الذي تحدثه عملية المشاركة السكانية لتنظيم المجال العمومي على خلق فكر التمدن لدى الأفراد وتحقيق التنمية. وقد تمت الدراسة انطلاقا من طرح تساؤل رئيسي مفاده:

إلى أي مدى يمكن أن تأثر درجة الارتباط بالمجتمع المحلي في تحفيز العمل التشاركي في مجالاته العمومية؟ وهل ترتبط حقا المشاركة السكانية في المجال العمومي المدني (كمثال الساحة) والمشاركة في المجال العمومي الديني (كمثال المسجد) بالمكانة الاجتماعية التي يحتلها كل شكل في التصورات الفردية والجماعية؟

بالنسبة للأسئلة الفرعية كانت كالتالي:

1– إلى أي مدى يمكن أن يساهم الإحساس بالانتماء إلى المجال العمومي في تحفيز المشاركة السكانية لتنظيمه؟

2– هل تفسر لنا التمثلات الاجتماعية نحو الشكل المدني والشكل الديني للمجال العمومي كثافة أو قلة النشاط التشاركي في تنظيمه؟

3– إلى أي مدى يمكن الاستثمار في هيئات المجتمع المدني كقوة مدنية لاستغلالها في زيادة النشاط التشاركي على المستوى المحلي؟

وقد اختارت الباحثة الاعتماد على المنهجين الكمي والكيفي معا، المنهج الكمي الذي ركزت فيه على تقصي الحقائق والحصول على بيانات كمية إحصائية حول إشكالية المشاركة السكانية على المستوى المحلي، ثم وصفها، تحليلها والتعليق عليها وفق نظرة سوسيولوجية. يذكر كذلك أنها اعتمدت في معالجتها للبيانات والمعطيات الميدانية على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

كما دعمت دراستها هته بمجموعة من المقابلات التي تندرج ضمن المنهج الكيفي، الذي يعتمد على وصف وتحليل محتوى المقابلات، التي خصصتها لدراسة مشروع محلي، حيث يقوم المشتركون في هذا المشروع بالتضامن فيما بينهم لإعادة تهيئة وتنظيم المجال السكني الذي يجمعهم مع محيطهم الخارجي. بالنسبة لأدوات البحث فقد اعتمدت الباحثة على الأدوات التالية: استمارة استبيان؛ المقابلة؛ الملاحظة؛ الوثائق والخرائط. كما عمدت صاحبة الدراسة إلى استخدام العينة العشوائية البسيطة في توزيع الاستمارات على سكان الحي.

من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1- دور الارتباط المحلي بالمجال في تشجيع السكان على العمل التشاركي:

إن الارتباط المحلي للساكنة بالمجال الذي يجمعهم يلعب دورا كبيرا في تعزيز الحس المدني لديهم؛ بحيث كلما ازداد الإحساس بالارتباط بالمجال الخاص الذي يأوينا ترتفع الرغبة في المشاركة والتطوع لتحسين الأماكن العمومية التي تشكل المجال المحلي لأنها جزء من الكل، وتصرح الباحثة قائلة: "ساعدتنا الدراسة الميدانية على اكتشاف أن قاطني الحي الذين يبدون راحة كبيرة داخله يبادرون أكثر إلى المشاركة والمساهمة معا في تحسين المجال الذي يجمعهم، لأنه يعطي دلالة في تمثلاتهم الفردية عن امتداد للمجال الخاص وهو المسكن، بل هو جزء منه وبذلك يقوى إحساسهم بالارتباط والانتماء له يشبه هذا الإحساس كثيرا الغيرة نحو الوطن أو الشيء الذي نمتلكه والذي لا نقبل أن يتم تشويهه ولا إلحاق الضرر به، بينما لا يبادر السكان غير المرتبطين بالمجال المحلي إلى التشارك فيما بينهم أو المساهمة بأي شكل من الأشكال لتحسين الوجه العام لساحة الحي والمجال المرتبط بها حتى أنهم يبنون قطيعة بينهم وبين المجال الخارجي ومعظم القاطنين فيه لأنهم لا يرغبون بالانتماء والارتباط مع المجال المحلي.

2- التمثلات الفردية نحو المجال العمومي ودورها في تحفيز العمل التشاركي لتنظيمه:

تساهم التمثلات التي يحددها الأفراد نحو كل شكل من أشكال الفضاءات العمومية دورا كبيرا في زيادة اهتمامهم بالتشارك نحو تحسينه وتنظيمه، حيث تلعب هذه التمثلات دورا هاما وركيزا في استقطاب الناس نحو المساهمة في أي نوع من أنواع المبادرات التي تسعى إلى تطوير ذلك الشكل. لقد مكنت الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة من اكتشاف نوع التمثلات التي تكتسبها الساحة

وكذا الحي لدى ساكنة حي رابية طاهر والدور الذي لعبته في تحديد قوة المشاركة نحو كل شكل، إذ تعبر ساحة الحي عن المجال العمومي الذي تمتلكه الدولة وبالتالي هي المسؤولة المباشرة على كل عمليات التدخل العمومي الخاصة بها، لذلك لم يبدوا رغبة للمشاركة في عمليات التدخل الخاصة بساحة الحي

بنفس حجم رغبتهم في المشاركة من أجل تحسين وتنظيم المسجد، لأن هذا الأخير يعبر عن المكان المقدس الذي يؤدون فيه الصلاة والأكثر من هذا هو المكان الذي تنطلق منه الحياة الحضرية والذي يلجؤون إليه. لقد فسرت الباحثة ذلك أيضا بعامل المصلحة الشخصية، هته الأخيرة التي ترى بأنها تلعب دورا كبيرا في الرغبة في العمل التشاركي نحو المسجد على حساب الساحة، إذ يعطي السكان أولوية كبيرة للمشاركة في تنظيم المسجد لأنه العمل الذي يتصورون من خلاله أنهم سيحققون منفعة شخصية ونيل الثواب في الآخرة لأنه بيت من بيوت الله، بينما يتصورون أنهم من خلال مشاركتهم في تحسين الساحة سيحققون منفعة جماعية دنيوية كونها عمومية ينتفع بها الجميع.

3- كثافة النشاط الجمعوي ودوره في تحفيز العمل التشاركي نحو المجال العمومي:

تلعب الجمعيات دورا مهما في تنشيط كل المبادرات التي يتشارك فيها السكان حيث تأخذ الجمعيات دور المؤطر والقيادي لكل العمليات التي تتطلب تدخل الجماعة، هذا ما يمنح المشاركين نوعا من الثقة، كما أنها تلم الشمل وتؤسس لعلاقات منظمة وقوية لذلك فوجود نشاط جمعوي كثيف الذي يعتني ويهتم بشكل من أشكال المجال العمومي يستلزم كثرة المبادرات والمشاركات في تحسينه وتنظيمه وهذا ما ينطبق على المساجد التي تسير أغلبها عن طريق الجمعيات فمن النادر عدم وجود جمعية مسجدية في أي مسجد وان لم توجد بشكل رسمي نجدها في شكل غير رسمي من خلال تنظيمات يشكلها مجموع المصلين والتي يحثون المواطنين من خلالها على المبادرة لتحسين المسجد وتنظيمه بل الأكثر من ذلك بنائه فمن منا لم يشاهد تلك الصناديق التي توضع في عتبة المسجد للمساهمة في بنائه، بينما تغيب النشاطات الجمعوية المهتمة بتطوير الأحياء وان وجدت فإنها لا تنشط كثيرا رغم حصولها على الاعتماد من طرف مصالح البلدية وبذلك لا يجد السكان السبيل نحو المساهمة في تحسين ساحة الحي، مما يعني قلة النشاط التشاركي فيه.

أوجه الاستفادة من الدراسة:

كانت من بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن ارتباط الساكنة بالمجال، يلعب دورا كبيرا في تعزيز الحس المدني؛ بحيث كلما زاد الإحساس بالارتباط ترتفع الرغبة في المشاركة والتطوع لتحسين الأماكن العمومية التي تشكل المجال المحلي، هذا يدعم الفرضية الأولى في الدراسة الحالية التي تعتقد أن الشعور بعدم الانتماء سواء للمجال الفيزيقي أو للسكان الآخرين يعتبر من معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية.

في نقطة أخرى توصلت الباحثة إلى نتيجة مفادها أن وجود نشاط جمعوي كثيف يلعب دورا مهما في تنشيط المبادرات التي يتشارك فيها السكان. كما أنها وجدت أن الجمعيات المسجدية توجد بكثرة وتتميز بنشاط في العمل وبكثرة مشاركة السكان فيها بالمقابل توصلت الباحثة إلى أنه هناك غياب تام للجمعيات التي تهتم بتنظيم المجال العمومي في الأحياء، كل هذا يؤكد صلاحية الفرض الثالث في الدراسة الحالية الذي يعتبر أن ضعف التمثيل السكاني المتجسد في لجان وجمعيات الأحياء من معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية على مستوى مدينة بسكرة.

ونظرا لهذا التقارب مع الدراسة الحالية يمكن اعتماد نفس أدوات البحث ونفس المنهج. كما أننا استفدنا منها كثيرا في الجانب النظري للدراسة.

الدراسة السادسة:

مذكرة ماجستير بعنوان " دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس (دراسة حالة بلدية خان يونس)" من إعداد الباحث **سليم سليمان العمور**، تخصص الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2021.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور المشاركة السكانية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس بفلسطين، وتلقي الدراسة بذلك الضوء على إحدى وسائل المشاركة السكانية، وهي لجان الأحياء السكنية في مدينة خان يونس من حيث، وجودها، دورها، أهميتها، المعوقات، والمشاكل المتعلقة بها.

انطلقت الدراسة من سؤال رئيسي أوجزت فيه مشكلة الدراسة كالآتي: ما الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي وأعضاء لجان الأحياء السكنية وبعض المؤسسات العاملة في هذا المجال؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما اتجاهات عينة الدراسة نحو مفهوم المشاركة المجتمعية من وجهة نظرهم؟
- ما درجة إدراك عينة الدراسة لأهمية لجنة الحي الخاصة بالمنطقة؟
- ما مستوى التنمية الحضرية في المنطقة قيد الدراسة ؟
- ما مجالات المشاركة المجتمعية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة ؟
- ما هي المشكلات التي تعاني منها المنطقة قيد الدراسة ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة من وجهة نظر افراد المجتمع المحلي تعزى

للمتغيرات الشخصية (النوع، المؤهل العلمي،المهنة، العمر، ممارسة العمل التطوعي، مجال العمل التطوعي)؟

إعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد في جمع البيانات على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من الميدان بالإضافة إلى المقابلة الشخصية التي أجريت مع مجموعة من الأطراف ذات العلاقة مثل مدراء المؤسسات في منطقة الدراسة وذلك من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات. أما من حيث المعالجة البيانية فقد استعان الباحث بنظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss).

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة السكانية وأهمية دورها في التنمية الحضرية، وهم على علم بدور لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة السكانية لتحقيق التنمية الحضرية وأن السكان يتفهمون طبيعة الأنشطة التي تقوم بها لجان الأحياء السكنية ويشاركون فيها، كما أظهرت الدراسة أن هناك تنويع في مجالات العمل التطوعي ما بين صحي وثقافي وبيئي واجتماعي، ولا سيما التطوعي الاجتماعي، كما يرون أن المشاركة السكانية مطلوبة في كافة مجالات الحياة والمجتمع.

أوجه الاستفادة من الدراسة:

تظهر هذه الدراسة جليا أهمية المشاركة السكانية في تحسين الاوضاع المعيشية للسكان، وأن للمشاركة السكانية نصيب الاسد في تحقيق التنمية الحضرية على كافة المستويات. وقد ناقشت هذه الدراسة دور المشاركة السكانية في التنمية الحضرية من خلال احدى صورها وهي المشاركة من خلال لجان الأحياء في حين نحاول في دراستنا الحالية معرفة المعوقات التي تحول السكان دون المشاركة من خلال هذه اللجان في تحقيق التنمية الحضرية لاحيائهم ومدنهم. ومنه قد يفيدنا معرفة دور هذه اللجان في تحقيق التنمية لكي نكتشف ما يعرقل تطوع السكان في هذه اللجان بمدينة بسكرة على اعتبارها المجال المكاني للدراسة.

بالاضافة إلى الاطار النظري تم الاستفادة كذلك من هذه الدراسة في تبني المنهج المناسب للدراسة والتعرف على نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للدراسة.

من خلال كل ما تم عرضه في هذا الجزء الخاص بالدراسات السابقة، نجد أن كل دراسة منها قد مست جانبا مهما من جوانب الدراسة الحالية، كما يمكن القول أن هذه الدراسات السابقة ونتائجها كانت بمثابة المرجع الرئيسي في تحديد الإشكالية، وفرضيات الدراسة الحالية.

الفصل الثاني: سوسيولوجيا المشاركة السكانية

1- الجذور الإيديولوجية للمشاركة السكانية.

2- مسوغات استخدام المشاركة السكانية.

3- أنماط المشاركة السكانية.

4- مستويات المشاركة السكانية.

5- الاتجاهات النظرية المتعلقة بالمشاركة السكانية.

المشاركة السكانية مفهوم آخذ في الانتشار والتداول بين رجال السياسة والمخططين ومنظري التنمية على المستوى العالمي. فهي هدف ووسيلة، هدف لأن الحياة الحضرية السليمة ترتكز على مشاركة الساكنة في تحمل مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، ووسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يدرك الساكنة أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها لتصبح جزءا من سلوكهم وثقافتهم، وفي هذا الفصل سنتعرف أكثر على المشاركة السكانية.

1- الجذور الإيديولوجية للمشاركة:

فكرة مشاركة السكان هي فكرة قديمة، فقد وجدت في العديد من الثقافات المختلفة على مر التاريخ، فمثلا في أثينا القديمة، يتم اتخاذ القرارات السياسية في الأماكن العامة ويتم إعطاء الفرصة لكل مواطن لإبداء وجهة نظره، وفي الثقافة الهندوسية والبوذية يعتمدون التداول والنقاش العام كشكل راقي من أشكال الخطاب، حيث تم توثيق وجود مؤسسات تداولية محلية في جنوب آسيا أين تسود أديان مختلفة يعود تاريخها إلى حوالي القرن الخامس قبل الميلاد، هذا وورد في القرآن الكريم بأن شؤون المجتمع يجب أن تتخذ عن طريق الشورى.

هذا ويشير التاريخ الإنساني في الوقت الذي كانت تقوم فيه الحياة الاجتماعية على الملكية المشتركة للسكان للأراضي الزراعية والرعوية في المناطق التي يعيشون فيها فكان من الطبيعي أن يعتمد الإنتاج على التعاون التام بين سكان المنطقة الواحدة. ونجد كذلك فكرة المشاركة أثناء الترحال الموسمي من إقليم إلى أخر، ومواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية، حين تقف السلطات عاجزة عن توفير متطلباتهم بالقدر المطلوب وفي الوقت المناسب، حيث تشارك في تأدية هذه الأدوار كل أفراد الجماعة؛ كل حسب طاقته المادية والبدنية وحسب نوعية الدور المنوط به في ذاك المجتمع.

وفي بداية الستينيات من القرن الماضي، بدأت فكرة المشاركة كوسيلة منظمة لمعارضة المقترحات التصميميّة للشوارع الرئيسية المحيطة بمدن مثل بوسطن وسان فرانسيسكو، والتي كانت تهدِّد الحياة في تلك الأحياء الهادئة، وقد تمّ فعلا إيقاف وإلغاء العديد من المشاريع الضخمة المعارضة لرغبة السكان **(المعاني، 1999، صفحة 124)**.

وفي سياق آخر، فقد ارتبط ظهور مفهوم المشاركة السكانية بالحركات الاجتماعية أين طالب اليساريون الأوروبيون والراديكاليون الأمريكيين في نفس الفترة بأن يتم إقحامهم في بلورة السياسات العامة وصناعة القرار، ومثلت هذه المناشدة الحجر الأساس لظهور النهج التشاركي.

أواخر السبعينيات وحسب بعض الباحثين؛ أصبح مصطلح المشاركة جزء من مصطلحات التنمية، وتم التصريح الرسمي باستخدام مفهوم المشاركة السكانية ضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بالمشاركة بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي إعمال حقوق الإنسان، إذ تؤكد على أهمية اعتماد تدابير لضمان مشاركة فعالة للسكان في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية **(عرعار، 2015-2016، صفحات 143-146)**. ليأتي بعدها الإعلان الصريح بضرورة المشاركة السكانية خاصة مع زيادة التحضر وتفجر المدن وكان ذلك ضمن مبادئ قمة الأرض التي عقدت بمدينة ريوديجانيرو سنة 1992 والذي نصت في المبدأ رقم 10 منها أن أحسن طريقة لمعالجة المشاكل البيئية والحضرية هو ضمان مشاركة المواطنين المعنيين بهذه المشاكل **(قاسمي، 2013/2012، صفحة 268)**.

بعدها فرض هذا المفهوم نفسه على واقع الحياة المعاصرة تدريجيا، وقامت بترسيخه تشريعات دولية ووطنية، بعد أن بات الحديث على أن نجاح التنمية يستوجب تضافر جهود السكان والحكومة، حتى يمكن توفير المناخ الملائم لتحقيق أهداف التنمية المعلنة.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية زاد الطلب على تفعيل مبدأ المشاركة في العصر الحديث كرد فعل عن حالات الإخفاق التي شهدتها معظم تجارب التنمية الحضرية، في كل من البلاد النامية والمتطورة على حد سواء، وفيما يلي مجموعة من الأسباب التي كانت وراء ظهور مبدأ المشاركة السكانية في العصر الحديث:

1- فشل التخطيط الحضري: شهدت مجالات التخطيط الحضري، طيلة الفترة الممتدة من عشرينات إلى خمسينات القرن الماضي، إخفاقا وتراجعا كبيرا بعد أن قام بإهمال التركيبة الاجتماعية المحلية وهم السكان، وفرض مفهوم المصلحة العامة كبديل له والمتضمن لحق التمثيل النيابي لهم في كافة أشكال المشاريع العمرانية، وكل ما يتصل بها من عمليات تدخل على النسيج الحضري، بالتالي إبقاء الشرعية الاجتماعية منقوصة طوال هذه الفترة التي تميزت بسوء استغلال السلطة وتغليب المصلحة الشخصية.

2- محاولة إحتواء الحركات الاجتماعية الحضرية: في نفس الفترة سالفة الذكر ظهر ما يسمى "بالحركات الاجتماعية الحضرية" والتي انفردت بنوعية جديدة من المشاكل وبنوع جديد من طريقة التصدي لها. وقد قامت هذه الحركات الاجتماعية نتيجة لظروف أحس فيها السكان بنقص ما أو تمييز اجتماعي على كل المستويات، فأصبحوا يتجمعون لمناقشة الأوضاع والمطالبة بالحلول المناسبة، ومعالجة المشاكل المطروحة حول السكن وتهيئة الأحياء. وتفاديا لأي تجاوزات تضر بمصالح الدولة

قامت هذه الأخيرة بإجراء نوعي في ذلك الوقت وهو جعل من هذه الحركات مؤسسات معتمدة ومعترف بها، لتكون هذه المؤسسات بمثابة فضاء مميز وإطار منظم، قادر على إسماع صوت السكان ونقل مقترحاتهم إلى السلطات العمومية في مختلف المجالات التي تهمه وتعنيه.

3- قوة الخطاب الديموقراطي: كان لقوة الخطاب الديموقراطي منذ منتصف القرن العشرين بما يحمله من معاني ودعوات علنية لتكريس حق المجتمعات في تقرير مصيرها، واختيار أنظمتها ودساتيرها والقوانين المتفرعة عنها، وعدم حصره داخل إطار السياسة فقط، حيث جرى إدراجه تدريجيا في باقي القطاعات وذلك لإشراك السكان فعليا في إدارة وتسيير الحكم، فظهر حق التمثيل النقابي، وظهرت الأحزاب بتنوع برامجها واتجاهاتها. والمدن بدورها تأثرت بهذا النظام الجديد حيث تم إشراك السكان في التخطيط لها وإدارتها.

4- أزمة الهندسة المعمارية: والناتجة عن الإخفاق الذي عانى منه مؤيدي العمران الحديث في سيرورتهم، وذلك بعد تجاوزهم المتطلبات الواقعية لمستخدمي العمران، وخاصة تلك المتعلقة بالسكنات، حيث أصبح مجال الهندسة على إثر هذه الأزمة، ميدانا لمواجهات رمزية بين المستعملين، ككائن اجتماعي باحث عن تجسيد تصوراته وطموحاته، والمصمم للمجال السكني كسلعة نمطية تكرارية، تستجيب فقط للحاجيات البيولوجية المتشابهة بين البشر، وهو ما جعلها من أوائل العلوم المتأزمة والعاجزة عن مواكبة وفهم متطلبات المجتمع الحديث.

5- تدويل المشاركة: ذلك بعد أن أصبحت مشاركة السكان جزء من إستراتيجية دولية، تبنتها هيئة الأمم المتحدة وطرحتها كتوجه جديد، في العديد من المؤتمرات المنعقدة تحت رعايتها، ساعية لتفعيل وتمكين الجهود الذاتية والمحلية، في الكثير من مناطق العالم خاصة النامية منها **(قاسمي، 2013/2012، الصفحات 265-269)**.

2- مسوغات استخدام المشاركة السكانية:

1- أهمية وأهداف المشاركة السكانية:

إن العديد من الكتاب والمتخصصين في مجالات مختلفة يجمعون على أهمية المشاركة في تنمية المجتمع وتطوره، وذلك نظرا لعدة عوامل وأسباب يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- توسيع قاعدة الجهات العاملة في شؤون المجتمع بما يؤدي إلى سيادة علاقة مشاركة فعلية قائمة على الشفافية والاحترام المتبادل **(الحليبي. سعود وآخرون، 2017، صفحة 124)**.

– أصبحت المشاكل الاجتماعية كثيرة مما يصعب اكتشافها والعمل على حلها عن طريق العاملين المهنيين فقط.

– المشاركة السكانية من خلال الهيئات الأهلية تفتح في بعض الأحيان ميادين جديدة للخدمات والنشاط وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة إلى ميادين جديدة.

– توفير جهد الدولة لما هو أهم من المسؤوليات الكبرى على المستوى القومي. **(الجوهري، وآخرون 2001، صفحة 177)**

– تساعد على المعرفة الدقيقة للأوضاع والحاجات المحلية، كما تساعد في تحديد الأولويات، ما من شأنه أن يوازن بين الحاجات والإمكانات وخاصة عندما تكون الإمكانيات محدودة. **(عزام، 2010، صفحة 118)**

– تعمل المشاركة على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون بينهم وبين الدولة، من خلال إتاحة الفرصة للممارسة الديمقراطية، من خلال تكريس أسلوب الإدارة اللامركزية **(بركات، 2014، صفحة 66)**

– تعمل على زيادة وعي المواطنين ومعرفتهم بحاجات مجتمعهم ومشكلاته، الأمر الذي من شأنه أن يرشد موقف الأهالي في نظرتهم إلى واقعهم، **(لزرق وبن الحاج، صفحة 119)** مما يؤدي إلى عدم مغالاة الناس في مطالبهم من جانب، وتسهيل عملية الفهم واتفاق الاغلبية على أهم المشكلات والأحوال السيئة التي يعاني منها المجتمع ويتعين على المجتمع مواجهتها من جانب آخر. **(العمري، 2000، الصفحات 153-154)**

– المشاركة وسيلة لتقليل التكلفة لذلك فمعظم الدول والمؤسسات الإنتاجية خاصة باتت تلجأ إليها لتقليل احتمالية فشل المشاريع. **(خاطر، 2005، صفحة 257)**

– المشاركة عبارة عن وسيلة لضمان الفعالية للمشاريع وتوظيف كل الموارد المتاحة محليا لنجاحها، وذلك من خلال الاستفادة من الخبرات السابقة ويتضح هذا من خلال ما توفره من بيانات حقيقية من واقع المجتمع والتي لا تتوفر لأجهزة الدولة. **(بوعمامة، 2017، صفحة 218)**

– تدعم المشاركة الرقابة الشعبية لتوجيه الرغبة في التغيير وترشيدها حتى لا تتسع الهوة بين حجم التغيير الذي يرغبه أفراد المجتمع وبين قدرتهم على تنفيذه كما وكيفا. **(لزرق وبن الحاج، صفحة 119)**

– تساعد على وضع الخطط والبرامج الخاصة برعاية وتأهيل وتدريب الفئات المستهدفة فنيا وتقنيا، وذلك بمشاركة كافة الأطراف (الحكومية، الخاصة، الأهلية) في مختلف مراحل التخطيط والتمويل والتنفيذ

والتقييم – تساهم في التخفيف من الفقر والبطالة؛ عن طريق تمويل المشاريع التنموية الصغيرة، والعمل على تأمين فرص عمل ووسائل إنتاج للأفراد القادرين على العمل.

– التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة لدى الجهات التي تشارك في تقديم الخدمات للمجتمع، والتنسيق والتكامل في الأدوار فيما بين الأطراف المشاركة، مع مراعاة استقلالية وخصوصية كل طرف في إدارته لنشاطاته **(العوضي والذبياني، 2018، صفحة 109)**.

– توجيه الموارد المحلية نحو المشاريع الإنتاجية: في حال غياب المشاركة فإن الضغوط الشعبية تتجه نحو الحاجات المادية أو الاستهلاكية، ولا تتفهم أهمية المشاريع الإنتاجية التنموية المستقلة، لذلك فإن مشاركة السكان تعمل على توجيه الموارد المحلية نحو المشاريع الإنتاجية بدلا من الحاجات الاستهلاكية، بما ينعكس إيجابًا على حياة المشاركين في المستوى الزمني المتوسط والبعيد **(قياتي، 2017، الصفحات 78-79)**.

مما سبق ظهرت ضرورة مشاركة الساكنة في صنع التغييرات الهامة التي تجري في مدنهم وأحيائهم ومساهمة السكان في العمل المجتمعي يتم عن طريق المبادرات الفردية أو عن طريق تكوين التنظيمات الرسمية أو غير الرسمية التي تعمل على تحقيق أهدافهم المشتركة. ليس من المستحيل أن يتم التغيير بدون الرجوع إلى المجتمع إلا أن مشاركة الساكنة في إحداث هذا التغيير ذات أهمية كبيرة بالنظر إلى عدة اعتبارات هامة والتي تطرق إليها الشيخلي ونذكر منها:

– بدون مساهمة السكان ومشاركتهم لا يصبح هنالك معنى للديمقراطية.

– غياب المشاركة يؤدي إلى الانعزال والسلبية والمشاكل بين السكان أو بين السكان والدولة.

– مشاركة الإنسان في توجيه حياته تؤدي إلى نمو إحساسه بكيانه الشخصي.

– التغييرات التي يقوم بها المواطنون أنفسهم أو يشتركون فيها تزيد أهميتها، كما أنها تدوم أطول من التغييرات المفروضة عليهم **(الشيخلي، 2001، صفحة 83)**.

– غياب المشاركة السكانية يؤدي إلى انتشار الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية وكذلك عدم إمكانية استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في الدولة والإقليم بشكل فاعل **(قرارية، 2004، صفحة 31)**.

يمكن القول أن المشاركة تجمع بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لخدمة قضايا تنمية المجتمع بصورة تجعل كافة التخصصات المشاركة لها صفة الريادة كل في مجال تخصصه لتحقيق التغيير والتنمية المنشودة، هذا إذا كانت المشاركة سبيلا لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع إلا أنها أيضا بمثابة

الهدف في الوقت ذاته، لأن تحقيق الأهداف قصيرة الأمد من خلال برامج التنمية، تعتبر خطوة للهدف العام للتنمية ألا وهو خلق ودعم الشعور بالانتماء إلى المجتمع لدى أفراد وجماعات المجتمع.

2- خصائص المشاركة السكانية:

* رفع كفاءة العمل التنموي: حيث تساعد المشاركة السكانية القائمين على المشاريع التنموية في التحقق من احتياجات المستفيدين، واستشارتهم ودمجهم في عملية اتخاذ القرار، كما تساعد مشاركة المستفيدين إلى تحسين تصميم المشروع أو طرق تنفيذه أو مواءمة أفضل بين خدمات المشروع واحتياجات المستفيدين.

* خفض التكاليف: تساهم مشاركة السكان في خفض تكاليف المشروع التنموي؛ حيث يتطوع المستفيدون للمساهمة في بعض أنشطة المشروع بالجهد والوقت والخبرات، أو بالتبرعات العينية والنقدية في بعض الأحيان.

* التمكين: وتمثل هذه الخاصية الغاية الرئيسة للمشاركة السكانية؛ لأنها تجعل أفراد المجتمع مبادرين للمساهمة في حل المشكلات التي تواجههم دون الحاجة لانتظار المساعدة أو الدعم من الآخرين.

* بناء القدرات: تعتبر المشاركة عملية مستمرة تتطلب انتقال السكان من خانة المتلقي السلبي أو المحايد للخدمات التنموية إلى التفاعل بإيجابية عبر صور وأشكال مختلفة. لذا فإن بناء قدرات السكان هو ركيزة أساسية لمفهوم المشاركة السكانية؛ فمن خلال بناء قدرات السكان المستفيدين من المشاريع التنموية يصبح بامكانهم أن يتولوا بعض المهام في المشاريع التنموية التي ترتقي بمهاراتهم الشخصية، وستنعكس إيجابًا على زيادة فرصهم في الحصول على وظائف وفي الاستقرار الاجتماعي، ومثال ذلك تكليف السكان ببعض المهام الإدارية في المشاريع التنموية، أو تسليمهم جزءًا من المهام الإشرافية والرقابية لعملية التنفيذ، كما قد يساهم بناء قدرات السكان في ضمان استدامة المشروع بعد انتهائه **(مؤسسة نماء الراجحي الانسانية، 2012، الصفحات 25-26)** يمكن التعبير عن الخصائص الرئيسية للمشاركة السكانية بالشكل التالي:

شكل رقم (01): يوضح الخصائص الرئيسية للمشاركة السكانية

المصدر (مؤسسة نماء الراجحي الانسانية، 2012، الصفحات 25-26)

ومن بين خصائص المشاركة السكانية نجد كذلك:

* عملية شعبية: فهي تعبير عن إرادة شعبية تقوم على أساس تعبئة أفراد المجتمع لمواجهة المشاكل والمعوقات.

* لا تعني المشاركة السكانية مشاركة أفقية أو رأسية فقط بين أناس من طبيعة واحدة، وإنما هي مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف الهيئات والمؤسسات.

* يجب أن تضمن المشاركة، عمليات الضبط والرقابة واتخاذ القرارات وتبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس**(لزرق وبن الحاج، صفحة 117)**.

ومنه فالمشاركة هي وسيلة وغاية في حد ذاتها فمن خلالها يتعلم الناس كيف يعملون ويتعاونون معا وأثناء هذه العملية قد ينجزون مهمة أو يحققون هدفا ملموسا بالإضافة إلى الأهداف البعيدة المدى والتي تتصل بتعليم الناس واكتسابهم خبرات ومهارات وقيم ايجابية وتعاونية أثناء المشاركة.

3- فوائد المشاركة السكانية:

لاستخدام إستراتيجية المشاركة السكانية على المستوى الدولي أو الوطني أو المحلي عدة فوائد وعائدات اقتصادية واجتماعية وإدارية وغيرها، والتي يستفيد منها ويكتسبها المشاركين ومن هذه الفوائد ما يلي:

- يكتسب المشاركين روح المبادرة لحل مشكلات المجتمع، فالسكان قد يتعايشون مع بعض غير أنهم تقليديا لا يتحركون لحل تلك المشكلات أما إذا اشتركوا في مشاريع التنمية فإنهم يميلون تدريجيا إلى نبذ أسلوب التعايش مع المشكلات المجتمعية والسلبية إزاءها.

- تتزايد مقدرة الساكنة على تنظيم أنفسهم عند التحرك لحل مشاكل مجتمعاتهم، ما يساعدهم على إيجاد التنظيمات الذاتية التي تتخذ شكلا يساعدهم على العمل لخدمة مجتمعهم والتوصل إلى أهدافهم.

- يكتسب الساكنة المقدرة على التعاون أي تقسيم العمل بينهم بما يحقق تكامل التنفيذ.

- المثابرة؛ أي استمرار المجتمع في التحرك كوحدة واحدة لتحقيق الأهداف المجتمعية بالرغم من المعيقات التي قد تصادف العمل.

- تعود الساكنة على الاستجابة للتغيرات الاجتماعية، فالمجتمع دائم التغير وكل تغير يستعدي تغييرا في الأدوار الاجتماعية وفي المقدرة على ممارسة تلك الأدوار، ولا يمكن الزعم بأن المشاركة السكانية في مشروعات التنمية وحدها تساعد الساكنة على الاستجابة للتغييرات الاجتماعية، بل يمكن اعتبارها من العوامل التي تسهل انجاز تلك الاستجابة.

– تدريب الساكنة على ممارسة التقويم الموضوعي من واقع العمل الميداني إذ أن المناقشات التي تتم في الاجتماعات واللجان والمشاركة في تتبع وتنفيذ المشاريع وتقويمها يساعد على ممارسة الساكنة للتقويم الذاتي والموضوعي.

– المشاركة السكانية تؤدي دورا تعليميا بالمعنى الشامل لمفهوم التعليم، حيث أنها تعتبر من أفضل الوسائل لتعليم الكبار قبل الصغار القيم والخبرات والمهارات **(العمري، 2000، الصفحات 157–158)**.

– تعزز لدى الساكن الاعتماد على النفس وخلق شخصية مسئولة متعاونة.

– تعمل المشاركة السكانية على التقليل من الفوارق الطبقية الاجتماعية والاقتصادية **(صقور، 1986، صفحة، 140)**

– تساهم في إرساء وتأكيد القيم الخاصة بالمحافظة على المال العام.

4– دوافع المشاركة السكانية:

إن عجز المجتمع عن مواجهة مشكلاته هو السبب في التخلف وهذا العجز يرجع إلى ضعف العلاقات في المجتمع أو في سلبية السكان وجمودهم على أنماط الحياة التقليدية، وأنه من الممكن جعل المجتمع قادرا على حل مشاكله والقضاء بالتالي على السلبية والتفكك عن طريق تعليم السكان طريقة حل المشكلات وتدريبهم عليها من خلال عمل تعاوني يشارك فيه القطاع الأكبر منهم وبالتالي فان من يشارك يتعلم ويتغير، ومن لا يشارك لا يتعلم ولا يتغير، لذلك يجب إتاحة المشاركة المباشرة لأي مواطن يرغب في ذلك وأن تتاح أيضا لأكبر عدد من سكان المجتمع. بالنسبة للمواطن فهناك مجموعة من الدوافع التي تؤدي به للمشاركة سياسيا أو اجتماعيا في قضايا وطنه والتي من بينها:

– وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركة.

– العمل من أجل الصالح العام.

– حب العمل مع الآخرين.

– الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين وكسب تقديرهم واحترامهم.

– الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات أو الأحزاب.

– الدافع الذاتي للمشاركة والعمل ويتمثل ذلك في وجود حاجات للإنسان من حاجات اجتماعية تتمثل في الانتماء، حاجات التقدير وحاجات تحقيق الذات **(الجوهري، 2001، صفحة 173)**

شكل رقم (02) يوضح الدوافع الرئيسية لمشاركة الساكن في قضايا المجتمع

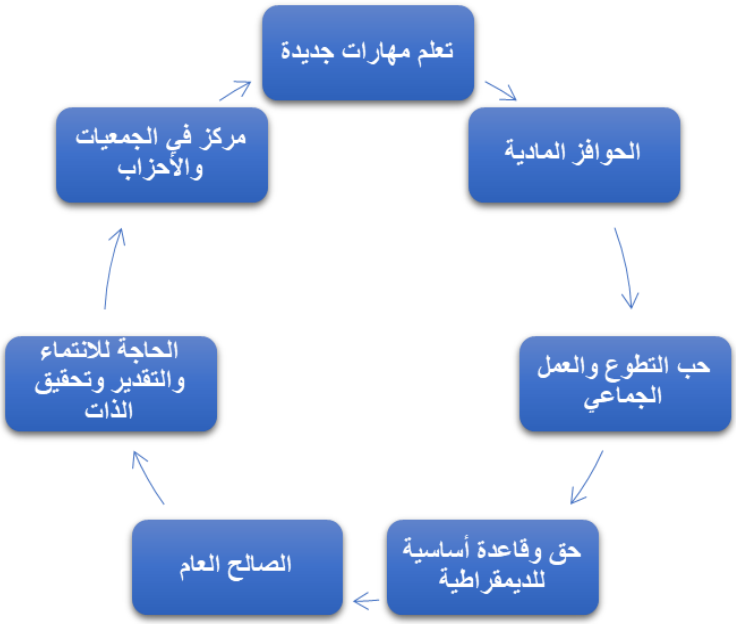

المصدر: من إعداد الباحثة

وهنا يتبادر إلى الأذهان تساؤل آخر ما الذي يجعل الحكومات أو صناع القرار يدعمون أو يشجعون مشاركة السكان في عملية التنمية؟ ويعود ذلك إلى عدد من الدوافع التي نذكر منها:

- عمل قاعدة جماهيرية تساندهم في البرامج القادمة.
- تساعد في التقييم والمراجعة.
- تعليل النتائج وتفسيرها.
- الحد من المعارضة.

يبدو أن لكلا الطرفين دوافعه وراء المبادرة والمطالبة بالمشاركة، فيحاول كل منهما أن يفرض النموذج الذي يحقق له اكبر قدر من الفوائد، إلا انه بالنظر بشكل موضوعي نجد أن دوافع كل من الطرفين (السكان والحكومات) لا تتناقض مع بعضها وإنما يمكن النظر إليها كمكملة لبعضها البعض **(سعادة، 2009، صفحة 26)**.

3- أنماط المشاركة السكانية:

اختلفت الأدبيات النظرية حول تحديد الأنواع الرئيسية للمشاركة السكانية، لاختلافها حول المعيار المعتمد في التصنيف، وهناك أربعة أنواع من التصنيفات الشائعة في الأوساط العلمية والأكاديمية وهي كما يلي:

التصنيف الأول: ويميز بين ست أنواع من المشاركة، معتمدا على معيار **الإسهام المتبع**، ويشمل الأنواع التالية:

1- المشاركة بالعمل: حيث تتكون مجموعات عمل من أفراد المجتمع كل حسب خبرته، فمنهم من يساعد في العمل اليدوي، ومنهم من يساعد الفنيين على أعمال الرفع المساحي أو المسح الاجتماعي أو أعمال البناء والترميم أو الأعمال الفنية...

2- المشاركة المالية: من خلال إسهام المقتدرين ماديا في تقديم مساعدة مالية لتنفيذ مشروع ما، كما يمكن أن يكون في صورة مواد بناء أو معدات للعمل، أو سداد جزء من تكاليف الدارسات أو اليد العاملة...

3- المشاركة الإدارية: وتكون في صورة تنظيم مجموعات للعمل، مع توضيح الأعمال المطلوبة منهم، وتوزيع المجموعات على الأعمال.

4- المشاركة بالرأي: وتعني سماع أصحاب القرار لمطالب وشكاوى أصحاب المشكلة وغالبا ما تكون في مرحلة التخطيط للعمل أو المشروع، للتعرف على احتياجات المجتمع وطموحاته المستقبلية.

5- المشاركة بالتأثير السياسي: ويظهر ذلك من خلال ممثلي اللجان المجتمعية؛ والنواب في البرلمان أو أعضاء الأحزاب السياسية، الذين يساهمون بالضغط السياسي على متخذي القرار وعلى الجهات التنفيذية لتسهيل وإزالة العقبات التي تعترض المشروع، وكذلك استخدام أفراد المجتمع أنفسهم في دعم قرار هذه اللجان المجتمعية، من خلال التظاهرات السلمية بشرط أن تكون مطالبهم في صالح المصلحة العامة للمجتمع، وتحافظ على هويته وانتمائه.

6- المشاركة في صناعة القرار: لقد تغيرت مشاركة المجتمع من أنها غير فعالة إلى مشاركة متوازنة في سلطة اتخاذ القرار لتنفيذ الإجراءات **(عرعار، 2015-2016، صفحات 149-151)**.

التصنيف الثاني: ويميز بين ثلاث أنواع من المشاركة وهي:

1- المشاركة العفوية (طوعية؛ اختيارية؛ بدون دعم خارجي): هي الصورة التقليدية التي يُظهر فيها الفرد القدرة على إيجاد حلول مقبولة بالنسبة له، اعتقادا منه أنها تعمل على تسهيل تحقيق الذات لديه وتجعله متكيفا مع ذاته ومحيطه الواسع. وهي تعكس العمل الطوعي والاستقلالي لمجموعة من السكان الذين ينظمون أنفسهم ويتعاملون مع مشاكلهم بدون انتظار تدخل الحكومة أو السلطات المحلية.

2- المشاركة بالإقناع (رعاية؛ أوامر رسمية مصادق عليها): وهو الشكل الشائع للمشاركة والذي نجده خاصة في الدول النامية والتي يكون لها دور رئيسي في تشجيع وتفعيل المشاركة في المشاريع التنموية.

3- المشاركة بالإجبار أو الإكراه(إلزامي؛ إجباري؛ نوع من الاحتيال والتلاعب): يمتاز بنتائجها الحالية المباشرة، ولكنه على المدى البعيد يكون له نتائج عكسية تؤدي إلى تضائل اهتمام المواطنين ليكونوا جزء من مشاريع التنمية.

التصنيف الثالث: تبعا لأواكلي Oakley الذي حدد أنواع المشاركة السكانية في ستة أنواع كالتالي:

1- المشاركة السلبية: وتكون بإطلاع المساهمين على المشاريع التي ستقام في منطقتهم فقط.

2- المشاركة بإعطاء المعلومات: تكون بإعطاء المعلومات المطلوبة عن طريق استمارة الأسئلة المطروحة بواسطة المسئولين الحكوميين والمسؤولين عن المشروع.

3- المشاركة بالمشورة: وفى هذه الحالة يعقد بعض المتخصصين والمسئولين الحكوميين اجتماعات مع عامة السكان في المنطقة لمعرفة متطلباتهم وأولوياتهم في تخطيط وتصميم سكنهم ومشاريعهم التنموية.

4- المشاركة نظير حافز مادي: حيث يقوم الناس بالمشاركة في المشروع مقابل حافز مادي تدفعه الجهة الممولة للمشروع.

5- المشاركة الوظيفية: وتكون بتكوين مجموعة من أفراد المجتمع للمساهمة في إنجاز مشروع معين بالجهد الجسدي.

6- التعبئة الذاتية: وهي أن يتحرك أفراد المجتمع ذاتيا وطوعا لإيجاد الدعم العيني والتقني لإنشاء مشروع ما على أن تكون الإدارة الكاملة لأعضاء هذا المجتمع **(عرعار، 2015-2016، صفحات 151-152)**.

التصنيف الرابع: نميز هنا بين نوعين من المشاركة، تتضمن برامج من الأعلى إلى الأسفل (top-down approach) أو من الأسفل إلى الأعلى (bottom-up approach) وهما مختلفان ويتعاكسان في القواعد، بحيث إما أن يكون صانعي القرارات هم المسيطرين والمنفذين أو أن يكون السكان أو المواطنين هم المتحكمين في القرارات وفي التنفيذ **(Moatasim، 2005، p31)**.

شكل رقم (03) يوضح التصنيفات المختلفة لأنواع المشاركة السكانية

المصدر من إعداد الباحثة

ولكن برغم تعدد وتنوع تصنيفات وأنواع المشاركة السكانية إلا أنه لا يمكن تحقيق التنمية المنشودة وفق نوع واحد أو بإتباع نموذج واحد للتنمية، ونرى أنه أحسن نموذج يمكن إتباعه لضمان تحيق التنمية للمجتمع هو النموذج الذي يعتمد على الشراكة بين السكان والدولة، وفي ذلك اقترح بعض المفكرين مثل نارايانا (Narayana Reddy) الذي طرح خيار بديل بنموذج شراكه (partnership approach) حيث الحكومة والسكان يعملون سويا في التخطيط والتصميم لتنمية المجتمع وهذا يكون له نتائج طويلة الأمد تتعلق بالاستدامة والشراكة طويلة الأمد(**سعادة، 2009، صفحة 24**).

شكل رقم (04) يوضح نموذج الشراكة بين السكان والحكومة

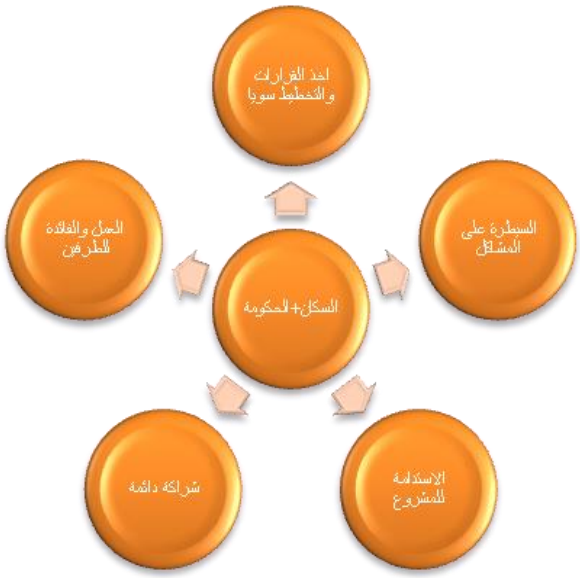

المصدر: Moatasim، Faiza، 2005 بتصرف

من خلال نماذج وتصنيفات المشاركة السكانية السالفة الذكر، تظهر المشاركة في أوجه عديدة ومختلفة باختلاف الدولة وتبعا للوسط الذي تطبق فيه. وهنا يجب التطرق إلى موضوع من سيشارك؟ لأن الطرح القديم الذي يقوم على أساس أن إشراك السكان المرتكز فقط على الذين يبدون اهتمام تطوعي، قد تغير وحل محله طرح جديد يؤكد على أن مشاركة السكان لابد أن تقوم على مبدأ العدالة والإيمان بأن جميع السكان الذين قد تتأثر حياتهم أو خياراتهم أو أولوياتهم بنشاطات أو نتائج أي مشروع أو برنامج هم مطالبون جميعا بالمشاركة بحيث لا يتوقف المجتمع المتأثر المشارك عن النمو إذا ما وجدت مشاركة عفوية وطوعية من بعض أفراد المجتمع المتأثر بل يجب أن يتعداه إلى المشاركة بالإقناع والحث (**سعادة، 2009، صفحة 23**)، والتأكيد بنفس الوقت على عدم طرح مبدأ الإلزام والإجبار بالمشاركة لما له من نتائج عكسية تجعل من ظاهرة المشاركة السكانية ظاهرة سلبية.

ولعل المبرر وراء إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم لا تقتضيه مبادئ الديمقراطية فحسب، بل هو مطلب ضروري يتحقق بمقتضاه تقوية للبناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة، إضافة إلى ذلك فإن الاعتراف بتباين واختلاف مصالح المجتمعات المحلية، يتطلب اتخاذ قرارات على طبيعة ذلك الاختلاف والتباين بواسطة الأشخاص الذين يقيمون في موطن المصالح والمشاكل التي قد تظهر في نطاق الوحدة المحلية، ذلك أنهم يتأثرون بها بطريقة مباشرة، وهو ما يدفع إلى معالجتها وحلها وفق خصوصيات معينة تقتضيها طبيعة الوحدة المحلية في حد ذاتها، والتي يمكن أن تختلف كل الاختلاف عن الوحدات المحلية الأخرى **(لزرق وبن الحاج، صفحة 112)** لذلك بمناقشتنا لجميع أنواع المشاركة نجد هناك عدة مبادئ تسير وفقهم عملية المشاركة السكانية ولا يمكن أن تنجح إذا ما تم التغافل عن إحدى هذه المبادئ أو عدم أخذه بعين الاعتبار، وهذه المبادئ اتفقت عليها جميع التصنيفات المطروحة وهي تتمثل في:

– يجب أن لا تقتصر المشاركة السكانية على البعد الأفقي أي أن لا تنحصر بين أناس من طبيعة واحده وإنما تشمل البعد الرأسي أي بين السكان والهيئات والمؤسسات والمنظمات في المستويات الإدارية المختلفة.

– اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات في عملية المشاركة السكانية يجب أن لا تزاوله فقط صفوة المجتمع؛ وإنما لا بد من اشتراك الهيئات والمؤسسات المدنية المختلفة أي لابد من إشراك جميع مفردات المجتمع في ذلك حتى لا يتم توجيه التنمية في طريق يخدم مصالح هذه الفئات دون غيرها.

– عمليات التخطيط لمشاريع التنمية يجب أن تكون واقعيه ومحلية؛ بمعنى لا يجب تطبيق نماذج تنموية مستورده إلا بعد تطويعها بما يتلاءم والأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية السائدة **(خاطر1984، الصفحات 68-69)**.

– حرية الرأي والتعبير والتفكير بكافة المجالات وخصوصا ما يتعلق منها بالمسائل التنموية.

– توفير قنوات اتصال مفتوحة بين السكان وبين الجهات المسئولة.

– انتشار الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي بين سكان المجتمع فكلما ارتقت نسبة الوعي وامتدت إلى مجالات أكثر كانت المشاركة أكثر فاعليه.

– مبدأ الحوافز بحيث تشكل أهم العوامل المؤثرة في المشاركة من حيث شكل وطبيعة واتجاه ومحتوى المشاركة وليس فقط في حجمها **(خاطر1984، صفحة 79)**.

4- مستويات المشاركة السكانية في التنمية:

بشكل عام يمكن القول أن المشاركة السكانية تندرج ما بين تدخل بسيط عفوي إلى تدخل حقيقي منظم ويعتمد ذلك على الصلاحيات الممنوحة للسكان للمشاركة، ويرتبط كذلك بعدة محددات خاصة بمجال المشاركة وحجمها، هل هي على مستوى المنزل أو الشارع أو المساحات المشتركة أو على مستوى اكبر من ذلك يتعلق بالتخطيط العام للمدن والأقاليم والتخطيط الوطني ، ومنه يمكن تصور المشاركة في العديد من المستويات خلال العملية التنموية وفيما يلي نستعرض البعض منها:

1- المشاركة في مرحلة إعداد الخطة: تعتبر مرحلة إعداد الخطة من أهم مراحل التنمية، حيث يتم التعرف على خصائص المجتمع المختلفة وتحديد المشاكل والحاجات، وتبادل المعلومات بين المسؤولين الحكوميين والسكان ومناقشة المشاريع وبدائلها وتقرير الأولويات. تكمن أهمية هذه المرحلة في كونها تمكن الساكنة من التأثير في الإدارة، بما يحقق تناسب الخطة مع حاجاتهم؛ وزمنيا تتوزع عمليات المشاركة ما بين مرحلة جمع المعلومات ومرحلة وضع الإطار العام للخطة، والمهم التركيز على المشاركة عند وضع الإطار العام للخطة، حتى يكون من اليسير مناقشتها وإدخال التعديلات عليها. ومن صور المشاركة في هذه المرحلة اللقاءات، الزيارات، الاستطلاعات، الاجتماعات المحدودة، ثم الاجتماعات العامة الموسعة بعد كتابة تقرير الخطة وتوزيعه على السكان وإعلانه بشتى الوسائل، حيث يقوم المسؤولون بشرح الخطة وأهدافها، ومن ثم مناقشتها وتعديلها قبل الإعلان عن القرار النهائي قانونيا.

2- المشاركة في مرحلة التنفيذ: يزداد حجم المشاركة في مرحلة التنفيذ، إذا ما شارك السكان في مرحلة الإعداد وجاءت الخطة ملبية لحاجاتهم، ومن صور المشاركة في هذه المرحلة العون الذاتي الطوعي، الذي يهدف إلى تغيير أنماط السلوك السلبي إلى إيجابي، والاعتماد على الذات، خاصة في ظل قصور الإمكانات الحكومية.

3- المشاركة في الرقابة: تشكل التغذية العكسية من قبل الساكنة أسلوبًا من أساليب الرقابة الشعبية وتقييم المشاريع، يتم من خلالها التعرف على مدى كفاءة وفعالية الأجهزة التنفيذية، وأداة ناجحة لتجنب الأخطاء والفشل، وتصحيح مسار المشاريع العامة **(قياتي، 2017، صفحة 81)**. والجدير بالذكر، أن المشاركة السكانية من المفروض أن تتم بشكل عام في كل مرحلة من مراحل العملية التنموية السابقة الذكر، كما يمكن لجميع أفراد المجتمع المشاركة وإذا تعذر عليهم ذلك يقومون بتعيين ممثلين ليشاركوا نيابة عنهم. ويجب التنويه أيضا إلى انه في بعض الأحيان تتدخل الحكومة لتحديد نوع المشاركة أو تنظيمها.

كما يمكن تقسيم مشاركة السكان في التنمية إلى مستويين رئيسين وهما كالتالي:

* المشاركة على المستوى الفردي:

- مشاركون منفذون: هم قمة الجماعة المشاركة ومتخذي القرارات الرئيسية.

- مشاركون نشطون: هم الذين يساهمون في معظم الأنشطة بمنتهى الفاعلية.

- مشاركون غير منتظمين: هم الذين يشاركون في بعض الأنشطة دون أخرى.

- مشاركون معاونون: هم أقل المشاركين بذلا للجهد، حيث تكون مشاركتهم عبارة عن انضمام للجماعة المشاركة لزيادة عددها ومساعدتها في جمع المال أو التبرع(**خشمون، 2010-2011، صفحة 124**).

ويمكن التعبير عليها بالشكل التالي:

شكل رقم (05) يوضح المشاركة على المستوى الفردي حسب نوع المشاركين

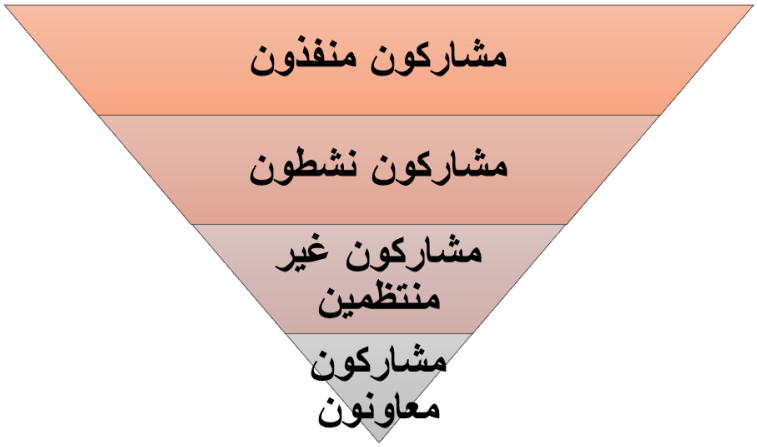

المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ من الشكل أن حجم المشاركة يتناقص بداية من قاعدة المثلث المقلوب أين نجد المشاركين الذين يأخذون على عاتقهم مسئولية اتخاذ القرارات وتنفيذها، إلى غاية رأس المثلث المقلوب أين تضيق المشاركة إلى أن تصل إلى نوع المشاركين أقل بذلا للجهد في المشاركة. ويمكن القول، أن المشاركة على المستوى الفردي تنبع أساسا من حرص المشارك على أداء واجباته واعتباره لها كعملية اجتماعية سياسية ضرورية لتنمية مدينته، فضلا عن شعوره العميق بحقوق المواطنة وواجباته نحوها ووعيه التام بأهميتها.

* المشاركة على المستوى الجماعي المنظم:

المشاركة في هذا المستوى تكون أكثر فاعلية وتأثيرا، لأنها منظمة أكثر، حيث تتم عن طريق تنظيمات شعبية ومؤسسات اجتماعية وغيرها من الأجهزة التي تلقى اعترافا رسميا من طرف السلطات المسؤولة، مما يجعلها أكبر عائدا وأقوى تأثيرا وأوسع مدى. وتتخذ المشاركة على المستوى الجماعي المنظم عدة

أشكال، تكاد تكون لا تحصى حيث تختلف تسميتها ووظائفها من بلد لآخر، وفيما يلي أهم أشكالها **(الجوهري، 1996، صفحة 58):**

- المجالس المحلية المنتخبة بمختلف مستوياتها.
- الأحزاب السياسية.
- النقابات المهنية والعمالية.
- النوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية والاتحادات الطلابية.
- الجمعيات السياسية والتعاونية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني
- لجان الأحياء.

ويمكن التعبير عليها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06) يوضح المشاركة على المستوى الجماعي المنظم

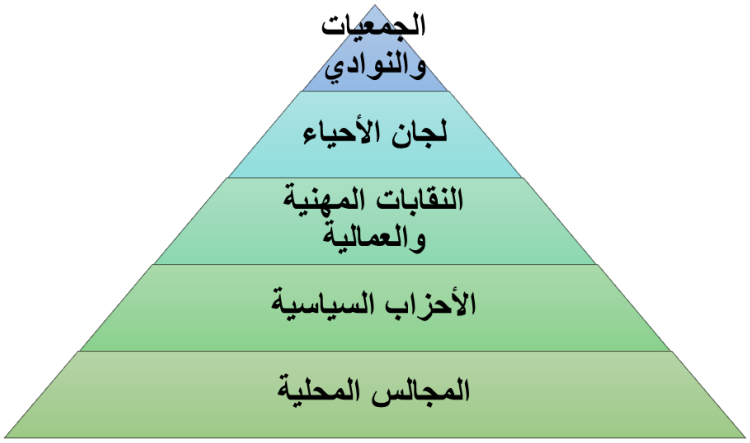

المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل يمثل المشاركة على المستوى الجماعي المنظم من أقوى هيئة من حيث الضغط والفعالية والنشاط في المشاركة إلى الأضعف، فإذا أردنا قراءة الشكل نظريا وتشريعيا يكون بشكل متصاعد من قاعدة المثلث على أساس أن المجالس المحلية المنتخبة هي أقوى منظمة وأنشطها في مجال المشاركة، أما إذا أردنا قراءة الشكل وفق معيار الحقيقة وما نراه على أرض الواقع فإننا سنضطر إلى قراءتها من رأس الهرم نزولا إلى القاعدة، فعلى مستوى المعاينة والوضع المعاش نجد أن الجمعيات والنوادي هم أكثر نشاطا وفعالية في عملية المشاركة.

في الحقيقة تختلف مستويات المشاركة السكانية من بلد لآخر وداخل المجتمع الواحد من زمن لآخر ومن نظام حكم لآخر، كما أن المشاركة على المستوى الفردي هي في الحقيقة مكملة للمشاركة على المستوى الجماعي، حيث لا يمكن أن تتم إحداهما دون الأخرى.

من المهم أيضا ونحن نناقش موضوع مستويات المشاركة أن نتطرق إلى كيفية قياسها أو ماهي المعايير التي تمكننا من معرفة مدى فعالية المشاركة في حال وجودها؛ وما إذا كانت هناك مشاركة سكانية أم لا؟

هناك معايير يمكن تطبيقها لقياس مدى النجاح أو الفشل الذي تحققه إستراتيجية المشاركة السكانية في التنمية الحضرية المحلية، وهي:

- عدد السكان الذين يشاركون ويساهمون في الشؤون المحلية مقارنة بعدد السكان في المدينة، ومدى استمرار نفس الأشخاص في عضوية المجالس المحلية وفي عضوية الجمعيات والهيئات الاجتماعية الأخرى.
- مدى إقبال الناخبين المحليين على الترشيح لعضوية المجالس المحلية، وعلى الإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم المحليين.
- قدرة الأعضاء المنتخبين على المباشرة بتقديم الاقتراحات والمشاريع للسلطات المحلية التنفيذية.
- مدى تأثير المشاركة في تحقيق كفاءة الإدارة، أي مدى ما استطاعت قدرات السكان أن تحققه، من خلال إيجاد قاعدة تعديل الخطط والبرامج والرقابة على ذلك، وقوة التدخل في اتخاذ القرارات وسرعة تنفيذها.
- معرفة أي المجالات أكثر تحفيزًا للساكنة للمشاركة، ومدى تأثير ذلك على الفئات المشاركة وعلى درجة المشاركة.
- واجب التعرف على الدوافع والحوافز المباشرة وغير المباشرة؛ التقليدية وغير التقليدية التي تكمن وراء مشاركة الساكنة **(قياتي، 2017، الصفحات 83-84)**.

وإيمانا منا بأن الفرد هو الركيزة الأساسية لتحقيق المشاركة السكانية والاستفادة من نتائجها، فالفرد هو الساكن البسيط وهو العضو في المجالس المحلية وهو المنخرط في لجان الأحياء والجمعيات؛ لذلك إذا أردنا قياس مدى فاعلية عملية المشاركة لابد من قياسها عن طريق الأبعاد المتعلقة مباشرة بالفرد والمتمثلة في خمسة أبعاد والتي يمكن من خلالها تحقيق قياس كمي أو رقمي للمشاركة السكانية وهي الادراك؛

المعرفة، الرغبة؛ المشاركة الفعلية أو المسؤولية والقدرة، وينطوي كل بعد على مجموعة من العناصر المكونة له والموضحة كما يلي:

الجدول رقم (01) يوضح أبعاد المشاركة السكانية والعناصر المكونة لها

البعد	العناصر المكونة له
الإدراك	– إدراك الفرد لمشاكل الحي أو المدينة – إدراك الفرد للحلول الممكنة.– إدراك الفرد للدور المنوط به.– إدراك الفرد لأهمية المشاركة.– إدراك الفرد لأهمية إستمراره في المشاركة. – إدراك الفرد للمشاريع التنموية.
المعرفة	– معرفة الفرد لمشاكل الحي أو المدينة أو القرية. – معرفة الفرد للحلول الممكنة لتلك المشاكل. – معرفته للدور المنوط به.– معرفته بأدوار الآخرين. – معارف الفرد التدريبية.– معرفته بالمشاريع التنموية.
الرغبة	– اقتناع الفرد بفوائد المشروع.– اقتناعه بأهمية المشاركة فيه.
المشاركة الفعلية	–التخطيط: إبداء الرأي؛ حضور الاجتماعات؛ عضوية اللجان. – التنفيذ: المشاركة بالجهد؛ المشاركة بالآلات والمعدات؛ المشاركة بالمال...الخ – المتابعة: تقديم مقترحات؛ حل مشكلات؛ إضافة تعديلات. – الاستمرارية: متابعة المشروع بعد تنفيذه، صيانة المشروع، حث الآخرين على المشاركة في المشروع.
القدرة	– توفر الوقت الكافي. – استعداد الفرد للمشاركة. – توفر الامكانات المادية والامكانيات العينية للفرد.

المصدر: (البحيري، 2013، صفحة 24)

نتيجة عما سبق وما تم عرضه في العناصر السابقة، نتأكد أن إغفال دور السكان في انجاز برامج التنمية هو تماما كإغفال حقهم في التمتع بثمارها.

5- الاتجاهات النظرية المفسرة للمشاركة السكانية:

تعددت الاتجاهات الفكرية في التنظير للمشاركة غير أننا اخترنا أهم النظريات التي بها علاقة مباشرة بالسكان وسلوكياتهم اتجاه التنمية وهي التي حددها أولسان (olssan) فيما يلي:

1- نظرية التفاعل: Interaction Theory

تفسر هذه النظرية فعل المشاركة على أنها نتيجة للشعور بالانتماء لجماعة المشاركة، والرغبة في تكوين علاقات اجتماعية مع الاخرين، ما يؤدي إلى إشباع الاحتياجات النفسية والاجتماعية للمشارك.

2- نظرية القوة الاجتماعية: Social Power theory

تحدد هذه النظرية الدافع من وراء المشاركة في برامج التمنية، في رغبة المشارك في اكتساب قوة اجتماعية، التي يمكن أن يستخدمها فيما بعد في تحقيق أغراض خاصة.

3- نظرية التبادل: Exchange Theory

إن ما يحكم المشاركة الاختيارية في ضوء هذه النظرية هو توقع المشارك الحصول على عائد مربح يقابل أو يفوق ما يبذله من جهد وعطاء ووقت في البرامج المشارك فيها. فهي إذا تتعلق بالتفاعل الحاصل بين الأفراد والمؤسسات مركزة في ذلك كم المكسب أو الخسارة التي يجنيها المشاركون من تفاعلهم المتبادل بعضهم مع بعض، واستمرار العلاقة والتفاعل مرهون باستمرار الربح المتبادل الذي يحصل عليه الطرفين مقابل مشاركتهم وتفاعلهم مع بعض. وتتضمن هذه النظرية عدة فرضيات نذكرها فيما يلي:

- كلما كان هناك مكسب من العمل أو النشاط الذي يقوم به المشارك (فرد أو مؤسسة) كلما زادت احتمالية تكراره لذلك العمل أو النشاط.

- مراعاة عدم وجود فاصل طويل بين المشاركة في القيام بالعمل أو النشاط وبين الحصول على المكسب منه.

- المكسب المنتظم قد لا يكون مفيدا في تشجيع المشارك على تكرار العمل مثل المكسب غير المنتظم؛ أي أن تكرار نفس المكسب يؤدي إلى حالة من الإشباع لدى المشارك لكن إذا زادت قيمة المكسب الذي يحصل عليه المشارك كلما زاد احتمال مشاركته مرة أخرى.

بالنسبة لهذه المكاسب التي يحصل عليها المشارك فيمكن ان تكون مكاسب معنوية مثل الاحترام والتعاطف أو تكون مكاسب مادية كالمال، ومن المكاسب الأساسية التي يسعى إليها الناس في تعاملهم مع الآخرين هي الحصول على التقدير الاجتماعي، وتفسير ذلك أن الناس يتوقعون دائما رد الجميل على

مساعدتهم للآخرين، لان ذلك يشعرهم بالسعادة والرضى، وهذا ما يشجعهم على الاستمرار في مساعدة الاخرين وتحمل المخاطر من قيامهم بذلك **(الدوي والرواشدة، 2018، الصفحات 468-470)**.

4- نظرية القيم: Value Theory

تؤكد هذه النظرية أن للتنشئة الاجتماعية دور كبير في إكساب الفرد صفة المشاركة، فيتعود عليها في شتى أنشطة الحياة بالتالي تصبح المشاركة قيمة إيجابية وأساسية لديه.

5- النظرية المعيارية: Normative Theory

المشاركة في ضوء هذه النظرية تقوم وفق الضبط الاجتماعي القائم في ذلك المجتمع، فالمشاركة تعتبر إلتزاما من المشارك تجاه مجتمعه.

6- نظرية البيئة: Ecologica Theory

تفسر هذه النظرية اتجاهات المشارك نحو استغلال الموارد المتاحة في بيئته، والتعرف على المشكلات الموجودة فيها والمساهمة في حلولها وذلك من خلال برامج تنمية المجتمع **(بدوي، 2014، الصفحات 182-183)**

الفصل الثالث: التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية

أولا التنمية الحضرية:

1- الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية الحضرية.

2- أهداف التنمية الحضرية.

3- متطلبات التنمية الحضرية.

4- مجالات التنمية الحضرية.

5- مؤشرات التنمية الحضرية في المدينة.

6- الأطراف المشاركة في التنمية الحضرية.

7- معوقات التنمية الحضرية وآليات مواجهتها.

ثانيا التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية

1- سيرورة التنمية الحضرية في الجزائر.

2- أدوات التنمية الحضرية بالجزائر

3- التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية في الجزائر.

4- أزمة التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية.

أولا التنمية الحضرية:

ما زالت المدينة الجزائرية ونحن في القرن الواحد والعشرين؛ تواجه العديد من المشكلات والأزمات التي شكلت تحديا أمام الدولة الجزائرية التي وجدت نفسها مجبرة على إيجاد إستراتيجية فعالة للتنمية الحضرية والتي تساعدها على حل المشاكل الناجمة الحضرية بالمدن. وفي هذا الفصل سنسلط الضوء على مفهوم التنمية الحضرية ثم كمحطة ثانية سننتقل إلى التعرف على التنمية الحضرية بالجزائر.

1- الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية الحضرية:

شكلت المدينة منذ زمن بعيد حقلا هاما للبحث العلمي، من طرف المفكرين والمؤرخين، وذلك لما تحتويه من وظائف متنوعة منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فتعددت بذلك اتجاهات دراسة المدينة وتحديد خصائصها وفيما يلي سوف نتناول أهم هذه المداخل لمعرفة خصائص المدينة وتصنيفاتها.

1- ابن خلدون والتنمية الحضرية:

من المفكرين الأوائل الذين درسوا الظاهرة الحضرية، حيث اعتبر المدينة كبنية اجتماعية في تطور دائم لذلك فهو يرى أن الإنسان حضري بطبعه، كما يعتبر أن المدينة أو العمران الحضري كما يسميها ابن خلدون، هي في الواقع أعلى درجات التحضر التي يمكن لمجتمع ما بلوغها، حيث يرى أنه كلما كبر حجم السكان كلما ازدادت رفاهية الأفراد وتجاوز مستواهم المعيشي ورخائهم مستوى مدينة ذات حجم سكاني أقل، وبالتالي فهو يعتبر أن سكان المدن الصغيرة تكون في الغالب في وضعية تنموية ضعيفة. فابن خلدون يركز على الحجم والقوة في إنتاج مدينة تجمع بين النمو والتنمية. هذه هي المبادئ الأساسية التي اعتمدها ابن خلدون في إظهار التباين بين مختلف مراحل تطور المدن، ويمكن تلخيص وجهة نظر ابن خلدون بخصوص الظاهرة الحضرية في علاقتها بالتنمية كما يلي:

يقيم ابن خلدون علاقة ارتباطية بين البنية الحضرية والبنية الاجتماعية، أي أن التنمية الحضرية تنعكس حتما على التنمية الاجتماعية. بالتالي فالبنية الحضرية ترتبط أيضا بالوضعية الاقتصادية والتقدم المعرفي

والتكنولوجي. وهذه العلاقة السببية التي أقامها ابن خلدون بين الفعل الحضري والفعل الاجتماعي منذ القرن الرابع عشر أعاد التأكيد عليها المفكر الفرنسي هنري لوفافر حيث يقول "أن المدينة هي عملية

توطين مجتمع بثقافته ومؤسساته وقيمه وبنيته الاقتصادية وعلاقاته الاجتماعية، والتي تشكل في نهاية الأمر البنية الاجتماعية بمفهومها الواسع"

وفي الحقيقة يرجع الفضل لابن خلدون في تحليله للمدينة والظاهرة الحضرية، على اعتبار انه تحدث عن المدينة في إطارها الإقليمي ولم يقتصر حديثه عن المدينة بمحيطها الجغرافي، فهو بالتالي يطرح منذ أكثر من سبعة قرون ضرورة التكامل بين الرؤية الإقليمية والرؤية الحضرية (التخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري) كما يرجع له الفضل أيضا في تحليله للظاهرة العمرانية من خلال بعدها التاريخي وتطورها العمراني.

ومن هنا كانت التنمية الحضرية عند ابن خلدون مرتبطة دوما بمركبات ايكولوجية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تشكل القاعدة الأساسية لها من خلال بعدين أساسيين ومرتبطين على الدوام؛ التنمية الفيزيقية والتنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون أن الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري ونسيجها العمراني وتركيبتها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق مالم تأخذ من البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها **(مدونة العمران في الجزائر، 2012)**.

2- الاتجاه الحضري:

يفسر هذا الاتجاه التنمية الحضرية بالتركيز على العنصر الجغرافي كتوفر الموارد الأولية والعناصر الإنتاجية باعتبارها عوامل أساسية في تحديد مدى تقدم وتطور المجتمع أو تخلفه. ومن أشهر نظريات هذا الاتجاه نظرية الحتمية الحضارية التي تتلخص فكرتها في أن الدول المتخلفة تقع إما في مناطق شديدة الحرارة أو شديدة البرودة، وأن غالبيتها تقع في في نصف الكرة الجنوبية، وتتميز هذه الدول بتخلف شديد، وخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتغذية وانتشار الأمراض والأوبئة المختلفة. بينما الدول المتقدمة فتقع في المناطق المعتدلة ويرتبط الإنتاج في تلك المناطق بانخفاض الإنتاج الحيواني نتيجة عدم توفر الأعلاف الكافية...الخ.

وبالرغم من اعتماد هذا الاتجاه على بعض المنطلقات الموضوعية في تفسيره لمشكلة التنمية والتخلف إلا أن الشواهد الواقعية تتعارض مع ما جاء به في تفسيره للتنمية، لأن العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية لا يمكن أن تكون وحدها سببا كافيا، ذلك لأن بعض المجتمعات النامية تعيش في مناطق معتدلة، كما أن التاريخ يثبت لنا أن بعض المجتمعات النامية اليوم كانت تعيش نموا كبيرا وواسعا خلال مراحل تاريخية سابقة، وأما بعض الدول ذات الخصائص الجغرافية غير المواتية نجدها قد حققت معدلات

من التنمية وهذا باعتمادها على التقدم العلمي، أضف إلى ذلك أن الكثير من الدول التي تفتقر إلى كثير من الموارد الطبيعية تعتبر من أكثر الدول تقدما كاليابان، سنغافورة وسويسرا.

3- الاتجاه السيكولوجي:

يهدف الاتجاه السيكولوجي في مجال التنمية الحضرية إلى اكتشاف مختلف الضغوط السيكولوجية في المدينة ومواقف الأفراد منها في محاولة لفهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية على وجه الخصوص، ويعتبر ماكس فيبر من أنصار هذا الاتجاه، فقد عرف المدينة بأنها ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية والتفرد.

وميز جورج زيمل في مقال له بعنوان (المدينة والحياة العقلية (بين نموذجين من المجتمعات على أساس العلاقات السيكولوجية في كل منهما، ففي المجتمع الأول ينخرط الفرد في جماعته الصغيرة انخراطا تاما، وفي المجتمع الثاني يحتفظ الفرد بذاتيته وفرديته في وجه القوى الاجتماعية، كما أكد بأن ساكني الحضر في حاجة ماسة إلى مزيد من الدقة والتوقيت ليتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم وسط هذه الشبكة المعقدة للوظائف الحضرية، وأن من أهم نتائج هذا التعقيد تطوير اقتصاد السوق وسيطرة العقلانية والعلاقات اللاشخصية، وهذا ينعكس بدوره على شخصية الفرد الحضري، فالإنسان في المدينة يشعر انه يعيش في حالة ضياع نظرا لتعدد جوانب الحياة فيها، هذه الحالة النفسية تجعل الناس يبتعدون عن التجاوب العاطفي الأمر الذي تصبح معه العلاقات بين الفرد وباقي السكان وبينه وبين البيئة عموما علاقات سطحية **(قجة وهماش، 2016، صفحة 135)**

4- اتجاه الثقافة الحضرية:

ينظر هذا الاتجاه إلى الحضرية باعتبارها ثقافة ناتجة عن الحياة في المدينة، وذلك عندما صور الحضرية بأنها طريقة للحياة تتميز بها المدينة، جراء ما تتمتع به من سمات اجتماعية تميزها عن الحياة الاجتماعية الريفية. ويتفق علماء الاجتماع الحضري على أن هذا الاتجاه من تطوير لويس ويرث وهو من مدرسة شيكاغو، بالإضافة إلى مساهمات روبرت ردفيلد وغيرهما، حيث تعتبر مقالته التي نشرها عام 1938م بعنوان "الحضرية كطريقة للحياة" عمل كلاسيكي أرسى من خلاله ويرث الدعائم الأولى لهذا الاتجاه النظري، أما بالنسبة لروبرت ردفيلد فهو صاحب نظرية المتصل الريفي الحضري، الذي يعني تواجد المجتمعين الريفي والحضري على خط متصل متدرج يبدأ بالمجتمع الريفي وينتهي بالمجتمع الحضري وكلما اقتربنا من المركز كلما اتضحت أكثر الثقافة الحضرية القائمة تقسيم العمل المعقد وانتشار الصناعة والتجارة والحراك الاجتماعي والتمايز الطبقي والتباين المتعدد الأبعاد بين السكان. حيث يعتقد في

تصوره النظري أن الحجم الكبير للمدينة والكثافة العالية للسكان ولا تجانس حياتهم الاجتماعية، تؤثر في طريقة حياتهم وتميزها بمجموعة من الخصائص ومن ذلك:الروابط السطحية، العلاقات غير الشخصية، زيادة تقسيم العمل والتخصص، ازدياد التباين،التنافس، العقلانية.

وقد تعرضت نظرية ويرث إلى عدة انتقادات أهمها أن ويرث بالغ في تقدير العلمانية والتفكك الاجتماعي كسمات مميزة للمجتمع الحضري حتى في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، كما كشفت عن ذلك دراسات تم إجراءها في مدن أخرى من العالم، حيث توصلت إلى أن التحضر لم يصاحبه بالضرورة تدهور النظام الاجتماعي والأخلاقي بل لاحظت استمرار الأشكال التنظيمية التقليدية جنبا إلى جنب مع الأشكال التنظيمية الجديدة، كما كشفت دراسات أخرى أجريت في مدن الشرق الأوسط وإفريقيا بأن الفروق الريفية الحضرية التي عرفتها المدن الصناعية تختلف عنها في هذه المدن وذلك ما يلاحظ مثلا بالنسبة للعائلة الممتدة المستمرة في المجتمع الحضري وهي في الأساس خاصية ريفية، ويرجع ذلك حسب جوبرج إلى أن ويرث وغيره ممن تابع موقفه، قد فشلوا في إدراك أن المدينة تتأثر بالنسق الاجتماعي والثقافي الكلي التي هي جزء منه، وكان من الأولى أن ينظروا إليها كمتغير تابع بدلا من النظر إليها كمتغير مستقل.

5- الاتجاه القيمي:

يركز هذا الاتجاه على دور القيم الثقافية في تحديد البناء الايكولوجي والاجتماعي للمدينة، وفي نمط استخدام الأرض، كما أن للقيم دورا مهما في القرارات التي تتخذ بشأن تخطيط المدن عن طريق القوة الاجتماعية، ومن ثم فان القيم تعتبر متغيرات مستقلة لتفسير كثير من الظواهر الاجتماعية الحضرية المتعلقة ببنائها الايكولوجي والاجتماعي، ويستدل أصحاب هذا الاتجاه على ذلك بالمدن القائمة مثل مدينة مكة المكرمة والقدس وروما وغيرها، التي تأثر موقعها ونشأتها وهيكلها الفيزيقي وطابعها الاجتماعي بالقيم الدينية، والأمر لا يقتصر على القيم الدينية، بل القيم والإيديولوجيات والأفكار والمبادئ بصفة عامة، والتي تعد جميعها متغيرات مستقلة لتفسير الأنماط الإيكولوجية والاجتماعية الحضرية.

حيث أكد مجموعة من العلماء على دور القيم الثقافية في نمط استغلال الأرض الحضرية والتنظيم الاجتماعي والايكولوجي للمدينة، وهذا يتطابق كثيرا مع نظريات علم الاجتماع في الفعل الاجتماعي، فالظواهر الاجتماعية الحضرية ما هي في الواقع إلا نتائج ملموسة لسلوكات وتصرفات السكان التي بدورها انعكاس للقيم الثقافية التي يحملونها والموجهة لسلوكاتهم وتصرفاتهم وأفعالهم التي تتجسد على

الأرض في شكل بناء إيكولوجي ضمن إطار معين من نسق للعلاقات الاجتماعية(**جيماوي، 2017-2018، الصفحات 29-34**).

6- الاتجاه التكنولوجي:

يركز هذا الاتجاه على دور التكنولوجيا في التأثير على البناء الإيكولوجي والاجتماعي للمدينة ومن ثم على العلاقات الاجتماعية، وذلك من خلال تطور وسائل الاتصال والمواصلات ودورها في الزيادة من فرص التواصل والتقليل من العزلة الاجتماعية والزيادة من الاختيارات في المدينة، كاختيار نمط المسكن ونوع الجيران والموقع وغيره، كل ذلك أثر في الحياة الاجتماعية الحضرية وفي ظواهرها وفي علاقات سكانها وفي كثافة التفاعل الاجتماعي في المدينة.

ومن رواد هذا الاتجاه نجد كل من وليام اجبرن وأموس هاولي الذين حرصا على تأكيد دور وسائل النقل في التأثير على الأنماط المكانية والزمانية للمراكز الحضرية والمدن، إن طبيعة ساكنة المدينة وموقع إقامتهم وأعمالهم، تعد في نظر أوجبرن نتيجة مباشرة لوظائف النقل المحلي، بل أن المدن ذاتها تعتبر من خلق وسائل النقل الخارجية والبعيدة المدى، كما أن تشتت واعادة توزيع سكان المراكز الحضرية وغير ذلك من عمليات إيكولوجية، هي في نظر هاولي استجابة مباشرة لما شهده مجال النقل الداخلي والخارجي من اتساع ملحوظ في إمكانيات الحركة وتسهيلاتها(**جيماوي، 2017-2018، الصفحات 29-34**)

بهذا نكون قد تطرقنا إلى مختلف المداخل النظرية التي تناولت مسالة التنمية الحضرية، والتي تمحورت حول مختلف الأساليب التي تمكن من تنفيذ البرامج التنموية. ورغم تباين المقاربات النظرية والإسهامات الإمبريقية، إلا أن هناك قواسم مشتركة بينها يمكن إجمالها فيما يلي:

- التنمية الحضرية ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعي والثقافة السائدة.
- تتحقق التنمية الحضرية من خلال إجراءات وأساليب محددة بالهيئات التنفيذية الساهرة على تطبيقها.
- التنمية الحضرية ترتبط بمدى إدراك الاحتياجات الاجتماعية المتنامية وبالوعي المتزايد لتغيير الأوضاع الاجتماعية.
- ترتبط أبعاد التنمية الحضرية (الإجتماعة والإقتصادية والثقافية...)، بالمحددات السياسية وإرادة الفاعلين الاجتماعيين.
- التنمية الحضرية تعكس مستوى التقدم الاقتصادي ومعدل التحضر والحضرية.
- توجد علاقة دالة بين معدل الاستثمارات والتخطيط من ناحية، وبين وتيرة التنمية والنمو في المجتمع المحلي الحضري (**تومي، 2005-2006، صفحة 41**).

من خلال هذه النقاط، يتضح جليا الارتباط القائم بين التنمية الحضرية والبناء الإجتماعي والفاعلين الاجتماعيين الذين يتولون وضع السياسات وتنفيذها. ولهذا، فإن الدراسة الراهنة للمشاركة السكانية في التنمية الحضرية، تنطلق من مقولة معرفية مفادها؛ أن التنمية الحضرية هي محصلة تفاعل عناصر ومكونات البناء الاجتماعي الحضري، فضلا عن الضغوطات الخارجية والأشخاص الذين يتولون هذه العملية. وتندرج هذه المقولة ضمن الإطار التصوري الذي انطلقت منه هذه الدراسة والتي تركز على العلاقات المتبادلة بين السكان من جهة وبينهم وبين السلطات المحلية ولجان الأحياء من جهة أخرى في مدينة بسكرة، وخاصة تلك المتعلقة بالمشاركة فيما تعلق بالجانب البيئي والعمراني للأحياء السكنية.

2- أهداف التنمية الحضرية:

شكل رقم (07) يوضح أهداف التنمية الحضرية

المصدر من إعداد الباحثة

التنمية الحضرية هي العملية التي تهتم بمختلف جوانب الحياة الحضرية في المدينة لتحدث فيها تغيرات كيفية وكمية عميقة وشاملة، تهدف بالأساس إلى تهيئة المجال الحضري وتسيير موارده البشرية والاقتصادية بشكل عقلاني ومخطط له، من جهة أخرى فهي تهدف إلى تنمية قدرات وإمكانيات الإنسان الحضري وزيادة خياراته حتى يتفاعل بشكل ايجابي مع محيطه الحضري ويندمج فيه فيساهم بالتالي في تحقيق أهداف التنمية الحضرية.

إذن فالتنمية الحضرية تهدف بشكل عام إلى بناء مجتمع حضري نامي يواكب التطورات، ويفي بمتطلبات أفراده، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- أهداف ديموغرافية:

- تحدد الحد الأعلى والأنسب لعدد السكان في المراكز الحضرية والكثافة السكانية للمدينة
- دراسة معدلات الزيادة والتركيب الثقافي والاجتماعي والديني للمجتمع الحضري.
- تحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق إمكانياتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، بما يضمن توفير أحسن مستوى من الخدمات للسكان وبأعلى كفاءة نوعية وكمية.

- دمج النمو الحضري في سياق التنمية العادلة والمستدامة إيكولوجيا وتحقيق اللامركزية في النظم الإدارية والمراكز والحد من انتشار السكن العشوائي.

- الاهتمام بالحراك السكاني وإعادة توزيع السكان في إطار التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال تنظيم الهجرة الداخلية وذلك بالحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن.

2- أهداف اجتماعية:

- تحسين جودة الحياة الكمية والنوعية.

- رفع فعالية التدابير الوقائية وتوفير الرعاية الصحية لكافة فئات المجتمع.

-رفع المستوى التعليمي للجنسين ومحاربة الأمية.

- زيادة فعالية وسائل الإعلام والاتصال السكاني لتوسيع الخيارات والخدمات والمعلومات لسكان المدينة.

- تحقيق الأهداف بعيدة المدى والمتمثلة في زيادة رفاهية المجتمع وسعادته وتحقيق طموحاته وآماله.

- إحداث تغييرات وظيفية وهيكلية في البناء الاجتماعي بالمدينة وتحسين مستوى معيشة السكان مثل التأمين الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية الأسرة والطفولة وغيرها.

- العمل على مواجهة المشكلات الاجتماعية الأساسية في المدينة والتي تؤثر في تحقيق التنمية في المجتمع مثل الجريمة والانحراف.

- تحقيق قدر من المساواة والعدالة الاجتماعية للقضاء على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية.

3- أهداف اقتصادية:

- اللامركزية في توزيع المشاريع الاقتصادية والهياكل القاعدية الضرورية لضمان توزيع أفضل للخدمات الصحية، التعليمية، الإدارية.

- تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي بما يكفل تحسين مستوى المعيشة وتنمية الموارد البشرية وتوسيع وتحسين فرص العمالة والتقليل من البطالة وتوزيع حركة القوى العاملة بين مختلف الأنشطة.

- رفع حظ المرأة في المشاركة في النشاط الاقتصادي.

4- أهداف تنظيمية:

- العمل على أن يكون توزيع السكان في البلاد متدرجا تدرجا هرميا مقبولا بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية، عن طريق بناء هيكلة حضرية متزنة عبر مختلف جهات الإقليم الحضري مع عدم التركيز على العاصمة أو المدن المتروبولية.

– توزيع فرص العمل والاستثمارات على المدن الصغرى والمتوسطة، من أجل إيجاد نوع من التوازن بين أحجام التجمعات الحضرية من جهة، ولتوجيه النمو العمراني نحو مراكز حضرية ثانوية بدلا من التركيز على المدن الكبرى من جهة أخرى.

– تسهيل عملية النقل خلال رحلة العمل اليومية من وإلى المدينة الأم باتجاه خارج المدينة.

– تشديد المراقبة الإدارية على النسيج العمراني وإيقاف جميع أشكال التوسع العمراني غير المنظم من خلال التخطيط الحضري الذي يحدد مناطق توسع المباني السكنية وتمركز الهياكل الخدماتية والتجهيزات الصناعية وغيرها،

– تحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها والحفاظ عليها وتجديد المناطق المتخلفة أو تأهيل المناطق التراثية.

– إعادة تخطيط شبكة النقل من خلال إعادة تعبيد الطرقات وتوسيع الشوارع ومواقف السيارات وصيانة إشارات المرور وإعادة توزيعها بهدف تخفيف الضغط على المناطق التي يكثر فيها الاكتظاظ، وهذا للتخفيف من حوادث المرور.

– توطين الصناعات في المدن الصغيرة والضواحي السكنية لخلق مراكز جذب للأفراد.

5– أهداف بيئية:

– حماية البيئة الحضرية والتقليل من الآثار السلبية المتبادلة بين السكان والبيئة.

– الحد من أنماط الإنتاج والاستغلال غير القابل للإدامة وتشجيع الطاقات البديلة **(عايش، 2020، الصفحات 247–248)**

– أن يبرز الجانب البيئي ضمن الجوانب المؤثرة في تحقيق التنمية الحضرية.

– حماية البيئة من التلوث ورفع المستوى النوعي للخدمات البيئية.

– تحسين نوعية المياه والهواء ومعالجة النفايات **(الهيتي ومحمود، 2016، صفحة 24)**.

3– متطلبات التنمية الحضرية:

التنمية الحضرية هي أداة تساعد السكان في المدينة على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ، بحيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الفردية والجماعية والتعرف على مشاكلهم، كما يقومون بوضع الخطط الكفيلة بسد تلك الاحتياجات، وعلاج ما يواجههم من مشكلات، معتمدين في ذلك على الموارد الذاتية للمجتمع إلى أقصى حد ممكن، واستكمال هذه الموارد إذا لزم الأمر عن طريق الخدمات والمساعدات المادية

والفنية التي تقدمها الهيئات الحكومية والمدنية. ومنه يمكن تحديد متطلبات التنمية الحضرية التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف سالفة الذكر، وتفعيل سبل نجاحها فيما يلي:

– تحديد الأولويات وضبط الاحتياجات بدقة: بمعنى التحديد الأمثل والواقعي والدقيق لاحتياجات المجتمع الحضري المختلفة والمتغيرة لجميع الفئات الاجتماعية حسب سلم الأولويات وبناء على دراسة مفصلة لواقع المجتمع ومتطلباته.

– الاعتماد على الموارد والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة: وذلك من خلال الرصد الدقيق لهذه الموارد والإمكانيات ومن ثم تفعيلها وتوظيفها بصورة تتماشى وخصوصية المجتمع المحلي ومتطلباته مع ترشيد استغلالها، كل هذا سيساهم في خفض تكاليف المشاريع التنموية.

– الاعتماد على مبادئ واليات تخطيط واقعية: ذلك على اعتبار أن التنمية الحضرية هي جهود مخططة ومنظمة تستهدف زيادة معدل رفاهية ساكنة المدينة عن طريق مساعدتهم على إشباع المزيد من حاجاتهم، وحل المزيد من مشاكلهم بواسطة الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية المتوفرة في المدينة **(عايش، 2020، صفحة 246)**.

– الاعتماد على إدارة محلية فعالة مع إشراك السكان في جهود التنمية: إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة السكان من خلال تشجيع هذه المشاركة وتنظيمها وتوجيهها نحو تحقيق وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا **(عايش، 2020، صفحة 248)**.

4– مجالات التنمية الحضرية:

لقد أصبح موضوع التنمية الحضرية مفهوما واسع التداول ضمن الدراسات الأكاديمية ومشروعا تسعى إليه كل الدول، على اختلاف مرجعيتها التاريخية أو الايديولوجية ومهما اختلف المنظرون في تعريفهم للتنمية الحضرية إلا أنهم يتفقون على أنها عملية اجتماعية تسعى إلى حل الأزمات المتواجدة في المجتمع الحضري والنهوض به العمل على نموه وتقدمه، وتعزى أهمية التنمية الحضرية إلى أهمية المجالات التي تغطيها وتعددها ومن بين أهم المجالات التي تغطيها التنمية الحضرية:

1– العناصر الديموغرافية: والتي تشمل دراسة النمو السكاني والهجرة وأسبابها والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان والتكوين النوعي والمهني والعمري للسكان.

2– العناصر الاسكانية: والتي تشمل دراسة نوعية المساكن والطلب والعجز السكني والعناصر البيئية المتعلقة بالسكن.

3- العناصر الخدمية: وتتمثل في كل من:

- الخدمات المجتمعية: وهي الخدمات التعليمية؛ الصحية؛ الترفيهية؛ الثقافية؛ الدينية والمناطق الخضراء **(الهيتي ومحمود، 2016، الصفحات 23-24)** فتعميم التعليم ودمقرطته مع إفساح المجال لأكبر عدد من الشباب في مرحلة التعليم التقني والعالي والتكوين المهني للعمال وتوفير الظروف والمنشآت اللازمة بتطبيق مبدأ مجانية العلاج الطبي وكذلك توفير أماكن الترفيه والأنشطة الرياضية، تشكل أهداف ذات أولوية في سياسة تنمية البلاد **(بولعشب، 2006-2007، صفحة 80)**.

- الخدمات الارتكازية: وهي خدمات الماء والكهرباء والاتصالات والمجاري والطاقة.

- العناصر الاقتصادية: والتي تتمثل في دراسة عدة عوامل، كالأساس الاقتصادي للمنطقة؛ فرص العمل في القطاعين الخاص والعام؛ ميزانية الأسرة (الموارد والنفقات)؛ المستوى التقني.

- العناصر الخاصة بشبكة النقل والمرور: والتي تتضمن دراسة العوامل التالية: شبكة النقل الخارجي والداخلي؛ السياسات المتبعة في النقل الخاص والعام؛ مشاكل النقل والطرقات وكيفية المعالجة.

- العناصر الخاصة باستعمالات الأرض، ويقصد بها أنواع استعمالات الأرض؛ محاور توسع المدينة؛ سياسات الإملاء والقفز الحضري؛ الجانب العمراني من وجهة نظر ايكولوجية أي العمل على إدراج العامل البيئي والتخطيط البيئي ضمن الخطط العمرانية للمدينة **(الهيتي ومحمود، 2016، الصفحات 23-24)**

شكل رقم (08) يوضح مجالات التنمية الحضرية

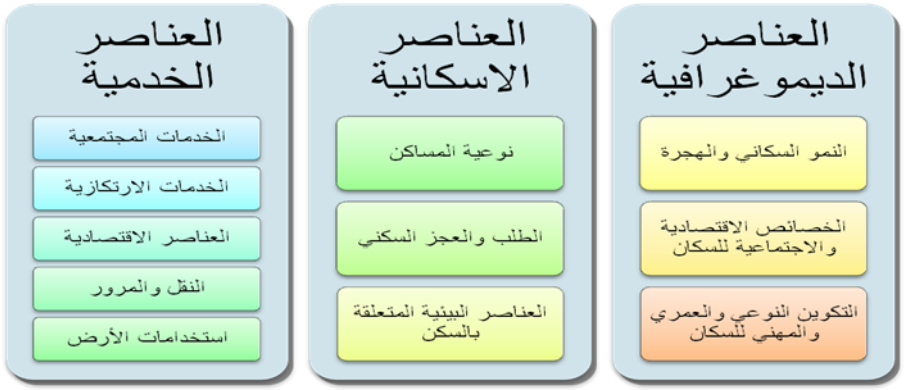

المصدر: من إعداد الباحثة

5- مؤشرات التنمية الحضرية في المدينة:

إن مؤشرات التنمية الحضرية تخدم العديد من الأغراض فهي تقيس وتتابع معدل الانجاز في تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية بمدينة معينة وهي تمد متخذ القرار بالمعلومات الشاملة والمتكاملة

عن حقيقة الوضع في تلك المدينة. فهي بمثابة الموجه والمرشد والمحدد لأهداف وأولويات خطط التنمية الحضرية. كما يمكن بواسطة هذه المؤشرات عمل مقارنة وتقييم بين المجتمعات العمرانية عرضيا (عبر أماكن مختلفة) أو طوليا (عبر فترات زمنية مختلفة) وهي ترفع مستوى إدراك المواطن بالتنمية في مدينته أو إقليمه.

إن مؤشرات التنمية الحضرية تكون ناجحة في مهمتها إذا ما عملت كمرشد فعال في عملية التغيير في أولويات المجتمع وفي عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات التخطيطية. وتؤدي بذلك إلى تنمية المجتمع تنمية مستدامة، وتشمل التنمية الحضرية خمس مؤشرات مع اعتبار الوزن النسبي لكل مؤشر ومراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال القادمة والحالية وتتمثل المؤشرات الأساسية للتنمية الحضرية من خمسة أنواع وهي:

1- المؤشرات ذات البعد الاقتصادي: وهي التي تتضمن الجانب الاقتصادي في المدينة والتي تكون معبرة عن الرفاهية الاقتصادية للسكان. ويتضمن بذلك الاقتصاد الحضري والتنمية الاقتصادية المحلية والتنافس والنمو الاقتصادي والابداعي والتنمية الصناعية...الخ. ومن بين تلك المؤشرات نجد مثلا مؤشر إدراك عيوب الناتج القومي الإجمالي (GNP) الذي تطور عنه مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ثم مقياس دليل التطور الإنساني (HDI) الذي يمثل مقياس للحالة الإنسانية عن طريق معرفة متوسط العمر، الحالة التعليمية، القوة الشرائية للمدينة، وينتج عن هذا المؤشر دليل الرفاهية الاقتصادية المستمرة (ISEW).

2- المؤشرات ذات البعد الاجتماعي:

في الحقيقة هناك العديد من المؤشرات الاجتماعية هي جزئيا مؤشرات اقتصادية وبيئية، ومن بين المؤشرات الاجتماعية وأهمها:

- عدد السكان الذين يحتاجون رعاية اجتماعية والرعاية الصحية والتعليمية والترابط الاجتماعي وتوزيع الخدمات...الخ
- معدل الوفيات والولادات لكل 1000 نسمة.
- معدل الهجرة الداخلية والخارجية.
- دخل الأسرة.
- معدل امتلاك المركبة للفرد.
- مؤشرات جودة الحياة.

- معدل البطالة

3- المؤشرات ذات البعد البيئي:

وهي مؤشرات تتعلق بالمجال البيئي القريب من النشاط الحضري وتتضمن جوانب اجتماعية واقتصادية مستدامة وهي تشير إلى البيئة الحية (الهواء، الماء، التربة) ومن أهم عناصر المؤشرات البيئية نجد:

- جودة الهواء ونوعيته في المدينة.
- استعمال الطاقة الكلي للفرد.
- نوعية وجودة المياه المجهزة (جودة المياه الحضرية).
- نسبة الفضاءات المفتوحة وتأثيرها بيئيا.
- كمية الفضلات الصلبة المطروحة للفرد.
- نسبة الخدمات التحتية المقدمة للفرد الواحد داخل المدينة.
- تغيرات المناخ والتنوع البيولوجي

4. المؤشرات ذات البعد العمراني:

وهي المؤشرات التي تتعلق بالبيئة العمرانية من (خدمات، طرق، وفراغات عمرانية ومباني ووحدات سكنية...الخ) وتحقيق التنمية الحضرية عن طريق التأكيد على مسؤولية المجتمع تجاه بيئته العمرانية، ومن بين هذه المؤشرات وأهمها:

- نسبة تهالك الوحدات السكنية.
- جودة الخدمات الحضرية.
- سهولة الوصول.
- الكثافة المرورية في التقاطعات.
- نسبة المناطق ذات الاستعمال الخاص.

5- المؤشرات ذات البعد الإداري (المؤسسي):

وهي المؤشرات التي تخص عملية منح السلطة وبناء القدرات والتدريب على عملية الإدارة الحضرية وكذا أهمية تمكين السكان للقيام بدورهم الفعال في اتخاذ وصنع القرارات الخاصة ببيئتهم الحضرية وتطوير النظام الإداري والمؤسسي للبرامج التنموية الحضرية بتعميق اللامركزية في الادارة والحكم والأخذ بميزات الحكم الراشد في الإدارة وأهم هذه المؤشرات:

- مؤشرات المشاركة والتشارك في اتخاذ القرار.

- نسبة المتدربين على الإدارة الحضرية في المدينة.
- عدد المؤسسات ذات الإدارة الحضرية في المدينة.
- التلاؤم والتباعد في الصلاحيات العملية والمركزية.
- مستوى تطبيق الحكم الراشد **(الهيتي ومحمود، 2016، الصفحات 128-131)**.

شكل رقم (09) يوضح مؤشرات التنمية الحضرية في المدينة

المصدر من إعداد الباحثة

ما يمكن قراءته من الشكل أن مؤشرات التنمية الحضرية لها نفس القيمة أي لا يمكن الاستغناء عن أحدها لأنها تكمل بعضها البعض وبمعرفتها في مجملها نستطيع معرفة الوضعية الواقعية للتنمية الحضرية في أي مدينة الأمر الذي يسمح بعد ذلك بمعرفة ما يتطلب من مشاريع التنمية الحضرية القيام به من أجل نمو المدينة وتقدمها؛ فالمؤشرات هي أحد الآليات الفعالة لقياس مدى التقدم المنشود في المدن؛ وهي تمثل في مجملها أرضية صلبة وواقعية لعملية اتخاذ القرار التنموي الكفء، كما تساعد على متابعة التغيرات الدورية الواقعية نحو التقدم أو التراجع في تحقيق أهداف التنمية الحضرية للمدن.

وبوجه عام يمكن للمؤشرات الحضرية أن تساعد في:

- تقديم تحذيرات مبكرة عن الأزمات الممكن أن تحدث في المستقبل، لتسمح بذلك لإدارة التنمية الحضرية في أي مدينة باتخاذ القرار لتجنب الخسائر الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ومعالجتها في الوقت المناسب مع السرعة في الاستجابة لمعالجتها.
- ظهور معايير الشفافية والنزاهة في تنفيذ المشاريع التنموية على مستوى أعلى في المدينة واكتساب الرضا عن الإدارة الحضرية والخدمية من قبل السكان.

– مصدر تغذية للمعلومات المحلية حيث يمكن للساكن العادي والمتخصص أن يتحصل على معلومات دقيقة عن تنمية المدينة والآثار المتوقعة على المدى البعيد والقريب وهذا ما يجب أن تكون عليه الإدارة المعاصرة للمدينة.

– وضع التوجهات ورسم السياسات واستراتيجيات التنمية: فهي تزود أصحاب القرار بصورة شاملة ومتكاملة عن الوضع الراهن للمدينة والذي من خلالها يمكنه تحديد الأهداف والأولويات وهذا سوف يقلل من الجهد والوقت والكلفة (جودة اتخاذ القرار).

– زيادة الوعي الحضري: يمكن أن تستخدم المؤشرات كأدوات لزيادة الوعي لدى سكان المدينة وتعريفهم بالتنمية الحضرية وكيفية إقرار المشاريع وتنفيذها ومتابعتها.

– تطوير أداء المجالس المحلية وزيادة كفاءتها: تخدم المؤشرات الحضرية أعضاء المجالس المحلية وأصحاب القرار على كافة المستويات، حيث يمكنهم استخدامها كنقاط مرجعية لتقييم مدى النجاح في خطط التنمية وتعديلها بخطط بديلة للوصول إلى مجتمعات أكثر رفاهية واستدامة وذات جودة حياة **(الهيتي ومحمود، 2016، صفحة الصفحات 219–220)**.

مؤشرات التنمية الحضرية للمدينة يجب أن تتوافق معايير التطور والتكنولوجيا الحديثة وما تدعو إليه المؤسسات المختصة في التخطيط للمدن، لذلك يجب أن تتصف مؤشرات التنمية الحضرية بما يلي:

– محلية من حيث المدى والحجم.

– ترتبط بأهداف التنمية الحضرية الإقليمية والمحلية.

– محدودة من حيث العدد ويمكن تكييفها طبقا للتنمية الحضرية.

– تعتمد على البيانات المتاحة أو موثقة من المسح الميداني والتي يمكن تحديثها بانتظام.

– أن تكون قابلة للفهم **(الهيتي ومحمود، 2016، صفحة 214)** أي واضحة وبسيطة وغير غامضة إلى أقصى درجة ممكنة.

تعد المؤشرات الحضرية مقياس يلخص معلومات تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة وهو بهذا يجيب عن الكثير من الأسئلة التي يطرحها صناع القرار والمخططين للتنمية الحضرية، وهو بهذا يحدد السياسات والاستراتجيات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيق أهداف التنمية الحضرية؛ بالتالي فهو يكتسي أهمية كبيرة في تحديد أولويات التنمية الحضرية والتخطيط لها بالتالي لضمان مصداقية هذه المؤشرات لابد أن تستقى من قطاع المعلومات المتوفرة أو التي تم التحصل عليها من المسح الميداني الذي يجرى

على مستوى المدينة؛ أي أن لكل مدينة مؤشرات حضرية خاصة بها يمكن أن تختلف عن المدينة المجاورة لها.

إن قطاع المعلومات الذي تستخرج منه هذه المؤشرات يكون شكله هرميا، ويتكون من قاعدة عريضة من البيانات الخام التي تجمع وتتراكم في قاعدة الهرم وهي تتعلق بمجالات التنمية الحضرية المختلفة والموجودة في الدرجة الأعلى من سلم هذا الهرم. تبوب هذه البيانات الخام في جداول إحصائية ذات أشكال معينة وتصنف حسب معايير خاصة وبطرق علمية مدروسة تمكن من استخراج المؤشرات الحضرية التي يمكن أن تشكل دليلا مرجعيا يسمى بدليل المؤشرات الحضرية للمدينة، مثل ما هو الحال في بعض الدول المتقدمة خاصة المتجانسة حضريا مثل بريطانيا فان مدنها يمكن أن تحصل على المعلومات من دليل التنمية الحضرية ومن خلال تطبيق معادلات رياضية حسابية تعطي نتائج دقيقة تمكن صاحب القرار من وضع المنظور الاستراتيجي لتنمية المدينة ولفترات محددة **(الهيتي ومحمود، 2016، الصفحات 216-217)**.

6- الأطراف المشاركة في التنمية الحضرية:

يعتبر موضوع التنمية الحضرية، من المواضيع الهامة التي حظيت بكثير من الاهتمام من طرف الحكومات والدول والهيئات المختلفة، كما تعتبر أيضا من المتغيرات التي عولجت من قبل الكثير من الباحثين والدارسين بمختلف تخصصاتهم وتوجهاتهم، وسعيا لتحقيق أهداف التنمية الحضرية لابد من مشاركة العديد من الأطراف في هذه العملية على اعتبار أن التنمية الحضرية تعرف على أنها عملية جماعية، وفيما يلي نستعرض الأطراف المشاركة في عملية التنمية الحضرية ودور كل منها:

-الحكومة المركزية: تختص الحكومة بمستوياتها المختلفة بالنواحي السياسية وتوجيه توزيع الموارد مع إعداد أطر العمل المنظمة واللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية في مجالات مختلفة.

-الإدارة المحلية: وتمثل المستوى الحكومي ذا الاتصال المباشر بالسكان، ويلتزم دستوريا بضمان إمداد السكان بالخدمات إما من خلال مصالحها المختلفة أو عن طريق التعاون والمشاركة مع جهات خاصة وغير حكومية.

- المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص: وتشمل الهيئات والاتحادات بمختلف مستوياتها والتي لا تعتبر من أجهزة الدولة وتضم العديد من الخبراء والمتخصصين في شتى المجالات وغالبا ما يتمتع أعضاؤها بالكفاءة والالتزام.

الجمعيات الأهلية: وهي نوعية المنظمات الرسمية أو غير الرسمية التي يتم إنشاؤها وإدارتها من قبل السكان من أجل تلبية لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والمادية كتوفير وتحسين الخدمات وهي غالبا ما تكون ضعيفة من الناحية التمويلية وتفتقر للمهارات التخطيطية الفعالة للتنمية المحلية لكنها تضم مجال واسع من الأنشطة " كالرياضة، الصحة، التوظيف، العقائد، احتياجات الشباب والمرأة.

– القيادات الشعبية والأهلية: ويقصد بها ممثلي الشعب المنتخبين وتتباين أدوارهم ومدى تأثيرهم على السكان بالمنطقة تبعا لتنشئة العضو الثقافية وشخصيته وأسلوبه وخبرته في العمل القيادي **(سكيك، 2012، الصفحات 21–22)**.

– المنظمات الممولة: هي الجهات التي تمول مشاريع التنمية الحضرية سواء كانت محلية مثل الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية، أو دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ويكون لهذه الجهات شروط وضوابط لتمويل تلك المشاريع.

إن تحقيق تنمية حضرية ناجحة يكون بتعاون جميع الأطراف الظاهرة في الشكل ولكن لابد أن يكون هذا التعاون فعالا وجديا، لأن تهاون أي طرف وعزوفه عن أداء مهامه بالمشاركة في التنمية الحضرية سيؤثر حتما على مسارها ويظهر ذلك جليا من خلال المشاريع الحضرية غير المكتملة أو تلك الفاشلة، كما يظهر جليا على المشهد الحضري العام للمدينة سواء من الناحية العمرانية أو البيئية أو الاجتماعية.

7– معوقات التنمية الحضرية وآليات مواجهتها:

تواجه عملية التنمية الحضرية للمدن العديد من المعوقات، والتي تختلف حسب طبيعة المجال المقصود به في عملية التنمية وطرقها وأساليبها، والتي لابد من التعرف عليها لوضع آليات لمواجهتها من أجل تحقيق الأهداف التنموية، ومن بين هذه المعوقات:

1– النمو المفرط للسكان في المدن الكبرى مما أدى إلى تركز السكان والصناعة والتجارة والنقل في مناطق معينة؛ ما نتج عنه استهلاك كبير للطاقة واستخدام المياه وتوليد كم هائل من النفايات الحضرية وتهديد البيئة الطبيعية على حساب مراكز المدن وعلى حساب المناطق الريفية المجاورة والمدن الصغيرة. هذا أدى كذلك إلى ضغط في الطلب على خدمات البنى التحتية في المدينة وعدم استيفاء هذه الخدمات من قبل الإدارة الحضرية والمحلية مما يؤدي إلى تدني الخدمات المقدمة للسكان دائما وظهور حالة عدم الرضا عن الإدارة الحضرية من طرف الساكنة. ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل وبمعدلات كبيرة تفوق الزيادة السكانية. لذلك فعملية التنمية الحضرية تقتضي تسطير برامج تنموية تقابلها برامج في تنظيم وتحديد النسل هذا إلى جانب محاولة استثمار الطاقات البشرية

خاصة الشباب إلى أقصى حد ممكن في تنمية بعض الجوانب الأساسية التي تتطلبها الظروف الخاصة بالمجتمع محل التنمية.

2- توسيع وظائف المدن وزيادة نشاطها الاقتصادي أدخلها في حلقة لا منتهية من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية- الثقافية في المدن وخاصة منها المدن الأثرية التي تضطر للتوسع على حساب المناطق الريفية، ليفقد كل منها جزء مهم من هويته الثقافية المحلية المتمثلة بالنسيج العمراني وما يرتبط به من عادات وتقاليد ليندمجا في بيئة اجتماعية محلية جديدة.

3- استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة ومن المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة وتزايد الفارق بين النمو الريفي والمدينة، ما يؤثر مباشرة على الاقتصاديات المحلية للمنطقتين طرفي الهجرة وعلى بنيتهما الديموغرافية وخاصة عدم توازن التركيب العمراني.

4- غياب الدراسات التخطيطية الإقليمية على مستوى المدن وأقاليمها، بالتالي الافتقار لوجود برنامج متكامل ومتوازن لاستخدامات الأرض وعدم تكوين رؤية إستراتيجية مركزية موثقة للتحسين والتطوير الحضري وارتفاع المدن التي تعاني من تأثرها بشكل كبير بالتجاوزات العشوائية والضغوط التي تحرف عمليات التخطيط على المسار الموضوعي العلمي المفترض وهذا يؤدي إلى مايلي:

- ضغوط الحاجات الآنية للمجتمع والحكومة المركزية واللامركزية.

- ضغوطات على مصالح الفعاليات الاقتصادية المهنية بإقامة مشروعات عمرانية في مناطق التنمية الحضرية بدون مراعاة الخطط القائمة المستقبلية في الكثير من الأحيان.

- عدم سيادة القانون في مجال العمران وتفشي مظاهر المخالفات والعشوائيات الحضرية التي تشكل عبئا كبيرا على عملية التنمية.

- نقص في المستلزمات والأدوات الضرورية من أجل التخطيط الحضري (المخططات الطبوغرافية- البيانات الإحصائية- المسوح الاجتماعية والاقتصادية الدقيقة- عدم خضوع تصاميم المدن القائمة للتحديث) كل هذا أدى إلى وجود مناطق كبيرة غير مغطاة بهذه المخططات وبالتالي عدم واقعية القرار التخطيطي وقلة في قاعدة البيانات الحضرية للمدن.

- الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية في المدن وتدهور المناخ والبيئة.

- الافتقار في تنفيذ خطط التنمية الحضرية والإنفاق عليها من الموارد المالية وعدم إشراك القطاع الخاص في عملية تنفيذ وتمويل المشاريع التي يجب أن تدرس لمعرفة جدواها الاقتصادية في عملية التنمية الحضرية.

– ضعف القدرة الذاتية وعدم كفاية الموارد البشرية اللازمة لإدارة التخطيط للتنمية الحضرية، إذ مازالت حكرا على مديرية البلديات محدودة الإمكانيات والتي لا تستطيع إدارة ومواكبة النمو السريع للتجمعات الحضرية وهي واقعيا وعلميا تعنى بالبعد الهندسي وليس لها إمكانية العناية بالبعدين الاجتماعي والاقتصادي ونادرا ما تستعين هذه الإدارات بخبرات من القطاع الخاص والمجتمع المدني (مثل نقابة المهندسين والجمعيات، السكان... الخ) ومن الأسباب الأخرى لتدني الأداء في التخطيط للتنمية الحضرية هي أنظمة العمل البيروقراطية وتشريعات التخطيط والتنظيم العمراني، المعتمدة في هذه الإدارات من جهة اتخاذ القرار وتنفيذه على أسس قديمة تعود إلى سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي والتي تحتاج إلى تطوير وتحديث جذري **(الهيتي ومحمود، 2016، الصفحات 97-99)**.

بالإضافة إلى صعوبة التنسيق بين وحدات العمل الرسمية والإدارية من ناحية، وبينها وبين الأجهزة التنفيذية من ناحية أخرى؛ ويمكن تلخيص المعوقات ذات العلاقة بالإدارة في النقاط التالية:

– تجاهل المشاركة السكانية:إن تجاهل المشاركة السكانية وعدم الاعتراف بها سواء في مرحلة التخطيط والتنفيذ يعد من أكبر معوقات التنمية الحضرية، لأن دور السكان واستجاباتهم للقرارات له تأثيره وانعكاساته على إنجازات الخطة العامة للتنمية ومدى تحقيقها لأهدافها، ومن المعروف أن التغيير المنشود لا ينجز إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يتأثرون به، وإذا كان التغيير بغير اقتناع منهم سيقابل بالتأكيد بالمقاومة، بالإضافة إلى أن المشاركة السكانية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديموقراطية المتوازنة بجوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهو أساس عملية التنمية **(الجوهري، وآخرون، 2001، ص 139)**

– ضعف طرق ووسائل الاتصال: إن عدم توفر وسائل اتصال فعالة وسهلة بين العمال والمسؤولين داخل كل وحدة اقتصادية أو اجتماعية، وبين كل الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بمشاريع وخطط التنمية، يؤدي إلى عدم استمرارية وتطور المؤسسة **(سعيدان، 1981، صفحة 46)**.

– نقص الأجهزة الفعالة:إن نقص الأجهزة الفعالة المتمثلة في أجهزة الرقابة، المتابعة؛ التنفيذ والتقييم يؤثر سلبا على تطبيق المشاريع والبرامج والخطط التنموية على أرض الواقع.

– نقص القيادات: إن نقص القيادات الفعالة وخاصة المتخصصة يحد من مشاركة الساكنة وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف التنموية المشتركة.

–عدم الاعتراف بدور المرأة: الذي ينتج عنه تعطيل الطاقات البشرية وبالتالي نقص المشاركة في التنمية، لذلك لا يمكن بأي حال أن نهمل دور المرأة الفعال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية فهي تمثل

جزءا كبيرا من المجتمع، لذلك يجب العمل على زيادة مشاركة المرأة في العملية التنموية وتوفير مستلزمات دخولها مجالات العمل بشكل كلي أو جزئي وتوفير سبل التدريب لها **(بولعشب، 2006-2007، صفحة 29)**

5- عدم الاهتمام بمراكز المدن والطرق الرئيسية وعدم الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل والمتكامل للخدمات والمرافق المحلية وعدم وجود تنسيق بين الدوائر المعنية بالخدمات والإدارة للبيئة الحضرية(**الهيتي ومحمود، 2016، الصفحات 97-99)**

6- العوامل الاجتماعية: نذكر منها النظم الاجتماعية السائدة كنظام القرابة والملكية، وكذا رفض التغيير فالنسبة للنظم الاجتماعية خاصة منها التقليدية تعتبر من أهم معوقات عملية التنمية، حيث أن رفض أفراد المجتمع المحلي للسلطات الحكومية وعدم السماح لهم بتنفيذ المشاريع التنموية المسطرة التي تمس ممتلكاتهم ما يؤدي في الغالب إلى تعطيل وإلغاء هذه المشاريع.إلى جانب ذلك يمكن القول أن النظام السياسي باعتباره احد أهم الأنظمة الاجتماعية التي يمكن أن تعرقل عملية التنمية الحضرية، كما يمكنه دفع عجلتها إلى التقدم وذلك انطلاقا من التخطيط السليم من جهة أولى، والتكامل والتنسيق من جهة ثانية وكذا عدم تجاهل المشاركة الفعلية في برامج التنمية بالإضافة إلى ضرورة التكامل بين كل البرامج التنموية المسطرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي **(الجوهري، وآخرون 2001، صفحة 136)**

7- العوامل الثقافية: إن اتسام الثقافة بالجمود وعدم المرونة يحول دون تكيفها والمجتمع الحديث، بما يتضمنه من قيم وعادات فالجمود يؤدي إلى رفض التجديد، ما يعيق عملية التنمية ومن ذلك ما نجده مثلا في العادات المرتبطة بالاحتفاظ بالأرض وباكتناز الأموال وضعف الميل للادخار. حيث يشمل التخوف من الجديد طرفين هما: السكان والمسؤولين؛ بالنسبة للسكان فإن التغيير يمكن أن يمس عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم مما يجعلهم يرفضونه ويدخلون معه في صراع انطلاقا من كون القيم الاجتماعية في أي مجتمع تعتبر الإطار المرجعي للسلوك الفردي، وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي، ولهذا فاتسام هذه القيم بالجمود والتخلف نتيجة لتمسك الشعب بها ورفض الجديد يحول دون تنفيذ البرامج التنموية فالتنمية تحتاج إلى أنماط سلوكية جديدة تساعد على تحقيق أهدافها. أما بالنسبة للمسؤولين فإنهم جزء لايتجزء من أفراد المجتمع وعليه فإلى جانب تمسكهم بالقيم نجدهم يخشون الدخول في تجارب ومشاريع جديدة يحتمل أن تفشل نتيجة لرفض المجتمع **(بولعشب، 2006-2007، صفحة 28)**

كل هذه العوامل كان لها الدور في خلق قاعدة ضعيفة للتنمية الحضرية. لذلك وجب تعاون المخططين الاجتماعيين والثقافيين والباحثين في مجال التنمية والعاملين في هذا الميدان على اختلاف

تخصصاتهم **(الجوهري، وآخرون 2001، صفحة 135)** من أجل الرفع من الوعي الاجتماعي بضرورة تقبل برامج التنمية كونها تهدف إلى تقدم المجتمع المحلي وبداية ذلك تكون من خلال إتاحة الفرص للسكان من أجل المشاركة الفعلية في إحداث التنمية الحضرية.

8- نقص الإعلام المتخصص:إن نقص الإعلام المتخصص في التنمية يجعل الكثير من المشاريع تنجز دون إجراء دراسات ومقاربات توجه عمليات التخطيط فهذه الأخيرة ليست حكرا على الدولة أو السلطات المحلية فقط بل إن رجال الأعمال والمستثمرين والفلاحين والساكنة كذلك مطالبين بالتخطيط من اجل تنمية مدنهم، والعامل الفعال الذي يمكن أن يساهم بشكل ايجابي في هذه العملية هو الإعلام المتخصص في التنمية الاجتماعية وتوجيه الإنسان نحو الإنتاج ووسائل النمو الذاتي وربط الأفراد بمشكلات مجتمعهم**(الكواري، صفحة 113)**

وعلى هذا الأساس لابد من توظيف الإعلام توظيفا وظيفيا من خلال تأثيره على إمكانية استيعاب الساكن لدوره في التنمية على مستوى مجتمعه وعلى مستوى وطنه وذلك ابتداء بالتأثير على نسق القيم وتوجيهها نحو الأحسن وكذلك على معطيات النشأة الاجتماعية.

9- عزلة النظريات التعليمية عن واقع المجتمع.

10- عدم استقرار الأوضاع السياسية، وبالتالي غياب التوجيه السياسي المستقر **(العمور، 2021، صفحة 38)**

وإن كنا نود أن نؤكد أن هذه المعوقات ليست على درجة واحدة من الأهمية والتأثير في عملية التنمية الحضرية، فإن لها أوزانها النسبية المتفاوتة الثقل فيما يتعلق بدرجة هذا التأثير فقد يصل تأثير بعضها إلى حد الإعاقة الكاملة لعملية التنمية وقد يكون لبعضها مجرد دور المساهمة مع غيرها في هذه الإعاقة وبدرجة ضئيلة.

إن للتنمية الحضرية مشاكل ومعوقات يمكن معالجتها من خلال وضع الآليات المناسبة التي تتعلق بالمدينة المراد تنميتها، وحسب العوامل المؤثرة فيها ومن آليات مواجهة معوقات التنمية ما يلي:

1- التخطيط والإدارة الحضرية المتكاملة: هذا المفهوم في التنمية الحضرية يستند إلى قيام شراكة بين مختلف الجهات الفاعلة والتي لها دور في إنتاج وتقديم وتوزيع الخدمات، والذي بمقتضاه يمكن التصرف في شؤون البيئة الحضرية بكل تعقيداتها في إطار تعددية المؤسسات وثم تعزيز الديمقراطية ودور المجتمعات المحلية (السلطات المحلية في المدن، أوساط الأعمال، المنظمات غير الحكومية... الخ)،

الأمر الذي سيؤدي إلى إزالة المركزية في أعمال التخطيط والمالية واتخاذ القرارات ونقلها إلى البلديات، مع فسح المجال أمام أفراد المجتمع المحلي لاتخاذ الإجراءات وللمشاركة في التنمية.

2- الإطار الإقليمي والمخطط الهيكلي للمدينة ولإقليمها والتي تتضمن دراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وحسب تغير الأماكن المتاحة والدراسات التخطيطية السابقة والتي لابد أن تكون لها علاقة مع مستقبل التنمية القومية.

3- مراعاة المشاكل الرئيسية التي تعاني منها المدن في ذلك الإقليم، وذلك من خلال إعادة تقويم مواقع التنمية في المنطقة، واتخاذ ما يلزم لتوجيه النشاطات والمشاريع إلى المناطق الأقل تطورا مع المحافظة على البيئة الطبيعية ومعالجة مشكلة السكن.

4- دراسة الخصائص السكانية وبدائل النمو والمؤشرات الاقتصادية والتي تتضمن دراسة المحاور التالية:

- دراسة بدائل النمو بشكل يعطي تصورا للحجم السكاني المستهدف على المدى البعيد والقريب بالاستناد إلى الاتجاهات السكانية الطبيعية والاعتبارات السياسية والاقتصادية.
- إعادة تقويم الخصائص والمؤشرات الاقتصادية في المنطقة.
- التنسيق بين متطلبات التوزيع المكاني للسكان وتنفيذ المشاريع الاستثمارية المولدة لفرص العمل.

5- مراعاة الإطار الوظيفي لهيكلة المدينة والتي تتضمن دراسة العوامل التالية:

- مركز المدينة وعلاقته مع استعمالات الأرض المختلفة.
- منطقة ضواحي المدينة.
- الأحياء السكنية وأنماطها العمرانية.
- الأنماط التراثية والتاريخية.

6- دراسة الايجابيات والسلبيات الناجمة عن المشاريع العمرانية السابقة للاستفادة من نقاط القوة والضعف بها.

7- دراسة المواقع الصناعية وأهميتها والآثار الايجابية والسلبية مع دراسة المساحات المخصصة لهذا الاستعمال وعلاقته مع استخدامات الأرض الأخرى ودراسة كفاءة وتنفيذ المواقع المخصصة للصناعة بموجب المخطط الأساس والمستعلمة لأغراض أخرى وتقييم مدى الحاجة إليها في ضوء الواقع الحالي ومتطلبات المستقبل.

8- الخدمات الاجتماعية (الصحية والتعليمية) دراسة واقع حال هذه الخدمات ومواقعها وبيان أسباب النقص ومعالجته وقد يتعلق الأمر بالمخطط الأساسي قي تأمين المساحات والمواقع الملائمة للمناطق السكنية التي هي بأمس الحاجة إليها.

9- النقل: دراسة مشاريع النقل والمعايير التخطيطية الخاصة بملكية المركبات ونوع وسائل النقل والمشاكل المتعلقة بالنقل وطرق معالجتها والتي تخص (الطرق- مواقف السيارات- استثمارات النقل- التلوث البيئي- النقل العام.)

10- خدمات البنى الارتكازية: والتي تتعلق بالحاجة إلى خدمات الماء والكهرباء والمجاري والاتصالات وكيفية وضع الخطط في تحسين وضعية هذه الخدمات على مستوى المدينة الكبرى.

11- الفضاءات المفتوحة والمناطق الخضراء: بتشخيص التجاوزات الحاصلة عليها ودراسة كافة السلبيات ووضع الحلول الخاصة بها **(الهيتي ومحمود، 2016، الصفحات 27-31)**

12- ضرورة تعريف الناس بأهداف وطبيعة المشاريع التنموية وتشجيع التطوع من خلال ربطه بالحوافز المناسبة **(العمور، 2021، صفحة 39)**.

ثانيا- التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية

إن سياسة التنمية تتلخص في أن هذه التنمية كل متكامل بمعنى أنها مجموعة من الأعمال تتناول كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.تربط بينهما روابط تجعل كل واحد منها مندمجا في الآخر.و يعني هذا بعبارة أخرى أن سياسة التنمية سواء على صعيد الوسائل المستخدمة أو على صعيد الأهداف المنشودة يجب أن تحرص على ضمان الانسجام في العلاقات المتبادلة بين التغيرات وبين التطورات التي تحدث داخل قطاعات الحياة.و هكذا تركز سياسة التنمية على إقامة العلاقات الوثيقة التي تؤدي إلى ربط المنجزات أو البرامج المطبقة في مختلف قطاعات التعليم وإقامة الهياكل الأساسية والمنشآت السكنية وتجاوز المشكلات التي تعترض مسيرتها في تحقيق أهدافها الحضرية والاجتماعية.

1- سيرورة التنمية الحضرية في الجزائر:

لقد أكدت الشواهد التاريخية والأثرية أن الظاهرة الحضرية في الجزائر، هي ظاهرة تاريخية في المجتمع عرفت قبل مجيء الاستعمار حيث كانت الجزائر محطة للكثير من الحضارات، ذلك أنه قد وجدت بقايا مستوطنات حضرية في الجزائر يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، وقد اختلفت خصائص هذه

المستوطنات الحضرية من زمن إلى آخر حسب اختلاف السكان الذين شيدوها وعاشوا فيها، واختلاف الدوافع التي دفعتهم للعيش فيها.

وبهذا فقد مرت الجزائر بحياة حضرية متنوعة عبر تاريخ طويل من الأجناس البشرية التي عاشت فوق أرضها، مجسدة في خلايا لمدن تطور بعض منها وتواصل، في حين اندثر البعض الآخر وانقرض نتيجة لتاريخ مليء بالحروب تارة والاستقرار والازدهار تارة أخرى. ونتيجة لتعاقب هذه الأجناس البشرية على هذا الجزء من المغرب العربي بدءا بالغزو الروماني، فالاجتياح الوندالي، ثم البيزنطي إلى الفتوحات الإسلامية وتعاقب الدويلات الإسلامية التي بسطت نفوذها على الجزائر مرورا بالحكم العثماني إلى الاستعمار الفرنسي **(التيجاني، 2000، الصفحات 11-15)**.

وأول الإشارات حول نشأة المدن في الجزائر تعود إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد في عهد الدولة النوميدية التي عاصمتها "سيرتا"، والتي كانت من أهم الممالك القديمة في منطقة المغرب الإسلامي، وأغناها اقتصاديا وأقواها تجاريا، حيث هيأ لها الوضع الاقتصادي المزدهر الظروف الملائمة لنشأة وتطور العديد من المدن، وما يميزها على غرار مدن ذلك العصر هو تميزها بالمركزية الشديدة، بحيث أصبحت تمارس نوعا من السيطرة الحضرية على بقية التجمعات الواقعة في فلكها بحكم انفرادها بمقر الحكم وكونها مراكز للتخزين ومقرا للأسواق الرئيسية، حيث توفرت المدن النوميدية على عدد من الحرف والصنائع، كما تشير المصادر إلى وجود فئة من الحرفيين كالحدادين والنجارين...الخ، وتوفر الوسائل الزراعية كالمحاريث والمناجل(**يعلى، 2022، صفحة 274)**.

اتسمت مرحلة الاحتلال الروماني (42 ق م 429 م (بإقامة القلاع الحصينة والمراكز الحضرية للجنود الرومان، بغية الاحتماء من المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي، ثم بعد أن تم الانتهاء من أمر المقاومة، قاموا بإنشاء مدن كبيرة احتضنت نسبة معتبرة من المدنيين، وقدر حجمها بين 500 و2000 نسمة للمدينة الواحدة. لقد كان لهذه المدن الأثر الواضح في تأسيس الشبكة الحضرية في الجزائر أهمها: اكوسيوم (الجزائر)، سيرتا (قسنطينة)، هيبوريجيوس (عنابة)،ايجيلجيلي (جيجل)، تيمقاد، كويكول (جميلة)، سيتيفيس (سطيف)، يوماريا (تلمسان)، وغيرها من المدن.

مع وصول الفتوحات الإسلامية إلى شمال إفريقيا تم إثراء الشبكة الحضرية بشكل كبير، حيث ازداد عدد المدن مع تعاقب الدويلات على أرض الجزائر، من الرستميين والاغالبة والصنهاجيين والحماديين والمرابطين والموحدين إلى المرينيين والزيانيين، وكان أهم المدن: الجزائر؛ تيهرت؛ القليعة؛ تلمسان؛ المنصورة؛ بجاية؛ المسيلة (قلعة بني حماد)، تنس...

في العهد العثماني أصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري، حيث تعدى تأثيرها الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي لحدودها الفيزيقية، وأضحت تستقطب العديد من المهاجرين بحكم جاذبيتها وتنوع النشاطات الثقافية والترفيهية **(حربوش، 2017، صفحة 195)**.

بالتالي يمكننا الجزم بأن جزء من الإشكالات التي أضحت تعاني منها المدينة الجزائرية هي في الواقع ذات علاقة بشكل أو بآخر بهذه الحياة الحضرية المتنوعة التي مرت بها الجزائر عبر تاريخ طويل من الأجناس البشرية التي عاشت فوق أرضها، وبشكل أكثر بالموروث الاستعماري الذي عمل على تقويض الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفكرية للبلاد.

بالإضافة إلى هذا التاريخ الحضاري والحضري العريق فتشكل المدن الجزائرية ونموها كان نتيجة لبعض العوامل الداخلية الأخرى، لعل أبرزها الزيادة الديموغرافية لسكان المدن الجزائرية في العقود الأخيرة، خاصة الناجم عن ارتفاع معدل الهجرة الريفية نحو المدن**(بداي، 2019، صفحة 364)**

ومن ثم فإن الهجرة الريفية المتواصلة باستمرار نحو المدن كما بينته إحصائيات سنة 1987 أن نسبة التحضر وصلت إلى 49 % من مجموع السكان بعد ما كانت تقدر بـ 5 % بداية القرن 19 ترتب عنها إحداث شرخ كبير في القيم الحضرية مما انعكس على العلاقات الاجتماعية داخل هذه المدن، قابله تدنٍ في العلاقات الجوارية بالمدن وارتفاع في نسب الجريمة والانحراف والانتحار وعدم الحفاظ على البيئة والمساحات الخضراء وتفاقم أزمة السكن وانتشار البطالة.

فضلا عن ذلك ففشل سياسات الدولة الحديثة التي تميزت بطابعها القطاعي الجزئي والأحادي البعد، خلق تفاوتا كبيرا ومفجعا بين المدينة والريف نتيجة للسياسات التنمية الخاطئة للمشاريع الاقتصادية الأمر الذي زاد في وتيرة الهجرة الريفية نحو المدينة إذ انعكست حالة البؤس ونمط الحياة المتدهورة على العلاقات الاجتماعية والبنيات الثقافية والقيم على مستوى الحضر، ما نجم عنه ترييف للمدينة حيث استفحلت السلوكيات الريفية في كثير من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وعموما يمكن القول إن سياسة التحضر في الجزائر ظهرت في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية غير طبيعية وليدة حقبة تاريخية طويلة غنية بالمتغيرات والتطورات داخل النسيج الاجتماعي والتي مرت بعدة مراحل سواء في نموها أو تقهقرها والتي سنستعرضها فيما يلي:

المرحلة الأولى (1830- 1909): وهي مرحلة تميزت بتكثيف الغزو الفرنسي للجزائر عبر توسيع الاستيطان الأوروبي على حساب أراضي العروش والقبائل المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة والأحواض الداخلية حيث قامت الحكومة الفرنسية بإصدار عدة قرارات حكومية تم بمقتضاها مصادرة

الأراضي الخصبة وتسليمها للمستوطنين الأوروبيين، الأمر الذي ترتب عنه نزوح كبير نحو التجمعات الحضرية بحثا عن العمل عن العمل في الموانئ و ورشات البناء، والاستقرار في أكواخ من القصدير على أطراف المدن **(بداي، 2019، صفحة 362)**

المرحلة الثانية (1910-1953): وهي مرحلة اتسمت بالاضطرابات وكثرة الحروب والاحتقانات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية العالمية التي انعكست سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري حيث انتشر في هذه الحقبة الفقر بشكل كبير بين أوساط الجزائريين بفعل تراجع المحصول الزراعي وهو ما دفع بسكان الأرياف إلى الهجرة نحو فرنسا أو نحو المراكز الحضرية أملا في إيجاد ظروف معيشية أفضل، واستمرت هذه الوضعية الصعبة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية كما عرفت هذه الفترة تكريس أنماط عمرانية ومعمارية دخيلة على المجتمع الجزائري بهدف إعادة تشكيل وتطوير بنية المدن التقليدية التي كانت سائدة قبل المستعمر لأغراض اقتصادية وعسكرية خاصة بعد تجسيد قانون توسيع المدن وتطهيرها وتولي القوات العسكرية عملية المراقبة والتحكم في السياسة العمرانية لكي تضاهي السياسات المطبقة على المدن الفرنسية والعمل على تحديث العمران الجزائري بخلق مدن جديدة أو إدخال تغييرات على المدن القديمة.

المرحلة الثالثة (1954 1965): وهي المرحلة التي شهدت اندلاع ثورة التحرير، والتي عرفت زيادة معتبرة في معدلات النمو الحضري إذ سجل نسبة 27.4 % سنة 1954 ليصل سنة 1959 إلى نسبة 29.6 % واستمرت هذه الزيادة خلال السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال، وقد ارتبط ذلك بهجرة عدد كبير من سكان الأرياف نحو المدن نتيجة تطبيق سياسة التشريد والأرض المحروقة وانعدام الأمن وعمليات الطرد والقتل الجماعي المبرمجة التي طالت فئات عريضة من المجتمع، وكذا سياسة المحتشدات وإنشاء التجمعات السكانية المحروسة بهدف حصر الثورة ومنع السكان من الالتفاف حولها، واستمرت المهاجرون بالنزوح نحو المراكز الحضرية مشكلين أحياء قصديرية على هامشها، مما ساعد على ارتفاع نسبة التحضر والنمو السكاني في المدن(**بداي، 2019، صفحة 363**). وعليه فقد وصل معدل النمو الحضري على مشارف سنة 1966 إلى حدود 30% سنويا، بسبب العوامل الأمنية وكذا عودة اللاجئين الجزائريين من خارج الوطن واستقرارهم في المدن بعد الاستقلال وكذا بفعل بقاء حظيرة سكنية شاغرة في المدن كان يشغلها المعمرون الفرنسيون.

مما سبق، يتضح أنه لم تكن هناك سياسة عمرانية واضحة تمس جميع أنحاء البلاد، لأنها ارتبطت بالمستعمر الفرنسي الذي انشغل بتطبيق سياسات أخرى كتفكيك البناء العائلي للأسرة الجزائرية خاصة في

المناطق الريفية والعمل على تغيير النمط القيمي الذي كان سائدا في الريف كالإنتاج الرعوي الذي يعتبر رابطا أساسيا في تجمع السكان واستقرارهم، وفتح أمامهم النزوح الريفي نحو التجمعات الحضرية والإقامة حول ضفاف المدن في ظروف حياتية شبيهة بالحياة البدائية وأطلق عليهم تسمية السكان الهامشيين **(بداي، 2019، صفحة 364)**

المرحلة الرابعة (1966- 1976): وهي مرحلة التخطيط الاقتصادي والإصلاح الزراعية، حيث تبنت الدولة الجزائرية مع بداية السبعينيات مخططات تنموية مكثفة وموجهة بواسطة مؤسسات حكومية في ما أطلق عليه بسياسة التوطين الصناعي؛ والتي حاولت من خلالها الدولة إعادة بناء البلاد في عهد الرئيس بهدف تنشيط عملية التصنيع. ولقد لعبت سياسة التركيز على عملية التصنيع بالمدن وتوجيه معظم الاستثمارات لتنمية المناطق الحضرية دون الاعتناء بالجانب الفلاحي وكان من تداعي هذه السياسة تطور العمل المأجور ودخول المرأة إلى ميدان العمل مع تحسن الحياة الاجتماعية لسكان الحضر، كل هذه العوامل كان لها دور كبير في جذب واستقطاب نسبة كبيرة من سكان الأرياف نحو المدن بحثا عن العمل في المصانع. **(بداي، 2019، صفحة 364)**

يبدو واضحا أن الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال لم تعمل على إصلاح الاقتصاد الذي تركه المستعمر هشا بل لجأت إلى نماذج اقتصادية وسياسية ذات أيديولوجيات متعددة لم تعد بالنفع على المجتمع الجزائري فزادت بذلك الهوة بين المناطق الريفية والمتحضرة الأمر الذي انعكس سلبا على عملية التنمية والمشاريع المحلية.

المرحلة الخامسة (1977-1987): اتسمت هذه المرحلة بكثرة الأزمات الاجتماعية خصوصا أزمة السكن الحادة وتفاقم البطالة جراء العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي ونزع الدعم الحكومي لبناء السكن وباقي القطاعات الأخرى وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية على تغطية الحاجيات السكانية المتزايدة وارتفاع كثيف لمعدلات النمو السكاني بالمدن الصناعية الكبرى صاحبه انتشار بعض مظاهر التخلف والبؤس كالأحياء القصديرية التي شملت الكثير من المدن الجزائرية. وقد ألحق هذا الوضع ضررا كبيرا بتوازن شبكة المدن وخلق عقبات عديدة أمام التخطيط الحضري والسياسة الوطنية والمحلية المتعلقة بالتوازن الجهوي بين النمو الحضري والريفي وبين المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وكأمر حتمي خلق صعوبات جمة أمام عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

المرحلة السادسة (1988-1998): وهي المرحلة التي عرفت بالعشرية السوداء والتي ألقت بظلالها على المجتمع الجزائري، والتي عرفت هي الأخرى نزوح الأهالي من القرى والمداشر إلى المراكز الحضرية

الأكثر أمنا، وكذا في ظل تباطؤ الدولة في تحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية متوازنة في المجال الحضري، ومع تراجعها أيضا في التدخل كفاعل مباشر في التنمية الاقتصادية وفتح المجال لفاعلين محليين في إطار القطاع الخاص والمجتمع المدني

من جهة أخرى أصبحت الجزائر أمام تحديات جديدة خارجية فرضتها عليها العولمة، فضلا عن التحديات والمشكلات الداخلية التي تعطل عملية النهوض بالتنمية المحلية في المجال الحضري كتوسع العمران اللاشرعي. كل هذا استدعى تبني سياسة وطنية إصلاحية لتهيئة وتنمية المجال الحضري، ومن ثمة صياغة استراتيجية جديدة لإعداد واستثمار المجال. وفي هذا الخصوص فقد تم طرح مخطط جديد سمي بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير "pdeu" وهذا لتعزيز قدرة التخطيط العمراني على التحكم في ظاهرة التعمير وهذا بعد فشل تجربة المخططات التوجيهية للعمران والتعمير "P.U.D" ولكن المقارنة بين المخططين أوضحت بأن التغيرات التي جاء بها المخطط الجديد لم تتمكن من معالجة أهم عيب فيه وهو طابعه الإستاتيكي غير القادر على مواجهة حركية التعمير **(بداي، 2019، ص 365)**

وفي هذا السياق يمكن القول بأن سياسة التنمية الحضرية (الوطنية والمحلية) التي اعتمدت في هذه المرحلة كانت تستهدف القضاء على السكن العشوائي أو الفوضوي في المراكز الحضرية الكبرى وإعادة الاعتبار للوظائف الحضرية وتجانسها داخل التجمعات السكانية، إضافة إلى اعتماد نمط معماري خاص ينسجم وثقافة المجتمع، وهذا النهج التنموي في المجال الحضري تم في بعض الأحيان بالتنسيق مع هيئات دولية كالبنك الدولي، إلا أن هذه السياسة التنموية المنتهجة في المجال الحضري لم تستطع تحقيق هذه الأهداف، نظرا للمعوقات التي واجهتها لاسيما تلك المرتبطة بالثقافة والتشريع والعقار **(بداي، 2019، صفحة 366)**

في بداية مرحلة المخططات الخماسية شرع في تطبيق مبدأ اللامركزية في التسيير الإداري للجماعات المحلية وللمجال الحضري، ودعم التشريع المعمول به ليتماشى ومبدأ اللامركزية في التسيير وما صاحبها من سن لعدة قوانين منها قوانين حماية البيئة والأملاك الوطنية، وقواعد شغل الأرض قصد المحافظة عليها، وقانون رخص البناء ومنها على الأخص قانون تسوية أوضاع اللذين شغلوا أراضي عمومية أو خصوصية كانت محل عقود و/أو مباني غير مطابقة للقواعد المعمول بها. ومن بين النقاط التي عمل عليها في هذه المرحلة:

- تحديد نمو المدن بشكل هادف ومخطط.
- التحكم في نمو المدن الصغيرة والمتوسطة وتنظيم تطورها مع العمل على الحد من الهجرة الريفية.

- إنشاء حواضر جديدة نظرا لكونها وسيلة منفصلة لتعمير المجال الجغرافي.

- مراقبة التعمير للحيلولة دون المزيد من البناءات الفوضوية **(بن السعدي وفاطمي، 2017، صفحة 277)**.

المرحلة السابعة (1999-2009): كثر فيها الحديث عن ضرورة العودة إلى الاستقرار الاجتماعي والتهدئة المجتمعية العامة، فتبنت الدولة بذلك برامج إنمائية تستهدف تحسين الوضعية الاجتماعية والإطار المعيشي للمواطن ومحاولة محاصرة الفقر والبطالة وتعزيز البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والحد من انتشار الأحياء الهامشية بالمدن. ففي إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية شدد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على جانب التجهيزات الهيكلية للعمران بهدف تحسين إطار معيشة حياة سكان المدن الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة تطوير البنى التحتية للموارد المائية والبنى التحتية للسكك الحديدية والأشغال العمومية، فضلا عن حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المدن، خاصة مع تزايد سكان المدن ليس في الجزائر فحسب، وإنما كظاهرة اجتماعية في العالم.

غير أن ما أنجز في الواقع لا يتلاءم مع النتائج أو الأهداف المتوخاة من البرامج التي طبقت في هذه المرحلة. ولعل ما يمكن أن نفسر به تدهور عمليات التنمية والإصلاح في المجال الحضري في هذه المرحلة، هو ضعف الأسس الثقافية والقيمية للتنمية بصفة عامة، والتنمية الحضرية المحلية بصفة خاصة، مثل العقلانية والرشاد والإيمان بدور الفرد والفئات الاجتماعية المختلفة في المشاركة في التدبير المحلي وتنمية الوسط الحضري عبر مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية **(بداي، 2019، صفحة 366)**.

في الأخير يمكن القول بأن التنمية الحضرية في الجزائر تأثرت بالظروف الاستعمارية، فضلا عن العديد من المشكلات المرتبطة بالاختلالات المتزايدة بين النمو العمراني السريع وغير المخطط وقلة الإمكانات المادية بعد الاستقلال بسبب التوافد الكبير والمستمر للسكان من المناطق الريفية والقرى وتمركزها في المدن الكبيرة بحثا عن حياة أفضل، ما خلق تجمعات سكانية جديدة حول المدن كانت وراء تقلص فرص التشغيل وتفاقم المشاكل الحياتية المرتبطة بالإسكان والتي من نتائجها انتشار بؤر التوتر الذي أدى إلى فقدان السيطرة الأمنية في كثير من المراكز الحضرية. ومن هنا فالدولة مطالبة اليوم بوضع خطط جديدة للتقليل من حدة هذا الاختلال والتحكم في التجمعات السكانية الجديدة بتقسيمها إلى وحدات إدارية مستقلة مع تهيئة مجالها الحضاري والخدماتي والاقتصادي للتخفيف من الأعباء المركزة على المدينة، والعمل على تحقيق التوازن بين السكن الحضري والطلب المتزايد من طرف السكان لتقليص الاحتقان **(بداي، 2019، صفحة 368)** الرهان إذن يتمثل في الارتقاء من مستوى إعداد سياسات عمرانية لا

تنفك تدير وتسير النمو الديموغرافي فقط عن طريق تدخلات متأخرة، غير منتظمة وغير كافية، إلى تشكيل قواعد متينة لسياسة جديدة هي سياسة المدينة وذلك انطلاقا من النقاط التالية:

أولا: تصحيح الاختلالات الموروثة من المراحل السابقة (التلوث البيئي، الفقر، التهميش والإقصاء، انعدام الأمن، تدمير التراث...).

ثانيا: وضع أسس متينة لمدينة مستدامة تضمن الرفاه المعيشي لسكانها (اجتماعيا واقتصاديا)، وتحافظ على البيئة الحضرية والموارد الطبيعية التي تحتوي عليها المدينة وتحيط بها مع ضمان صفة الديمومة والاستدامة، وخلق مدينة منصفة مؤهلة للحد من التهميش والإقصاء عبر تقديم خدمات ومرافق مشتركة تجعل من المجال العمراني مجال موحد مشجع للتضامن والانسجام الاجتماعي **(جيماوي، 2017-2018، صفحة 59)**.

2- أدوات التنمية الحضرية بالجزائر:

تتمثل أدوات التنمية الحضرية في الجزائر بالمخططات العمرانية المتعددة التي تبنتها طوال مسارها التاريخي؛ فلقد عرفت الجزائر فكرة المخططات العمرانية منذ الاحتلال الفرنسي لاسيما في قانون 14 مارس 1914 الذي جاء بفكرة "المخطط التوجيهي العام" والمخطط التوجيهي للتعمير"، كمحاولة من السلطات الفرنسية في تلك الفترة لجلب انتباه الجزائريين بأنها تسعى لحل كافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد آنذاك خاصة في مجال السكن، وهذا ما تجلى بوضوح أكثر في مخطط قسنطينة.

بعد الاستقلال تم الاعتماد في مجال التعمير على نفس المخططات الموروثة عن الاستعمار، وبقيت سارية المفعول حتى سنة 1974، لتظهر بعد ذلك فكرة "المخطط العمراني الموجه PUD"

أما حاليا فيتم الاعتماد محليا على مخططين اثنين وهما:

1- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير " PDAU":

يعرف ضمن نص المادة17 من القانون 29/90 على أنه أداة للتخطيط والتسيير الحضري يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية المعنية مع الأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة، ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل **(عميرة، 2013-2014، صفحة 9)**.

إذا فهو يهدف لتخطيط التنظيم العام للتنمية العمرانية ويحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، كما يضبط الصيغ المرجعية لمخططات شغل الأراضي. وهو ليس فقط الأداة القانونية الرئيسية للتخطيط الطويل المدى (من 15 إلى 20 سنة) بل يعتبر أيضا أداة للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية والحضرية، ويشكل دليلا لتسيير المجال العمراني لدى السلطات المحلية، ووثيقة تقديرية مستقبلية للتنبؤ تشمل تقدير الاحتياطات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية **(بطيب، 2017، صفحة 56)**.

من بين أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

- تحديد مجالات التهيئة التي يتطلبها تحقيق تنمية متناسقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للمجال المعني.

- تحديد المناطق العمرانية الجديدة، وتواريخ السماح بالقيام بعمليات عمرانية فيها مع الحفاظ بالتحديد على الأراضي الزراعية والمناطق الغابية التي تتولى السلطة التنظيمية تحديدها.

- تحديد الأماكن الطبيعية والتاريخية والأثرية التي يجب حمايتها، وتحديد المساحات الخضراء التي يجب القيام بإحداثها وحمايتها.

- تعيين مواقع: المناطق الغابية والزراعية؛ المناطق السكانية وكثافتها؛ المناطق الصناعية والتجارية والسياحية.

- مد أنابيب المياه والصرف الصحي لإيصال ماء الشرب وماء التطهير.

- تحديد التجهيزات الجماعية الكبرى كشبكة الطرق الرئيسية بحيث يبرز خطوط مرور الطرق، وكذا تحديد منشآت ذات المنفعة العامة كالمؤسسات الرئيسية الصحية والرياضية والتعليمية.

- تحديد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق **(عميرة، 2013-2014، صفحة 9)**

2- مخطط شغل الاراضي (POS):

من أدوات التعمير المنصوص عليه في المواد 31 إلى 36 من القانون 90/29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، الذي يبين ملفات التخطيط المحلي للأراضي والمساحات والذي بواسطته تحدد المناطق الموجهة للتعمير منها، كما يعتبر وسيلة قانونية لضبط استعمال الأراضي عن طريق بيان تخصيصها حسب وجهة استعمالها الرئيسي، كما يبين حسب المناطق القواعد المتعلقة بحقوق البناء، وكذا وجهة المباني وكيفية انجازها، مساحتها وارتفاعها؛ توسعها ومظهرها الخارجي ومدى تأثيرها على البيئة...الخ، ويبين بدقة حقوق استعمال شغل الأرض عن طريق توضيح القواعد العامة والاتفاقات التي من شأنها تحديد وتقييد إمكانيات البناء وأحيانا منعها، هذا في إطار احترام القواعد التي يتضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ويجب أن يغطي هذا المخطط كل البلدية أو جزء منها **(عميرة، 2013-2014، صفحة 12)**.

3- البلدية كأداة للتخطيط المحلي والتنمية:

إن الجهة المخولة بالتخطيط على المستوى المحلي هي البلدية حيث يعتبر التخطيط المحلي البلدي هو الذي يعالج القرية والحي أو المدينة كوحدة إذ انه يهتم بعملية التطوير العمراني وتحديد استعمالات الأرض ويتعلق بتحسين البيئة وتغيراتها لتحقيق متطلبات المعيشة من كل النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

إن مساهمة البلدية في ميدان المشاريع التنموية تكتسب أهمية كبيرة ويندرج ذلك في إطار المخطط العمراني الرئيسي الذي يعتبر المرجع الحقيقي لنمو وتوسع المجال الميداني والعمليات المتعلقة بتحسين الأنسجة العمرانية الموجودة والتحكم في تنظيم المدينة. ومشاركة البلدية لا تنحصر في التخطيط للتنمية على المستوى المحلي فحسب بل تتعداه إلى الصعيد الوطني حيث تساهم في التحضر وانجاز المخطط الوطني للتنمية وفق الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لكل بلدية في إطار الصلاحيات المخولة لها قانونيا وعليه تنص المادة 86 من قانون البلدية لسنة 1990 على أن البلدية تعد مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا والذي يجب أن ينسجم مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية.

إن قياس فعالية التنظيم عند الجماعات المحلية يتم من خلال مدى قدرتها في أداء أهم عملياتها التنظيمية (اللامركزية الإدارية، التخطيط، اتخاذ القرارات...) لدورها المنوط بها وتفاعل هذه العمليات فيما بينها قصد تحقيق أهداف الجماعات المحلية. لذا قامت الدولة بتعديل قانون البلدية عام 1981 لدعم صلاحيات البلديات في مجال رسم واقتراح الأولويات (كالمخطط البلدي للتنمية، البرامج الولائية أو الإقليمية). كما أصدرت الدولة جملة من التشريعات أعطت بها البلديات صلاحيات القوة العمومية في ميدان تنظيم ومراقبة التوسع الحضري ومراقبة أشغال البناء وسلطة إصدار رخص البناء مما يسمح لها بالسهر على تنفيذ البرامج التنموية.

ولتتجاوز البلدية العراقيل المتعددة والمتنوعة التي تعترضها في أداء مهامها يتبين أن تسيير الشؤون البلدية لا يتوقف فقط على مقتضيات النصوص القانونية بل يتطلب نوعا من الإبداع والاجتهاد من قبل العضو المنتخب عن طريق التعاون البلدي كأداة لتحضير المجلس المنتخب للعمل على تنمية بلديته ومن ثم تعمل البلدية على تلبية حاجات السكان من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بذلك يتحقق إنعاش الاقتصاد المحلي. ولتجنب العراقيل التي تواجه الجماعات المحلية أيضا ينبغي العمل على رفع الموارد

المالية الذاتية لها وتشجيع الاستثمار المحلي في العديد من المجالات منها المجال الزراعي والصناعي(**بن السعدي وفاطمي، 2017، صفحات 269-282)**

رغم إحاطة البلدية بترسانة قانونية قوية تمنحها الريادة في مجال التنمية الحضرية والتهيئة العمرانية تجعل من المدن الجزائرية تحقق الرفاهية والراحة للسكان لكن ما نلاحظه من خروقات وتجاوزات أحلت بالبيئة الحضرية والذي أساسه ضعف هؤلاء المسؤولين أو جهلهم للقوانين والصلاحيات الموكلة إليهم، ذلك لان ممارسة الأدوار والمهام المسندة للبلدية يتطلب وجود جهاز إداري ذو كفاءة وخبرة، ويعتمد تقنيات وأساليب حديثة في الاتصال وتقديم الخدمات، وقادر على التخطيط والاستشراف، إضافة إلى تمتع المجلس المنتخب بالسلطات والصلاحيات التي تمكنه من التواصل المباشر مع المواطن **(بن السعدي وفاطمي، 2017، صفحات 269-280).**

3- التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية في الجزائر:

لقد ظلت المدن الصحراوية وقتا من الزمن منغلقة على ذاتها بحكم العادات والتقاليد والأعراف التي تسيرها والتي نشأ عليها المجتمع في تلك المدن، إلا أن التطور والتقدم المتسارع الذي شهده العالم اليوم أجبر المدينة الصحراوية على التفتح والانفتاح على غيرها من المدن دون وضع المزيد من الشروط أو القيود، شأنها في ذلك شأن الدول النامية التي عرفت خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي انفتاحا كبير على الدول المتقدمة، فبدأت تظهر عليها ملامح التحول والتغيير في كثير من جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية كذلك، ومايظهر جليا للعيان هو التغير الحاصل على الطابع العمراني الذي كان يميزها عن غيرها من المدن.

فمسايرة المدن الصحراوية للوتيرة المتسارعة للتحضر جعلها تنتقل طواعية من ماض اجتماعي منغلق إلى حاضر يتفاعل مع مفهوم العصرنة، التي أكسبت المجتمع الصحراوي نمطية مغايرة في الحياة تجلت في ظهور أفعال وسلوكيات وممارسات جديدة أحدثت وثبة نوعية في خصائص المجتمع الأصلي، الذي أضحى يعاني من مظاهر صراع بين ما هو قديم متوارث يسعى للحفاظ عليه وبين ما هو حديث متجدد وجبت مسايرته والتأقلم معه، بدءا بالطابع العمراني الذي شهد نمطه تحولات لم يعهدها من قبل وانتهاءً بأبسط سلوك اجتماعي يمكنه أن يحدث القطيعة مع ما هو متعارف عليه **(الصافي، 2018، صفحة 10)** وبذلك يمكن أن نعطي مفهوما للمدينة الصحراوية الآن على أنها تلك التجمعات العمرانية التي تقطنها كثافة سكانية معتبرة، تجمعهم روابط مشتركة عادة ما يتسم بها المجتمع الحضري، وتقع ضمن حيز

جغرافي يستبعدها عن البيئة الصحراوية القاحلة نظرا لما استحدث فيها من تغيرات جعلتها مواكبة لتطلعات المجتمع المتحضر (**الصافي، 2018، صفحة 15)**

فيما تعلق بالمدينة الصحراوية في الجزائر فهي تكتسي اليوم أهمية كبرى، وأضحى الاهتمام بها وبتنميتها في صلب أجندة الحكومات المتعاقبة نظير موقعها الجغرافي المميز، وجراء الموارد والأرباح التي تدرها على ميزانية الدولة نتيجة استغلال الثروات الطبيعية الباطنية التي تزخر بها صحراء الجزائر بصفة عامة. إن المدينة الصحراوية الجزائرية تلبس اليوم ثوب الحضرية بامتياز، سواء في نمطها العمراني أو في بناءها الاجتماعي فهما يشيران إلى العديد من التغيرات والتحولات الاجتماعية العميقة والمتسارعة حيث أشارت الاحصائيات أن أكثر من ثلثي سكان الصحراء أصبحوا حضريين.

هذا الواقع المعاش تكرس بصورة واضحة خلال العقود الأخيرة، حيث عرفت الولايات الصحراوية الجزائرية مثل ورقلة؛ بسكرة؛ الأغواط؛ أدرار؛ بشار؛ غرداية والوادي حيوية كبيرة وانتعاشا اقتصاديا متسارعا وحركة عمرانية متجددة ومتطورة، في مختلف الأصعدة والمجالات والبنى القاعدية والتحتية، وشهدت كذلك تحولات اجتماعية ونموا ديموغرافيا بمعدلات مرتفعة لم تشهده الولايات والمدن الصحراوية طيلة قرون زمنية من وجودها. لقد ساهمت عوامل كثيرة في الوصول لهذا الواقع أهمها عاملا الاستقرار الأمني بالمنطقة خصوصا خلال العشرية السوداء التي مرت بها البلاد، والعامل الآخر هو الموارد والثروات الطبيعية الباطنية من غاز وبترول وحديد وذهب، فالمدن والولايات الصحراوية هي شريان الحياة والقلب النابض للجزائر ككل لتوفرها على هذه الموارد **(هداجي، 2022-2023، صفحة 95)**.

1- أسباب فقدان المدينة االصحراوية التقليدية لهويتها**:** هناك عدة أسباب أدت إلى فقدان المدينة الصحراوية لهويتها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- أزمة السكن التي أدت إلى وجود أنماط جديدة من التصميمات ذات الطابع الغربي.
- استخدام نظم الإنشاءات الحديثة منها الجاهز والبناء المصنع (الخرسانة والاسمنت)....
- غياب القيم التي تربط المبنى بالإطار الاجتماعي (البناء وعلاقته بالنسيج العمراني).
- محاولة إيجاد طابع معماري وعمراني مميز دون دراسة، مما أدى إلى ظهور أشكال غريبة ومتنافرة.
- البعد عن الاعتبارات الإنسانية والمجتمعية، بحيث اضمحلت مشاعر الأخوة والتضامن والتكافل الاجتماعي والقيم والمبادئ التي لا تمد بصلة إلى الدين الإسلامي **(هداجي، 2022-2023، صفحة 98)**.

ومدينة بسكرة كغيرها من المدن الصحراوية الواقعة في الجنوب الجزائري تميزت بطابع خاص وذلك نتيجة لموقعها وطبيعة البيئة الصحراوية الموجودة فيها ولكن مع التحضر السريع لهذه المنطقة جعلها

تستقطب العديد من السكان مما زاد من الطلب بتوفير مختلف المتطلبات الضرورية لمختلف القاطنين بهذه المدينة. هذا التطور السريع في مختلف الميادين أدى كذلك إلى ظهور أنماط عمرانية جديدة شوهت النمط العمراني والمعماري لمدينة بسكرة وتحول من النمط التقليدي المتراص المحاط بغابات النخيل إلى النمط المعاصر بمفهومه الحالي وبمكوناته من سكن ووظائف ووسائل نقل وهياكل قاعدية، هذا التحول الذي جاء أساسا نتيجة الأحداث التاريخية التي مرت بها مدينة بسكرة(**بشارة وعداد، 2020، صفحة 141**).

هذا التحول المورفولوجي في الأنماط العمرانية والمعمارية في مدينة بسكرة صاحبه تحولات في مجالات أخرى كالتحولات الاقتصادية (تراجع النشاط الزراعي الذي كان الأساس والركيزة التي قام عليها الاقتصاد في مدينة بسكرة؛ على حساب النشاط الصناعي الذي شجعته الدولة خاصة في السنوات الأولى بعد الاستقلال) (**بشارة وعداد، 2020، صفحة 146**) والتحولات الاجتماعية ومن أهم مظاهرها نجد:

– شهد المجتمع البسكري تحولا واضحا في البنية الاجتماعية؛ حيث لم يعد مبنيا على نظام العرش أو القبيلة بل أصبح مجتمعا عصريا بخصائص حضرية.

– تلاشي مفهوم الجيرة التقليدي حيث أضحت الجيرة مجرد مجاورة مكانية بين السكان الذين تربطهم مصالح فردية فقط.

– تراجع الأسرة الممتدة لصالح الأسرة النواة؛ فالملاحظ اليوم أن المجتمع البسكري أصبح يتألف من الأسرة النواة، على العكس في السابق، أين كان المجتمع مجتمعا تقليديا يتكون من الأسر الممتدة، وهذا يعود لعدة أسباب أهمها الانتقال من المسكن التقليدي إلى المسكن الحديث.

– اختفاء نظام الحكم التقليدي الذي يشكله مجموعة من أعيان المنطقة (الجماعة) والذي كان يتولى تسيير شؤون المواطنين من حل النزاعات وتنظيم العلاقات العامة..الخ وحل محله الإدارات العامة في صورة البلدية والمحكمة وغيرها من الإدارات المتخصصة.

– تراجع العديد من العادات والتقاليد والتي كانت تظهر جليا في المناسبات العامة كالأفراح والمآتم والتي تقلصت وبشكل كبير جدا في التعاملات بين أفراد المجتمع(**بشارة وعداد، 2020، صفحات 147–148**)

لذلك في الدراسة الحالية لفت انتباهنا هذا التدهور الواضح في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة، فقمنا بالتركيز على أحد أهم العمليات التي يمكن بها ترقية المدينة وهي المشاركة السكانية التي تعتبر ركيزة أساسية من ركائز ودعائم التنمية الحضرية في المدينة.

4- أزمة التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية:

إن أزمة المدينة الجزائرية، هي في الواقع أزمة مجتمع متعددة المستويات، إنها أزمة تمس المجال الفيزيقي والحضاري الذي تتقاطع فيه كل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إنها أيضا الإطار الذي تمثلت فيه فشل المحاولات المتعددة للنهوض بتنمية المدينة الجزائرية من منطلق الاستجابة المستمرة للاحتياجات الاجتماعية. أزمة أصبحت واضحة سواء بالنسبة للخاص والعام ربما كان سببها الدراسات التي أجريت على المدينة الجزائرية افتقدت إلى الوحدة النظرية؛ لأن من يجري هذه الدراسات لم يعي جيدا خصوصية المدينة الجزائرية، والحديث عن أزمة المدينة الجزائرية يكون من زاويتين أساسيتين تشكلان محوري تقاطع كل المشكلات الحضارية والمشاكل الحضرية على أكثر من مستوى:

1- على المستوى الفيزيقي:

- التوسع العمراني غير المتوازن عبر محيط المدينة والأراضي الفلاحية حيث اقتطعت أراض فلاحية من أجل إقامة مشاريع سكنية ومناطق صناعية لمواجهة الطلب المتزايد على السكن والمرافق من جهة، وتجسيد سياسة التصنيع من جهة ثانية.

- انعدام البعد الإدماجي للسكن مما جعله يوصف في كثير من الأحيان على أنه مرقد للنوم إلى جانب افتقاره للشبكات التقنية المختلفة والخدمات الضرورية.

- انعدام النظرة المعمارية والعمرانية المتجانسة الكفيلة بتحقيق الأهداف الوظيفية والجمالية والخدماتية في إطار بعد مستقبلي.

- الاعتماد على على أدوات للتهيئة والتعمير لا تعبر عن الواقع الفعلي للمدينة الجزائرية بمكوناتها السوسيو-ثقافية والاجتماعية.

- غياب النظرة الشاملة لواقع المدينة والقطيعة الواضحة بين التصميم والإنجاز.

2- على المستوى الاجتماعي والحياة الحضرية:

- عدم قدرة الأفراد والجماعات على التكيف مع الحياة الحضرية.

- تراجع القيم واستفحال النزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني؛ وذلك بسبب تراجع دور الأسرة وسلطة الوالدين وضعفها أمام الضغوطات الحضرية المختلفة والتمرد بسبب انتشار أفكار الحرية والديمقراطية والنزوع نحو الفردية

- تفشي الأمراض والمظاهر الباثولوجية (الكثافة السكانية العالية؛ الفقر؛ التسول؛ الدعارة؛ العنف؛ البطالة والإنحراف؛ التفكك الأسري.....الخ.(

- أزمة النقل خاصة بالنسبة للمدن الكبرى.

- أزمة السكن: تعود أزمة السكن في الجزائر، حسب ما صدر عن وزارة التجهيز وتهيئة الإقليم إلى تأثير عاملين أساسيين هما النمو الديمغرافي السريع، وقلة عدد المساكن المنجزة منذ الاستقلال، فحتى سنة 1975 لم يكن قطاع السكن ضمن اهتمامات الدولة بسبب سوء في التقدير نتج عن الاحتياطات السكنية التي تركها المعمرون بعد الاستقلال، وكذا احتكار الدولة لانجاز السكنات تحت شعار الدولة الاشتراكية، أما النزوح الريفي الكثيف للسكان نحو المدن خاصة بعد الأزمة الأمنية في التسعينات، فهو ما جعل الطلب على السكن يفوق العرض بكثير، وأصبح مصدر ضغط على الدولة.

وهذه المظاهر التي تتجلى فيها أزمة المدينة الجزائرية، تعكس في الواقع فشل السلطات الحكومية في وضع الحلول والسياسات الناجعة، حيث اتضح جليا أن الحلول المقدمة تتميز بالظرفية والعشوائية. في حين أن هذه الأزمة مرشحة للتفاقم أكثر فأكثر مستقبلا إذا لم يراعى في ذلك وضع الحلول والبدائل المثلى للتحكم في البيئات الحضرية وتوجيهها الوجهة الحسنة.

أما عن خلفيات ومصادر هذه الأزمة المتعددة فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1- ظاهرة النمو الديمغرافي والهجرة:

كما أشرنا سابقا فلقد وجدت الجزائر نفسها سنة 1962 إرثا إجتماعيا وإقتصاديا متدهورا، وهو ما أرغم السلطات في تلك الفترة على وضع حلول مستعجلة وغير مدروسة هدفها فقط توفير المطالب الإجتماعية الأساسية، في مقابل ذلك وأمام تنامي الفقر والجهل والبطالة عبر الكثير من المناطق الريفية الجزائرية المهمشة، فإن المدن أصبحت الملاذ الآمن للسكان على اعتبار أنها تتوفر على المرافق والخدمات الضرورية إضافة إلى إمكانيات الشغل وتحسين مستوى المعيشة. وهكذا بدأت حركة هجرة لا نظير لها لسكان الأرياف والمناطق الطاردة في اتجاه المدن والمراكز الحضرية الجاذبة، وبدأت معها مرحلة من النمو الديمغرافي المزدوج (الولادات والهجرة) كظاهرة متميزة بالنسبة للمجتمع الجزائري بأكمله من جهة، ونمو سكان المدن والمراكز الحضرية بشكل خاص. وتواصل هذا النمو الديمغرافي في سنوات السبعينات والثمانينات على نفس الوتيرة ليتقهقر بشكل محسوس في عشرية التسعينات وبداية الألفية الحالية.

2- ظاهرة التعمير والتحضر:

المتتبع لحركة التعمير في الجزائر يلاحظ جليا أنها اتجهت في اتجاه سلبي تجاوزت حتى قدرات وتدخلات السلطات العمومية في الميدان وفقدت في كثير من الأحيان زمام السيطرة والتحكم في مسارها، كما يسجل من جهة أخرى فإن العديد من المدن الجزائرية تضاعف حجمها 5 مرات خلال 30 سنة

وتميزت دوما بإحداث قطيعة غير وظيفية مع الإطار العمراني القديم وأنتجت نمطا معماريا روتينيا جعل من البنية العمرانية للمدن الجزائرية تركيبة ذو وجهتين متناقضتين (النسيج القديم والجديد) **(تومي، 2005-2006، صفحات 74-77)**

وأزمة المدينة الجزائرية هي في الواقع أزمة فكرية؛ إقتصادية؛ إجتماعية وثقافية؛ سياسية وحضرية متعددة الجوانب والآفاق، لتصبح هذه المسألة محل حديث الخاص والعام لدرجة أنه لا نحتاج إلى صياغة علمية لوصف الأزمة الحضرية الحالية، والتأكد من أن مدننا تعيش فعلا جملة من المظاهر تشكل في نهاية الأمر إطارا حقيقيا للحديث عن الأزمة، أهمها:

- النمو العشوائي.
- غياب التخطيط الحضري والكثافة السكانية المرتفعة وتعقد المشكلات الإجتماعية والحضرية.
- تطوير مناطق الضواحي والأطراف المحيطة بالمدن.
- النمو الحضري غير المخطط.
- ترييف المدينة وإنتشار الأحياء المتخلفة التي تمتاز من الناحية الاجتماعية بكون الحياة فيها غير منسقة في ظل اكتظاظها بالسكان الفقراء، وتزداد فيها معدلات الأمية، والجهل نتيجة للتسرب المدرسي والالتحاق المبكر بسوق العمل غير الرسمي.
- معاناة الأحياء من تشوه مبانيها وقدمها ونقص التهوية والإضاءة، وقلة المساحات الخضراء، إلى جانب ضيق الطرق والشوارع وانعدام المواصلات وغالبا ما تبنى هذه الأحياء على ضواحي المدن، من قصدير أو فضلات الخشب والمواد المعدنية والكرتون.
- تخريب البيئة واستفحال التلوث بأنواعه.
- سوء استغلال الأراضي الحضرية والصراعات حولها.
- انتشار ما يسمى بمدن جديدة لا تتوفر على مقومات الأساسية.
- انتشار النشاطات غير الرسمية والبطالة.
- الغياب شبه التام للمساحات والمناطق الخضراء بسبب إهمال الأشجار وعدم تهيئتها، بالإضافة إلى تدهور وضعية المرافق والتجهيزات العامة المتمثل في تكسر المقاعد المخصصة للجلوس وعدم نظافة المقاعد، وتعطل الإنارة أو عدم وجودها، وتدهور وضعية الأرصفة والطرقات انتشار التجار الفوضويين وغير القانونيين في الأماكن العامة، ودخول الدراجات والسيارات وحتى الكلاب المتشردة والحيوانات إلى الأماكن الخضراء وحدائق التسلية.

من جهته يذهب المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي في تقريره إلى اعتبار عدة عوامل ساهمت في تشكيل هذه الوضعية المتأزمة بمدننا حيث تصب في خمس محاور أساسية:

- نقل الإدارات والمصالح التنظيمية.
- تعقد إجراءات تسير المدن ومعالجة المشاكل.
- ضعف الإطار التنظيمي والسياسات العقارية(**تومي، 2005-2006، صفحة 79**).
- الهامشية الحضرية: البطالة والعمل الموازي والبناء العشوائي وغيرها من الأنشطة التي تتم خارج الأُطر الرسمية كلها مؤشرات للهامشية الحضرية، فعندما لا تستطيع المدينة استيعاب سكانها في أنشطتها ومؤسساتها الرسمية وإدماجهم بكل فعالية، فإنّهم يلجئون إلى النظم الاجتماعية الأولية والأطر غير الرسمية التي تحقق لهم الاندماج وتوفر لهم الحماية الاجتماعية الضرورية.
- ضعف في التشريع والقوانين التي تنظم المجال الحضري: إن النمو السريع الذي عرفته المدن الجزائرية لم يواكبه نموا تشريعيا وقانونيا يضمن الحد الأدنى من النظام في الوسط الحضري، وبذلك صاحبت هذا النمو عدة مشكلات تشريعية وتنظيمية أبرزها انتشار التجارة الموازية والأسواق الفوضوية: ومن مظاهرها ارتفاع عدد التّجار الذين يعرضون سلعهم على الأرصفة، في المساحات العامة، في الحدائق العمومية، على مداخل المساجد والجامعات والمدارس والمؤسسات المختلفة، بل هناك أسواق بأكملها ظهرت بطرق عشوائية غير قانونية ومنها ما أخذ شهرة وطنية كدبي بالعلمة، الحميز بالعاصمة، الخروب بقسنطينة وكل هذه الاسواق والأحياء التجارية تفتقد إلى أدنى الشروط الضرورية للممارسة التجارية، كالتهيئة، الخدمات، الأمن، النظافة وأغلبهم لا يملكون تراخيص قانونية وسجلات تجارية **(يعلى، 2022، صفحة 274)**.

وبهذا يتضح أن أزمة المدينة الجزائرية هي أزمة مجتمع تراكمت فيه مشكلات إجتماعية وحضارية واقتصادية وبيئية وإدارية وإنسانية **(تومي، 2005-2006، صفحة 79)**، والناشئة أساسا عن تخلف دينامية التسيير والتخطيط الحضري وعدم مواكبته للدينامية السكانية والاجتماعية للوسط الحضري، أي تفوقت معدلات التحضر(ديمغرافيا (على معدلات النمو الاقتصادي، وعدم قدرة المدينة على توفير التسهيلات الضرورية والخدمات الأساسية واستيعاب سكانها بالفاعلية المطلوبة.

نتيجة لما تقدم من عرض حول التنمية الحضرية، فإننا نؤكد على ضرورة تفعيل دور المشاركة السكانية في العملية التنموية، لأنها سبب أساسي في تحقيق الأهداف المرجوة، وأن نجاح أو فشل الخطط والمشاريع التنموية يعود في كثير من الأحيان لعدم مشاركة السكان في وضع هذه الخطط وفق ما يناسب احتياجاتهم ومتطلباتهم.

الفصل الرابع: المشاركة السكانية في التنمية الحضرية

1- علاقة المشاركة السكانية بالتنمية الحضرية.

2- مشاريع التنمية الحضرية اعتمدت على المشاركة السكانية.

3- السلطات المحلية كآلية لتفعيل المشاركة السكانية في التنمية الحضرية

4- لجان الأحياء كأداة للمشاركة السكانية في التنمية الحضرية

5 - المشاركة السكانية والمواطنة.

6- المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بالجزائر.

7- معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية.

1- علاقة المشاركة السكانية بالتنمية الحضرية:

تميز القرن العشرين المنصرم بسرعة وكثرة التغيرات في جميع مناحي الحياة، فكان هناك تغيرات ثقافية واقتصادية هددت استمرارية الثقافات السابقة، وكذلك سرعة وارتفاع معدل الاستهلاك زاد من إدراكنا ووعينا لمحدودية المصادر، وغير ذلك الكثير من التناقضات والمتغيرات كان من نتائجها أن ظهرت مفاهيم عالمية جديدة متعلقة بالتنمية بمختلف مصطلحاتها وارتباطاتها التي شملت جل أوجه الحياة.

وما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلورة مفهوم التنمية البشرية حتى باغته في الظهور مفهوم آخر للتنمية، فمع بداية عام 1993 م، تم تعريف التنمية بكونها "تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس"، وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات الناس سواء في التعليم أو الصحة أو باقي المهارات حتى يتمكنوا من العمل على نحو منتج ومبدع، والتنمية من اجل الناس أي ضمان توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا عادلا، والتنمية بواسطة الناس تعني إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها **(سعادة، 2009، صفحة 15)** وهنا ظهر جليا مفهوم مشاركة السكان في تحقيق التنمية وأصبحت المشاركة السكانية قيمة محورية من محاور التنمية، لذلك فقد وصفتها الأمم المتحدة في تعريفها للتنمية كأحد ركائز التقدم الاجتماعي، ففي ذلك يرى بعض علماء الاجتماع أن مكانة الفرد في المجتمعات المتخلفة تكون على أساس انتمائه لعصبة معينة أو قبيلة ما، وفي المجتمعات النامية تكون مكانته على أساس الوظيفة التي يشغلها، في حين فمكانة الفرد في المجتمعات المتقدمة تقاس على أساس الدور الذي يلعبه في خدمة باقي أفراد المجتمع ومدى مشاركته في النهوض بمجتمعه وخدمته**(عبد اللاوي وبوبكر، 2020، صفحة 102)** وفي نفس السياق فقد أشارت الدراسات التي أجريت على موضوع التنمية الحضرية وخاصة في بلدان العالم الثالث أواخر القرن العشرين إلى أهمية المشاركة في التنمية الحضرية المحلية وحتميتها، فهي تعمل على إشباع جميع الحاجات الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع، كما تعمل على تقوية الإحساس بملكيتهم للمدينة، الأمر الذي يلزمهم السعي لتحسين مجالهم الحضري بشكل مستمر وبمختلف الطرق.

وتكمن علاقة التنمية الحضرية بالمشاركة السكانية في انتقال الفكر التنموي من الأسلوب المركزي إلى التنمية بمشاركة السكان، ويوضح الجدول رقم (02) تلك العلاقة من خلال عناصر ومكونات التنمية في حالتي التنمية بالأسلوب المركزي، والتنمية بمشاركة السكان.

الجدول رقم (02) التنمية بين الأسلوب المركزي وأسلوب المشاركة

عناصر ومكونات التنمية	التنمية بالأسلوب المركزي	التنمية بمشاركة السكان
نمط التنمية	الخطة الجاهزة	تتبلور الخطة بالسياق العملي/ الاستجابة والاحتياجات الآنية.
الأولويات والاحتياجات	تحدد من قبل المهنيين المانحين	تحدد من قبل المجتمعات المحلية
كلمة السر	التخطيط	المشاركة
الأهداف	محددة مسبقا	تتبلور في السياق/ مفتوحة
كيفية اتخاذ القرار	مركزيا	جماعيا
الوسائل	عالمية، محدودة	متنوعة
التقنية المستخدمة	عالمية، رزمة مجهزة مسبقا	محلية
علاقة المهنيين بالمستفيدين	السيطرة من الأعلى	التقوية والتمكين
كيفية النظر للمستفيدين	منتفعين/ متلقين	شركاء، فاعلين، ناشطين في البرنامج
المخرجات	ثابتة، تقليدية، بنية تحتية	متنوعة، قدرات ومهارات أفضل
المجرى الأساسي للتنمية/ التغيير الاجتماعي	يفرض من الاخرين	يحدث نتيجة اقناع المجتمعات المحلية

المصدر **(بركات، 2014، صفحة 67)**

بالتالي يمكن أن نلخص جدوى التنمية الحضرية القائمة على المشاركة، بأنه يمكن تحقيق أفضل النتائج من خلال الجهود المشتركة وتبادل الأراء والخبرات، ولكي يكون التعاون فعالا يجب أن يشمل جميع أطراف التنمية. كما أن التعاون بين مختلف فئات المجتمع يعطي السكان فكرة شاملة عن القدرات التي يملكونها في حل مشاكلهم واحتياجاتهم التنموية. إن المشاركة في مجال النشاطات التنموية تختلف من مدينة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر داخل القطر الواحد، فعملية المشاركة تقوم على مبدأ أساسي يتمثل في مدى قدرة واستطاعة السكان في التأثير على عملية صنع القرارات وصياغتها وتوجيهها بما يتناسب مع حاجاتهم ويخدم رغباتهم، فإذا تم تفعيل هذا المبدأ فسنحصل على تنمية حضرية تأخذ بعين الاعتبار حاجات السكان ورغباتهم التي لا بد أن تنعكس في عملية صنع القرارات واتخاذها. وهذا هو المعيار المثالي الذي تقاس به مدى فاعلية المشاركة السكانية في عملية التنمية الحضرية في أي مدينة.

ومن الملاحظ ازدياد اهتمام العديد من دول العالم النامي في العقود الأخيرة بالمشاركة السكانية في التنمية الحضرية إلا أنها تقتصر فقط على الجانب التشريعي، بالرغم من أن المبدأ الرئيسي لتفعيل عملية

المشاركة كما سبق الذكر هو إشراك السكان في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها. وفي الواقع هناك العديد من الدراسات والبحوث التي أثبتت وجود فجوة بين ماهو موجود في التشريعات والقوانين التي تشرع وتشجع على انتهاج منهج المشاركة السكانية وبين ماهو موجود في أرض الواقع وعلى الميدان بشكل فعلي. ويمكن أن يكون السبب الأساسي لوجود مثل هذه الفجوة هو ضعف الإطار المؤسساتي المسؤول عن إدارة عملية التنمية الحضرية، وكذلك تأثير البنى الاقتصادية والاجتماعية على عملية صنع القرار أكثر من كون هذه الفجوة ناجمة عن محاولات واعية مقصودة من قبل الحكومة أو السلطات لعرقلة مشاركة السكان واستبعادهم من عملية صنع القرار التنموي الخاص بهم **(قرارية، 2004، صفحة 29)**. مما سبق يتضح أن مدلول المشاركة السكانية في التنمية الحضرية يشير إلى مشاركة الساكنة المحليين في مختلف الأنشطة وفي جميع المراحل التي تصاحب مشاريع التنمية الحضرية في المدينة، مهما كانت طبيعتها اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية... يمكن أن نستنتج ما يلي:

– أن مفهوم المشاركة السكانية في التنمية الحضرية، يحمل نفس الخصائص والسمات الأساسية لمفهوم المشاركة بشكل عام.

– أن المشاركة السكانية في التنمية الحضرية، تقوم على توحيد جهود السكان من المجتمع المحلي مع جهود السلطات المحلية، من أجل تحقيق المصلحة العامة للمدينة في إطار المصلحة الوطنية العامة.

– أن مفهوم التنمية الحضرية يشمل جميع أنواع المشاريع التنموية المقامة في المدينة سواء منها الاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية... المهم أنها لا تخرج عن نطاق التنمية الحضرية وتهدف إلى المصلحة العامة.

– أن المشاركة السكانية في التنمية الحضرية هي جزء من عملية المشاركة وإن كانت تتداخل في بعض الجوانب مع مفاهيم الأنواع الأخرى من المشاركة كمفهوم المشاركة السياسية...

السياسة الحضرية بمنهجية عملها وبتعدد أبعادها وبرؤيتها الشاملة لمشاكل المدينة، قامت بتحويل منطق التدخل التقليدي الذي يعمل وفق مبادئ الإدارات الكلاسيكية، إلى العمل وفق مبدأ الحق في المدينة، أي الأخذ بعين الاعتبار رأي السكان واحتياجاتهم وترجمتها إلى مشاريع ملموسة على أرض الواقع، وكما يبدو فالسياسة الحضرية قامت بتغيير الثقافة الإدارية من إدارة ذات تسيير عمودي، مخصصة وقطاعية إلى إدراة ذات تسيير أفقي ورؤية منفتحة تضم عدة أطراف عمل، فلم يعد تسيير المشاريع مرتكزا فقط على مؤسسات معينة، بل أصبح الأمر يتعلق بتجنيد مختلف الفاعلين المُكونين للمدينة **(Joclyn، 1994، page 141)**.

ومن بين هؤلاء الفاعلين نجد السكان الخاضعين للقرارات والذين تحولوا بفعل السياسة الحضرية إلى مستعملين وفاعلين؛ " فعن طريق مساهمتهم في تسيير مجالهم الحضري وفي تنظيم الخدمات العمومية ونشاطاتها، يتم خلق نوع جديد من الديموقراطية الذي يختلف بكثير عن النظام الانتخابي الكلاسيكي الذي كان عاجزا عن حل جميع المشكلات المتعلقة بالمدينة **(Joclyn،1994، page 143)**. إذا فهناك دعوة رسمية إلى تطوير نوع من المشاركة، يكون فيه التفاعل متبادل بين السكان والتقنيين وأصحاب القرار في تنمية وتطوير المدينة. وعليه يمكن أن تكون هذه المشاركة بين السلطات العمومية والتقنيين والسكان دليلا على نشأة تخطيط عمراني تشاركي جديد؛ وكذلك ستشكل دليلا على نشأة ثقافة الحوار واحترام الآخر.

ومن أمثلة مشاركة الساكنة في التنمية الحضرية نجد مثلا:

* المشاركة السكانية في تخطيط النقل المحلي، ويمكن قياس فاعليتها من خلال نسبة مساهمة أفراد المجتمع في استراتيجية تقليل استخدام السيارات، والاتجاه إلى إستراتيجية المشي أو التنقل بالدراجات الهوائية.

* مشكلة النمو السكاني المضطرد، وهي من أهم المشاكل التي تواجهها الدول، لذلك تبرز أهمية المشاركة السكانية في تخطيط الأسرة، هذه المشاركة ستمكن الدولة من السيطرة على ظاهرة النمو السكاني المضطرد، التي ستؤدي بالضرورة إلى الوفاء بحاجات السكان في ظل محدودية الموارد المحلية.

* المشاركة السكانية في حماية البيئة، وهي مساهمة على درجة عالية من الأهمية، وخاصة بعد ظهور مفهوم " التخطيط البيئي المشترك " الذي يشكل صيغة متقدمة لاستثمار رأس المال الاجتماعي. وتتمثل هذه المشاركة في حماية البيئة من خلال المبادرات الفردية ناتجة عن وعي الساكنة بمشاكل تلوث البيئة، أو من خلال جمعيات البيئة، بهدف خلق اتجاهات صديقة للبيئة، وتعزيز السلوك البيئي الإيجابي، وتوسيع قاعدة المشاركة السكانية في حماية البيئة.

* المشاركة السكانية مهمة في إدارة النفايات، حيث تساعد مساهمة السكان بشكل فعَّال في التخفيف من النفايات المنزلية والمساهمة في إعادة تدويرها **(قياتي، 2017، صفحة 84)**، من هذا المنطلق سعت السياسات الحضرية في مختلف دول العالم لايجاد جميع السبل والأساليب الممكنة من أجل تسهيل عملية مشاركة الساكنة في تسيير المدينة. ومن خلال قراءتنا لمختلف الطرق التي يمكن من خلالها إشراك الساكنة في تسيير المدينة ومختلف مجالاتها الحضرية وجدنا أنه تم تجسيد ذلك من خلال أسلوبين مختلفين الأول ويكون بالمشاركة المباشرة في مختلف أنواع التدخل العمومي عن طريق التدخل على

المجال الحضري المحلي، أما الأسلوب الثاني فيكون بطريقة غير مباشرة أو عن طريق التفويض أو التمثيل كما هو معمول به في نظام المجالس المنتخبة.

أ. الأساليب المباشرة:

تتم هذه العملية من خلال التدخل المباشر للساكنة في تسيير شؤونهم محليا، من خلال إعادة تهيئة وتسيير مختلف المرافق المحيطة بالحي أو من خلال التدخل كواسطة بين الساكنة ومختلف السلطات المحلية، ويمكن تعريفها بأنها" مشاركة مختلف فئات الشعب أو هيئات أو جماعات منتظمة مستهدفه للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية وفي أي مرحلة منها **(غنيم، 2011، صفحة 178)** وهي تأخذ عدة أشكال كالتالي:

1- عن طريق الاقتراح الساكن يجب عليه أن يساهم في تحسين مسار عمل السلطات المحلية ويكون ذلك بتقديم اقتراحات فعالة من شأنها تحقيق المصلحة العمومية وقد تم تحقيق ذلك بوضع دفاتر الملاحظات والاقتراحات عبر كافة الإدارات المحلية. في الجزائر نجدها معلنة ومؤكدة بالمادة 33 من المرسوم التنفيذي رقم 88 /131 في الجريدة الرسمية الذي يضبط العلاقة بين الإدارة والساكن **(بريم، 2017-2018، صفحة 50)**.

2- عن طريق الاستفتاء: يعتبر الاستفتاء أهم الطرق وأحدثها لإشراك المواطنين في الحياة العامة للمجتمع ويكون عن طريق استشارة الساكنة في جميع مشاريع التدخل العمومي على النسيج الحضري. يستعمل هذا الشكل في الدول الأكثر تقدما في مجال المواطنة واللامركزية والديموقراطية التشاركية.

3- عن طريق الاحتجاج: يضمن هذا النوع من أنواع المشاركة حق الاعتراض للمواطن في حالة عدم الرضى عن تدخلات الإدارة العمومية وعملها، وقد سنها المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي رقم 131/88 في المادة 37 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ذلك للمواطنين من خلال السماح لهم بتقديم الطعن في حالة عدم الرضا.

4- التمكين الاجتماعي: يعني به القدرة على المسؤولية الفردية والجماعية، وقد طورت العديد من الدول المتقدمة هذا الشكل من أشكال التدخل وأشارت إليه بالعديد من المصطلحات في النصوص التشريعية مثل، سلطة العمل، سلطة التصرف وغيرها، حتى تمنح للمواطن القدرة على تغيير محيطه بنفسه وبناء الوعي الاجتماعي الذي يسمح بتطوير ذاتية المقاومة **(ذهبي وهيبة، صفحة 88)**.

ب. الأساليب غير المباشرة:

وتكون عن طريق الانتداب أو التمثيل أي وضع منتدبين وممثلين ينوبون عن السكان في عملية إيصال انشغالاتهم ومقترحاتهم لصناع القرار والسلطات المحلية، وتتجسد فيما يلي:

1- المجالس المحلية المنتخبة: وهي المجالس التي يقوم السكان بانتخاب أعضائها للتحدث باسمهم في جميع المناسبات والاجتماعات العامة والرسمية.

2- مؤسسات المجتمع المدني: يقصد بها الجمعيات ولجان الاحياء التي تكون معتمدة من طرف السلطة وتعتبر الواسطة بين الساكنة والادارة العمومية والسلطات المحلية.

وهنا نثمن جهود الدولة الجزائرية في اختيارها لأساليب المشاركة السكانية، فتوحيد جهود وقدرات وإمكانيات القطاع الرسمي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني؛ وكذلك السكان أمر حتمي لدعم جهود الرعاية والتنمية الحضرية بما يحقق تنسيق وتكامل الأدوار والخطط، واستغلال الإمكانات المتاحة بكفاءة عالية؛ من خلال مشاريع تشترك فيها كافة الفئات الاجتماعية.أما تطبيق ذلك على أرض الواقع فيبقى رهن إرادة كل طرف من أطراف المشاركة ورغبته في خدمة الصالح العام والعمل على تنمية المدن الجزائرية. يمكن ايجاز أساليب إشراك الساكن في تنمية المدينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (10) أساليب إشراك الساكنة في تنمية المدينة

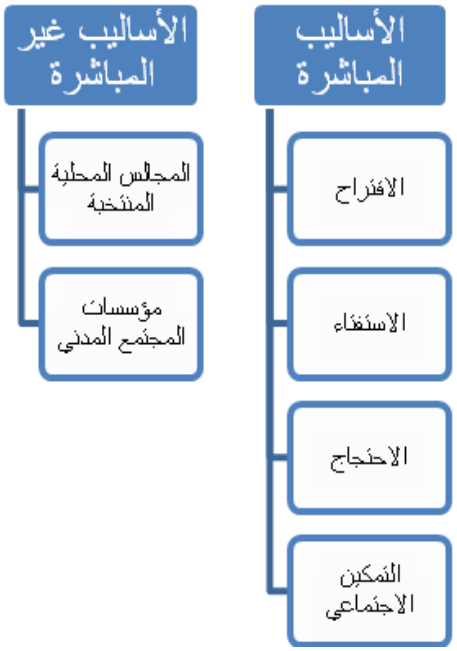

المصدر من إعداد الباحثة

2- مشاريع التنمية الحضرية اعتمدت إستراتيجية المشاركة السكانية:

أ- في الدول المتقدمة:

بعد قمة RIO قامت الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية بتطوير مشاريع إعادة تهيئة المدن بتبني سياسة تشاركية مع الحرص على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة والحوكمة المحلية للعواصم، وكان الهدف الأساسي من هذه المشاريع هو تحقيق الاندماج الاجتماعي وتحقيق التوازن داخل المساحات العمرانية والحفاظ على البيئة داخل المدن.

بالنسبة لأوربا ومنذ تاريخ انعقاد قمة المدن المستدامة سنة 1994 بدأت بتنفيذ النظام التشاركي ضمن المشاريع العمرانية، فأصبحت بذلك تستدعي جميع الفاعلين الاجتماعيين في المدينة (المواطنين؛ الجمعيات، الشركات والسلطات الحكومية) في إطار تطبيق تنظيم جديد كقانون توجيه التهيئة والتنمية المستدامة للمدن (LOADDT) أو للمشاركة في إعداد مخططات أو تصاميم تهدف إلى تحسين التسيير العمراني كمخططات التناسق الإقليمي (SCOT) أو المخططات العمرانية المحلية (PLU). ولكن الذي لوحظ في هذه المشاريع هو عدم استشارة المواطنين في الواقع عكس ما هو منصوص عليه في القوانين وما تتضمنه الخطابات السياسية(**بوسعيد، 2009-2010، صفحة 86)** لكن بمجرد ظهور الحركات الاجتماعية التي عبرت عن استيائها من هذا النظام المسير للمدينة الذي أبان عن عدم نجاعة الدولة والجماعات المحلية في حل المشاكل المحلية كمشاكل التهميش والبطالة وإعادة التأهيل، ما يعني إخفاق هذا النموذج لوضع نظام تشاركي من طرف الدول البعد صناعية.

فقد أخفق النموذج الأمريكي بسبب تركيزه على المدن الجديدة التي قامت على ضواحي المدن المركزية والذي نتج عنه عدم توازن في النظام الاجتماعي الذي نتج عنه أحياء فاحشة الثراء في الضواحي وأحياء مهملة ومهمشة في المراكز. والأمر معاكس بالنسبة لبعض الدول الاوروبية فسبب إخفاقها أنها قامت ببناء ضواحي HLM بالقرب من المراكز البرجوازية، ما نتج عنه عزل لهذه الأحياء على الضواحي والسماح بظهور تنظيم عمراني داخلي يرتكز أساسا على العنف وعلى الاقتصاد الموازي **(بوسعيد، 2009-2010، صفحات 87-88)**. ولتجاوز هذا الاخفاق قامت مدينة Lyon الفرنسية مثلا تشكيل ما يسمى *بعقد المدينة* الذي يعبر عن شراكة نشيطة بين الدولة وعدة تنظيمات أخرى وأساس نجاح هذا العقد هو إشراك المواطنين في تسيير شؤون حياتهم وأحيائهم ضمن إطار تحفيز الحكمنة الذاتية، ويرتكز هذا النظام التشاركي على النقاط التالية:

– إنشاء لجنة الحي التي تتكون من عضو من البلدية وأعضاء من جمعية الحي إضافة إلى السكان المتطوعين؛ وتجتمع هذه اللجنة بصفة دورة من اجل مناقشة الإجراءات اللازمة لتحسين الحي.

– بالنسبة للأحياء التي كان التمثيل السكاني فيها ضعيف فقد تم تطوير مفهوم * السكان المتناوبون* الذين بإمكانهم عرض احتياجات باقي السكان على صاحب المشروع وإحالة ردود أفعالهم إليه.

– إنشاء إدارات للأحياء وخلايا حوارية وهي عبارة عن جمعيات غير ربحية مهمتها تطوير مساهمة السكان في تحسين وضعهم المعيشي داخل الحي وخارجه **(بوسعيد، 2009–2010، صفحات 90–91)**.

بالنسبة للنموذج الأمريكي، فسنستعرض تجربة مدينة Seattle (1994–2014) وهي عبارة عن مدن صغيرة تقوم كل مدينة ببلورة مخطط تهيئة خاص بها يتماشى مع الأهداف المسطرة مسبقا لهذا التجمع السكاني، المساكن بهذه المدن معروضة للإيجار بسعر منخفض كما توفر مساحات خضراء ونشاط تجاري مربح، كما أن السكان في هذه المدن يتمتعون بجميع الخدمات المتوفر في مركز المدينة الكبيرة نظرا لتوفر وسائل نقل لائقة ومريحة تعمل بالطاقة النظيفة فهذا النموذج من المدن يشجع على التقليل من استعمال السيارات. وكان الهدف من هذا المشروع هو تشجيع التمدن والتحكم في التوسع العمراني العشوائي، بالاضافة إلى توفير طرق ووسائل نقل صديقة للبيئة للتقليل من التلوث. وقد كان سكان مدينة سياتل راضين بهذا المشروع الذي لم يعد تشكيل البنية العمرانية فقط بل اهتم كذلك بتطبيق سياسة تعمل على تحسين نوعية الحياة سواء بالنسبة لمركز المدينة أو في المدن الصغير(القرى الحضرية) التي بجوارها **(بوسعيد، 2009–2010، صفحات 92–93)**.

ب– في الدول النامية:

على غرار الدول المتقدمة، فالدول النامية تعاني من عدة مشاكل في الأوساط العمرانية بمدنها التي تشهد تحضرا سريعا، بالتالي وجدت حكومات هذه الدول صعوبات كثير في توفير الخدمات الضرورية لسكانها. أمام هذا الوضع قامت الهيئات العالمية بوضع وتمويل برامج ومشاريع تدعم حكمنة العواصم ومشاركة المجتمعات المدنية في تحقيق التنمية بمدنهم. ولكن كانت أغلبية هذه البرامج عبارة عن محاولات هامشية يصعب تعميمها على جميع المدن. فهذه النماذج يفرضها الفاعلين الدوليين وغالبا ما تأتي في صالح النخب وليس في صالح الشعب كما أنها تأتي بنمط غربي جديد لا يتلاءم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي لدول الجنوب، وهكذا يتوقف تمويل هذه البرامج من طرف البنك العالمي غالبا لرفض هذه الدول تسيير التنظيمات العالمية لهذه المشاريع لأنها ترى فيها إضعاف لسلطة الدولة.

من بين هذه البرامج الموجهة للدول الإفريقية خاصة نذكر برنامج Sustainble Cities Program (SCP) والذي من بين أهدافه تشكيل صورة بيئية لكل مدينة وتشجيع الاستشارة الحضرية ووضع فرق في كل القطاعات مهمتها وضع خطة إستراتيجية تنموية داخل الوسط الحضري.

يشارك في تمويل هذه المشاريع العديد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية؛ ألمانيا؛ كندا واليابان وغيرها من الدول الكبرى التي يمكن أن تساهم كذلك بجلب مهاراتها وتقنياتها في مجال التسيير والتنظيم العمراني. من بين الانتقادات التي وجهت لهذا البرنامج وللبرامج المشابهة له والتي كانت سببا في فشلها هو أن هذه البرامج تثبت مفهوم التبعية بين الشمال والجنوب وذلك بتدخل الدول الممولة للمشاريع في القرارات السياسية والتنظيم الاجتماعي للدول المستفيدة من هذه البرامج **(بوسعيد، 2009-2010، صفحات 94-96).**

ج- في الجزائر:

لم تشارك الجزائر في برنامج(SCP) السالف الذكر كباقي الدول الإفريقية لكنها شاركت في عدة برامج أخرى من بينها:

1- برنامج RHP (مشروع القضاء على المباني الهشة)، الذي تم وضعه سنة 1998 من قبل البنك العالمي؛ وهو يهدف للقضاء على المباني الهشة في المدن عن طريق منح مساكن ذات طبيعة تطويرية للأسر التي تقطن الأحياء القصديرية. تقوم فكرة المشروع غير التقليدية على منح الحق للسكان للمساهمة في جميع مراحل المشروع (كالتخطيط والمرحلة التقنية...) أما الجانب المادي فتقوم الدولة بدفع 70 % من قيمة المسكن في حين تدفع الأسر 30 % المتبقية على شكل حصص. ويبدو أن المشروع لم ينجح في تحقيق الأهداف المرجوة منه لذلك تم إيقافه سنة 2003، لكنه سمح بإعادة النظر في العديد من المفاهيم المتعلقة بتسيير مشاكل الإسكان في بلادنا.

2- البرنامج الثاني يتعلق بإعادة تأهيل حي ديار الكاف بباب الواد، حيث كان من المفروض إقامة تعاون بين المؤسسات وسكان هذا الحي الذي ألحقت به أضرار عديدة جراء زلزال 2003، هدف البرنامج الرئيسي هو التعريف بالطرق الجديدة للنشاط العمومي في مجال السياسات العمرانية وإنشاء نماذج تتحكم في أنظمة تدخل الدولة في ميدان تأهيل وتجديد البنايات القديمة، من اجل تحسين إطار العيش في المدن. بعد الانتهاء من هذا البرنامج تبين أن السكان كانت مشاركتهم سطحية وأن معظم مراحل تنفيذ البرنامج كانت من طرف الدولة بمختلف مؤسساتها (البلدية، مكاتب الدراسات...) لذلك فقد كان الفشل

مصير هذا البرنامج كسابقه لاعتباره مبادرة هامشية لم تجسد فيها مشاركة السكان كما يجب أن تكون على مستوى صياغة النشاط العمومي على المستوى العمراني(**بوسعيد، 2009-2010، صفحات 101-102**).

3- برنامج GTZ وهو برنامج مقترح من طرف وكالة ألمانية للتنمية بالشراكة مع وزارة السكن والعمران، في إطار تشجيع الطرق التشاركية ووضع مخططات للتسيير العمراني تنبع من احتياجات السكان المحليين على ضواحي المدن ويعمل هذا البرنامج على تحسين الهيكلة العمرانية وإعادة تأهيل المساحات المبنية(مجموعات سكنية هشة بفضاءات خارجية بوضعية مزرية) وتصميم مشاريع مستقبلية تندرج ضمن إستراتيجية الإسكان.

تم اختيار حي في كل من الولايات التالية (الجزائر العاصمة حي الصمام؛ بشار حي سيليس؛ بومرداس حي فرونس فانون؛ وهران حي Les Amandiers؛ تيزي وزو حي 5 جويلية) كمواقع رئيسية بهدف إعادة الهيكلة العمرانية للمحيط المبني على مستوى كل حي. تعمل كل من وكالة GTZ ووزارة السكن على تنفيذ هذه المشاريع بالاعتماد على التحقيق والتخطيط بواسطة استشارة ومشاركة جميع الفاعلين والمتدخلين بشكل مباشر أو غير مباشر وتترجم مشاركة السكان بمساهمة مالية أو اجتماعية أو باليد العاملة أو غيرها من طرق المشاركة(**بوسعيد، 2009-2010، صفحات 105-106**).

3- السلطات المحلية كآلية لتفعيل المشاركة السكانية:

تعتبر السلطات المحلية جزءا لا يتجزأ عن الدولة، أي أنها تابعة لها بالرغم من كونها تعتبر صورة من صور اللامركزية الإدارية. تتكون الجماعات المحلية في الجزائر من البلدية والولاية وهي عبارة عن مؤسسات إدارية تقوم بوظيفة أساسية وهي تحقيق التنمية المحلية وذلك في ظل الإمكانيات المتوفرة لها، تمارس مهامها عن طريق المجالس المحلية المنتخبة، والتي تتمثل أساسا في مجلسين هما المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي حيث يمثلان القاعدة اللامركزية وحلقة وصل بين المواطن والسلطة المركزية.

يقوم عمل السلطات المحلية أساسا على إشراك أفراد المجتمع في تلك المدينة واحترام كافة الحقوق والحريات السياسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد، وذلك بهدف القضاء على المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن كانعدام المرافق العمومية وعدم نجاعتها في تقديم الخدمات. ولما كان ذلك المبتغى فإنه من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري محليا ووطنيا وذلك بإدلاء رأيه بواسطة المجالس الشعبية المحلية التي انتخب فيها، فلذلك ينبغي تكريس مبدأ الشفافية في

التعاملات وهذا لتجاوز الأساليب الكلاسيكية في التسيير وتقديم خدمات ترضي قاصدي تلك المكاتب قصد تطوير إدارة رشيدة يكون المواطن المساهم الحقيقي فيها، كما يمكن تقريب الإدارة من المواطن كذلك من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة كالمردودية والإنتاجية والاحترافية والقدرة التنافسية والكفاءة من جهة، ومن جهة أخرى بناء قواعد واضحة لاشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات وصياغتها(**بليل، 2021، صفحات 17-18)** هذا هو ما يجب أن يكون عليه العمل الفعلي للسلطات المحلية ولكن على أرض الواقع وبالرغم من أهمية المشاركة السكانية في عملية التنمية المحلية وبالتالي في عملية التنمية الوطنية إلا تواجه العديد من العراقيل نظرا لعدم استعداد السلطات المحلية لمواجهة التغيرات التي تحدث ومعالجة ما ينشأ عنها خاصة في الدول النامية. يضاف إلى ذلك أن الحكومات المركزية في الغالبية من الدول النامية عملت على إحكام سيطرتها على السلطات المحلية لتعزيز الوحدات الوطنية **(كفاوين، 2005، صفحة 171)**، فهي –أي الحكومات المركزية للدول النامية– لم تدرك أهمية دور السلطات المحلية وما يمكن أن تقوم به في العملية التنموية من خلال تفعيلها وتشجيعها للمشاركة السكانية. ومن الملاحظ أن التغييرات التي حدثت على دور الدولة منذ بداية الثمانينات والمتمثلة في التوجه نحو القطاع الخاص وإعطائه صلاحيات أوسع للمشاركة في تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع، انعكس على السلطات المحلية في ضرورة قيامها بإحداث تغيير في طرق إدارتها وتنظيمها لمواكبة هذه التغييرات خاصة في التوجه أكثر فأكثر نحو الديمقراطية ضمن الحدود التي تسمح بها الحكومات المركزية. إضافة إلى جعل إدارتها أكثر كفاءة وفاعلية من خلال تبني طرق وأساليب جديدة تتضمن السماح والتسهيل لكل من القطاعين الخاص والتطوعي للمشاركة في تنفيذ مشاريعها وتقديم خدماتها؛ وبالتالي فإن المشاركة من قبل القطاعين (الخاص والتطوعي) ستؤدي بالسلطات المحلية وإدارتها إلى القيام بدور يركز أكثر على رسم السياسة ومراقبة تنفيذها، لتتجسد على هيئة مشاريع وخدمات يقوم القطاعان المذكوران بتقديمها سواء بشكل منفرد أو بالمشاركة مع هذه السلطات مما يتطلب أيضًا إتاحة مساحة حرية أوسع سواء للسكان أو للمؤسسات الخاصة ورفع كفاءتها للتعامل مع هذه التغييرات التي بدأت بالظهور خلال السنوات الأخيرة(**كفاوين، 2005، صفحة 172)**

من جهة أخرى فإن تنفيذ خطط وبرامج محلية ذات علاقة بالخطط الوطنية للدولة وأخذ وجهات نظر السكان حول هذه الخطط سيؤدي إلى تعاون السكان والسلطات المحلية مع الحكومة المركزية من خلال إشراك العديد من المواطنين في اللجان أو المجالس الخاصة بتنفيذ برامج ومشاريع تلك الخطط والعمل على نجاحها وبالتالي رفع مستوى المدينة وسكانها وتحقيق تنمية متوازية في الدولة مع زيادة كفاءة الجهاز

الإداري في السلطات المحلية نتيجة رقابة السكان له إضافة إلى رفع مستوى الساكن لمشاركته في البرامج والمشاريع التنموية المحلية وطريقة رسم سياستها العامة ومراجعة كيفية تنفيذها **(كفاوين، 2005، صفحة 173)**.

4- لجان الأحياء كأداة للمشاركة السكانية:

لقد دفعت الحضرية بالفرد إلى السعي نحو ربط ذاته بالآخرين من خلال المصالح المشتركة في جماعات على درجة عالية من التنظيم، لذلك ارتبطت الحضرية بتطوير العديد من التنظيمات الرسمية التي تسعى لإشباع حاجات الأفراد ومصالحهم بالأخص في المجالات التي لا يستطيع الفرد أن يسيطر عليها بمفرده. هذا ما يؤكده منظري مدرسة شيكاغو ممثلة في ما قدمه بارك وويرث، ومفاده أنه نظرا لما أصاب العلاقات الأولية أو غير الرسمية من ضعف وفتور في المجتمع الحضري، يضطر الأفراد إلى الاعتماد وبشكل واضح على الروابط والتنظيمات الرسمية حتى يمكنهم الاحتفاظ بعلاقاتهم بمجتمعهم المحلي ولأجل تحقيق أهدافهم ومصالحهم ومن ذلك تعتبر الروابط الطوعية والتي من بينها جماعات المصلحة الخاصة ممثلة في جماعات لجان الأحياء من أكثر أشكال المشاركة الرسمية انتشارا في المجتمع الحضري **(رشيدي، 2007-2008، صفحة 54)** ولهذا تعد لجنة الحي إطارا جماهيريا يهتم بانشغالات المواطنين ومتطلباتهم ونظرتهم لمشكلات الحي والعمل على إيصالها وطرحها على الجهات المعنية والمشاركة في إيجاد الحلول، وهكذا يتنامى الحس التضامني والوعي من حي لآخر ومن مدينة لأخرى حتى نصل إلى المستوى الوطني. هذا نظريا أما واقعيا فإن الاحتجاجات التي تشهدها العديد من المدن الجزائرية من وقت لآخر، أظهرت عمق الهوة التي تفصل بين مسيري الجماعات المحلية والمواطنين، الأمر الذي يدل على انقطاع قنوات التواصل جراء إقصاء العديد من البلديات للجان الأحياء التي من شأنها أن تكون فضاء للحوار المفتوح وجسرا للتواصل مع المواطنين. (سايل، 2015، صفحة 147) ، وفي هذه النقطة طرحت الدكتورة لبنى جصاص في مقال نشر لها سنة 2019 تساؤلا جد مهم يتعلق مباشرة بدراستنا حيث تساءلت ماإذا كانت لجنة الحي في الجزائر تنوب فعلا عن السكان؟ وتعتقد الكاتبة أن الإجابة عن السؤال ترتبط بمدى وجود تجانس اجتماعي داخل الحي الواحد، إذ أنه في إطار السياسة العمرانية التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة، والخاصة بعمليات التسكين التي تتم دون مراعاة اختلاف النمط المعيشي بين الأحياء، والدمج المباشر في حي جديد، الأمر الذي جعل الكثير من لجان الأحياء عبارة عن جمعيات في خدمة جماعة معينة سكان الحي.

من جهة أخرى فإن تطور لجان الأحياء في الجزائر كان نتيجة الإصلاحات المتعلقة بالنهج الديمقراطي الذي تبنته الدولة مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، كما كان لوقع الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية سنة 2011 في إطار ما عرف بـ "الربيع العربي" أثر في السياسات المنتهجة من قبل النظام السياسي الجزائري، من خلال سلسلة الإصلاحات المتبناة منذ تلك المرحلة، ومن بينها الإصلاح الذي طال قانوني البلدية والجمعيات (القانون 10 - 11 الصادر في 22 جوان 2011 الخاص بالبلدية – والقانون 06 - 12 الصادر في 12 جانفي 2012 الخاص بالجمعيات)، والذي من خلاله كرست الدولة الديمقراطية التشاركية وبالتالي أصبحت ضرورة إعلام المواطن واستشارته فيما ارتبط بخيارات وأولويات التهيئة والتنمية المتعلقة بمدينته. إلا أن القانون لم يتبع بنصوص تشير إلى إلزامية إشراك لجان أو جمعيات الأحياء بالتالي فمخرجات هذه الأخيرة ليست ملزمة للمنتخب المحلي للتقيد بآرائها **(جصاص، 2019، صفحات 121–122)**

وهو الأمر الذي أكدته الأستاذة مليكة سايل في كون لجان الأحياء أداة هامة من أدوات المشاركة السكانية كما تعتبر في نفس الوقت من آليات تفعيلها، وبالرغم من هذه الأهمية التي تكتسيها في النهوض بالتنمية على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني فقد تم إدراج لجنة الحي ضمن الجمعيات المحلية في قانون الجمعيات الجديد، ولم يتم التفصيل فيها، وهذا لا يعني عدم اعتمادها أو قلة وجودها فقد أحصت وزارة الداخلية 20137 ألف لجنة حي 2011 بنسبة 21.74 % تليها الجمعيات المحلية الدينية بـ 15304 ألف جمعية أي ما يعادل 16.52 % ثم تأتي الجمعيات الرياضية 1509 ألف جمعية أي 16.21 % وتليها باقي الجمعيات المحلية بنسب متفاوتة **(سايل، 2015، صفحة 146)**.

بالنظر إلى النسبة العالية من لجان الأحياء التي تم اعتمادها في الجزائر يمكن القول أنها بذلت مجهودات معتبرة من أجل تكريس مبدأ الديموقراطية التشاركية، إذ يفوق عددها، عدد باقي الجمعيات المعتمدة على المستوى المحلي، إلا أن وضعية أحيائنا لا توحي بأي مجهود لترقيتها، فهي ماتزال تعاني من قلة النظافة والتهيئة مما يزيد من معاناة ساكنيها (سايل، 2015، صفحة 147).

كما تعاني لجان الأحياء في الجزائر، كجمعيات محلية، من عدة مشاكل أضعفت نشاطها وأفرغتها من محتواها حتى أصبحت موجودة ومنعدمة في نفس الوقت، وأن الرقم الذي أفصحت عنه وزارة الداخلية (23371 لجنة حي أي ما يعادل 21،45 % من مجموع الجمعيات على المستوى الوطني –وفق الموقع الرسمي لوزارة الداخلية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الذي يوضح وضعية الجمعيات المحلية المعتمدة إلى غاية جوان 2020– لا يعكس تواجدها الفعلي في الميدان، وتنحصر هذه المشاكل أساسا

في: مشكل المقر ومشكل التمويل وضعف الحس المدني (سايل، 2015، صفحة 147). وحقيقة الأمر تكمن في أن السلطات المحلية لا تريد فتح المجال أمام هذا النوع من الجمعيات ليضغط على قراراتها، لذلك نجد القانون غامضا وغير صريح في شأنها، مما يؤدي إلى إضعاف عزيمة المنخرطين فيها و/أو الراغبين في الانخراط، ولعل ما يزيد الوضعية سوءا هو ضعف الحس المدني لدى المواطنين وقلة أو يمكن القول إنعدام وعيهم بأهمية تدخلهم في شؤون بلديتهم من خلال تنظيمهم في إطار لجان الأحياء، التي غالبا ما تنحصر وظيفتها في معالجة ملفات السكن فقط، بالتالي يكون هذا الدافع الأول إلى الانخراط في مثل هذه اللجان، وعندما يتم حل مشكل السكن يكتفي الأعضاء بهذا المكسب ولا يتطوعون للمطالبة بمطالب أخرى مثل الحفاظ على نظافة العمارات والأحياء وتهيئة الأرصفة والطرقات وبناء مرافق جوارية تسهل لسكان الحي حياتهم اليومية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن أغلبية سكان الأحياء لا يقضون نهارهم فيها، فهم يعملون في مناطق أخرى بعيدين عن مشاكل أحيائهم وليس لديهم الوقت للانخراط في الجمعيات والنظر في الشؤون التي تهم حياتهم في أحيائهم فلا تفرز هذه الأخيرة عوامل الارتباط الكافية بين القاطنين فيها بدرجة تجعلهم ينظمون جهودهم في إطار جمعيات محلية مثل لجان الأحياء، لتتراكم المشاكل بذلك إلى حد الانفجار، ويبقى قطع الطرق والاحتجاجات السبيل الوحيد للتعبير عن الاستياء في صمت المسؤولين الذين لا يحركون ساكنا إلا عند اقتراب موعد التشريعيات. (سايل، 2015، صفحات 149-150)

في الأخير يتبين لنا أن لجان الأحياء في الجزائر وجدت كنتيجة لمحاولة النظام التكيف مع متطلبات العملية الديمقراطية وفق المعايير التي تنص عليها الهيئات والمنظمات الدولية، دون مراعاة خصائص وطبيعة المجتمع الجزائري **(جصاص، 2019، صفحات 117-126)**.

5- المشاركة السكانية والمواطنة:

من بين المفاهيم الأساسية التي ترتكز عليها المواطنة هي المشاركة في الحياة العامة، والتي تتجسد من خلالها المواطنة الفعالة. إذا تمثل المشاركة شرطاً أساسياً لتحقيق المواطنة، فالمشاركة في شؤون المجتمع أساسه معرفة الساكن بأنّه جزء من الجماعة التي تنتمي بدورها إلى حي ومدينة معينة، هذه المشاعر والوعي بالحرّية والعدالة والحقوق والواجبات تمثل مجتمعة ما يعرف بالمواطنة.

ومنه فمفهوم المواطنة يتطلب التصدي لظاهرة عزوف الساكنة عن المشاركة في شؤون المجتمع وتعزيز ثقتهم في أجهزة الدولة، فقد أصبح الساكن الآن ينظر إليه كموجه أساسي للتنمية، ويعبر عن هذا الاتجاه من خلال دعم المشاركة السكانية بمختلف القوانين والتشريعات والدعم المقدم لكل نشاط تطوعي.

بذلك تتجلى المواطنة في مشاركة الفرد في الحياة العامة للمجتمع، فالتفاعل الاجتماعي ركن أساسي من أركان المواطنة الفعالة في شتى صورها، سواء تعلق الأمر بالترشح للانتخابات أو المشاركة في إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني ، والتطوع والمشاركة في كل مجالات الحياة الحضرية.

انطلاقا من ذلك يتبين أن مشاركة السكان في التنمية الحضرية مرهونة بتوافر الإحساس بالمسؤولية المجتمعية لدى السكان وهو الوازع الذي يؤدي بهم إلى المساهمة في مشاريع التنمية بمختلف مجالاتها. وبذلك فإننا ندرك بأن التنمية الحضرية تقوم على ساقين أحدهما الجهود الحكومية والأخرى جهود السكان، ومن غير الممكن أن تسير التنمية بساق واحدة، فالدولة وحدها لا يمكنها أن تقوم بكل متطلبات التنمية الحضرية وعملياتها، ومن ثم فمن الضروري مشاركة السكان في مختلف المشاريع والنشاطات التنموية، وهذا لن ينجح إلا بتغذية المواطنة وقيمها في المنظومة المجتمعية. فالانتماء لبلد ما وحمل جنسيتها لا يكفي لجعل الساكن مواطنا بالدلالة السوسيولوجية، كون مفهوم المواطنة يقتضي أن يتحلى المواطن بمجموعة من الصفات التي تجعله فاعلا في الحياة الاجتماعية، والمقصود بفعالية المواطن هو نشاطه المعبر عن المشاركة والتفاعل مع الآخرين، والاستعداد للاندماج والتفاعل معهم.فهذا الساكن إذا لم يشعر بأهمية دوره الوظيفي والاجتماعي اتجاه الاخرين واتجاه حيه أو مدينته سيفقد شعوره بالانتماء للمجتمع وللوطن ككل، ويتنكر بذلك لمختلف المعايير الاجتماعية والأخلاقية التي تضبط سلوكه مع مكونات المجتمع.

بالنسبة للمجتمع الجزائري المعاصر فيرى منير مباركية أنه بالاضافة إلى ما مرت به الجزائر على مدار 132 سنة من الاستعمار، وما عانته بعد الاستقلال جراء حكم الحزب الواحد، وأن الاعتماد على الاقتصاد الريعي خلق مواطن جزائري مفرغ من بعده النفسي والروحي اتجاه الوطن خاصة مع إلتقائه بمظاهر العولمة وتقليده للنموذج الاستهلاكي الغربي، فأصبحت علاقة المواطن الجزائري بدولته علاقة مادية تتأثر بمقدار ما تقدمه الدولة من هبات ومساعدات مالية مصدرها العائد النفطي. فمفهوم المواطنة لدى الفرد الجزائري لا يزال بدائيا، ترتبط فيه محبة الوطن بمحبة خيراته التي ينعم بها علينا وليست محبة الولاء والانتماء والبحث عن صالح الوطن قبل الصالح الخاص. فتكريس فكرة الحق قبل الواجب أصبحت

تصبغ المجتمع الجزائري والتي تترجمتها إلى الانحلال القيمي والأخلاقي وحب التملك والأنانية، فأنانية المواطن الجزائري الباحث عن الريع قابلها تجاهل شبه تام بالواجبات وهو ما يتعارض مع مفهوم المواطنة الفعلي، وهنا يورد وصف لمالك بن نبي لما هي عليه مواطنة الفرد الجزائري حينما عبر عليها قائلا " الحق ليس هدية تعطى ولا غنيمة تغتصب وإنما هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب، فهما متلازمان " **(بوهريرة، 2014-2015، صفحة 68)**

حديثا أصبح يتداول مفهوم آخر للمواطنة وهو المواطنة الحضرية بحيث يشير مفهوم المواطنة الحضرية إلى فكرة المشاركة والانتماء إلى المدينة، ظهر هذا المفهوم كمفهوم متطور للمواطنة لأنه أكثر ملاءمة من غيره كمفهوم أو انعكاس لتجربة العديد من المواطنين ومشاركتهم في الفضاء الحضري أو انعكاس للهوية الحضرية اجتماعيا عمليا وثقافيا. لقد شكلت الفضاءات الحضرية بعدا جديدا للمواطنة؛ بعدا يُلم بالتنوع الثقافي ومنفتح على الكل الاجتماعي، ويتم دعم هذه المواطنة من خلال الخطاب الموجه لساكنة الحي ومدن الإسكان الاجتماعي، حيث يقوم الفاعلون الاجتماعيون وأصحاب التدخل العمومي بتعبئة المواطنين وتعزيز روح المواطنة الحضرية لدعم المشاركة والعمل الميداني من أجل تنظيم المجالات الحضرية وتطويرها، بحيث سيساهم هذا النوع من التعبئة في زيادة مساهمة الساكنة وتضامنهم في عمليات التدخل المشترك لإعادة تشكيل المجال الحضري، كما تهدف فكرة المواطنة الحضرية إلى جعل الفضاء السكني والفضاء العمومي يلبي كل توقعات الأفراد ويتلاءم مع أنماط الحياة الحضرية للجماعات السكانية وبالتالي فهي تضع الفضاء الحضري كمساحة خصبة للعلاقة بين الساكنة والسلطات الحاكمة.

6- المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بالجزائر:

عرفت الجزائر ظاهرة المشاركة السكانية من خلال العمل التطوعي لمنظمات المجتمع المدني التي لاقت انتشارا واسعا، والبعض منها أصبح لها نشاطا ملحوظا في خطط وبرامج التنمية في عدة ميادين كالسكن ومجالات البيئة ومحاربة التلوث واستراتيجيات محاربة الفقر. ونظرا لإدراك الدولة التام بأهمية هذه المنظمات فقد بادرت في تقديم العون والمساعدة ووفرت جميع التسهيلات لعمل هذه المنظمات كشريك فاعل في عملية التنمية. وبفضل هذه التسهيلات التي خففت الكثير من الإجراءات وذللت العديد من المصاعب أمام عمل هذه المنظمات التي أصبحت بذلك تعمل على مستوى كافة المجالات الإنسانية؛ الاجتماعية والاقتصادية ومنه أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل:

– تنظيف المحيط وحملات التشجير حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة بـ 60 % من قبل تنظيمات المجتمع المدني.

– تدعيم الخدمات الصحية خاصة في المناطق الريفية من خلال تنبيه السلطات بالنقائص على مستوى قطاع الصحة وكذلك بأيام توعوية لصالح المواطنين في مختلف المواضيع الصحية.

– العمل في مجال التأهيل والتدريب ومحو الأمية حيث أحصيت في الجزائر حوالي 3000 جمعية تعنى بمحو الأمية وتأهيل الأفراد وتدريبهم.

– محاربة الفقر من خلال الجمعيات الخيرية التي توزع الصدقات والزكاة.

– الاهتمام بالطفولة والشباب حيث توجد بالجزائر ما يقارب 1200 جمعية رياضية وتثقيفية.

فأعمال التطوع في الجزائر تضيق وتتسع حسب ظروف كل جمعية وحسب اهتمام المتطوعين بها، لكن الملاحظ أن العمل التطوعي على مستوى الجمعيات في الجزائر في ازدهار وتطور في العشرية الأخيرة فلقد أحصت وزارة التضامن بالجزائر ما يزيد عن 40 ألف عمل تطوعي سنويا هذا عدى عن الأعمال التطوعية العفوية غير المسجلة.

6-1- مراحل سيرورة المشاركة السكانية في الجزائر:

تعد الجزائر من أوائل دول العالم النامي، التي سعت إلى المباشرة في تنفيذ سياسة تشجع على تدخل السكان في مجال الإنتاج العمراني، وذلك منذ السنوات الأولى للاستقلال وقد شهدت هذه السياسة خلال سيرورة تطورها ثلاثة مراحل كبرى، ويمكن إيجازها فيما يلي:

– المرحلة الأولى: وهي الفترة الممتدة مابين سنتي 1962- 1971 وهي المرحلة التي عرفت باسم تجربة التسيير الذاتي والتي تقوم على تكريس مبدأ الملكية الجماعية للممتلكات، التي تم استرجاعها بعد مغادرة المعمرين للجزائر، وجرى نقل تسييرها إلى مجموع العمال المنتسبين إليها. وهذا الأمر لم يكن خيارا آنذاك بل كان أمرا حتميا فرضته معطيات الواقع في تلك الفترة والتي أسفرت عن شغور الممتلكات، وعدم امتلاك الدولة الجزائرية للكفاءات البشرية اللازمة لتولى إدارتها في ظل حداثة الاستقلال وضعف الدولة. وأبرز ملامح هذا الخيار في ميدان التسيير الحضري، هو وجود خمسة وتسعين هيئة مسيرة لقطاع السكن الحضري، كان لمعظمها مجالس إدارة فاشلة، الأمر الذي فتح الباب لكل أنواع التجاوزات والخروق القانونية، لذلك جاء التفكير في إدراج مشاركة السكان في تسييرها. لكن الفشل السريع كان المآل النهائي لهذا الخيار، بفعل عدم تلاؤمه العائد الناجم عن هذا الشكل من التنظيم، مع الايدولوجيا الاشتراكية حينها وعزوف السكان عن المشاركة في تسيير هذه الهيئات؛ أفرغ هذه المرحلة من مضمونها الأساسي، وحول

السكان من ملاك إلى مجرد تابعين للإدارة ومصالح الدولة، وهو ما كان يبدو متناقضا مع محتوى الأهداف الأساسية التي جاءت بها سياسة الدولة آنذاك.

* المرحلة الثانية: امتدت حتى نهاية الثمانينات تقريبا، وعرفت تأكيد النية وتجديد المسعى مرة أخرى في تفعيل خيار المشاركة السكانية في كل القطاعات، والتي اصطلح على تسميتها في هذه المرحلة بتجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات. ولم يكن قطاع التسيير الحضري بمعزل عن هذا التأثير، حيث أصبحت هياكل التسيير الحضري والمخططات والبرامج العمرانية والسكنية، جزءا أو أداة لتطبيق سياسة الدولة بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، وأبرز مظاهر هذه المرحلة بالنسبة لهذا القطاع:

– إعداد الدراسات العمرانية: كانت مجموعة دراسات التطور والتنظيم والإسكان للجزائر العاصمة والتي تتولى وضع البرامج والدراسات وتضمن المراقبة العمرانية، تسمح بوجود ممثلين عن العديد من الجمعيات ذات الطابع المحلي أو الوطني ضمن هذا التنظيم.

– خيار البناء الذاتي: دفع تصاعد حدة أزمة السكن، وما صاحبه من تعقد لمسار عمليات الانجاز، إلى توجه الدولة إلى التعاطي معه من منظور مختلف عما سبق عبر توسيع دائرة المتدخلين فيه لصالح المستفيدين منه أنفسهم، وذلك كآلية منها للمساهمة في القضاء على هذه الأزمة، من خلال تقنين المبادرات الذاتية والجهود السكانية، واعتمادها رسميا بموجب قانون رقم67– 75 المؤرخ في 09 فيفري 1977، وبالتالي إعطائهم الفرصة لتلبية حاجياتهم من السكن بأنفسهم، وعدم انتظار المبادرات العمومية المتعثرة في كل مرة، ما سمح برفع القدرات الإنتاجية للقطاع من جهة، وتخفيف حجم الطلب الواقع عبئه على عاتق السلطات العمومية من جهة أخرى.

– المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي جاءت مستندة أساسا إلى الأحكام التي أقرها دستور سنة 1989، والذي جاء بإصلاحات سياسية واقتصادية جديدة،والتي أحدثت القطيعة الكاملة مع التوجه السابق للبلاد، وتأكيد الرهان على نظام الاقتصاد الحر، وحق المبادرة الفردية في شتى المجالات وحمايتها. حيث عمدت الدولة في ظله، على إعادة النظر في العديد من التشريعات والنصوص القانونية القديمة،وأعادت تكييفها بما يخدم تطلعات تلك المرحلة من جهة، ويمكن الجزائر من الوفاء بالاتفاقيات الدولية التي تعد طرفا فيها، والتي تعتبر السكان فاعلين مؤثرين سلبا أو إيجابا في مسار كل تنمية منشودة، حيث تم إعادة بلورة صيغ تدخل السلطات العمومية وممثليها، وفسح المجال لوجود أطراف جديدة كالمتعاملين الخواص والسكان، الذين تم التأكيد على حقهم وممثليهم من لجان الأحياء، والحركات الجمعوية المهتمة بالعمران، وحماية البيئة والموروث المعماري... في التدخل لإبداء الاستشارة وصناعة المبادرة، وفرض المراقبة

الشعبية، من أجل حماية إطار الحياة الحضرية وترقية المحيط. **(قاسمي، 2013/2012، الصفحات 299-306)**

- المرحلة الرابعة: ونظرا للأهمية البالغة التي لطالما أولتها الحكومات الجزائرية عبر مختلف محطاتها التاريخية لاستراتيجية المشاركة السكانية، لنجد في دستور 2020 الذي جاء بعد حراك شعبي كبير قام به الشعب الجزائري تعبيرا عن رفضه للظروف القائمة، اعترافا صريحا بالطاقة الهائلة التي يشكلها الشباب الجزائري، حيث أصبح من الضروري إشراكه الفعلي في عملية البناء والمحافظة على مصالح الأجيال القادمة، كما أن الدستور الأخير حمل ضمانات قوية من القيادة الحالية للدولة الجزائرية بغية إشراك المواطن في بناء الجزائر الجديدة وأن هذه الضمانات ستجعل من المواطن "شريكا فعالا" لاسيما من خلال ترقية المجتمع المدني، حيث نص الدستور الجديد على تشكيل المرصد الوطني للمجتمع المدني الذي يساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وذلك باعتباره هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية تقدم توصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني إلى جانب المجلس الأعلى للشباب **(طاهري، 2020-2021، صفحات 41-42)**

6-2- الإطار القانوني لمشاركة الساكنة في التنمية الحضرية:

لقد نص القانون الجزائري على أهمية مشاركة السكان في البرامج المتعلقة بتنمية مجالهم المعيشي في المدينة واعتبر ذلك حقا من حقوقهم إيمانا منه بأنها تسهم في تحقيق حلول أفضل لكثير من المشاكل التي تعاني منها المدينة، وتعمل على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية إذا ما تم تجسيدها فعلا.

بهذا يضمِن المشرع الجزائري مشاركة الساكن في العملية التنموية على المستوى المحلي بأطر قانونية تتضح جليا من خلال قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 جانفي 2011 والذي ينص على:

- علنية جلسات المجالس الشعبية البلدية، وهي وسيلة مهمة لإشراك السكان في أعمال المجالس المحلية وعلى هذا الأساس قد خصها المشرع بمواد قانونية صريحة كنص المادة 26 الفقرة 1 من قانون 11/10 "جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية، وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة"(قانون رقم 10 / 11،مؤرخ في 22 جوان 2011،يتعلق بالبلدية،ج.ر.ج.ج عدد 37،صادر في 03 جويلية 2011) وهو ما ينطبق كذلك على المجلس الولائي الذي خصه المشرع بمواد تؤكد ضرورة أن تكون الجلسات علنية كنص المادة 26 فقرة 01 من قانون 12/07 "تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية" قانون رقم 07 / 12، مؤرخ في 21 فيفري 2012،يتعلق بالولاية،ج.ر.ج.ج عدد 12،صادر في

29 فيفري 2012). لذلك فقد أمر المشرع السلطات المحلية بإعلام السكان بتاريخ الجلسة وجدول الأعمال.

– يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكن في هذا المجال استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.

– يقدم المجلس الشعبي البلدي عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

– يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم؛ قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري.

– يستعين رئيس المجلس الشعبي البلدي- كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية- بصفة استشارية بكل شخصية محلية أو خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه.

– يستطيع كل شخص الإطلاع على مخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا قرارات البلدية كما أنه بإمكان كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته**(بطيب، 2017، صفحة 57).**

– ألزم المشرع كذلك إدارة البلدية بفتح تحقيق لمعرفة رأي السكان بخصوص إنجاز مشروع ما بتقديم ملاحظاته واقتراحاته. وهذا تجسيد لمشاركة السكان في التنمية المحلية ونجد هذا في قانون رقم 03-10، مؤرخ في 19 جويلية سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر.ج.ج عدد 43، صادر في 20 جويلية سنة 2003.

6-3- آليات السلطات المحلية للتواصل مع السكان:

تتعدد الآليات التي تعتمدها السلطات المحلية للتواصل مع السكان على غرار:

– اللجان البلدية والولائية: وهي الأكثر اعتماداً من قبل السلطات المحلية وتتضمن أحيانا أشخاصا من خارج المجلس المحلي المنتخب.

– الاستعانة بالاجتماعات غير رسمية مع سكان المجتمع المحلي؛ حيث تقوم بعض البلديات بتقسيم المجتمع إلى شرائح حيث تعقد اجتماعات مع كل شريحة على حدة مثلا، المزارعين، التربويين... هذا بالإضافة إلى اجتماعات مع الجمعيات الأهلية الموجودة ضمن نطاق عملها.

- المراجعات الدورية في مقر الادارة- صندوق شكاوى - صناديق الاستفتاء...الخ،

- توزيع استمارات لمعرفة أراء الناس في مشاريع معينة واستطلاع الرأي العام.

- استخدام وسائل إعلامية وإعلانية؛ فبعض البلديات مثلا تصدر نشرات بلدية تطلع فيها السكان على انجازات البلدية في المجال التنموي.

6-4- مجالات استثمار المشاركة السكانية في الجزائر:

التوجه الذي طبع الإرادة السياسية للدولة الجزائرية في مجال تفعيل خيار مشاركة ساكنة المدينة، والأخذ بها كجزء من البرنامج الوطني للتنمية الحضرية، والذي يسعى لرد الاعتبار للمدن الجزائرية والتي باتت تعاني من البؤس والانحطاط، ذلك ما استدعى توسيع نطاق استخدامها إلى شتى ميادين التنمية والتسيير الحضري، وعدم قصرها في جزئية واحدة كما سيأتي ذكره فيما يلي:

1- المشاركة في تمويل السكن: منذ عشرية التسعينات حدث تغير واضح في خيارات الجزائر الاقتصادية والاجتماعية، والتي نجم عنها تغير واضح في مفهوم الحق في السكن، وتم تخصيصه فقط للفئات السكانية المعوزة، وذلك بعد القرار الحكومي المتخذ والمتعلق بضرورة توقيف كل المبادرات العمومية، الموجهة لانجاز السكن الاجتماعي لصالح كل الفئات الاجتماعية على تفاوتها المادي، حيث حملت الإستراتيجية الوطنية للسكن 1996- 2000، عدد من الأنماط السكنية البديلة لما كان معمولا به سابقا، تبعا لتفاوت مستويات الدخل المادي لطالبي السكن، حيث تبقى فقط الفئات محدودة الدخل تحت وصاية تكفل الدولة، أما الفئات المتوسطة الدخل فلها الفرصة في خيارات السكن الاجتماعي بأنماط جديدة، بحيث يساهم المستفيدين في تكلفة عملية انجاز المساكن، حيث ينحصر هامش التدخل العمومي هنا على تقديم مساعدة مالية، من طرف الصندوق الوطني للسكن، والباقي يتوزع ما بين سداد مباشر للمعني، وقرض بنكي بضمان.

2- في توزيع السكن: ونظرا للمخالفات التي عرفتها عمليات توزيع السكن، وتحولها لهاجس يؤرق السلطات المحلية، والتي تجد نفسها في مواجهة غضب اجتماعي عارم، جعل من عملية التوزيع في حد ذاتها وجه أخر لأزمة السكن، وذلك جراء ما يصاحبها من تشكيك في قوائم المستفيدين، والتأكيد على وجود تلاعب وخروق قانونية،لذلك اقترح خبراء وإطارات وزارة السكن، ضرورة حضور ممثلي السكان من داخل اللجان التي يوكل لها مهام إعداد قوائم المستفيدين.

3- في تسيير المجال الحضري: كما يعتبر الفضاء العمومي للمدن، حقل أخر لإسهام المشاركة السكانية، حيث يتيح لها التشريع الجزائري التدخل في أدوات تسييره، والتأثير في مسار صناعة القرارات المعنية به، باعتبارها تمس حياة الساكنة بشكل مباشر وذلك من خلال:

3- أ/ لجان الهندسة العمرانية والمحيط: وهي عبارة عن هيئات استشارية يتم استحداثها في كل ولاية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 95 -370 الصادر في 19 نوفمبر 1995 كمحاولة لتجديد أدوات التسيير وإنتاج المجال الحضري، من خلال إلزام المهندسين بالعودة للمستفيدين في كافة أنواع المشاريع المحضر لها، والتي من ضمنها مساعدة السكان والجمعيات لتقديم مقترحاتهم لوضع التجهيزات العمرانية داخل النسيج الحضري، وتهيئة المساحات الخضراء، ومناطق الترفيه...

3- ب/ القانون التوجيهي للمدينة: واستكمالا لمسار التحول الايجابي، الذي كانت تعرفه ميادين التسيير الحضري، شهدت سنة 2006 صدور القانون التوجيهي للمدينة، والذي يعد عقد التزام ما بين كل من الدولة، باعتبارها الراعي الرئيسي لعمليات التنمية المحلية والوطنية، والجماعات المحلية بصفتها مشارك ومشرف، المستثمرين والمرقيين العقاريين، وسكان المدينة. بما يؤكد وعي السلطات العمومية بحجم التحديات التي تنتظرها، ورغبتها في تمكين المجتمع المحلي، بغرض تكريس التكامل بين مختلف الأطراف المتدخلة في الشأن الحضري، فالكل شريك في صناعتها والكل شريك في المسؤولية تجاهها.

4- تسيير الأملاك العقارية المبنية منها والغير مبنية: ولأن العقار يعتبر ثروة وطنية غير قابلة للتجدد، فقد استدعى الأمر ايلاءها المزيد من الحرص في عملية تسييرها، وذلك من خلال إضفاء الشفافية في المعاملات وصيانتها ضد عوامل سوء الاستغلال، وذلك من خلال إدراج المشاركة كجزء من معادلة تسيير هذه الثروة بشقيها المبني منها والغير مبني.

5- تحسين الإطار المبني وتسيير الأجزاء المشتركة: سجلت الجزائر ارتفاع مهول في الحجم الكلي لهذه الحظيرة، وهو ما كان يستلزم مجابهة هذا الاستثمار الضخم في الانجاز، باستثمار آخر لا يقل عن سابقه والمتعلق بصيانة والحفاظ على هذه الحظيرة العقارية، والتي تكلف الخزينة العمومية موارد ونفقات مالية ضخمة، الأمر الذي دفعها إلى العمل على إدراج الملاك والمستعملين في عملية صيانة الإطار المبني الذي ينتسبون إليه وتسيير أجزائه المشتركة، وكيفية الانتفاع بها وما ينبني عن ذلك من أعباء ومسؤولية قانونية ومادية سواء كانت جزئية أو كلية، والتي تميز بين صنفين من المشاركة:

* التسيير العادي والترميمات الصغيرة والتي تتضمن كل من:

- نفقات إدارة العمارة وأجور المستخدمين.

- نفقات استهلاك الماء والكهرباء بالنسبة للأجزاء المشتركة.
- مصاريف شراء جميع المواد والأوعية اللازمة للصيانة.
- مصاريف صيانة المصاعد والقوة المحركة.
- نفقات صيانة وإصلاح مؤقت للإنارة داخل العمارة، حيث يتم توزيع الأعباء بين الشركاء على أساس ميزانية سنوية، أو دفع مبلغ محسوب على بيان تقديري.
- التأمين ضد الحرائق والحوادث والمسؤولية المدنية وأضرار المياه وغير ذلك من الأخطار.
- دفع مبالغ التأمين التي تغطي حوادث العمل والحوادث التي يتسبب فيها مستخدمو إدارة العمارة للغير.

* الترميمات الكبرى للمباني وصيانتها وأمن الشركاء وتشمل ما يلي:

- نفقات الترميم باختلاف أنواعها، والمتعلقة بالجدران الضخمة (خارج الشقق) وكل ما له علاقة بالبناء الجماعي (مواسير، سطوح، قنوات المياه، الكهرباء،...).
- مبالغ التأمين ضد الحرائق والحوادث والمسؤولية المدنية وأضرار المياه وغير ذلك...
- فك المصاعد وأجهزة التسخين وإصلاحها.
- نفقات تنصيب وترميم منشأة الإنارة والأجزاء المشتركة.
- الضرائب والرسوم المحتملة التي تخضع لها الأجزاء المشتركة العامة في المجمع العقاري.
- نفقات تبييض الواجهات، حيث يتم توزيع الأعباء بين الشركاء، وذلك إما على أساس ميزانية سنوية أو دفع مبلغ محسوب على بيان تقديري.

6- في إعداد وتنفيذ المخططات العمرانية: مثلت المشاركة جزءا كبيرا من الأدوات العمرانية الجديدة التي تم ترجمتها بقانون العمران والتهيئة العمرانية رقم 29- 90 والصادر بتاريخ 01 ديسمبر 1990، والذي قرر اعتماد أداتين جديدتين وهما مخطط شغل الأراضي والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وذلك ضمن سياق المساعي الهادفة إلى البحث عن تسيير أكثر تفاعلية وواقعية، من أجل إنتاج عمران متعدد الوظائف، وهو ما استدعى وجوبا تجسيد حقيقي لمفاهيم التشاور، والعمل على إعادة إدماج السكان في مسار اتخاذ القرار في مجال التنمية العمرانية وتتم المشاركة من خلال طريقتين:

أ- التحقيق العمومي: ويعد من أقدم الإجراءات المتبعة في مجال إقرار المشاركة السكانية، وذلك من خلال إخضاع دراسة المشروع المقترح إلى سبر الآراء، أو التصويت السكاني عليها، وذلك من أجل فسح المجال لتحقيق مراقبة ديمقراطية لأنشطة الجماعات المحلية، وهو الذي يعرف تنوعا في نطاق استخدامه ضمن ميادين التنمية الحضرية، حيث تقتضي إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بأن يقوم

رئيس المجلس الشعبي البلدي بعرض مشروع المخطط للتحقيق العمومي وذلك لمدة 45 يوم، وبزيادة قدرها 15 يوما إضافية عن المهلة السابقة، بالنسبة لعملية إعداد مخططات شغل الأراضي، وذلك من أجل تمكين السكان من إبداء أرائهم، وتدوين تحفظاتهم عليه إذا وجدت، على أن يعدل المشروع عند الاقتضاء للأخذ بعين الاعتبار الخلاصة النهائية للتحقيق.

ب- الإعلام والإشهار: كما يلزم التشريع رؤساء البلديات، بالعمل على تحقيق إشهار واسع لأدوات التهيئة والتعمير، وذلك ضمانا لشفافية سيرورة العملية، من خلال تمكين السكان من كل المعلومات اللازمة، حول وضعية مدينتهم وأفاق تطورها وتوسعها اللاحقة، على أن يتم نشر تفاصيل مشروع مخطط شغل الأراضي، وكذا المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير باستمرار، وذلك في الأمكنة المخصصة للمنشورات، مع التزام السلطات المحلية باحترام محتواها. إلى جانب أنه يحق لأي شخص أن يطلع في عين المكان، على محاضر مداولات المجلس البلدي وقراراته، وأن يأخذ نسخة على نفقته الخاصة، إضافة لإمكانية حضورهم للجلسات العلنية للمجلس الشعبي البلدي **(قاسمي، 2013/2012، الصفحات 307-313).**

الشكل رقم (11) يوضح مجالات استثمار المشاركة السكانية في الجزائر

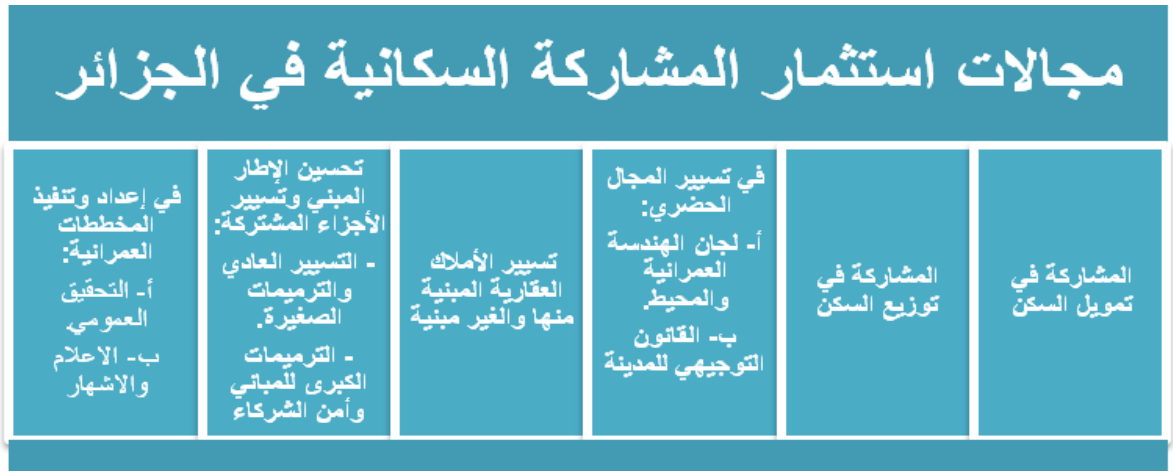

المصدر من إعداد الباحثة

6-5- معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بالجزائر:

رغم النجاح والتطور الملحوظ في العمل التطوعي والذي تم الإشادة به من طرف الحكومة الجزائرية، يواجه العمل التطوعي في الجزائر العديد من العراقيل والمعوقات ولعل أصعبها هي التي تنبع من المتطوعين أنفسهم وتتمثل معيقات المشاركة السكانية في الجزائر عموما فيما يلي:

* معوقات تتعلق بالسكان:

– اللاجدية والتهاون في أداء الأعمال والذي يصل إلى حد التسيب والاستهتار بعمل الجمعية.

– الخوف من عدم السيطرة على الأعمال الذي يؤدي إلى تحجيم وتقييد الأعمال.

– الخوف من التغيير ومن التجديد والوقوع في عقدة الانغلاق واعتبار أمور الجمعية من الأمور السرية التي يجب عدم مناقشتها مع الغير **(عبد اللاوي وبوبكر، 2020، صفحات 104-105).**

– عدم فهم الساكن أنه من حقه المشاركة في تنمية مجاله الذي يعيش فيه من جهة وإهماله لواجبه اتجاه مجاله المعيشي من جهة أخرى.

– تخوف الساكنة من عدم الوفاء بالالتزامات التي تفرضها عليهم المشاركة نتيجة عدم وجود وقت كاف يخصصونه لها.

– انخفاض مستوى الوعي الحضري لدى الساكنة وافتقارهم للخبرة في مثل هذا النوع من المشاركة **(بريم، 2017-2018، صفحات 100-101).**

*معوقات إدارية وسياسية:

– محاولة بعض الأطراف الحكومية والأحزاب السياسية احتواء العمل الجمعوي وتوجيهه لجعل هذه الجمعيات مكاتب للدعاية.

– بعض الاكراهات والعوائق الإدارية والقانونية **(عبد اللاوي وبوبكر، 2020، صفحة 106)**

* معوقات اقتصادية:

– انتشار البطالة وتقلص فرص العمل.

– الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها ساكنة المدن الجزائرية، مقابل غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار.

– سوء توزيع الدخل بين المواطنين وتباينه وانشغال السكان بتوفير متطلبات الحياة.

– عدم وضوح القوانين التي تنظم المشاركة الفعلية للسكان وإسناد الأمر في المقام الأول عموما إلى الدولة وهذا ما نصت عليه المادة 13 من القانون التوجيهي للمدينة والتي جاء فيها ما يلي: تبادر الدولة بسياسة المدينة وتديرها كما تحدد الأهداف والإطار والأدوات بالتشاور مع الجماعات الإقليمية.

– نقص الجمعيات التي تهتم بشأن المدينة وضعف ما هو موجود منها من الناحية التنظيمية والمادية والقانونية، وعدم قدرتها على مسايرة التغيرات السريعة التي تشهدها المدينة.

* معوقات نفسية

– طغيان النزعة الفردية واللامبالاة والتهرب من تحمل المسؤوليات.

– التشاؤم من إمكانية تغيير المحيط نتيجة الإحباطات التي يعيشها الكثير من السكان لاسيما الفقراء منهم **(بريم، 2017–2018، صفحات 100–101).**

كل هذه الاشكالات والمعوقات التي تواجه العمل التطوعي في الجزائر؛ هي نتيجة افرزتها المعاملة الارتجالية والمناسباتية للدولة، فسياسة الدولة الخاصة بالعمل التطوعي لا تزال تشوبها بعض الغموض وعدم الوضوح. ومن أبرز الانتقادات التي وجهت للسياسات التنموية في الجزائر هو إهمالها للجانب الاجتماعي، لأنه حسب المنظور الحديث للتنمية فهذه الأخيرة عبارة عن عملية تفاعلية بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي، لذلك على الجزائر إحداث تغييرات في كل من النظم الاجتماعية والأداء المؤسساتي، للوصول إلى تنمية شاملة تدمج فيها جميع الفئات الاجتماعية، التي تبنى على أساس التضامن والتماسك بين أفراد المجتمع، وحسن التعامل مع الإمكانيات المحلية واستثمارها. لذلك سعت الدولة الجزائرية إلى تفعيل مبدأ المشاركة من خلال مختلف القوانين والقرارات الصادرة للتحكم في الإجراءات الإدارية في مختلف الإدارات العمومية حيث نشهد على ضخامة الجهود التي بذلت من طرف السلطات العمومية في ميادين التسيير الحضري بالمدن الجزائرية خاصة فيما تعلق في مجال إعداد التشريعات وإصدار النصوص القانونية، وإتاحة فرص التدخل أمام مكونات المجتمع المحلي والمدني، لأجل تقديم الإسهام والاقتراحات البناءة، وصوغ المبادرات في مختلف ميادين التسيير والتنمية المحلية. لكن بالنظر إلى الواقع وبعد ما يقارب الثلاثون سنة من تبني هذا النهج في التسيير نجد أن النمط الإداري على المستوى المحلي لازال نفسه المتبع في السياسات التنموية التي اتبعتها الجزائر سابقا وبقيت استراتيجية المشاركة مجرد تشريع في ظل عدم التماس أي أثر أو عائد في مجال الممارسات السكانية، حيث ظلت عقيدة المشاركة لدى ساكنة المدن الجزائرية، تتسم بنوع من السلبية والعزوف عن تبني وخوض أية مبادرات والمضي بها قدما، كما توضحه لنا مجموعة من الاستدلالات المتواترة في هذا الإطار، والتي كما حددها الأستاذ قاسمي شوقي تتمثل في:

أ. الإخفاق الذريع الذي انتهت إليه عملية تسيير الأجزاء المشتركة التي سعت إليها الجزائر، حيث أشارت إحدى الدراسات ، إلى عدم اهتمام الشريك الاجتماعي المتمثل في السكان بتسيير شؤونهم، من خلال عدم عقد الجمعيات، وتعيين المتصرفين للقيام بإدارة هذه العملية، مستمرين في سياسة الاتكال على الدولة أولا، والبلدية بشكل أقل للقيام بتسيير هذه المساحات.

ب– فشل عملية التنازل عن أملاك الدولة الثانية والتي تم إطلاقها في سنة 2004، بعد انصراف السكان عن شراء مساكنهم، مما أدى إلى وقفها نهائيا من قبل السلطات العمومية.

ت- المؤشرات الأولية لقانون استكمال المباني، تتحدث عن تدني معدلات الإقبال على تسوية وضعية الأملاك العقارية، وذلك في مقابل نجاح لمبادرات أخرى وتحقيقها لنجاح مقبول، من شاكلة سياسة البناء الذاتي والسكن التساهمي.

ج- إخضاع التمثيل السكاني ضمن مجلس إدارة الوكالات العقارية الولائية غالبا، إلى عمليات انتقائية تبادر بها الإدارة المحلية، الأمر الذي يطرح التساؤل عن مدى مشروعية التمثيل، ومقدرته على إبداء تكفل حقيقي بالانشغال العام **(قاسمي، 2013/2012، الصفحات 313-314)**.

7- معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية:

توجد في كل مجتمع مجموعة من المعيقات التي تحد من المشاركة الفعالة التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية الفعلية والحقيقية للمجتمع المحلي، وتتعدد أسباب العزوف عن المشاركة، سواء كانت هذه الأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وهي ترتبط بالسكان أنفسهم أو بالمنظمات والهيئات التي تنظم حركة المشاركة في المجتمع، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1- معوقات ترجع إلى طبيعة المشاريع:

- عدم اتفاق المشاريع مع ميول واحتياجات بعض فئات المجتمع مثل الشباب وكبار السن.
- تعقد الإجراءات للحصول على الخدمات والاستفادة من المشاريع.
- عدم ارتباط المشاريع بالاحتياجات الأساسية للسكان، لذلك يجب أن يسبق أي مشروع دائما دراسة عن طبيعة المجتمع المتأثر وخصائصه، فدرجة تعقيد المجتمع المتأثر وتكوينه الديمغرافي وارتباطه مثلا بتنوع عرقي أو فكري أو مذهبي يمكن أن يشكل عائقا ويتطلب جهدا إضافيا. لذلك فدعم وتشجيع عملية المشاركة يتحقق حين يدرك المجتمع أن المشروع يعود عليهم بالفائدة، وأن لا يكون للمشروع تأثير سلبي مباشر على حياتهم مثلا كترحيلهم أو حرمانهم من امتيازات معينة.
- عدم اشتراك السكان في كل خطوات المشروع منذ دراسته وتنفيذه وانتهاء بالمتابعة والتقويم. الذي يعود بالأساس إلى مشاكل في التواصل بين المجتمع المشارك والمؤسسة أو الهيئة المشرفة على المشروع.
- بعد المشاريع عن الكتلة السكانية.
- سوء الخدمة المقدمة من المشاريع، الذي يمكن أن تكون بسبب التوتر الذي قد يحدث بين الخبراء والمجتمع المشارك، نتيجة للعديد من الأمور منها اختلاف الأهداف وعدم الحصول على حلول مرضية للطرفين.

2- معوقات ترجع إلى الساكنة:

- انخفاض مستوى الدخل الفردي: يشكل عقبة رئيسية أمام عملية المشاركة في التنمية الحضرية، إذ يقلل من أهمية عامل الانتباه لدى الساكن نحو المخططات التنموية والمشاركة فيها وتقييمها. والذي ينجم عنه كذلك تزايد معدلات الفقر في المناطق الحضرية.

- تمسك الأفراد في المجتمع المحلي بثقافتهم كتلك التي تتمثل في نظام القرابة والطائفية والوضع الطبقي والعروشية، وما تنطوي عليه من قيم مختلفة تعيق المشاركة في المشاريع المحلية العامة.

- ارتفاع نسبة الجهل والأمية بين أفراد المجتمع المحلي ونقص الوعي الاجتماعي والسياسي لديهم، يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المشاركة.

- مشكلة النمو الديموغرافي المتسارع والذي يقابله بطء في المشاريع التنموية **(بطيب، 2017، صفحة 59)**

- عدم وضوح دور الساكنة في المشاركة.

- فقدان الثقة في المسؤولين.

- نقص الوعي الاجتماعي والسياسي لدى المواطنين، يضاف إلى ذلك قلة الوعي الثقافي للمجتمع بأهمية المشاركة السكانية، ما ينتج عنه عدم إدراك أهميتها، وكذلك الفهم الخاطئ لها.

- مرور المشارك بخبرة سيئة أثناء المشاركة في أحد المشروعات، يجعله يتردد في المشاركة في المرات التالية.

- عدم وجود وقت فراغ لدى المواطنين، وذلك لانشغالهم بأمور الحياة المعيشة اليومية **(العمري، 2000، صفحات 159-161)**

- نضيف إلى النقاط السابقة عامل الجنس الذي يظهر واضحا خاصة في الدول العربية، وهذا يتطلب جهد أكبر وتنوع في تقنيات المشاركة لإعطاء المرأة حقها في أن تكون عنصرا فاعلا في عملية المشاركة.

- هناك اعتقاد عام بين أفراد المجتمع مفاده أن التنمية بجميع أشكالها مسئولية الدولة وليس مسئولية الشعب ومن ثم صار هناك نوع من الاتكالية والاعتماد من طرف السكان على الدولة في جميع شؤون التنمية. يرجع البعض ذلك إلى تأثير الاستعمار الذي ترك فكرة لدى أفراد المجتمع بأن مايقع خارج المنزل أو ما يكون خراج الحياة الشخصية للساكن فهو لا يعنيه، وتتحمل السلطات المعنية مسؤوليته.

- تضارب اهتمام المجموعات داخل المجتمع: تتعارض أهداف التنمية المحلية نتيجة لتضارب مصالح فئات المجتمع وذلك حسب التناقضات السائدة فى تلك المجتمعات ويكون مصدر التباين في الرؤى مثلا

فى المجتمعات ذات التركيب السكاني الديموغرافي المتباين تباينا إثنيا أو بين كبار السن والصغار أو بين العاطلين والعاملين **(غنيم، 2011، صفحة 92)**.

3- معوقات سياسية إدارية:

- محاربة القيادات الشعبية الناجحة.
- اللااستقرار السياسي وفقدان الحزم في تطبيق مخططات التنمية الحضرية.
- عدم قدرة السلطات الحكومية على اكتشاف القيادات الشعبية وتدريبها واستثارتها للمشاركة.
- عدم مراعاة السلطات الحكومية لإمكانيات السكان في انجاز العمل المطلوب لاتمام المشاريع **(العمري، 2000، صفحات 159-161)**.
- عذر لإخلاء المسئولية: الاعتماد على المشاركة السكانية خاصة العفوية منها، من شأنه أن يعمل على تشجيع الحكومات لا سيما في دول العالم الثالث، للتخلي عن مسؤوليتها اتجاه الفقراء أو الجماعات التي لا تحصل على الخدمات بالمستوى المطلوب **(قاسمي، 2013/2012، صفحة 280)**
- مشاكل في التواصل بين السكان والسلطات المحلية والتي قد تكون ناتجة عن ضعف تقنيات المشاركة أو أسلوب تطبيقها أو عدم ملائمتها لخصائص السكان **(سعادة، 2009، صفحة 30)**.
- المشاركة نفسها تساهم في توليد الصراعات والخلافات بين السكان من جهة والخبراء والفنيين في هيئات الوحدات المحلية من جهة أخري حول سلطة اتخاذ القرار، حيث يعتمد الخبراء لأنهم المسؤولون عن اتخاذ القرار في هيئاتهم، في حين يعتقد السكان أنهم الأقدر على تحديد أولوياتهم، كما أن مشكلة اختلاف حاجات السكان باختلاف فئاتهم وطبقاتهم قد تكون مشكلة أمام ترتيب الحلول للمشاكل المحلية **(غنيم، 2011، صفحة 179)**.
- تخوّف معظم السلطات المحلية من الانفتاح على السكان لاحتمال زيادة مطالبهم التي قد تفوق إمكانيات البلدية في مرات كثيرة.
- تعمد بعض رؤساء البلديات عدم إشراك السكان قصد التستر على الفضائح التي يرتكبونها خاصة وأن ما يتداول من أخبار المنتخبين المحليين تشير في أغلبها عن تجاوزات وإحالة قضاياهم على العدالة؛ خصوصا ما تعلق بالمشاريع التنموية، كما أن أغلب المداولات لا يتم تعليقها وفق القانون، بل يتم التأشير عليها من قبل السلطات البلدية، وتصادق عليها مصالح الدائرة دون الالتزام ببنود القانون، في وقت يتم فيه تمرير بعض المداولات المتعلقة بصفقات عمومية بطريقة غير قانونية، إذ غالبا ما يتم تضخيم فواتيرها ولا يؤخذ برأي المواطنين فيها كما ينص قانون المداولات **(بطيب، 2017، صفحات 59-60)**

– طغيان دور الدولة: إن دور الدولة الغالب وطغيانه يؤدى إلى ضعف عملية صنع القرارات وتنفيذ الخطط الهادفة لتنمية المجتمع، حيث تسود البيروقراطية بمفهومها السلبي، كما أنها تلجأ إلى الروتين والبطء في الاجراءات. أما المشاركة في التنمية فتعتبر مشاركة صورية ولا تعدو أن تكون مشاركة تستغل لمساندة الوضع السياسي وتستغلها الدولة بتوجيهها نحو اهتمامات السياسة المركزية – سيطرة الخبراء الأجانب من خارج الدولة: إن سيطرة الخبراء الأجانب من خارج الدولة على مشاريع التنمية الحضرية تعد من معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية، ذلك أن الخبراء الأجانب يستبعدون أفراد المجتمع المحلي من المشاركة في المشاريع التنموية، هذا فضلا عن جهلهم بخصائص وثقافة تلك المجتمعات، مما يؤدى إلى ضعف فرص نجاح التنمية وعدم تطوير قدرات المجتمع المحلي **(بن زارع، 2015، صفحة 40)**.

– الانتقائية في المشاركة: عادة ما تتم دعوة قادة المجتمع والنفوذ للمشاركة في عمليات التخطيط التنموي المحلي، ويتم اختيارهم بانتقائية مقصودة تعود منفعتها ونتائجها على مجموعات معينة دون غيرها من المدينة، وتعتبره النظم الحاكمة مشاركة، وغالبا ما تسود هذه الأوضاع في نظام الحكم الديكتاتورية **(غنيم، 2011، صفحة 92)**.

4– هناك أيضا معوقات تتعلق بقصور وسائل الإعلام سواء الصحافة بأنواعها أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة في نشر ثقافة المشاركة السكانية بين أفراد المجتمع المحلي.

5– الاغتراب والشعور بعد الانتماء: بالإضافة إلى كل هذه المعوقات التي سبق ذكرها، هناك عدة أسباب أخرى تؤدي إلى عزوف الساكنة عن المشاركة، ونخص بالذكر في بعض المجتمعات التي لا يشعر فيها السكان بالانتماء الحقيقي لمجالهم، هذا الشعور الذي يتولد لديهم نتيجة ما تم توارثه من تجارب سلبية سابقة مرت بها عمليات المشاركة في مجتمعهم.

إن أزمة اللامشاركة التي يعيشها السكان المحليين خاصة، تولد لديهم ما سماه علماء الاجتماع بالاغتراب والذي يشير إلى حالة العجز والضياع في الحياة التي يعيشها السكان والتي تحول دون مشاركتهم الفعالة في تحقيق التنمية على مستوى مجتمعاتهم المحلية. فحالة الاغتراب التي يعيشها السكان والتي تعبر عن حالة عدم الرضا وخيبة الأمل والإحباط وعدم الانتماء هي الأسباب المؤدية لعزوف السكان عن المشاركة في تنمية محيطهم. فالاغتراب هو أحد أهم الأسباب التي تولد حالة العزوف عن المشاركة في تنمية المجتمع من طرف السكان، فكما يفسره علماء الاجتماع فالاغتراب هو " حالة اجتماعية تنتاب الإنسان تتضمن قيما سلبية أو عكسية" **(خاطر، 2000، صفحة 290)**.

ويمكن القول انه رغم كثرة وتعدد معوقات المشاركة السكانية في التنمية بجميع مجالاتها مابين المعوقات الاقتصادية والإدارية واخرى اجتماعية، فالعمل على تجاوز هذه المعوقات وعلاجها هو في الحقيقة تجاوز وقضاء على حالة الاغتراب التي يعيشها الساكن. فكما سبقت الاشارة اليه أن الفرد إذا شعر بحرمانه من حرية التعبير عن رأيه، وتهميشه عند صياغة السياسات التنموية في المجتمع وغيرها من الأمور التي تشعره بعدم الانتماء وقلة الأهمية بالنسبة لمجتمعه، تتولد لديه حالة من الإحباط التي يمكن أن تتطور وتصبح اغترابا وعزوفا عن المشاركة في تنمية المجتمع، مما ينجر عنه عواقب سيئة على المجتمع المحلي والمجتمع الكلي وحتى المجتمع الدولي، فالافراد المغتربون هم أكثر الناس تذمرا واستعدادا للتخريب والاحتجاج وكل ما من شأنه أن ينتقم من المجتمع وقيادته التي يعتقدون أنها السبب في اغترابهم **(خشمون، 2010-2011، صفحة 131)**

إن وجود واحد أو مجموعة من هذه المعيقات سيؤدي بالتأكيد إلى عدم كفاءة وفعالية المشاركة السكانية، ويمكن كذلك كأقصر تقدير سيؤدي إلى اللامشاركة أي عزوف السكان نهائيا عن التدخل في شؤون المجتمع، وهذا ما نلاحظه في الوقائع وفي النتائج التي تؤول إليها بعض المشاريع غير المراعية لعملية المشاركة السكانية. ولتفادي حدوث ذلك لابد من تبني مجموعة من الآليات أو الطرق الواقعية التي تمكننا من التغلب على معوقات المشاركة السكانية، وهي تتمثل غالبا في:

- الثقة المتبادلة: بين الحكومة المركزية والمحلية من جهة وبين كافة الشركاء من جهة أخرى، حيث تعتبر هذه الثقة من الأسس الهامة التي تحقق مبدأ الشراكة.

- الحوار: وهو وسيلة التفاهم والبنية الأساسية للشراكة كما يؤدى إلى التعرف الكامل على الإمكانات المتاحة لكل طرف من الأطراف المعنية.

- التدريب والتعليم: هما ضرورة لإكساب السكان ثقافة الحوار والمشاركة عل كافة المستويات.

شفافية التعامل: تمثل الشرط الأساسي للتعامل بين الشركاء كمبدأ يعتبر وضوح الرؤية ضروري لإدخال منهج الشراكة في عملية التنمية.

-المساءلة: التي تعني بأن كل طرف من الأطراف المعنية مساءل أمام الأطراف الأخرى ومطالب بالرد على كافة الاستفسارات لتوضيح ما حققه من إنجازات.

- الاستمرارية: غالبا ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص أو الجهات الشعبية إلى فترات طويلة، وخلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير سياسات الدولة مما يؤدي بدوره إلى إلغاء

مشاريع الشراكة. لذا يجب الأخذ في الإعتبار المدة الزمنية الملائمة عند تنفيذ المشاريع.(**طارق، 2009، 467**).

شكل رقم (12) يوضح العلاقة بين معوقات المشاركة السكانية وآليات التغلب عليها

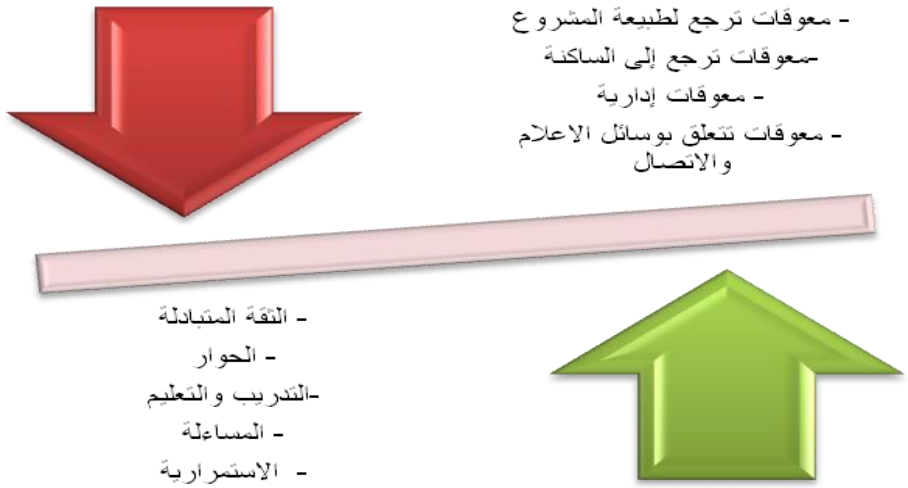

المصدر من إعداد الباحثة

حيث نلاحظ أن معوقات المشاركة السكانية في تناقص كلما كانت آليات التغلب عليها مفعلة. وهذه النقاط سالفة الذكر تؤدي بنا إلى طرح موضوع آخر عن متطلبات نجاح المشاركة السكانية. فلكي تساهم المشاركة السكانية بشكل مؤثر وفعال يجب أن تتوفر لها العناصر الآتية:

- **الفعل:** بمعنى الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة أهداف.
- **التطوع:** بمعنى أن تكون جهود المواطنين طواعية وباختيارهم حيال شعورهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعهم وليس تحت تأثير أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي.
- أن لا يكون عائد المشاركة لفئة محددة أو جماعة دون فئات المجتمع الأخرى.
- وجود هيكل تنظيمي سياسي أو شعبي يشجع عملية المشاركة ويدعمها ويوجهها.
- أن تتوافر درجة مناسبة من الوعي الاجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع بمشكلاتهم القائمة واحتياجاتهم غير المشبعة وضرورة توعيتهم بأهمية التحرك لمواجهة هذه المشكلات.
- ضرورة توافر التمويل اللازم لدى أفراد المجتمع وجماعاته بما يساعد في المشاركة في مشروعات تنمية المجتمع المحلي.

– يجب أن تكون هناك قدرة لدى أفراد المجتمع للتعامل مع المنظمات التنفيذية والتشريعية على المستوى المحلي والقومي فيما يتعلق بحقهم في المشاركة.

– ضرورة الاهتمام بالظروف العامة للمجتمع والنظر إليه من الداخل بمعنى التعرف على مختلف العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراده وجماعاته ومختلف مكونات ثقافته حتى لا تتضمن برامج التنمية ومشروعاتها ما يتناقض مع تلك العلاقات والمكونات الثقافية ما يؤدي إلى ضمان تحقق النجاح المطلوب إلى أقصى درجة ممكنة(**العمري، 2000، صفحات 155–156)**

– دعم وتنمية الإحساس بالمسؤولية وتشجيع القيادات على تحمل المسؤولية.

– تنمية الميكانزمات المناسبة لتحقيق مشاركة الساكنة من خلال الأجهزة الحكومية والمدنية.

– الشعور بالانتماء إلى الوطن وإحساس المواطنين بان مشاركتهم في مختلف شؤون المجتمع تعتبر واجبا تفرضه واجبات المواطنة والعضوية في هذا الوطن **(البحيري، 2013، صفحة 31)**.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة

1- مجالات الدراسة

– المجال المكاني

– المجال الزمني

– المجال البشري

2- منهج الدراسة

3- عينة الدراسة

4- أدوات جمع البيانات

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة

1- مجالات الدراسة: حدود الدراسة

تحدد مجالات هذا البحث كالآتي:

أ- المجال المكاني: تم إجراء الدراسة الميدانية بأحياء مختلفة من مدينة بسكرة، حيث اخترنا أربعة أحياء (حيين من النمط الجماعي وحيين من النمط الفردي) ولم يكن هدفنا من اختيار هذه الأحياء هو المقارنة بينها بخصوص معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية في كل حي، وإنما لتعميم النتائج التي توصلنا إليها في هذا الشأن على كل أسر وأحياء مدينة بسكرة، والمدن التي تشبهها وتعيش نفس ظروفها وتحمل نفس خصائصها.

*** التعريف بولاية بسكرة:**

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية لدولة الجزائر؛ تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وبالتالي هي أول واحة انطلاقا من الشمال نحو الصحراء من جهة الشرق، تتربع ولاية بسكرة على مساحة إجمالية تقدر بنحو 21.509،80 كلم^2. وتضم 28 بلدية موزعة على 10 دوائر إدارية. أما إداريا فقد صنفت بسكرة " ولاية " أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 **(الموقع الرسمي لولاية بسكرة، 2023)**

يحدها:

* ولاية باتنة من الشمال

* ولاية مسيلة من الشمال الغربي

* ولاية خنشلة من الشمال الشرقي

* ولاية ولاد جلال من الجنوب الغربي

* ولاية الوادي من الجنوب الشرقي

* ولاية المغير من الجنوب. **(الموقع الرسمي لولاية بسكرة، 2023)**

تعاقبت على أرض ولاية بسكرة العديد من الحضارات والثورات بدءا من العهد الروماني إلى الفتوحات الإسلامية إلى الغزو الفرنسي؛ بسبب موقعها الاستراتيجي، باعتبارها بوابة الصحراء، وهمزة وصل بين الشمال والجنوب. إن الحركة العمرانية لمدينة بسكرة انطلقت من مصادر المياه، فكان منبع حمام الصالحين ومنابع رأس الماء البدايات الأولى ببسكرة، فشكلت منابع الحمام ما عُرف بـ: "بيسينام"؛ حيث عُثر بالقرب من هذا الحمام على بقايا أثرية. أما الثانية فكانت النواة الأولى لما عُرف في العهد الروماني "فيسيرة"، ويبدو أن طبيعة ماء منبع الحمام حالت دون توسع "بيسينام"، ليترك المجال إلى" فيسيرة"،

لتتحول إلى التسمية الحالية مع الفتوحات الإسلامية، وتتوسع تحت ظروف تاريخية ومعطيات جغرافية اقتصادية وحضارية.

*** التعريف بمدينة بسكرة:**

مدينة بسكرة وهو المجال الجغرافي لدراستنا فتعتبر البلدية عاصمة الولاية وأهم بلدياتها ومركز معظم الأنشطة الاقتصادية، يحدها من الشمال بلدية لوطاية وبلدية البرانيس، ومن الجنوب بلدية اوماش ومن الشرق بلدية سيدي عقبة وبلدية شتمة، ومن الغرب بلدية الحاجب.

تمتد على مساحة 127.70 كم^2، وقدر عدد سكانها حسب إحصائيات 2020 بـ 312942 نسمة وتعتبر بذلك أكبر بلديات الولاية من حيث الكثافة السكانية. **(الموقع الرسمي لولاية بسكرة، 2023)**

يكتسي مجال الدراسة أهمية كتجمع بلديات وكذلك بالنسبة للولاية ككل، استمده من كونه يضم مدينة بسكرة مقر البلدية والدائرة والولاية في آن واحد، وما تمثله وتلعبه هذه الأخيرة من دور هام وهيمنة على المستوى الولائي والجهوي إداريا ووظيفيا؛ بالإضافة إلى موقعه المركزي واحتوائه على أهم شبكة من الطرق الوطنية التي تعبر الولاية؛ مما يجعله يتمتع باتصالية ممتازة، وهذا لم يمنع معاناة العديد من أحياء المدينة من نقص المياه الشروب وقدم التمديدات الصحية ورداءتها وحتى تلفها إلى جانب رداءة الطرق والأرصفة –هذا إن وجدت– خاصة في الأحياء البعيدة عن الشوارع الرئيسية وهذا ما شوه الطابع الحضري للمدينة.

ومنه فقد وقع اختيارنا على أربعة أحياء من المدينة وهي كالتالي:

1– حي 400 مسكن اجتماعي العالية وهو حي جماعي يقع في شرق مدينة بسكرة تقريبا.

الشكل رقم (13) يوضح: مخطط حي 400 مسكن اجتماعي العالية

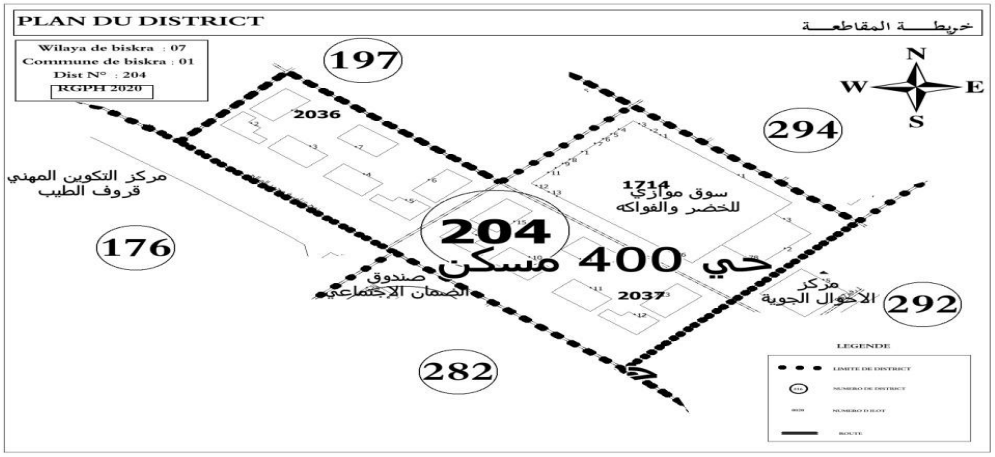

المصدر: بلدية بسكرة،الأمانة العامة، مكتب الإحصاء (سنة2023)

2- تجمع 240 مسكن اجتماعي الكورس يقع في المنطقة الغربية من مدينة بسكرة.

الشكل رقم (14) يوضح: مخطط حي 240 مسكن اجتماعي الكورس

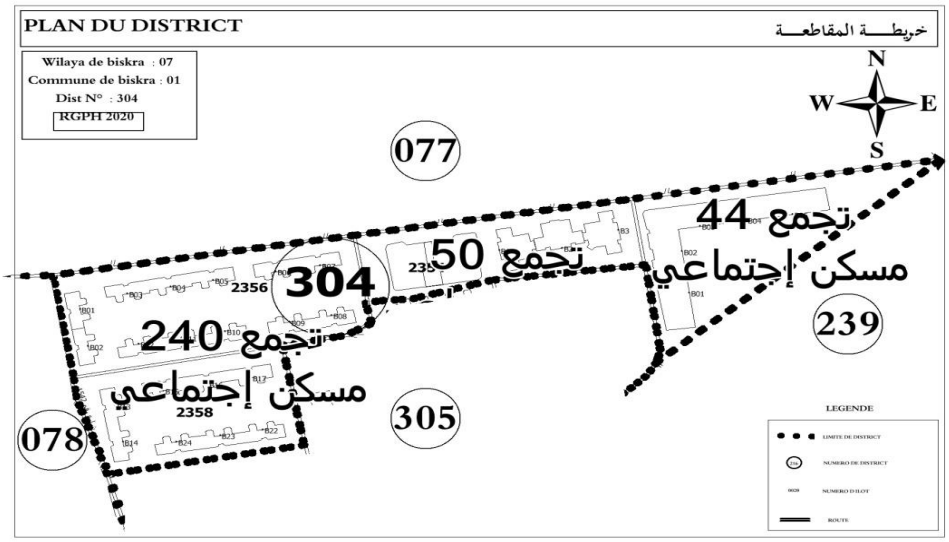

المصدر: بلدية بسكرة،الأمانة العامة، مكتب الإحصاء (سنة2023)

3- حي راس القرية وهو حي فردي من بين أقدم أحياء مدينة بسكرة يقع في المنطقة الداخلية من الجنوب الشرقي لمدينة بسكرة:

الشكل رقم (15) يوضح: مخطط حي راس القرية

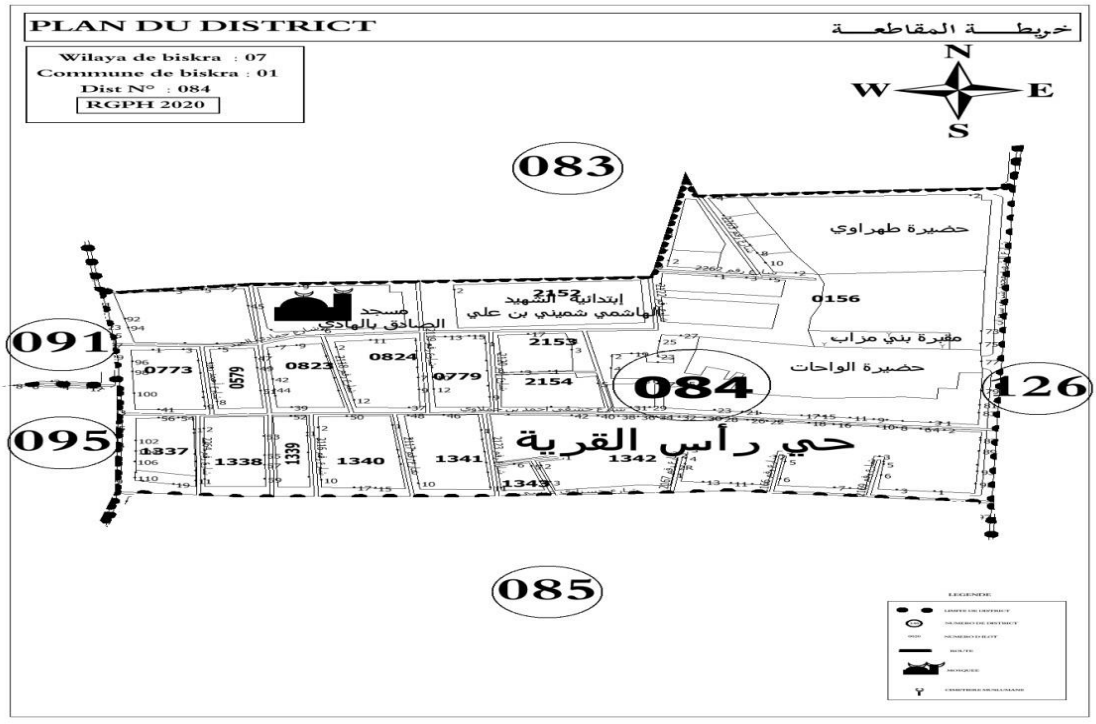

المصدر: بلدية بسكرة، الأمانة العامة، مكتب الإحصاء (سنة2023)

4- حي المجاهدين وهو حي فردي من بين أقدم أحياء مدينة بسكرة ويقع في الجهة الغربية للمدينة

الشكل رقم (16) يوضح: مخطط حي الجاهدين

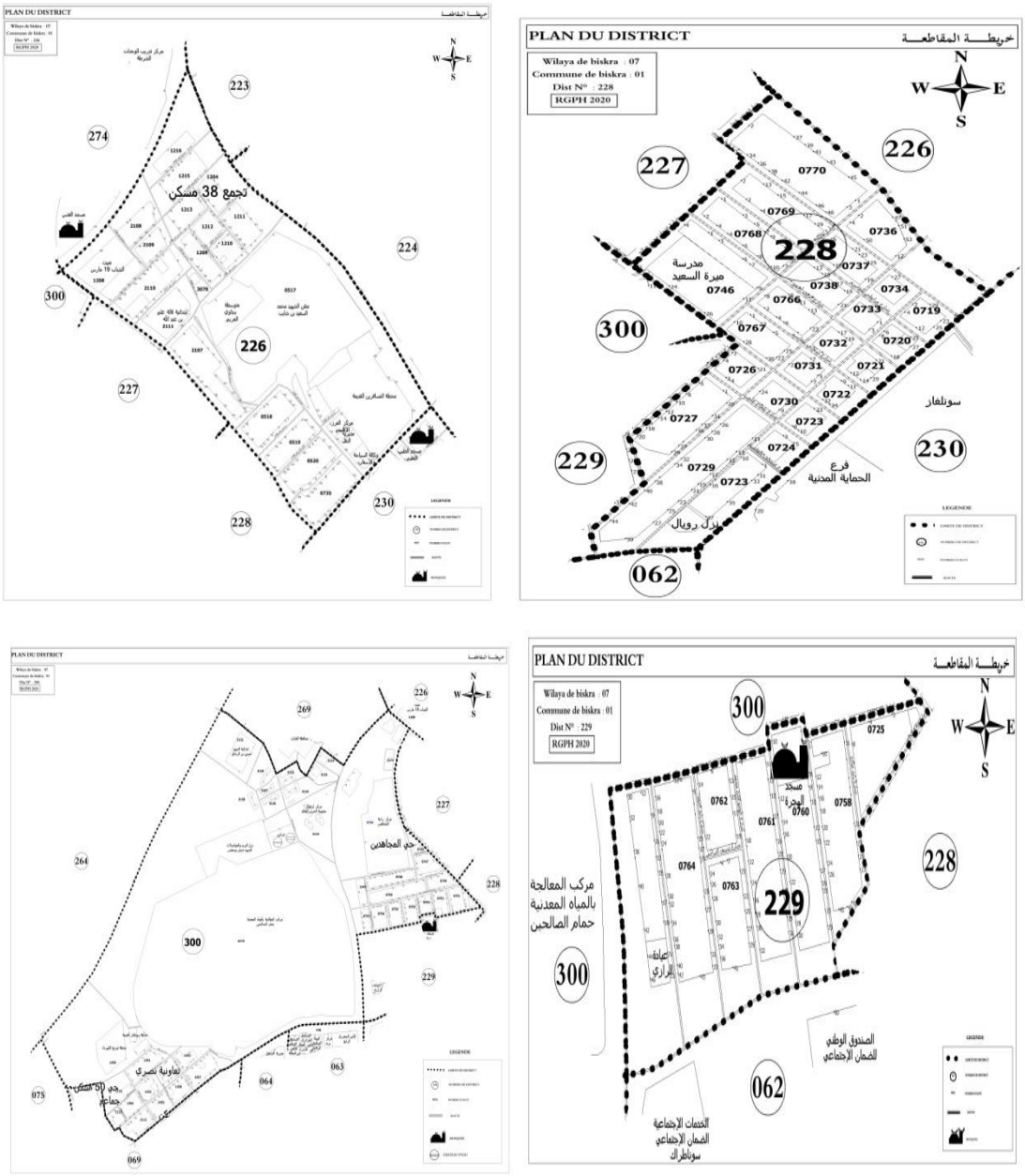

المصدر: بلدية بسكرة،الأمانة العامة، مكتب الإحصاء (سنة2023)

* **ملاحظة:** حي المجاهدين كبير جدا لذلك تم تقسيمه على أكثر من مقاطعة واحدة صغيرة لذلك نجده موزع على أربعة مقاطعات: رقم 226؛ رقم 228؛ رقم 229؛ رقم 300.

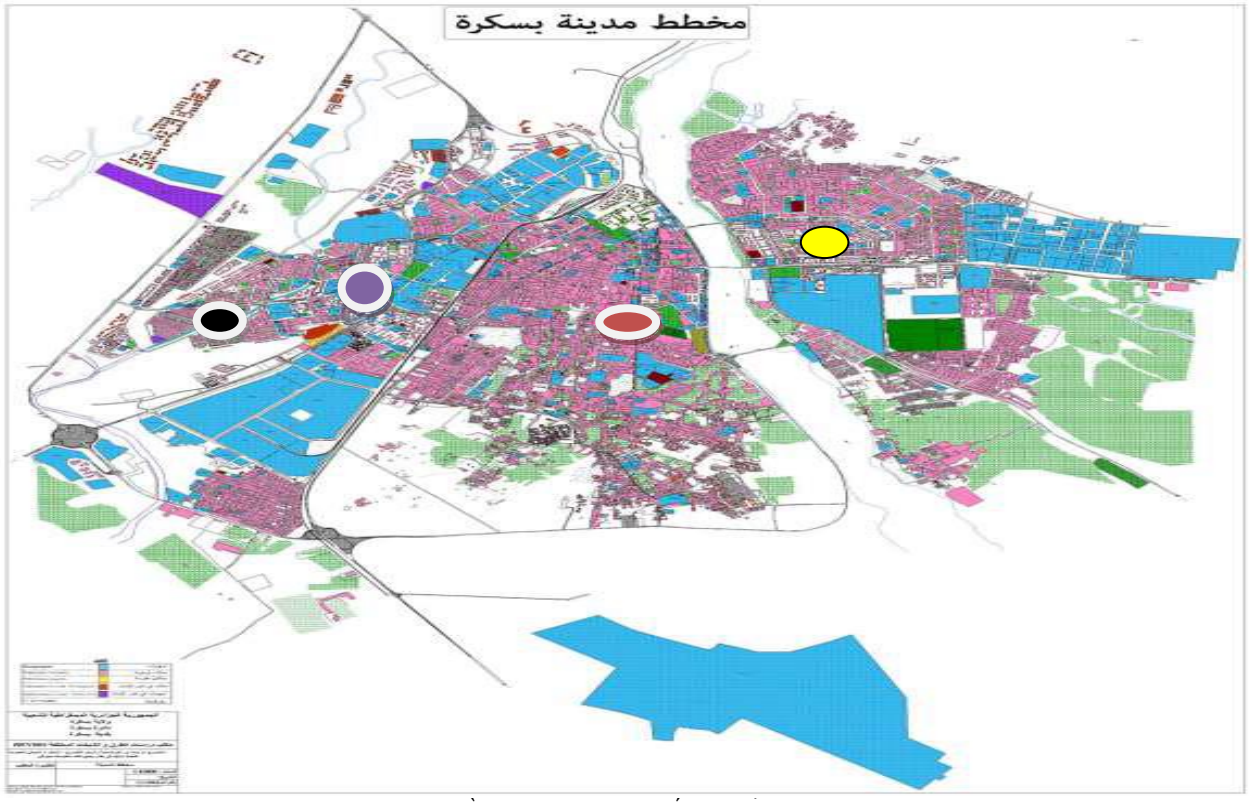

حي المجاهدين
حي راس القرية
حي 240 مسكن الكورس
حي 400 مسكن العالية

جدول رقم (03) التعريف بأحياء الدراسة

إسم الحي	عدد المساكن	عدد الأسر	عدد السكان
حي المجاهدين	**2240**	**752**	**3285**
حي راس القرية	**206**	**204**	**346**
حي 240 مسكن	**240**	**305**	**596**
حي 400 مسكن	**400**	**501**	**1086**
المجموع	**3086**	**1762**	**5313**

المصدر: بلدية بسكرة،الأمانة العامة، مكتب الإحصاء لسنة 2023

وقد تم اختيارنا لهذه الأحياء من مدينة بسكرة للأسباب التالية:

– دراسة الأنماط السكنية المختلفة المتواجدة في مدينة بسكرة بين الأحياء الفردية والجماعية أو الأحياء المخططة وغير المخططة.

– الأحياء المختارة تعاني من مشاكل ونقص في التهيئة الحضرية(أنظر شبكة الملاحظة الملحق رقم 02)

– معرفة الباحثة بالمنطقة وسهولة التحرك فيها، بالتالي سهولة التعامل مع السكان، وهو ما لا يتوفر لنا بباقي الأحياء.

– محاولة حصر أكبر عدد من أنواع المعوقات التي تحول دون تحقيق مشاركة سكانية فعالة في التنمية الحضرية بأحياء مدينة بسكرة.

ب– المجال الزمني:

وهو الفترة التي استغرقها البحث بجانبيه النظري والميداني، في الواقع لا يمكن التحديد الدقيق لبداية الدراسة، فمنذ تحديد موضوع البحث وقبوله من اللجنة العلمية وأول تسجيل فعلي له بتاريخ 24–06–2021، بدأنا بالدراسة الاستطلاعية واستكشاف المجال، والاتصال ببعض المعنيين بالتنمية الحضرية بمدينة بسكرة، ويذكر مثلا أن أول مقابلة مع مسؤولين في مقر بلدية بسكرة ، مكتب الإحصاء كانت بتاريخ 2022/11/10، – وقد سبقتها العديد من الزيارات التي لم نتحصل فيها على أي معلومة– مرة بسبب غياب المسؤول ومرة بسبب ضغط العمل ومرة أخرى تحت عذر أن المسئول في اجتماع– في الأخير تحصلنا على بعض الاحصائيات والمخططات التي تتعلق بالأحياء محل الدراسة، ثم النزول إلى الميدان ومعاينة الأحياء وبناء على شبكة الملاحظة(أنظر الملحق رقم02) والتقاط بعض الصور للأحياء المعنية بالدراسة (أنظر الملحق رقم 03). تليها فترة نزولنا إلى الميدان لتوزيع إستمارات الاستبيان النهائية على أرباب الأسر بالأحياء المعنية بالدراسة والتي استغرقت قرابة شهرين بين 28 أفريل 2023 إلى غاية 26 جوان 2023. تليها مرحلة تفريغ وتحليل البيانات واستخلاص النتائج والتي امتدت من 01 جويلية 2023 إلى غاية 20 سبتمبر 2023. أما بالنسبة للدراسة النظرية فلم تحدد بوقت فكنا نعمل على الجانبين النظري والميداني في آن واحد.

ج– المجال البشري:

وهو مجتمع البحث أي جميع العناصر ذات العلاقة بمشكلة الدراسة التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها نتائج الدراسة، وهي هنا جميع أرباب الأسر في مدينة بسكرة، لكن الصعوبة تكمن في أن عدد مفردات مجتمع البحث قد يكون كبيرا بحيث لا يستطيع الباحث إشراكهم جميعا ضمن مفردات الدراسة ، لذلك كان من الضروري اختيار عدد أقل من أحياء المدينة لإجراء الدراسة ولكن كان عدد أرباب الأسر

كبيرا أيضا (1762 رب أسرة) ويصعب أجراء مسح شامل لهم، لذا لجأنا في هذه الحالة إلى اختيار مجموعة جزئية من مجتمع البحث أي أخذ عينة تمثيلية من مجتمع البحث الكلي.

2- عينة الدراسة:

1- نوع العينة: العينة القصدية

لقد فرضت علينا طبيعة الموضوع وأهدافه والبيانات التي نرغب الوصول إليها؛ إتباع أسلوب العينات غير الاحتمالية باستخدام العينة القصدية (الغرضية) حيث تعرف هذه الأخيرة بأنها " تلك التي يقوم الباحث فيها بانتقاء مفردات عينته من بين مفردات مجتمع الدراسة بالشكل الذي يشعر أنه يساعده في تحقيق أهداف دراسته بصورة أفضل **(غسان، 2002، صفحة 154)**

*** تبرير اختيار العينة:**

- تعذر القيام بحصر شامل لجميع الأسر القاطنة في الأحياء المختارة وعدم توفر قائمة اسمية تضم جميع أرباب الأسر في هذه الأحياء
- يمنحنا أخذ العينات القصدية الحرية في تحديد البيانات التي يجب تضمينها في العينة والقيام بتحليل متعمق.
- هامش الخطأ في هذا النوع من العينات منخفض، حيث يتم اختيار مفرداتها بناءً على السمات الملائمة لمتطلبات الدراسة.
- يسمح أخذ العينات القصدية بجمع الإجابات النوعية للحصول عل رؤى أفضل ونتائج أكثر دقة في النهاية.
- معظم الدراسات السابقة في هذا الموضوع اعتمدت على العينة القصدية.
- صعوبة ملاقاة جميع أرباب الأسر في الحي، وذلك لعدة أسباب والتي من بينها إلتزاماتهم المهنية خارج الحي.

* * **لماذا أرباب الأسر؟:** تكمن الدوافع وراء الاختيار القصدي لأرباب الأسر كعينة للدراسة في كون أرباب الأسر يتميزون بقدر من المسؤولية الذي اكتسبوه من تكوينهم لأسرة واعتنائهم بها بالتالي فهم مسؤولون أيضا على توفير وسط حضري يليق بأفراد أسرهم، بالتالي فهم المعنيون بالمشاركة في التنمية الحضرية لأحيائهم بغض النظر عن نوع وكيفية هذه المشاركة.

*** حجم العينة وكيفية حسابها:**

بعد اختيارنا للأحياء من مدينة بسكرة بطريقة قصدية، تبين لنا أن مجموع الأسر في هذه الأحياء كبير نوعا ما (1762 أسرة في أربعة أحياء)، لذلك فأخذ نسبة تمثيلية أمر ضروري لأنه من غير الممكن إشراك جميع عناصر مجتمع البحث ضمن الدراسة ومنه فأخذ نسبة 10 % من المجموع الكلي للأسر يكون مناسبا وذلك إجراء منهجي معترف به من قبل العديد من المختصين في المنهجية ومن بينهم موريس أنجرس **(أنجرس، 2006، صفحة 319)** الذي يرى انه في مجتمع يقدر ببعض المئات أخذ نسبة 10 % من مجتمع البحث يكون كافيا.

بالنسبة للدراسة الحالية، 10 % من مجتمع بحث يقدر بـ 1762 مفردة، نتحصل بالتالي على حجم عينة يقدر بالتقريب 176 مبحوث.

وبما أنه هناك اختلاف في عدد الأسر في كل حي من أحياء الدراسة لابد أن نسحب عينة بنفس النسبة المئوية من كل حي، يعني أن نأخذ نسبة 10 % من كل حي وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم(04): يوضح حجم العينة في كل حي

الحي	عدد الأسر	النسبة المعتمدة	عدد المبحوثين
حي المجاهدين	752	% 10	75
حي راس القرية	204		20
حي 240 مسكن	306		31
حي 400 مسكن	501		50
المجموع	1762		176

المصدر من إعداد الباحثة

ملاحظة: طريقة حساب عدد المبحوثين كانت باستخدام طريقة الرابع المتناسب كالتالي:

* عدد المبحوثين في حي المجاهدين:

- عدد الأسر (عدد أرباب الأسر) في حي المجاهدين 752 والتي يقابلها نسبة 100%
- عندما نريد أن نأخذ 10 % من 752 نطبق الرابع المتناسب:

752 ← %100

n ← % 10

ومنه n= **75**

* عدد المبحوثين في حي راس القرية:

- عدد الأسر (عدد أرباب الأسر) 204 والتي يقابلها نسبة 100%

- عندما نريد أن نأخذ 10 % من 204 نطبق الرابع المتناسب:

204 ← %100
n ← % 10
ومنه n= **20**

* عدد المبحوثين في حي 240 مسكن:

- عدد الأسر (عدد أرباب الأسر) 306 والتي يقابلها نسبة 100%

- عندما نريد أن نأخذ 10 % من 306 نطبق الرابع المتناسب :

306 ← %100
n ← % 10
ومنه n= **31**

* عدد المبحوثين في حي 400 مسكن:

- عدد الأسر (عدد أرباب الأسر) 501 والتي يقابلها نسبة 100%

- عندما نريد أن نأخذ 10 % من 501، نطبق الرابع المتناسب:

400 ← %100
n ← % 10
ومنه n= **50**

3- منهج الدراسة:

لمعرفة جيدة بموضوع الدراسة، أي معرفة معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بأحياء مدينة بسكرة، فإنه من الضروري الاعتماد على الطريقة المنهجية الأنسب وهي هنا الطريقة الوصفية، أي الاعتماد على المنهج الوصفي والذي يهدف إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو للوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم هذا الواقع وتفسير الظواهر وإيجاد الحلول لمشاكله. ويعرف المنهج الوصفي على أنه" أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميا عن طريق جمع بيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة" **(عبد المؤمن، 2008، صفحة 287)**

* **مبررات استخدام المنهج:** وقد اعتمدنا المنهج الوصفي في دراستنا هذه للأسباب التالية:

- إقتداء ببعض الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في الدراسة الحالية والتي بدورها اعتمدت على المنهج الوصفي، بالتالي فهذا المنهج هو الأنسب لدراسة هذا الموضوع والملائم له.
- هو ما يساعدنا على معرفة معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة
- هذا المنهج يسمح باستخدام مختلف طرق جمع البيانات كالملاحظة، الاستمارة... وكذلك جميع الأساليب الإحصائية.
- وصف وتحليل ظاهرة المشاركة السكانية في ضوء التحليل الموضوعي للمعوقات التي تواجهها.

ولهذا اعتمدنا المنهج الوصفي في دراستنا، حيث تم وصف ظاهرة معوقات المشاركة السكانية في في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة، أي من واقع وخصائص ومميزات معينة، وذلك بجمع وتحليل المعطيات حول المعوقات التي يواجهها السكان والتي تم تحديدها في ضوء تساؤلات الدراسة الحالية، وهذا محاولة منا لتشخيص هذا الواقع اجتماعيا، لنتمكن بعدها من تفسير مختلف العوامل المرتبطة بالدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة عن معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية.

4- أدوات جمع البيانات:

من خلال التطرق لأهم خصائص المنهج المتبع في دراستنا، وبعد تحديد كل من المجال البشري والزمني والإطار المكاني للدراسة، يتعين علينا في هذه المرحلة تحديد أدوات جمع البيانات، والتي يجب أن تتوافق مع كل من المنهج والعينة المختارة. وفيما يلي مجموعة الأدوات المعتمدة في الدراسة الحالية:

1- السجلات والوثائق:

تمثلت في مختلف الوثائق والإحصائيات المتحصل عليها من بلدية بسكرة (الأمانة العامة، مكتب الإحصاء)، والمتمثلة في مخطط بلدية بسكرة ومخطط الأحياء الأربعة مجال الدراسة، إحصائيات السكان وعدد الأسر بكل حي.

2- الملاحظة البسيطة: من بين أهم الأدوات لجمع البيانات التي لا يكاد يخلو بحث علمي من استخدامها، ويقصد بالملاحظة البسيطة فحص الظاهرة بكل إهتمام وعناية، ويحتوي معنى الملاحظة على المتابعة الواعية بالسمع والنظر والمشاهدة للأحداث والأشكال والأفعال **(عماد، 2012، صفحة 88)**

والتي تم استخدامها طوال فترة المرحلة الاستطلاعية لاختيار أحياء الدراسة، فقد اعتمدنا على الملاحظة البسيطة لرصد الوضع العام لمختلف أحياء المدينة من أجل اختيار أحياء معينة لتطبيق الدراسة الميدانية

كما تم الاستعانة بدليل الملاحظة (انظر الملحق رقم 04) الذي اعتمدنا عليه في تطبيق أداة الملاحظة على الأحياء الأربعة المعنية بالدراسة وذلك لرصد المشكلات الحضرية خاصة البيئية والفيزيقية المنتشرة في هذه الأحياء التي وقع عليها الاختيار وذلك لملاحظة:

- مظاهر لمشاركة السكان في نشاط بالحي.
- مدى انتشار النفايات المنزلية والنفايات الصلبة في الحي.
- الفضاء العام في الحي (ساحات لعب الأطفال، الأرصفة، المقاعد...)
- وضعية الحي من حيث تواجد المساحات الخضراء والأشجار.
- وضعية الحي من حيث مشاكل تسرب الماء ومشاكل الصرف الصحي.

وقد تمت عملية إجراء الملاحظة في الأحياء المعنية بالدراسة أثناء تواجد الباحثة في أوقات مختلفة من النهار، وكنا كذلك نتوجه في عطلة نهاية الأسبوع لهذه الأحياء بهدف ملاحظة إذا ما كان السكان يتشاركون في أنشطة تهدف تنمية الحي، وهذا على أساس أنه في نهاية الأسبوع يكون لديهم متسع من الوقت للقيام بهذه النشاطات. كما قمنا أثناء معاينتنا للأحياء بالتقاط بعض الصور الفوطوغرافية التي توضح الوضع المزري الذي آلت إليه (أنظر الملحق رقم 03)

* **تبرير استخدام أداة الملاحظة**: وقد استعنا بهذه الأداة المنهجية للأسباب التالية:

- إحدى الأدوات الأساسية التي تعمل ضمن تقنيات المنهج الوصفي المتبع في هذه الدراسة والتي تخدمه وتدعم تحليلاته ونتائجه.
- إقتداء ببعض الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في الدراسة الحالية والتي بدورها اعتمدت على أداة الملاحظة في جمع البيانات.
- ساعدتنا في الاحتكاك بسكان الأحياء والتناقش معهم في أمور الحي والتعرف على مشاكله واستقراء آرائهم حول وضع الحي، الأمر الذي ساعدنا فيما بعد في توزيع الاستمارات واختبار إجابات المبحوثين التي أدلوا بها في إجاباتهم على أسئلة الاستمارة.

3- استمارة الاستبيان:

وهي الأداة الأساسية لجمع البيانات في الدراسة الحالية، واستمارة الاستبيان هي أكثر الأدوات استخداما في ميدان العلوم الاجتماعية. وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بمتغيرات الموضوع يطلب

من المبحوث أن يجيب عنها بنفسه ويعرفها موريس أنجرس على أنها " تقنية مباشر للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد، وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة **(أنجرس، 2006، صفحة 204)**

بعد الدراسة الاستطلاعية والانتهاء من الدراسة النظرية للموضوع، تم بناء الاستمارة، ففي بداية الأمر تم عرضها على المشرف وكخطوة ثانية عرضها على جملة من الأساتذة المحكمين (أنظر الملحق رقم04) لتقدير ملاءمة أسئلتها مع ميدان الدراسة وتقدير مختلف الظروف التي تواجه سير العملية في مرحلتها الميدانية، بعدها قمنا بالتعديلات انطلاقا مما أشارت إليه ملاحظات الأساتذة المحكمين تم استبعاد بعض الأسئلة وتعديل بعضها الآخر والملحق رقم 01 يوضح استمارة الاستبيان في صورتها النهائية، وبذلك يكون بناء هذه الأداة وتصميمها قد مر بالخطوات المنهجية العلمية المتعارف عليها.

وبناءا على ذلك فقد خلصنا إلى تحديد أسئلة الاستمارة التي تضمنت أربعة (04) محاور موزعة على 40 سؤال كما يلي:

المحور الأول: ويتعلق بالبيانات العامة للمبحوثين يحتوي على خمسة (05) أسئلة من السؤال رقم (01) إلى غاية السؤال رقم (05).

المحور الثاني: مخصص لمعوقات عدم الانتماء للحي وعلاقتها بالمشاركة السكانية في التنمية الحضرية، بما في ذلك عدم إحساس الساكن بامتلاك المجال العام؛ العلاقات السيئة أو السطحية مع سكان الحي وكذل شعور سكان الحي بتمييز وتهميش حيهم عن باقي أحياء المدينة. ويمتد من السؤال رقم (06) إلى غاية السؤال رقم (15).

المحور الثالث: وخصص للفرضية الثانية المتعلقة بضعف التمثيل السكاني (المتمثل في لجان الأحياء) وكيف يؤثر سلبا على المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة. ويمتد من السؤال رقم (16) إلى غاية السؤال رقم (27).

المحور الرابع: وخصص للفرضية الثالثة المتعلقة بالمعاملات الإدارية وتأثيرها على المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة. ويمتد من السؤال رقم (28) إلى غاية السؤال رقم (40).

* بعد مرحلة التحكيم قمنا بالنزول إلى الميدان وتجريب الاستمارة، للوقوف على مدى صلاحيتها ومدى وضوحها بالنسبة للمبحوثين، فوجدنا أن هناك أسئلة غامضة ومفردات غير مفهومة بالنسبة لمفردات العينة ما اضطرنا إلى تبسيط الصياغة اللغوية قدر المستطاع واستخدام مفاهيم عامة أكثر منها

مصطلحات علمية لكي نسهل على المبحوث الإجابة وهذا أكيد في حدود ما نراه مناسبا ولا يؤثر على الهدف العام للاستمارة، وهكذا خرجت الاستمارة بشكلها النهائي بـ 40 سؤال.

* فترة توزيع الاستمارات في شكلها النهائي كان عملا شاقا بعض الشيء فقد كنا نختار منازل عشوائيا من الأحياء الأربعة المعنية بالدراسة، كنا نطرق الباب ونتكلم مع صاحب المنزل فمنهم من يتجاوب معنا ويقبل الاجابة على الاستمارة ومنهم من يرفض. كما كان لابد أن نشرح الغرض من الاستمارة في كل مرة، فكنا نترك الاستمارة مع الأسر التي قبلت التعاون معنى بعدها نعود لأخذها لذلك فقد استغرقت هذه العملية قرابة الشهرين. كما أننا كنا في كل مرة نأخذ صورا فوطوغرافية للمنازل (لتجنب الخطأ عند العودة لأخذ الاستمارة) التي قبل أصحابها التجاوب معنا وهذا سبب لنا بعض الاحراج وسوء الفهم من السكان.

*** تبرير استخدام استمارة الاستبيان:**

- استنادا للدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة والتي بدورها اعتمدت على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات.
- إحدى الأدوات الرئيسية التي تعمل ضمن تقنيات المنهج الوصفي المتبع في هذه الدراسة.
- بعد الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها وجدنا أن استمارة الاستبيان هي أنسب الأدوات لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بهذه الدراسة.

*** صدق وثبات الاستبيان:**

يمكن الحصول على صدق الاستبيان بطرق متعددة، ولقد اعتمدنا لإثبات صدق وثبات الاستبيان في الدراسة الحالية على:

*** صدق المحكمين (المحتوى):**

للتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال صدق المحكمين، قامت الباحثة باستطلاع رأي السادة المحكمين من خلال توجيه استمارة تحكيم، وذلك بهدف معرفة آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم حول محاور الاستبيان وفقراته ومدى وضوحها، وترابطها، ومدى تحقيقها لأهداف الدراسة، وبعد استعادة الاستمارة، وفي ضوء أراء الخبراء ومجموعة الملاحظات التي أبداها المحكمين قامت الباحثة بإعادة صياغة بعض الفقرات التي تم الإجماع على إعادة صياغتها، كما تم حذف بعض العبارات من الأداة لتصبح عبارات الاستبيان: (40) عبارة بعدما كانت (47)، وتمت عملية التحكيم من خلال عرض الأداة على مجموعة من الأساتذة المختصين في علم الاجتماع والإحصاء (أنظر الملحق رقم 04).

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

اعتمدنا في الدراسة الحالية على العرض الجدولي للبيانات الإحصائية المحصل عليها من خلال تفريغ محتوى الاستمارات، كما تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية التي تساعد في تحليل البيانات وذلك بما يتناسب مع حاجة وطبيعة الدراسة، وهي:

* **النسبة المئوية:** وقد تم تطبيقها على جميع البيانات الموضحة في الجداول ويتم حسابها بالعلاقة:

$$\frac{\text{تكرار العنصر} \times 100}{\text{مجموع التكرارات}}$$

* **المنوال:** وهو القيمة الاكثر تكرارا في التوزيع ويرمز له MO، ويتم حسابه كما يلي:

* في حالة البيانات غير المبوبة المستخدمة في دراستنا يكون المنوال هو القيمة ذات التكرار الأكبر.

* تجميع الاستبانة من أفراد العينة وترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية(SPSS).

الفصل السادس: عرض،تحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج

1- عرض وتحليل البيانات العامة

2- شروط اختبار فرضيات الدراسة

3- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى واستخلاص النتائج

4- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية واستخلاص النتائج

5- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثالثة واستخلاص النتائج

6- عرض النتائج على ضوء الفرضية العامة.

7- استنتاج عام

سيتم عرض وتحليل نتائج البحث الميداني على ضوء فرضيات الدراسة بتقسيم هذا العنوان إلى ثلاث أقسام، الأول يتعلق بخصائص عينة الدراسة ثم عرض الإحصاءات الوصفية لاستجابات أفراد العينة ثم عرض وتحليل نتائج فرضيات الدراسة الثلاثة وأخيرا تفسير ومناقشة نتائج الدراسة وهذا كالتالي:

1- عرض وتحليل البيانات العامة:

تم تمييز عينة الدراسة بخمس خصائص وهي السن- المستوى التعليمي- الحالة المهنية – سنوات الإقامة بالحي وسبب اختيار الحي سنذكرها تِباعا:

جدول رقم (05): يوضح توزيع مفردات العينة حسب السن

السّن	التكرار	الوزن النسبي%
[25–40]	43	25
[41 – 56]	106	60
57 فما فوق[	27	15
المجموع	**176**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج LTSC P-plus 2021Excel

من خلال الجدول أعلاه يبدو أنه لم يظهر في العينة أشخاص تقل أعمارهم عن خمسة وعشرون سنة، وقد شكل أرباب الأسر في الفئة الأولى نسبة 25 % من العينة، تليها الفئة المكونة من أرباب الأسر الذين تراوحت أعمارهم السبعة وخمسين سنة فما فوق بنسبة 15% ثم الفئة الأكبر وتمثلت في أرباب الأسر الذين تراوحت أعمارهم ما بين 41 سنة إلى 56 سنة بنسبة 60%.

يمكن تفسير ارتفاع نسبة أرباب الأسر في الفئة [41 – 56] إلى ارتفاع سن الزواج عند الشباب الجزائري والتي يربطها البعض بالأوضاع الاجتماعية، وآخرين يرجعونها إلى تغيير فكري ثقافي، في حين يعزو بعضهم الأمر إلى الأسباب نفسية وأخلاقية وأيا كان السبب فإن تأخر سن الزواج عند الشباب الجزائري "مؤشر قوي يوحي بأن قيمة الزواج وتكوين أسرة وتحمل المسؤولية ليس من أولوياته واهتماماته" **(بوحنيكة ودرويش، 2022، صفحة 79)**

ومنه نستنتج من الجدول أن أعمار المبحوثين كلهم من المفروض أنها تسمح وتساعد على العمل والمشاركة في تنمية الحي.

جدول (06): يوضح توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	الوزن النسبي%
ابتدائي	04	02
متوسط	49	28
ثانوي	79	45
جامعي	44	25
المجموع	**176**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج LTSC P-plus 2021Excel

يبين الجدول أعلاه أن المنوال MO=79 أي أرباب الأسر ممن لديهم المستوى التعليمي الثانوي والذي يمثل 45% من المجموع الكلي لعينة الدراسة، وتليها نسبة 28% من لديهم مستوى التعليم المتوسط، ثم فئة أرباب الأسر ممن لديهم مستوى التعليم الجامعي بنسبة 25%، أما فئة التعليم الابتدائي أي ممن يحسنون القراءة والكتابة فقط فاحتلت أدنى النسب بنسبة مقدرة بـ 2%. وفيما شكل يوضح ذلك:

الشكل رقم (17): يوضح النسب المئوية لتوزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

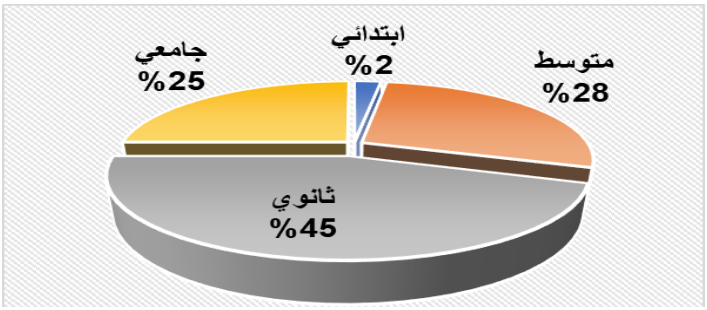

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج LTSC P-plus 2021Excel

من هذه النسب نلاحظ أنه هناك تقارب كبير في النسب بين مختلف المستويات التعليمة للمبحوثين والذي يتراوح عموما مابين ثانوي، متوسط، ابتدائي وجامعي. وهذا يعني أن أغلب أرباب الأسر مم لديهم مستوى ثانوي، كذلك بالرجوع إلى الجدول رقم (05) الذي تغلب فيه الفئة الشابة نوعا ما وذلك يفسر النسبة المرتفعة لمستوى الثانوي والجامعي على باقي المستويات بين أرباب الأسر.

ومنه نستنتج أن المستوى الدراسي لأرباب الأسر لا يشكل على العموم أي عائق أمام مشاركتهم في تنمية الحي. لأن التعليم يلعب دورا هاما في عملية التنمية الحضرية ويزيد من وعي السكان بضرورة المشاركة فيها.

جدول رقم (07): يوضح توزيع مفردات العينة حسب المهنة:

الحالة المهنية	التكرار	الوزن النسبي%
أعمال حرة	98	56
موظف	45	25
متقاعد	23	13
عاطل عن العمل	10	6
المجموع	**176**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج LTSC P-plus 2021Excel

يتضح من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثين 56 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا أنهم يمتهنون أعمالا حرة، تليها نسبة 25 % منهم أجابوا أن موظفون، نجد بعدها نسبة 13% من أجابوا بأنهم متقاعدين، في حين سجلت أدنى نسبة 6% والتي تمثل المبحوثين العاطلين عن العمل.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب المهنة، حيث نلاحظ أنه هناك تقارب كبير بين نسب المبحوثين في مختلف المهن مع ارتفاع طفيف لنسب المبحوثين الذين يمتهنون الأعمال الحرة (حرفيين، حمالين، بائعين في الأسواق أو على الأرصفة...) ويمكن تفسير هذا الارتفاع الطفيف لنسب المبحوثين الذين يمتهنون الأعمال الحرة بنقص الأنشطة الصناعية بالمنطقة ككل وهو الأمر الذي أدى إلى طغيان هذا النوع من المهن.

ومنه يمكن القول أن مهن أفراد عينة البحث لا يمكن أن تشكل عائقا أمام مشاركة السكان في التنمية الحضرية لأحياء المدينة.

جدول رقم (08): يوضح توزيع مفردات العينة حسب مدة الإقامة في الحي

مدة الإقامة	التكرار	الوزن النسبي%
أقل من 05 سنوات	03	01
05 – 10 سنوات	32	18
أكثر من 10 سنوات	141	81
المجموع	**176**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج LTSC P-plus 2021Excel

نلاحظ من خلال الجدول الإحصائي أن أعلى نسبة سجلت لدى المبحوثين الذين يقيمون بالحي منذ أكثر من 10 سنوات وقدرت بـ 81% وهي نسبة مرتفعة جدا، بينما سجلت أدنى نسبة لدى المبحوثين الذين سكنوا الحي لأقل من 5 سنوات وقدرت بـ 3% وهي نسبة ضئيلة جدا أما فئة المبحوثين الذين يقطنون بالحي ما بين خمس وعشرة سنوات فقد قدرت بـ 32% وهي نسبة متوسطة. وفيما يلي شكل يوضح ذلك:

ومنه نجد أن أغلب المبحوثين يقيمون في الحي منذ مدة زمنية طويلة (أكثر من 10 سنوات) الوضع الذي من المفترض أن يجعلهم أكثر ارتباطا بالمكان اجتماعيا ونفسيا، بينما نجد القليل منهم ممن قدموا إلى الحي حديثا.

جدول رقم (09): يوضح توزيع مفردات العينة حسب سبب اختيار موقع السكن

سبب اختيار موقع السكن	التكرار	الوزن النسبي%
قريب من وسط المدينة	04	2
قريب من مكان العمل	05	3
تواجد الأهل والمعارف	00	00
سعر العقار مناسب	86	49
لم أختره المسكن مقدم من طرف الدولة	81	46
المجموع	**176**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج LTSC P-plus 2021Excel

توضح النتائج المتضمنة في الجدول رقم 09، والمتعلقة بسبب اختيار موقع السكن لعينة الدراسة، نفي كلي لكل احتمالات المصادفة والعفوية، في مواقف واختيارات المبحوثين لموقع المسكن حيث تصب ردود 86 %منهم أن سعر العقار هو ما دفعهم لاختيار الإقامة في الحي، أما الاضطرارية والتي تعني عدم وجود بديل أخر متاح، فكانت حاضرة بقوة في ردود أفعال 81 % من المجموع الكلي للمبحوثين، مشكلة بذلك الخيار الثاني من حيث الحضور الكمي في إجابات عينة الدراسة، والاختيار الأدنى من حيث الحضور كان متقاربا بين قريب من وسط المدينة 2 % وخيار قريب من مكان العمل 3 % في حين لم نسجل بين إجابات المبحوثين من اختار الإقامة في الحي بسبب تواجد الأهل والمعارف. وفيما يلي شكل يوضح ذلك:

يمكن تفسير النسبة المرتفعة للسكان الذين أجابوا أنهم مضطرين للإقامة في أحد أحياء الدراسة لخص في كون ما يقارب نصف العدد الإجمالي لمفردات العينة يقطنون في الأحياء الجماعية من صيغة السكنات الاجتماعية المقدمة من طرف الدولة للسكان المعوزين أو من ذوي الدخل المنخفض بالتالي لا وجود للبديل الذي من شانه أن يركنوا إليه في اختيار الحي أو المنطقة التي يريدون السكن بها. ومنه فإكراه الساكنة على السكن في حي لا يرغبون فيه أو إبعادهم عن الحي الذي اعتادوا عليه وألفوه وشكلوا علاقات فيه سيؤثر بالتأكيد على رغبتهم في المشاركة لتنمية هذا الحي الذي انتقلوا إليه.

بعد جمعنا للبيانات والمعطيات الميدانية اللازمة عن مفردات العينة المدروسة، سنحاول في هذه الخلاصة عرض أهم خصائص عينة البحث كالآتي:

- ارتفاع نسبة المبحوثين الذين أعمارهم ما بين 41 سنة و56 سنة، والذي نعتقد أنه سن يساعد على العمل والمشاركة في تنمية الحي، فهو سن النضوج وتحمل المسؤولية يكون قيه الفرد أكثر اهتماما بالعلاقات الاجتماعية.

- ارتفاع نسبة المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي، والمتوسط ارتفاعا طفيفا عن باقي نسب المبحوثين الذين لديهم مستويات أخرى. ويبدو أن المستوى الدراسي لأرباب الأسر لا يشكل على العموم أي عائق أمام مشاركتهم في تنمية الحي.

- ارتفاع نسبة المبحوثين الذين يمتهنون أعمالا حرة كالحرفيين والتجار والعمال اليوميين والفلاحين وغيرها، وكذا نسبة الموظفين ارتفاعا طفيفا عن باقي نسب المبحوثين في باقي المهن الأخرى. ومنه يمكن القول أن مهن أفراد عينة البحث لا يمكن أن تشكل عائقا أمام مشاركة السكان في التنمية الحضرية لأحياء المدينة سواء كانت هذه المشاركة مالية أو بالجهد أو تتطلب وقتا لذلك، ورغم ذلك فلا نجد في

الأحياء المدروسة أي مؤشرات لمبادرات السكان في تنمية حيهم وهذا يعيدنا إلى النتيجة التي توصل اليها صاحب الدراسة السابقة الرابعة في كون أغلب المبحوثين الذين يعملون أعمالا حرة أو البطالين لا يخصصون جزءً من وقتهم بالأعمال التطوعية، بينما أغلب المبحوثين الذين يعملون بالقطاعين الخاص والعمومي فهم يخصصون جزء من وقتهم للقيام بمثل هذه الأعمال.

– أغلب المبحوثين يقيمون في الحي منذ مدة زمنية طويلة (أكثر من 10 سنوات) بينما نجد القليل منهم ممن قدموا إلى الحي حديثا. الوضع الذي من المفترض أن يجعلهم أكثر ارتباطا بالمكان وببعضهم اجتماعيا ونفسيا.

– ارتفاع نسبة المبحوثين الذين سكنوا الحي لأن المسكن مقدم من طرف الدولة وكذا نسبة السكان الذين يقطنون الحي بسبب مناسبة أسعار العقار ارتفاعا ملحوظا عن باقي نسب المبحوثين ذكروا أسباب أخرى دفعتهم للتوطن في ذلك الحي، ويمكن تفسير ذلك في كون ما يقارب نصف العدد الإجمالي لمفردات العينة يقطنون في الأحياء الجماعية من صيغة السكنات الاجتماعية المقدمة من طرف الدولة للسكان المعوزين أو من ذوي الدخل المنخفض بالتالي لا وجود للبديل الذي من شانه أن يركنوا إليه في اختيار الحي أو المنطقة التي يريدون السكن بها. ومنه فإكراه الساكنة على السكن في حي لا يرغبون فيه أو إبعادهم عن الحي الذي اعتادوا عليه وألفوه وشكلوا علاقات فيه سيؤثر بالتأكيد على رغبتهم في المشاركة لتنمية هذا الحي الذي انتقلوا إليه.

2– شروط اختبار فرضيات الدراسة:

قبل الشروع في اختبار الفرضيات الفرعية والتي يتطلب أغلبها تحليل التأثير وفق أسلوب الانحدار الخطي البسيط وهو الأسلوب المناسب للتنبؤ بالعلاقة بين متغيرين (مستقل وتابع) من خلال وصف قوة العلاقة واتجاهها بدقة شديدة من خلال معادلة رياضية، وتم التحقق من شروط تطبيق الاختبار لتحقيق موثوقية في نتائجه ومدى صحتها وعكسها لمدى وجود التأثير على أرض الواقع، وهذه الشروط هي:

التحقق من معنوية النموذج الكلي للانحدار: قبل اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية، يجب التأكد من صلاحية النموذج المستخدم في الاختبار، أي أن هناك علاقة (خطية أو غير خطية) بين مستوى معيقات المشاركة السكانية والمشاركة السكانية لدى سكان مدينة بسكرة بعبارة أخرى يمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الرياضية: $Y= aX + b + F$ حيث:

- Y يمثل المشاركة السكانية. a معامل الانحدار.

X يمثل المعيقات.

a معامل الانحدار. B ثابت.

F يمثل الخطأ.

سنقوم باختبار صلاحية النموذج المقترح باستخدام تحليل التباين للانحدار، ونتائجه موضحة في الجدول التالي

الجدول رقم (10): تحليل التباين للانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	معامل التحديد R^2	الارتباط	قيمةF	قيمة t	مستوى دلالة F
الانحدار	89.184	1	89.184	0.755	0.869	535.903	55.977	<0.001
الخطأ	28.957	174	0.166					
المجموع	118.114	175						

ذات دلالة إحصائية عند 0.01% المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج.SPSS v28

شكل رقم (18): يوضح تمثيل صلاحية نموذج الدراسة

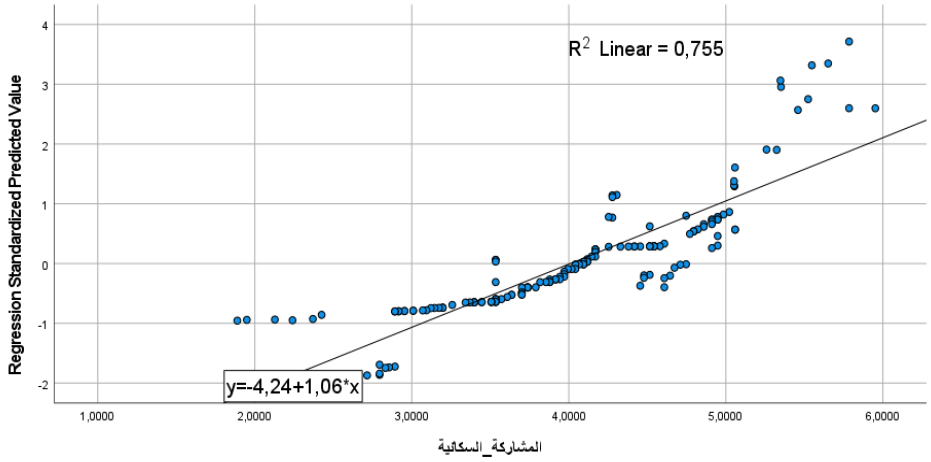

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

نلاحظ من الجدول أن قيمة (t) التي توضح وجود معادلة لوصف الفرضية الرئيسية تساوي55.9، وأن قيمة (F) التي تمثل توزيع المنحنى حيث F(1% ،1، 535.903 =(175، أي أن F المحسوبة تقع في مجال الرفض، كما أن F المحسوبة كانت ذات مستوى دلالة 0.01 بمعامل تحديد (0.755) مما يعني أن 75% من التباين في المشاركة السكانية تفسرها معيقات المشاركة السكانية المتغير المستقل (شعور عدم انتماء الساكن للحي؛ ضعف التمثيل السكاني للجان الأحياء؛ المعاملات الإدارية)، وهذا ما يثبت صلاحية النموذج المقترح لاختبار الفرضية الرئيسية، وهو ما يسمح لنا باختبار صحة هذه الفرضية

* اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين): إن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار يؤدي نفس الآثار المترتبة من وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث تكون الأخطاء المعيارية المقدرة أقل منقيمتها الحقيقية، وهذا ما تم اختصاره في الشكل التالي حيث نلاحظ تجانس وثبات كبير بين البواقي (القيم الشاذة)

شكل رقم (19) يوضح اختبار تجانس البواقي

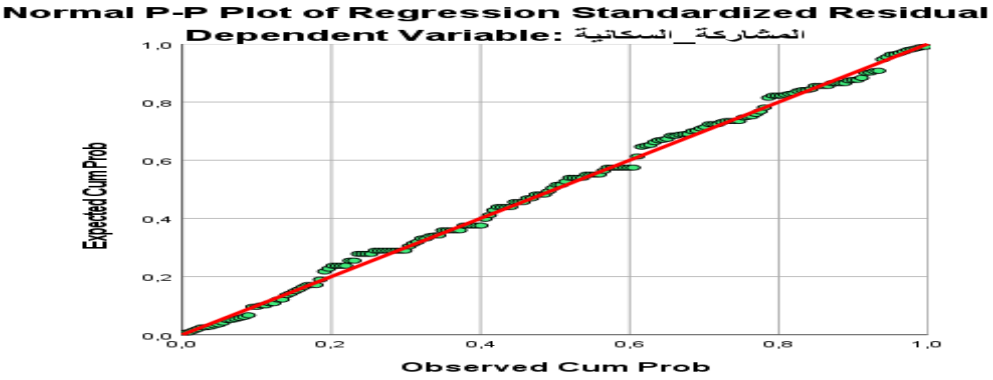

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

3- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى واستخلاص النتائج:

-**الفرضية الأولى** " كلما زاد شعور عدم انتماء الساكن للحي كلما زاد عزوفه عن المشاركة السكانية في التنمية الحضرية للحي بمدينة بسكرة".

- **الفرضية الإحصائية:** توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين شعور عدم الانتماء للحي والمشاركة السكانية في التنمية الحضرية عند مستوى الدلالة (α=0.05).

جدول رقم (11): يوضح توزيع مفردات العينة حسب مكان الإقامة السابق

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
06	أين كنت تسكن قبل الانتقال لهذا الحي؟	خارج الولاية	7	8
		في حي آخر بالمدينة	119	69
		إحدى القرى التابعة للولاية	50	26
المجموع			**176**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 69 % مرن المجموع الكلي للعينة المدروسة كانوا يقيمون في حي آخر بالمدينة غير الذي يقيمون فيه وقت إجراء الدراسة، وهي نسبة عالية نوعا ما،

تليها نسبة 26 % منهم قدموا للحي من إحدى القرى التابعة لمدينة بسكرة، في حين سجلت أدنى نسبة 8 % من المبحوثين قدموا إلى الحي من خارج ولاية بسكرة وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومنه نستنتج أن أغلبية مفردات العينة هم من أصول حضرية، الأمر الذي يفسر ارتفاع المستوى التعليمي نسبيا لأغلب هؤلاء المبحوثين (كما يتبين ذلك في الجدول رقم06) فكونهم نشؤوا في المدينة فهذا أتاح لهم فرصا أفضل في التعليم نظرا لتوافر المرافق التعليمية وقربها منهم.

جدول رقم (12): يوضح توزيع مفردات العينة حسب صيغة المسكن

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
07	ما صيغة المسكن الذي تعيش فيه؟	ملك	116	66
		إيجار	60	34
		هبة	00	0
المجموع			**176**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يوضح الجدول السابق استجابات عينة الدراسة على السؤالين رقم (07) من خلال مؤشر التكرار والوزن النسبي (النسبة المئوية)، حيث شكلت النسبة الغالبة من عينة الدراسة (66%) السكان الذين يقطنون المسكن بعقد ملكية، وبنسبة أقل (34%) السكان المستأجرين لمسكن في الحي، فيما لم يظهر بين السكان من أجاب بأنه يقيم في المسكن بعقد هبة.

يمكن رد حيازة أغلب المبحوثين مساكنهم بصفة ملكية إلى أن الأحياء التي جرت عليها الدراسة هي قديمة النشأة نوعا ما وهو ما يفسر كذلك أن أغلبية المبحوثين يقيمون في نفس الحي منذ أكثر من عشر سنوات (كما يتبين ذلك في الجدول رقم 08)، ومنه فمن المفترض أن هذا الساكن الذي يمتلك المنزل والذي يقطن بالحي لمدة طويلة لابد أن يكون قد ارتبط معنويا سواء بجيرانه أو بالمجال الحضري الذي يعيش فيه (الحي) مما ينعكس ايجابيا على تحفيزه للمشاركة في تنمية الحي.

جدول رقم (13): يوضح توزيع مفردات العينة حسب التغيير في واجهة المسكن

رقم السؤال	السؤال	البدائل	التكرار	الوزن النسبي %	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
08	هل قمت بترميم أو طلاء واجهة المسكن الذي تقيم فيه؟	لا	146	83	لا يحتاج	00	00
					ليس ملكك	52	36
					لا أهتم بالمظهر	68	46
					عدم توفر الوقت	00	00
					التكلفة المادية	26	18
		نعم	30	17			
المجموع			176	100		146	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 83 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأنهم لم يقوموا بترميم أو طلاء واجهة مساكنهم وهي نسبة مرتفعة، مقابل نسبة 17 % ممن أجابوا عكس ذلك.

كما يتضح من خلال الجدول أيضا أن أكبر نسبة 68 % من مجموع المبحوثين الذين لم يقوموا بترميم أو طلاء واجهة مساكنهم لم يقوموا بذلك بسبب أنهم لا يهتمون بالمظهر الخارجي لمنازلهم، تليها نسبة 52 % منهم لم يقوموا بترميم أو طلاء واجهة مسكنهم بسبب أنه ليس ملكهم، في حين سجلت أدنى نسبة 26 % لدى المبحوثين الذين لم يقوموا بترميم أو طلاء واجهة مسكنهم بسبب أنه ليس لديهم أموال، في حين لم يظهر بين المبحوثين الذين لم يقوموا بترميم أو طلاء واجهة مسكنهم بسبب عدم توفر الوقت أو بسبب أن واجهة المنزل في حالة جيدة ولا تحتاج للطلاء أو الترميم.

يمكن تفسير كون أغلب المبحوثين لم يقوموا بترميم أو طلاء واجهة مسكنهم بسبب أنهم لا يهتمون بالمظهر الخارجي لمنزلهم (رغم أن الجدول رقم 12 يوضح أن أغلب المبحوثين يمتلكون هذه المنازل) لأنهم لا يرون أنه من الأولويات وليس بالأمر الهام الذي يجب الإنفاق عليه، ففي إحدى خرجاتنا الميدانية طرحنا هذا السؤال على أحد المبحوثين في إطار دردشتنا معه والذي أجابنا " علاه نريقلو للناس

أنا نعدل داري من داخل نتمتع بها والضياف كي يجوني راح يقعدوا لداخل مش يقابلوا الدار من برا" أي أنهم يعتبرون واجهة المنازل كالحاجز الفاصل بين مكانهم الخاص (المنزل من الداخل) والفضاء العام (الحي).

جدول رقم (14): يوضح توزيع مفردات العينة حسب مكان قضاء وقت الفراغ

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
09	أين تقضي معظم وقت فراغك؟	في المنزل	144	82
		في ساحة الحي	00	00
		مقهى الحي	00	00
		على رصيف الحي	00	00
		خارج الحي	32	18
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

من خلال الجدول الإحصائي يتضح لنا أن نسبة 82 % هي أعلى نسبة ممثلة للمبحوثين الذين يقضون وقت فراغهم في المنزل، تليها بنسبة أقل بكثير 18 % ممثلة للمبحوثين الذين يفضلون قضاء وقت فراغهم خارج الحي. في حين لم يظهر من بين المبحوثين من يفضل قضاء وقت فراغه داخل الحي بمختلف مجالاته المقهى؛ ساحة الحي أو حتى على الرصيف.

منه نلاحظ أنه قل ما يجتمع سكان الحي الواحد مما يولد القطيعة وجهل الآخر بين السكان ، لأن اجتماع السكان سواء في المقهى أو ساحة الحي أو في أي فضاء عام في الحي يساهم في خلق جو من التشاور واكتشاف الآخر، وكذا التحاور على النقائص المختلفة للحي وتقديم اقتراحات جماعية وبذلك المشاركة ولو بطريقة معنوية في تنمية الحي. وهي ميزة الحياة الحضرية كما عبر عنها لويس ويرث فقد أكد أنه من بين الخصائص الأساسية التي تتميز بها الحياة في المدينة هو اختفاء روابط الجوار. (أنظر الجزء الخاص بالمداخل النظرية، نظرية الثقافة الحضرية).

جدول رقم (15): يوضح توزيع مفردات العينة حسب الرضا عن الوضع المعيشي بالحي

رقم السؤال	السؤال	البدائل	التكرار	الوزن النسبي %	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
10	هل أنت راض عن الوضع المعيشي بالحي؟	لا	146	83	انتشار النفايات	26	18
					الطرقات غير معبدة	00	00
					قلة المرافق	35	24
					قلة وسائل النقل	29	20
					علاقة سطحية بالجيران	47	32
					ضيق الشوارع والأرصفة غير مهيأة	00	00
					المساحات الخضراء ومرافق الأطفال	9	6
		نعم	30	17			
المجموع			176	100		146	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

نلاحظ من خلال الجدول الإحصائي أن أعلى نسبة بلغت 83 % ما يمثل الاتجاه العام للاختيار "لا" أي المبحوثين غير الراضيين عن الوضع المعيشي بالحي وهي نسبة مرتفعة جدا، لتنخفض النسبة عند المبحوثين الذين عبروا عن رضاهم بالوضع المعيشي بالحي بنسبة 17 % وهي نسبة صغيرة جدا.

بينما نجد أن أعلى نسبة بين المبحوثين غير الراضيين عن الوضع المعيشي بالحي كانت بسبب العلاقة السيئة مع الجيران بنسبة 32 % وبنسبة أقل ومتقاربة نجد المبحوثين غير الراضيين عن الوضع المعيشي بالحي بسبب قلة المرافق بنسبة 24 % وقلة وسائل النقل بنسبة 20 % وبدرجة أقل نجد من يعيدون سبب عدم رضاهم عن الوضع المعيشي للحي بانتشار النفايات بنسبة 18 % وكأدنى نسبة 6 % للمبحوثين الذي أرجعوا سبب عدم رضاهم عن الوضع المعيشي للحي لانعدام المساحات الخضراء وأماكن لعب الأطفال.

يمكن القول أنه كلما زادت النقائص في الحي (قلة المرافق، سوء الجيرة، انتشار النفايات...) كلما كان المبحوثين غير راضين على الوضع المعيشي بالحي. وهذا يعيدنا إلى الجدول رقم (14) أين وجدنا أن أغلبية المبحوثين يقضون معظم أوقات فراغهم داخل المنزل. وهذا يرجع إلى عامل عدم الإحساس بالراحة والطمأنينة خارج المسكن، أي في الحي حيث يساهم هذا العامل المعنوي في جعل الأفراد ينفرون أكثر من الاهتمام بالحي الذي يقيمون فيه ويظهرون عزوفا أكبر عن المشاركة ولو بطريقة غير مباشرة في تنميته.

جدول رقم (16) يوضح توزيع مفردات العينة حسب الاستعانة بالجيران عند التعرض للمشاكل

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
11	هل تستعين بجيرانك عند تعرضك للمشاكل؟	دائما	00	00
		أحيانا	18	10
		أبدا	158	90
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 90 % من مجموع الكلي للعينة المدروسة لا يستعينون أبدا بجيرانهم في حل مشاكلهم وهي نسبة مرتفعة جدا وتمثل أغلبية مفردات العينة، تليها نسبة 10 % من المبحوثين يلجؤون أحيانا لجيرانهم في حل مشاكلهم في حين لم نسجل بين المبحوثين من يلجأ إلى جيرانهم عند تعرضهم للمشاكل. من هذه النسب نلاحظ أن أغلبية المبحوثين لا يلجؤون إلى جيرانهم لحل المشاكل التي يتعرضون لها. وهذا يمكن أن نعيده إلى العلاقات السطحية بين الجيران والتي يبينها الجدول رقم (15).

جدول رقم (17): يوضح توزيع مفردات العينة حسب موقفهم من وجود مشكلة في الحي

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
12	ماهو موقفك من وجود مشكلة في الحي؟	لا يهتم بما يحدث في الحي	144	82
		يتعاون مع الجيران لحلها	00	00
		يبلغ السلطات للتدخل	32	18
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 82 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأنهم لا يهتمون بما يحدث حولهم في الحي من مشاكل، مقابل18 % منهم أجابوا بأنهم يلجؤون إلى السلطات المعنية لحل هذه المشكلة وهي نسبة منخفضة، في حين تبين كذلك أن المبحوثين لا يتعاونون فيما بينهم لحل هذه المشكلة، مما يؤكد القطيعة والعلاقات السطحية بين الجيران أو يمكن أن نقول أنها الفردانية وأسلوب الحياة الحضرية التي تشجع على المصلحة الذاتية والفردية التي تتطلب من الفرد الحضري التفرغ التام لتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأول. وهو ما أكده فيبر عندما عرف المدينة بأنها الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية الاجتماعية (أنظر الجزء الخاص بالمداخل النظرية للدراسة، الاتجاه النفسي الاجتماعي).

جدول رقم (18): يوضح توزيع مفردات العينة حسب مشاركة الجيران في نشاطات لتنمية الحي

رقم السؤال	السؤال	البدائل	التكرار	الوزن النسبي %	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
13	هل سبق وشاركت مع جيرانك في نشاطات لتنمية الحي ؟	أبدا	144	82	ليست من اختصاصه	18	12
					ليس له علاقة بسكان الحي	99	69
					لا يهمه ما يحدث في الحي	27	19
		أحيانا	32	18			
		دائما	00	00			
المجموع			176	100		144	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 82 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة لا يشاركون أبدا مع جيرانهم في نشاطات تهدف إلى تنمية الحي وظروفه، مقابل 18 % من المبحوثين من يشارك أحيانا مع الجيران في نشاطات تهدف إلى تنمية الحي وهي نسبة ضعيفة جدا.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أعلى نسبة 69 % من مجموع المبحوثين الذين لا يشاركون أبدا مع جيرانهم في نشاطات تهدف إلى تنمية الحي بسبب أنه ليس لهم علاقة بسكان الحي، تليها نسبة 19% منهم بسبب أنهم لا يهتمون بما يحدث للحي وهم نفسهم من لا يهتمون بالمشاكل الموجودة في الحي كما يبينه الجدول رقم (17) وهذا ما وقفنا عليه أثناء عملنا الميداني حيث إلتقينا بإحدى السيدات التي جاءتنا مسرعة عندما رأتنا ننتقل بين السكان ونوزع الاستمارات ظننا منها أننا من طرف احدى مؤسسات الدولة وفي خضم الحديث قالت: " العين تضرب بعشرين يوم متجيش وطريق عدها سنين محفرة ديما ندير

عريضة شكوى للبلدية باسم الحي وندور على جيراني باش يسانيو فيها واحد ميحب يسانيي يقلك تخطي راسي وتسيح نفسي نفسي". وهنا نلتمس درجة عالية من اللاوعي ومن التملص من المسؤولية، في حين سجلت أدنى نسبة 12 % لدى المبحوثين الذين يعتقدون أن تنمية الحي ليست من اختصاصهم.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه هناك ارتفاع في نسبة المبحوثين الذين لا يشاركون في النشاطات التي تهدف إلى تنمية أحوال الحي مقارنة بالمبحوثين الذين يشاركون في ذلك، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بلا مبالاة هؤلاء المبحوثين وعدم إحساسهم بالمسؤولية اتجاه أحيائهم وكذلك جهلهم بحقوقهم المتمثلة في كونهم هم أيضا فاعلين في المجال الحضري. ويمكن تفسير حالة اللامبالاة التي يعيشها الساكنة الحضرية بما قدمه زيمل حينما اعتبر أن الانسان في المدينة يعيش حالة ضياع نظرا لتعدد جوانب الحياة الحضرية، هذه الحالة جعلته يبتعد عن الاستجابة العاطفية مع من حوله سواء من الساكنة أو البيئة المحيطة فأصبحت علاقته بهم بالتالي جزئية وانفصالية. (أنظر الجزء الخاص بالمداخل النظرية للدراسة، الاتجاه النفسي الاجتماعي).

جدول رقم (19): يوضح توزيع مفردات العينة حسب إحساسهم بأن الحي يمثل جزءا من مسكنهم

رقم السؤال	السؤال	البدائل	التكرار	الوزن النسبي %	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
14	هل تحس أن الحي يمثل جزء من مسكنك؟	لا	151	86	لا يشعر بالاندماج	118	78
					لا يشعر بالأمان	00	00
					لا يشعر بالراحة	33	22
		نعم	25	14			
المجموع			176	100		151	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

من خلال الجدول الإحصائي نلاحظ أن أعلى نسبة بلغت 86 % وهي الاتجاه العام للخانة "لا" أي المبحوثين الذين صرحوا بأنهم لا يحسون بأن الحي يمثل جزء من مسكنهم، بنسبة أقل بلغت فقط 14% ممثلة الاتجاه العام للخانة "نعم " أي المبحوثين الذين يحسون بأن حيهم جزء من المسكن.

بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأنهم لا يحسون بأن الحي يمثل جزء من مسكنهم فقد أرجعت النسبة الأكبر منهم 78 % بأنهم لا يشعرون بالاندماج في الحي وهذا يفسره عد وجود علاقة تربطهم مع الجيران وعدم الرغبة في مشاركتهم أما النسبة المتبقية 22 % فقد صرحوا بأنهم لا يشعرون بالراحة ي الحي.

يمكن أن تقدم لنا النتائج الإحصائية قراءة سوسيولوجية مفادها أن المشاركة في تنمية الحي تتأثر مباشرة بدرجة الإحساس بأن الحي جزء من المسكن، هذا الإحساس الذي يلزم صاحبه الاعتناء بالحي

والمشاركة كطرف فاعل في تنميته،تمام كما يعتني بمسكنه وبنظافته يجب عليه كمواطن الاعتناء بالحي، بينما يقل هذا الشعور بالمسؤولية اتجاه الحي عند الساكن الذي لا يشعر بأن حيه جزء من المسكن وأنه يرتبط به وينتمي إليه، لذلك نجده غير حريص على المشاركة في تنميته ولربما السبب في عدم استكمال أو الاعتناء بواجهات المنازل الأمامية (الجدول رقم 13) بسبب أن الساكن يعتبرها جزءا من الحي أكثر منها جزءا من منزله.

جدول رقم (20): يوضح توزيع مفردات العينة حسب إمكانية انتقالهم من الحي

رقم السؤال	السؤال	البدائل	التكرار	الوزن النسبي %	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
15	لو أتيحت لك فرصة الانتقال من الحي، فهل تغادره؟	نعم	148	84	مسكن غير لائق	78	53
					سوء الجيرة	15	10
					عدم ملاءمة الحي	55	37
		لا	28	16			
المجموع			176	100		148	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

من خلال الجدول الاحصائي يتضح لنا أن نسبة 84 %من المبحوثين ترغب بالرحيل من الحي بما يعادل أكثر من نصف العينة المبحوثة وهي نسبة مرتفعة، في حين نجد 16 % منهم يرغبون بالرحيل من الحي وهي نسبة قليلة مقارنة بالعدد الإجمالي للعينة المبحوثة.

فيما يخص المبحوثين الذين أبدوا رغبتهم في الرحيل من الحي فالنسبة الأكبر 53 %برروا ذلك بأن المسكن غير ملائم تليها نسبة 37 % ممن أرادوا الرحيل من الحي بسبب تدني الوضع المعيشي به (وربما هم نفسهم من أبدوا عدم رضاهم بالوضع المعيشي بالحي أنظر الجدول (رقم15) وكأدنى نسبة 10 % نجد المبحوثين الذين يردون مغادرة الحي بسبب سوء الجيرة.

يمكننا تفسير رغبة فئة كبيرة من العينة المبحوثة بالرحيل هو شعورها بعدم الارتياح داخله سواء من جانب المسكن الذي يقيمون فيه أو بمحيطه الخارجي، ونلاحظ أيضا أن الساكن يولي الأهمية الكبرى لملاءمة المسكن أي أنه مستعد أن يسكن في أي حي بالمدينة شرط أن يكون المسكن ملائم ولا يهم ما دون ذلك من وضعية الحي أو من الجيران لطالما أنه لا تربطه علاقة بالسكان ولا يهتم بما يحدث في الحي، وهنا نستذكر المثل الشعبي "" اشري الجار قبل الدار" والذي كما يبدو لم يعد صالحا للاستعمال في أيامنا هذه.

***عرض النتائج على ضوء الفرضية الأولى:** حاولنا في هذا الجزء المتعلق بالفرضية الأولى استكشاف أهم المؤشرات التي من شأنها أن تعبر لنا على درجة الشعور بالانتماء إلى الحي وعلاقتها بالمشاركة السكانية في التنمية الحضرية للحي، وتوصلنا إلى ما يلي:

– أغلبية مفردات العينة هم من أصول حضرية، الأمر الذي يفسر ارتفاع المستوى التعليمي نسبيا لأغلب هؤلاء المبحوثين فكونهم نشؤوا في المدينة فهذا أتاح لهم فرصا أفضل في التعليم نظرا لتوافر المرافق التعليمية وقربها منهم.

– أغلب المبحوثين يمتلكون مساكنهم بصفة "الملكية" ويمكن أن يعود ذلك لكون الأحياء التي أجريت عليها الدراسة هي قديمة النشأة نوعا ما وهو ما يفسر كذلك أن أغلبية المبحوثين يقيمون في نفس الحي منذ أكثر من عشر سنوات ومنه فمن المفترض أن هذا الساكن الذي يمتلك المنزل والذي يقطن بالحي لمدة طويلة لابد أن يكون قد ارتبط معنويا سواء بجيرانه أو بالمجال الحضري الذي يعيش فيه (الحي) مما ينعكس ايجابيا على تحفيزه للمشاركة في تنمية الحي، لتسهيل حياتهم اليومية كما أنهم لا يشعرون بالغربة كما سيشعر الأجراء لأنهم يقيمون بصفة مؤقتة. إلا أن الأمر مختلف هنا فبرغم أن السكان مقيمين في الحي لمدة طويلة تكفي أن يرتبطوا به وبغيرهم من السكان، فوضعية الأحياء المزرية واستجابات السكان لمشاكل الحي تظهر العكس أي أن طول مدة الاقامة في الحي غير كافية ليشعر الساكن أنه ينتمي إليه.

– أغلب المبحوثين لم يقوموا بترميم أو طلاء واجهة مساكنهم بسبب أنهم لا يهتمون بالمظهر الخارجي للمنزل، لأنهم لا يرون أنه من الأولويات وليس بالأمر الهام الذي يجب الإنفاق عليه. أي أنهم يعتبرون واجهة المنازل كالحاجز الفاصل بين مكانهم الخاص (المنزل من الداخل) والفضاء العام (الحي).

– أغلبية السكان يقضون أوقات فراغهم في المنزل، ما يوحي أنه قل ما يجتمع سكان الحي الواحد مما يولد القطيعة وجهل الآخر بين السكان ، لأن اجتماع السكان سواء في المقهى أو ساحة الحي أو في أي فضاء عام في الحي يساهم في خلق جو من التشاور واكتشاف الآخر، وكذا التحاور على النقائص المختلفة للحي وتقديم اقتراحات جماعية وبذلك المشاركة ولو بطريقة معنوية في تنمية الحي، فالتفاعل داخل المجالات العامة في الحي مؤشر جيد يساعد على زيادة الشعور بالانتماء للحي **(ذهبي. 2020-2021. صفحة 200)**

– كلما زادت النقائص في الحي (قلة المرافق، سوء الجيرة، انتشار النفايات...) كلما كان السكان غير راضين على الوضع المعيشي بالحي. لذلك فأغلبية السكان من الأحياء التي أجريت عليها الدراسة يقضون معظم أوقات فراغهم داخل المنزل، وهذا يرجع إلى عامل عدم الإحساس بالراحة والطمأنينة خارج

المسكن، أي في الحي حيث يساهم هذا العامل المعنوي في جعل الأفراد ينفرون أكثر من الاهتمام بالحي الذي يقيمون فيه ويظهرون عزوفا أكبر عن المشاركة ولو بطريقة غير مباشرة في تنميته.

– أغلبية المبحوثين لا يلجؤون إلى جيرانهم لحل المشاكل التي يتعرضون لها. وهذا يمكن أن نعيده إلى العلاقات السطحية بين الجيران وكذلك يشير هذا الأمر إلى سيادة النزعة الفردية في هذه الأحياء، وهذا مؤشر على كون السكان قد تبنوا نمط الحياة الحضرية في مدينة بسكرة.

– أغلبية المبحوثين لا يلجؤون إلى جيرانهم لحل المشاكل التي يتعرضون لها والدلالة السوسيولوجية لهذا يكمن في رغبة بعض العائلات في العزلة والانطواء بدلا من إقامة علاقات مع الجيران، وأنها تفضل إجراء علاقات خارج إطار الجيرة، كعلاقات الصداقة والزمالة في العمل. وهذا ما أصبحت تفرضه الحياة الحضرية وإن كانت هذه الأسر ما تزال تتواصل فيما بينها خاصة في الأفراح والأحزان والمرض والذي يدخل في إطار الواجب الذي تتضمنه تعاليم الدين الإسلامي.

– أغلب المبحوثين لا يكترثون لوجود مشاكل بالحي، كما أنهم لا يتعاونون فيما بينهم لحل هذه المشكلة، مما يؤكد القطيعة والعلاقات السطحية بين الجيران أو يمكن أن نقول أنها الفردانية وأسلوب الحياة الحضرية التي تشجع على المصلحة الذاتية والفردية التي تتطلب من الفرد الحضري التفرغ التام لتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأول. وهذا توصل إليه صاحب الدراسة السابقة الأستاذ عبد القادر بريم في كون أغلب المبحوثين لا يهتمون بما يجري حولهم بالحي، ويرجع معظمهم ذلك إلى أنه ليس لديهم وقت لذلك، ويرجع آخرون ذلك إلى أن الاهتمام بما يجري فيه هو من مسؤوليات السلطات المحلية وحدها. والتفسير السوسيولوجي لهذا الأمر ربما لكون أغلبية السكان أصبحوا يتحلون بنوع من السلبية واللامبالاة اتجاه القضايا العامة بشكل عام وأن هذا يعود في الأساس إلى ضعف إحساسهم بالمواطنة وهو نفسه ما توصلت إليه دراسة الأستاذ بريم عبد القادر في كون سلبية السكان ولامبالاتهم هي التي تمنع سكان الحي من المشاركة في إدارته

وتسيره بأنفسهم.

– هناك ارتفاع في نسبة المبحوثين الذين لا يشاركون في النشاطات التي تهدف إلى تنمية الحي مقارنة بالمبحوثين الذين يشاركون في ذلك، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بلا مبالاة هؤلاء المبحوثين وعدم إحساسهم بالمسؤولية اتجاه أحيائهم وكذلك جهلهم بحقوقهم المتمثلة في كونهم هم أيضا فاعلون في المجال الحضري.

وهو ما جاء في نتائج الدراسة السابقة الرابعة والتي سجلت ارتفاع نسبة المبحوثين الذين لا يشاركون مع جيرانهم في المشروعات التي تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه، مقارنة بالمبحوثين الذين يشاركون في ذلك. وفي نفس السياق توصلت دراسة أجريت على الشباب المصري ودرجة مشاركته في العمل التطوعي أين توصلت صاحبة الدراسة إلى أن معظم الشباب لا يشاركون تقريباً في أنشطة الجمعيات الخيرية، وكذلك على مستوى التعاون بين الجيران، فقد كان هذا التعاون بسيط ولا يتناسب مع مستويات المشاركة السكانية المرجوة، وترجع صاحبة الدراسة سبب عزوف هؤلاء الشباب إلى المشكلات المتنوعة (الاجتماعية؛ الاقتصادية والصحية...) التي يعاني منها الشباب، على الرغم من أنها تعتقد أن ممارسة المشاركة مثل الانغماس في العمل التطوعي، والنشاط الاجتماعي، تعتبر من أهم السبل لخروج الشباب من حالة الإحباط التي يعانيها وتهيئته للعمل في المجالات التنموية المختلفة **(الرفاعي، صفحة 546)**

– أغلبية السكان لا يرون بأن الحي هو جزء من المسكن، هذا الإحساس لا يلزم صاحبه الاعتناء بالحي والمشاركة كطرف فاعل في تنميته؛ كما يعتني بمسكنه وبنظافته.

– ترغب فئة كبيرة من العينة المبحوثة بالرحيل من الحي بسبب عدم ملاءمة المسكن، حيث نجد أن الساكن يولي الأهمية القصوى لملاءمة المسكن أي أنه مستعد أن يسكن في أي حي بالمدينة شرط أن يكون المسكن ملائم ولا يهم ما دون ذلك من وضعية الحي أو من الجيران لطالما أنه لا تربطه علاقة بالسكان ولا يهتم بما يحدث في الحي. كل هذه المؤشرات لها دلالة سوسيولوجية على أن علاقات الجيرة في العصر الحالي قد تصدعت وأصابها الضعف على عكس ما كانت عليه رابطة الجيرة في الريف أين كانت تتصف بالقوة أين كان السكان يرتبطون كثيرا بالحي وتجمعهم علاقات وطيدة مع السكان، علاقات ممتدة عبر الزمن والتي مكنتهم من التعرف على بعضهم البعض بصورة جيدة.

جدول رقم (21) يوضح مخرجات حزمة التحليل الإحصائي الخاص بالفرضية الجزئية الأولى

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط بيرسون	المعنوية	حجم التغاير	مستوى الدلالة (فرضية موجهة)
المشاركة السكانية	3.95	0.89	−0.918	<0.001	−0.660	0.01
شعور عدم الإنتماء	4.80	0.87				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يوضح الجدول (21) مخرجات حزمة التحليل الإحصائي الخاص بالفرضية الجزئية الأولى، حيث حقق المتغير المستقل متوسط عام قدره (4.08) بانحراف معياري (0.87) أما المتغير التابع فحقق متوسط عام قدره (3.95) بانحراف معياري (0.89)، في حين أن معامل ارتباط بيرسون (−0،918) وهي قيمة دالة عند فترة الثقة (0.01) أي 1% وهذا يعني وجود علاقة قوية جداً (شبه تامة) عكسية بين شعور الساكنة بعدم الإنتماء للحي وتوجهاتهم نحو المشاركة السكانية، وهذه العلاقة يمكن وصفها كميا بحجم التغاير بالمعادلة من شكل: $Y = (-0.66)\ X + \varepsilon$، حيث يمثل Y المشاركة السكانية وX يمثل شعور عدم الإنتماء ويمثل ε الخطأ المعياري للقياس، وهذا ما يتم تمثيله من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (20) يوضح العلاقة بين عدم الانتماء والمشاركة السكانية

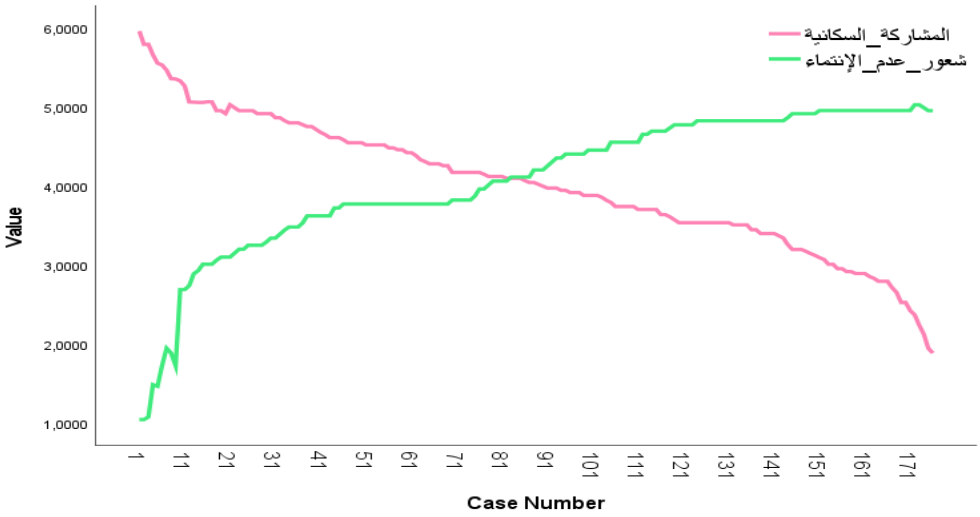

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه كلما زاد شعور عدم انتماء الساكن للحي كلما زاد عزوفه عن المشاركة السكانية في التنمية الحضرية للحي بمدينة بسكرة. وهذا يدل على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين شعور عدم الانتماء للحي والمشاركة السكانية في التنمية الحضرية عند مستوى الدلالة (α=0.05).

إن فكرة المشاركة في تنمية المجال العمومي المحلي بشكل خاص "الحي" تتعلق بالرابط الذي ينسجه الساكن مع المجتمع المحلي المتمثل في الجيران ومع الفضاء العام في الحي والمتمثل في كل ماهو مشترك بين السكان كالساحات العامة؛ الأرصفة؛ السلالم في العمارات؛ وغيرها. هذا الرابط الذي يمكن أن يدفع بالسكان إلى التضامن والتشارك لتنميته وتحسين حياتهم فيه، أما غياب هذا الرابط فيؤدي إلى عزوف السكان عن المشاركة وعدم الاهتمام بتنمية الحي. ولكي نفهم أكثر هذا الرابط يمكن أن نعبر عليه باحساس المواطنة الذي يتجلى لنا من خلال أفعال السكان وتفاعلاتهم في الوسط الحضري كالمحافظة

على الأملاك العامة والمحافظة على نظافة المحيط والمساهمة في تحسين الحي وتطويره. الإحساس بالمواطنة يعبر عليه من خلال الاهتمام بالحي ومناقشة الأمور التي تتعلق به ويحافظون على مرافقه وممتلكاته ويحسون بالمسؤولية اتجاهها، والعكس صحيح.

فأساس الانتماء هو المشاركة، وحث الآخرين على التعاون معهم لمواجهة المشكلات، ووضع الخطط المناسبة لمواجهتها. أما عدم الانتماء، فإنه يولد الفتور والسلبية واللامبالاة، وعدم تحمُّل المسؤولية، وإن ما نشهده من ظاهرة ضَعف الانتماء والولاء لدى الأجيال الجديدة على درجة كبيرة من الخطورة والأهمية، وذلك لما لهذه الظاهرة السلبية من آثار مباشرة على الوحدة الوطنية والمنظومة الاجتماعية والأمن القومي، فلا بد من التكاتف والتعاون من أجل معالجة هذه الظاهرة.

وعليه ووقوفا على كل ما سبق من تحليل لنتائج الجداول، واعتمادا على نتائج مخرجات حزمة التحليل الإحصائي الخاص بالفرضية الجزئية الأولى، نؤكد صحة الافتراض الأول " كلما زاد عدم انتماء الساكن للحي كلما زاد عزوفه عن المشاركة السكانية في التنمية الحضرية للحي بمدينة بسكرة".

4- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية واستخلاص النتائج:

الفرضية الثانية مفادها: "يؤثر ضعف التمثيل السكاني (لجان الأحياء) سلبا على المشاركة السكانية في التنمية الحضرية للحي بمدينة بسكرة."

الفرضية الإحصائية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضعف التمثيل السكاني على المشاركة السكانية في التنمية الحضرية عند مستوى الدلالة (α=0.05).

جدول رقم (22): يوضح توزيع مفردات العينة حسب معرفتهم بوجود لجنة الحي

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
16	هل لديكم لجنة حي منتخبة في حيكم؟	نعم	176	100
		لا	00	00
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن أعلى نسبة بلغت 100% وهي تمثل جميع مفردات العينة والذين صرحوا بأنهم يعرفون بوجود لجنة.

نستنتج من الجدول أعلاه أن لجان الأحياء معروفة على نطاق واسع بين السكان.

جدول رقم (23): يوضح توزيع مفردات العينة حسب عضويتهم في لجنة الحي

رقم السؤال	السؤال	البدائل	التكرار	الوزن النسبي %	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
17	هل أنت عضو في لجنة الحي؟	لا	176	100	لا أثق في المسؤولين	26	15
					تجنب العمل التطوعي	4	02
					التهرب من المسؤولية	146	83
					لجنة الحي تسعى لمصالحها فقط	00	00
					عمل اللجنة في المناسبات فقط	00	00
		نعم	00	00			
المجموع			176	100		176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

نلاحظ من خلال الجدول الإحصائي أن جميع مفردات العينة أي نسبة 100 % أجابوا بأنهم لا ينتمون للجنة الحي، حيث نجد أن النسبة الأعلى منهم 83 % لم ينضموا للجنة الحي بسبب خوفهم وتهربهم من تحمل المسؤولية وهي نسبة مرتفعة جدا، تليها نسبة 15 % لم ينضموا للجنة الحي بسبب عدم ثقتهم في المسئولين عنها، وكأدنى نسبة 2 % من المبحوثين الذين لم ينضموا للجنة الحي بسبب تجنبهم للعمل التطوعي.

ومنه نستنتج أن هناك تخوف من الانخراط في اللجان المحلية للأحياء هذا التخوف الذي نعتقد أنه يعود إلى أسباب متعددة، منها نقص الثقة، الخوف من تحمل المسؤولية حيث غالبا ما يرسم السكان في مخيلتهم أن الانضمام إلى لجنة الحي سيترتب عنه جملة من المسؤوليات التي ستثقل كاهلهم.

إن هذا الأمر سيؤثر بالتأكيد على درجة الحس المدني لدى الساكنة، حيث يلعب الانضمام في لجان الأحياء دورا هاما في ضبط الأفكار وفتح المجال أمام الساكنة لاكتساب خبرات ميدانية تمكنهم من تفعيل مشاركتهم في التنمية الحضرية على مستوى أحيائهم. ويمكن تفسير ضعف انتماء السكان للجان الأحياء إلى عدم اهتمامهم بالانخراط الرسمي بحيث يكون التعامل مع لجنة الحي بشكل عرفي دون الاضطرار للانخراط الذي يعني بالنسبة لهم الالتزام وتحمل المسؤولية، كما أن الاستفادة من خدمات لجان الأحياء لا يشترط فيه الانخراط فيها. إن عدم انخراط السكان في لجان الأحياء يعتبر معاكسا لما جاء به لويس وارث الذي يعتقد أن الحياة في المدينة تختفي فيها الروابط التقليدية وتحل محلها روابط الضبط الرسمية التي من

بينها لجان الأحياء التي تعتبر رابطة رسمية بين سكان الأحياء ينتظمون من خلالها للاهتمام بشؤون الحي والعمل على مشاكله. (أنظر الجزء الخاص بالداخل النظرية، نظرية الثقافية الحضرية)

جدول رقم (24): يوضح توزيع مفردات العينة حسب معرفتهم لأعضاء لجنة الحي

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
18	هل تعرف أعضاء لجنة الحي؟	نعم	151	86
		لا	25	14
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المبحوثين صرحوا بأنهم يعرفون أعضاء لجنة الحي بما يعادل نسبة 86% وهي نسبة عالية جدا، بالمقابل نجد نسبة ضعيفة 14 % وهي تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأنهم لايعرفون أعضاء لجنة الحي.

توحي النتائج السابقة بأن العينة المبحوثة رغم معرفتها بوجود لجنة للحي ومعرفتهم لأعضائها إلا أن أغلبيتهم رفض الانضمام لها (الجدول رقم 23) ويمكن أن يكون ذلك بسبب عدم اهتمامهم بالعمل الجمعوي أو قلة وعيهم بمدى أهميته مؤسسات المجتمع المدني والتي من بينها لجنة الحي في تنمية الحي وتحسين الوضع المعيشي به.

جدول رقم (25): يوضح توزيع مفردات العينة حسب طلبهم للمساعدة من لجنة الحي

رقم السؤال	السؤال	البدائل	التكرار	الوزن النسبي %	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
19	هل تتوجه للجنة الحي لطلب المساعدة؟	نعم	23	13	لم تهتم	0	00
					حلت المشكل	17	74
					حاولت ولم تستطع	6	26
		لا	153	87	عدم الثقة في اللجنة	108	71
					ضعف قدرتهم في حل المشاكل	43	28
					ضعف صلاحيات اللجنة	02	01
المجموع			176	100		176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يتضح أن 87 % من المبحوثين لا يطلبون المساعدة من لجنة الحي وهي نسبة مرتفعة جدا ويقابلها نسبة 13 % من المبحوثين الذين يتجهون للجنة الحي لطلب المساعدة، ويبدو من خلال الجدول أن لجنة الحي حلت مشكلة المبحوثين الذين طلبوا مساعدتها بنسبة 78 % في حين أنها حاولت حل بعض المشاكل ولم تستطع بنسبة 26%. بالمقابل أكبر نسبة 71 % لا يلجئون للجنة الحي لطلب المساعدة بسبب عدم ثقتهم في اللجنة، تليها 28 % لا يلجئون للجنة الحي لأنهم يعتقدون أنها غير قادرة على حل مشاكلهم بينما أدنى نسبة 1% من المبحوثين لا يلجئون للجنة الحي بسبب ضعف صلاحيتها.

يتبين لنا من إحصائيات الجدول أعلاه أن لجنة الحي تحاول مساعدة السكان الذين يلجؤون إليها بما يتاح لها من إمكانيات بغض النظر عن حجم هذه المساعدات أو عن مدى نجاح اللجنة في حلها، بالمقابل نجد أنه نسبة معتبرة من السكان لا يثقون بها ولا يعتمدون عليها في حل مشاكلهم يغم معرفتهم بوجودها ومعرفتهم بأعضائها الذين هم في الأساس من سكان الحي.

جدول رقم(26): يوضح توزيع مفردات العينة حسب تنظيم لجنة الحي لنشاطات في المناسبات الدينية والوطنية

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
20	هل تنظم لجنة الحي نشاطات في المناسبات الدينية والوطنية؟	دائما	30	17
		أحيانا	146	83
		أبدا	00	00
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن 83 **%** صرحوا بأن لجان الأحياء تقوم أحيانا بنشاطات مناسباتية في الحي، بينما صرح باقي مفردات العينة أي ما يعادل 17 % من المجموع الكلي للعينة بأن لجان الأحياء سبق لها تنظيم نشاطات مناسباتية بصفة دائمة.

يبدو أن لجان الأحياء تقوم بنشاطات لا يمكن إنكارها ولكنها في الواقع غير مستمرة، ولا تشكل تقاليد دورية لهذه اللجان، وإنما قامت بها على سبيل التجربة مرة أو مرات جد قليلة باستثناء قفة رمضان التي أكد العديد من المسؤولين المحليين أنها العمل الوحيد الذي تقوم به لجان الأحياء في الواقع، مشيرين إلى أن هذه اللجان لا تنشط إلا إذا قدمت لها صدقات لتوزعها، وتغيب عن النشاطات المناسباتية أيضا الجوانب الثقافية والترفيهية وغيرها **(شاوش اخوان، 2003-2004، صفحة 125)**.

جدول رقم (27): يوضح توزيع مفردات العينة حسب قيام لجنة الحي بعقد اجتماعات مع السكان وحرصهم على حضورها

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
21	هل تقوم لجنة الحي بعقد اجتماعات للاستماع لانشغالات سكان الحي؟	دائما	37	21
		أحيانا	139	79
		أبدا	00	00
المجموع			176	100
22	هل تحرص على حضور اجتماعات لجنة الحي مع السكان؟	دائما	00	00
		أحيانا	39	22
		أبدا	137	78
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن 79 **%** من المبحوثين صرحوا بأن لجان الأحياء تقوم أحيانا بعقد اجتماعات للاستماع لانشغالات السكان، بينما صرح باقي مفردات العينة أي ما يعادل 21 % من المجموع الكلي للعينة بأن لجان الأحياء سبق لها عقد اجتماعات للاستماع لانشغالات السكان بصفة دائمة.

ومن خلال الجدول وكذلك الملاحظة الميدانية فلجان الأحياء قل ما تقوم باجتماعات للاستماع لانشغالات سكان الأحياء، فهي تعقد هذه الاجتماعات في مناسبات معينة فقط أو إذا تلقوا تعليمات من السلطات المعنية لقيامهم بهذه الاجتماعات خاصة في حالة احتجاج من السكان للمطالبة بأمر ما.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن 78 **%** من المبحوثين صرحوا بأنهم لا يحضرون أبدا للاجتماعات التي تعقدها لجان الأحياء وهي نسبة مرتفعة جدا، بينما صرح باقي مفردات العينة أي ما يعادل 22 % من المجموع الكلي للعينة بأنهم أحيانا ما يحضرون للاجتماعات التي تعقدها لجان.

يبدو أن أغلبية السكان غير مهتمين بالحضور لاجتماعات لجنة الحي، وهذا يدل على عدم رغبتهم في العمل معها أو انهم لا يثقون في عملها. بالمقابل هذا دليل على انعدام الحس المدني واللامسؤولية الاجتماعية من قبل السكان الذين كان يمكن أن يحضروا الاجتماعات والمشاركة حتى معنويا بالأفكار والمقترحات لحل المشاكل بالحي.

جدول رقم (28): يوضح توزيع مفردات العينة حسب تنظيم لجنة الحي لحملات تطوعية لتنمية الحي وحجم مشاركة السكان فيها

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
23	هل سبق للجنة الحي تنظيم حملات تطوعية لتنمية الحي؟	نعم	128	73
		لا	48	27
المجموع			176	100
24	هل تشارك مع لجنة الحي بحملات تطوعية لتنمية الحي؟	دائما	00	00
		أحيانا	55	31
		أبدا	121	69
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين 73 % من المبحوثين الذين أجابوا بأن لجنة الحي تنظم حملات تطوعية لتنمية الحي تليها نسبة صغيرة 27 % من المبحوثين الذين أجابوا بأن لجنة الحي لا تنظم حملات تطوعية لتنمية الحي. بينما نسبة المبحوثين 69 % الذين صرحوا بأنهم لا يشاركون أبدا في الحملات التطوعية التي تنظمها لجنة الحي وهي نسبة مرتفعة نوعا ما، بينما قدرت نسبة المبحوثين الذين يشاركون أحيانا في الحملات التطوعية التي تنظمها لجنة الحي بـ 31 % وهي نسبة قليلة نوعا ما.

إن هذه النسب المسجلة من خلال الجدولين تؤكد نتائج الجداول السابقة بأن لجنة الحي تقوم ببعض النشاطات ربما ي المناسبات أو بأمر من السلطات المحلية ولكن الملفت هنا هو لعدم اهتمام السكان بالمشاركة في هذه النشاطات والذي يمكن تفسيره بعدة أشكال كعدم ثقة السكان في لجان الأحياء وفي جديتها وتحقيق أهدافها، أو لعدم وجود ثقافة جمعوية لدى السكان وعدم اهتمامهم بتنمية أحيائهم.

جدول رقم (29): يوضح توزيع مفردات العينة حسب نوعية المشاكل التي يعاني منها الحي والتي ساهمت اللجنة في حلها

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
25	هل سبق للجنة الحي أن ساهمت في حل مشاكل الحي؟	دائما	51	29
		أحيانا	93	53
		أبدا	32	18
	المجموع		176	100
	بعض المشاكل التي ساهمت لجنة الحي في حلها	انتشار النفايات	176	100
		الإنارة العمومية	00	00
		تهيئة مساحات اللعب للأطفال	00	00
		انعدام المساحات الخضراء	176	100
		اهتراء الفضاءات المشتركة بين العمارات	176	100
		صيانة قنوات الصرف	141	80

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الأكبر 53 % من المبحوثين أجابوا أن لجنة الحي أحيانا ما تستطيع حل مشاكل الحي، تليها نسبة 29 % من المبحوثين صرحوا أن لجنة الحي دائما ما تحل مشاكل الحي، وكأدنى نسبة 18 % من المبحوثين صرحوا أن لجنة الحي لم تحل أبدا مشاكل الحي. نلاحظ من خلال الجدول أن أهم المشاكل التي تمكنت لجان الأحياء من حلها تتعلق بانتشار النفايات وانعدام المساحات الخضراء وكذلك العمل على صيانة الفضاءات المشتركة بين العمارات وقنوات الصرف الصحي. كما نلاحظ ضعف عام في المشاكل التي تدخلت لجنة الحي في حلها، كما أنها تتركز على الخدمات القاعدية والبنى التحتية. كل هذا في ظل غياب المساندة من السكان الذين يمتنعون عن المشاركة في النشاطات والحملات التي تنظمها هذه اللجان (أنظر الجدول رقم 28).

جدول رقم (30): يوضح توزيع مفردات العينة حسب مساهمة لجنة الحي في اتخاذ القرار على المستوى المحلي

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
26	هل تعتقد أن لجنة الحي تساهم في اتخاذ القرار على المستوى المحلي؟	دائما	00	00
		أحيانا	63	36
		أبدا	113	64
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

نلاحظ من خلال الجدول أن 64 % من المبحوثين يعتقدون أن لجنة الحي لا تساهم أبدا في اتخاذ القرار على المستوى المحلي وهي نسبة مرتفعة نوعا ما، في حين يعتقد 36 % من المبحوثين أن لحنة الحي أحيانا ما تساهم في اتخاذ القرار على المستوى المحلي.

ومنه فأغلبية السكان يعتقدون أن لجنة الحي غير مساهمة في صنع واتخاذ القرار على المستوى المحلي، وهذا ما يفسر عدم ثقتهم في عملها وفي إمكانياتها لحل مشاكلهم لذلك لا يطلبون منها المساعدة ولا يلجؤون إليها لحل مشاكلهم (أنظر الجدول رقم 25).

جدول رقم (31): يوضح توزيع مفردات العينة حسب ثقة السكان في قدرة لجنة الحي على تنميته

رقم السؤال	السؤال	البدائل	التكرار	الوزن النسبي %	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
27	هل تثق في قدرة لجنة الحي على تنمية الحي؟	لا	125	71	دورها غير واضح	55	44
					كيان وهمي	35	28
					ليس لديها سلطة	125	100
					عملها مناسباتي	125	100
					لا تمثل سكان الحي	44	35
					يخدم أعضاؤها مصالحهم	51	41
		نعم	51	29			
المجموع			176	100			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يسجل الجدول أن 71 % من المبحوثين لا يثقون في قدرة لجنة الحي على المساهمة في تنميته وهي نسبة مرتفعة، بينما 29 % منهم يعتقدون أن لجنة الحي قادرة على المشاركة في تنميته.

ويظهر من خلال الجدول أن المبحوثين الذين لا يثقون في قدرة لجنة الحي على تنمية الحي يعيدون سبب ذلك إلى أن لجنة الحي لا تملك أي سلطة أو إمكانيات لتقوم بذلك كما أن عملها أو نشاطاتها تكون مناسباتية لذلك فدورها غير واضح بالنسبة لمعظمهم (44 %)، بينما يعتقد آخرون (41 %) أن أعضاء لجنة الحي يخدمون مصالحهم الخاصة – سبق وصرح أغلبية المبحوثين بمعرفتهم لأعضاء لجنة الحي السؤال رقم 18– في حين يرى بعضهم (35 %) أن لجنة الحي غير ممثلة لسكان الحي – بالرغم أنهم صرحوا في محطات سابقة من الدراسة أنهم يعرفون بوجود لجنة الحي وأنها أحيانا ما تقوم بنشاطات أو حملات تطوعية في الحي، كأدنى نسبة 28 % من المبحوثين الذين يعتقدون أن لجنة الحي هي مجرد كيان وهمي لا وجود لها على أرض الواقع.

يمكن تفسير ذلك بأن السكان يفضلون العمل التطوعي الذي يكون بشكل تلقائي والمنظم في مجموعات معينة من السكان ويرفضن العمل مع لجنة الحي ولا يثقون فيها ربما لأنها تشكلت بطلب من السلطات الرسمية ويعتبرونها مصلحة اجتماعية تابعة للدولة وأن تأسيسها كان من أجل أهداف ومصالح معينة تخص مصالح السلطات الرسمية.

***عرض النتائج على ضوء الفرضية الثانية:** تقودنا مجموعة التحاليل السابقة، إلى استخلاص جملة من النتائج كالتالي:

– أغلب المبحوثين يعرفون بوجود لجنة الحي كما يعرفون أعضاءها، أي أنها معروفة على نطاق واسع بين السكان. لكن أغلبية المبحوثين غير منخرطين بها وقد أجابوا أن ذلك بسبب الخوف من تحمل المسؤولية حيث غالبا ما يرسم السكان في مخيلتهم أن الانضمام إلى لجنة الحي سيترتب عنه جملة من المسؤوليات التي ستثقل كاهلهم. وهو ما أكدت عليه الدراسة السابقة لعبد القادر بريم في كون السكان يتهربون من الانخراط في اللجان والجمعيات بالحي خوفا من تحمل الأعباء والمسؤولية. إن هذا الأمر سيؤثر بالتأكيد على درجة الحس المدني لدى الساكنة، حيث يلعب الانضمام في لجان الأحياء دورا هاما في ضبط الأفكار وفتح المجال أمام السكان لاكتساب خبرات ميدانية تمكنهم من تفعيل مشاركتهم في التنمية الحضرية على مستوى أحيائهم. ويمكن تفسير ضعف انخراط السكان للجان الأحياء إلى عدم اهتمامهم بالانخراط الرسمي بحيث يكون التعامل مع لجنة الحي بشكل عرفي دون الاضطرار للانخراط الذي يعني بالنسبة لهم الالتزام وتحمل المسؤولية، كما أن الاستفادة من خدمات لجان الأحياء لا يشترط

فيه الانخراط فيها. ودلالة ذلك هو عدم اهتمام السكان بالعمل الجمعوي أو قلة وعيهم بمدى أهمية مؤسسات المجتمع المدني والتي من بينها لجنة الحي في تنمية الحي وتحسين الوضع المعيشي به.

– أغلب المبحوثين لا يثقون بلجنة الحي ولا يعتمدون عليها في حل مشاكلهم رغم معرفتهم بوجودها ومعرفتهم بأعضائها الذين هم في الأساس من سكان الحي، في حين صرح آخرون بأنهم يلجؤون لطلب المساعدة من لجنة الحي وهي بدورها تحاول مساعدتهم بما يتاح لها من إمكانيات بغض النظر عن حجم هذه المساعدات أو عن مدى نجاح اللجنة في حلها.

– تقوم لجان الأحياء بنشاطات متنوعة كحملات التوعية والحملات التطوعية، ولكنها في الواقع غير مستمرة، ولا تشكل تقاليد دورية لهذه اللجان، وإنما قامت بها على سبيل التجربة مرة أو مرات جد قليلة باستثناء قفة رمضان التي أكد العديد من المسؤولين المحليين أنها العمل الوحيد الذي تقوم به لجان الأحياء في الواقع، مشيرين إلى أن هذه اللجان لا تنشط إلا إذا قدمت لها صدقات لتوزعها، وتغيب عن النشاطات المناسباتية أيضا الجوانب الثقافية والترفيهية وغيرها، وهو ما أكدته الدراسة السابقة الأولى والتي من بين نتائجها أن نشاط لجان الأحياء إلى جانب كونه ظرفي وغير مستمر فهو أيضا محدود ضمن مجالات كلاسيكية ضيقة تمحور حول الجوانب الخيرية أو متابعة الهياكل القاعدية **(شاوش اخوان، 2003-2004، صفحة 139)**

– قل ما تعقد لجان الأحياء اجتماعات للاستماع لانشغالات سكان الأحياء، فهي تعقد هذه الاجتماعات في مناسبات معينة فقط أو إذا تلقوا تعليمات من السلطات المعنية بوجوب قيامهم بهذه الاجتماعات خاصة في حالة احتجاج أو فوضى من السكان للمطالبة بأمر ما، ولكن هذا لا ينفي حقيقة أن السكان يعرفون بوجودها كما يعرفون أعضاءها أي أن الوصول إليها لرفع شكاويهم ليس بالأمر الصعب، إلا أذا هم امتنعوا عن ذلك. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أغلبية السكان غير مهتمين بالحضور لاجتماعات لجنة الحي التي وصفت بأنها مناسباتية، وهذا يدل على عدم رغبتهم في العمل معها أو أنهم لا يثقون في عملها. بالمقابل هذا دليل على انعدام الحس المدني واللامسؤولية الاجتماعية من قبل السكان الذين كان يمكن أن يحضروا الاجتماعات والمشاركة حتى معنويا بالأفكار والمقترحات لحل المشاكل بالحي.

– أغلبية السكان غير مهتمين بالمشاركة في أي نشاط تقوم به لجنة الحي والذي يمكن تفسيره بعدم ثقة السكان في لجان الأحياء أو في جديتها وتحقيق أهدافها، أو لعدم وجود ثقافة جمعوية لدى السكان وعدم

اهتمامهم بتنمية أحيائهم. وهذه النتيجة توافق أيضا ما توصلت إليه الأستاذة شاوش اخوان في دراستها حيث وجدت أن هناك نقص تعاون وتشجيع من السكان للجنة الحي وهو أمر يعود إلى نقص الثقافة الجمعوية وثقافة المشاركة لدى السكان.

– هناك ضعف عام في المشاكل التي تدخلت لجنة الحي في حلها، كما أنها تركز على الخدمات القاعدية والبنى التحتية دون غيرها من المشاكل، ومن بين المشاكل التي تمكنت لجان الأحياء من حلها تتعلق بانتشار النفايات وانعدام المساحات الخضراء وكذلك العمل على صيانة الفضاءات المشتركة بين العمارات وقنوات الصرف الصحي. وهو نفس ما توصلت إليه دراسة شاوش اخوان والتي أضافت أن نشاط لجان الأحياء محدود على العموم فهو ينحصر في متابعة المشاكل الطارئة أو استقبال شكاوي السكان وهي أمور ظرفية غير مستمرة وغير منتظمة**(شاوش اخوان، 2003–2004، صفحة 138)**

– أغلبية المبحوثين يعتقدون أن لجنة الحي غير مساهمة في صنع واتخاذ القرار على المستوى المحلي، وهذا ما يفسر عدم ثقتهم في عملها وفي إمكانياتها لحل مشاكلهم لذلك لا يطلبون منها المساعدة ولا يلجؤون إليها لحل مشاكلهم. ويمكن تفسير ذلك بأن السكان يفضلون العمل التطوعي الذي يكون بشكل تلقائي والمنظم في مجموعات معينة من السكان ويرفضون العمل مع لجنة الحي ولا يثقون فيها ربما لأنها تشكلت بطلب من السلطات الرسمية ويعتبرونها مؤسسة تابعة للدولة وأن تأسيسها كان من أجل أهداف ومصالح معينة تخص مصالح السلطات الرسمية.

جدول رقم (32): يوضح ملخص العلاقة الارتباطية للفرضية الجزئية الثانية

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالةsig
الانحدار	0.077	0.006	045،1	175	0.308

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يوضح الجدول أعلاه مدى ملاءمة نموذج خط الانحدار وهو يجيب عن التساؤل: هل ضعف التمثيل السكاني دال إحصائيا في توقعه لإعاقة المشاركة السكانية؟ حيث يبين أن مستوى الدلالة أكبر من (0.05) وهذا ما يؤكد عدم وجود أثر دال إحصائيا لضعف التمثيل السكاني في إعاقة المشاركة السكانية في التنمية الحضرية، وهذا ما يؤكده معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ (0.07) ومعامل التحديد (0.006) وهذه القيم التي تفسر العلاقة الارتباطية ضعيفة جدا عند درجة الحرية (175).

جدول رقم (33): يوضح معاملات الإنحدار للفرضية الجزئية الثانية

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة T	مستوى الدلالةsig
	B	الخطأ المعياري			
الثابت	3.717	0.292	0،769	733،12	<0.001
ضعف التمثيل السكاني	0.146	0.143		1.022	0.308

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

كما يوضح الجدول (33) نموذج معادلة الانحدار التي تصف العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث نلاحظ أن قيمة t غير دالة إحصائيا (1.022) بفترة ثقة (0.308) أي أنها غير دالة أن حزمة التحليل الإحصائي SPSS v28 لم تتمكن من إيجاد معادلة تصف أو تتنبأ بإعاقة المشاركة السكانية من خلال ضعف التمثيل السكاني، وهذا ما جاء موافقا للجدول السابق الخاص بملاءمة نموذج الانحدار.

لقد أظهرت وزارة الداخلية اهتماما خاصا بلجان الأحياء وقدمت جميع التسهيلات لانشاءها من خلال العديد من التشريعات والمراسلات التي تبعث بها للولاة من أجل تثمين عمل هذه اللجان وتدعيمه. ولا تختلف العديد من الدراسات على الدور الهام الذي تلعبه هذه اللجان في الدفع بعجلة التنمية في البلاد، ولكن هذا الأمر لم يمنع من وجود معوقات تقف حائلا أما هذه اللجان للقيام بدورها بحيث أنها تعاني من تهميش من قبل السلطات من جهة وعدم التزام أعضائها من جهة أخرى **(بوعشرية ودرويش، 2021، صفحة 149)**

من خلال الدراسة الميدانية تبين لنا أن أغلبية السكان قد فقدوا الثقة في هذه اللجان وأن أغلبهم لا ينظمون إلى مثل هذه التنظيمات ولا حتى لو أثبتت هذه الأخيرة وجودها من خلال الأنشطة التي تقوم بها بين الحين والآخر، فهم أي السكان لا ينخرطون فيها ولا يشاركون من خلالها في إدارة أحيائهم فمشاركتهم في ذلك عادة ما تكون مع ممثلين متطوعين، أي أنهم يفضلون الأعمال التطوعية الخيرية غير الرسمية على هذه التنظيمات الرسمية لانهم كما ذكرنا لا يعتمدون بالأساس على هذه اللجان في إدارة شؤونهم لذا فلا علاقة لهذه التنظيمات بمشاركة هؤلاء المبحوثين في تنمية أحيائهم، فحسب ما جاء في إجابات المبحوثين فحتى السلطات المحلية تهمش هذه اللجان وهي تعترف بالممثلين المتطوعين من السكان أكثر مما تعترف بالممثلين الرسميين من لجان الأحياء، وهذا ما يؤيده ما توصل إليه الباحث عبد القادر بريم

في دراسته التي اعتمدنا عليها كدراسة سابقة حيث وجد أن السلطات المحلية تستقبل الساكنة المتطوعين في جميع أيام الأسبوع بينما يستقبلون الممثلين الرسميين للجان الأحياء أيام الاستقبال فقط.

من جهة أخرى نجد أن هذه النتائج التي توصلنا اليها في هذا الجزء المتعلق بالافتراض الثاني، هي نتيجة متوقعة بعد ما توصلنا إليه من النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى التي أثبتت أن شعور الساكنة بعدم بعد الانتماء إلى الحي هو ما يدفعهم إلى المشاركة في تنميته، وهو في رأينا نفس السبب الذي يجعلهم لا يثقون في لجان الأحياء كون أعضائها هم من سكان الحي الذين لا يختلفون عنهم في عدم تحملهم للمسؤولية ولامبالاة بالمشاركة في إدارة أحيائهم.

وعليه واعتمادا على كل ما سبق من تحليل لنتائج الجداول، واعتمادا على نتائج مخرجات حزمة التحليل الإحصائي الخاص بالفرضية الجزئية الثانية، ننفي صحة الافتراض الثاني في هذه الدراسة والذي مفاده: "يؤثر ضعف التمثيل السكاني (لجان الأحياء) سلبا على المشاركة السكانية في التنمية الحضرية للحي بمدينة بسكرة."

5- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثالثة واستخلاص النتائج:

الفرضية الثالثة مفادها: "تساهم المعاملات الإدارية في إعاقة المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة."

الفرضية الإحصائية: يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للمعاملات الإدارية على المشاركة السكانية في التنمية الحضرية عند مستوى الدلالة (α=0.05).

جدول رقم (34): يوضح توزيع مفردات العينة حسب تدخل السلطات المحلية في حل مشكلات الحي

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
28	تحل السلطات المحلية مشكلات الحي عادة	فور حدوث المشكلة	26	15
		بعد عدة شكاوى من السكان	76	43
		يستغرق حلها الكثير من الوقت	74	42
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يبدو من خلال الجدول أن هناك نسب متقاربة بين تصريحات المبحوثين حيث نجد 43% من المجموع الكلي لمفردات العينة صرحوا أن السلطات المحلية لا تتدخل لحل مشكلات الحي إلا بعد عدة

شكاوي من السكان وقد تأكدنا من ذلك عند نزولنا للميدان لالتقاط بعض الصور الفوتوغرافية للحي أين توجه إلينا رجل مسن من سكان الحي قائلا " انتوما من ade هاذي الحفرة عدها 15 يوم والعين مكسرة رحتلهم ربعة خطرات يقولولي غدوة نجو نعدلوها ومكان والو" وهنا نلتمس حرص بعض السكان على نقل انشغالات ومشاكل الحي إلى السلطات المعنية، تليها مباشرة نسبة 42% من المبحوثين الذين صرحوا بأن السلطات المحلية تتطلب وقتا طويلا لحل مشاكل الحي وهو أيضا ما إلتمسناه في كلام أحد سكان الحي سالف الذكر، وبنسبة أقل بكثير 15% هي نسبة المبحوثين الذين صرحوا أن السلطات المحلية تحل مشكلات الحي فور حدوثها وهي نسبة ضئيلة جدا.

نستنتج أن هناك تقصير واضح من طرف السلطات المحلية في التدخل لحل مشاكل الحي رغم تدخلات السكان ورفع الشكاوي عدة مرات.

جدول رقم (35): يوضح توزيع مفردات العينة حسب عملية استقبال السلطات المحلية للسكان

رقم العبارة	العبارة					البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
29	هل تسهل السلطات المحلية عملية استقبال السكان وتلقي شكاويهم وانشغالاتهم؟					نعم	19	11
						لا	157	89
المجموع							176	100
30	هل أيام الاستقبال المخصصة لنقل انشغالات السكان للسلطات المعنية؟					كافية	12	07
						غير كافية	164	93
المجموع							176	100
31	هل يتم استقبالكم من طرف المسؤولين؟	نعم	21	12	هل الوقت..	كافي	4	21
						غير كافي	17	79
		لا	155	88	مبررات عدم الاستقبال	غياب المسؤول	126	81
						الاستقبال للممثلين الرسميين فقط	00	00
						الانشغالات تكون كتابية	29	19
المجموع			176	100			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة 89 % من مجموع المبحوثين أجابوا بأنه من لا توجد تسهيلات لمقابلة المسؤولين في السلطات المحلية لرفع شكاويهم وانشغالاتهم وهي نسبة مرتفعة جدا، بالمقابل 11% فقط منهم أجابوا أن هناك تسهيلات في عملية استقبالهم من طرف السلطات المحلية من أجل نقل شكاويهم وانشغالاتهم.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 93 % من المبحوثين الذين يتم استقبالهم أجابوا بأن أيام الاستقبال وحدها غير كافية لنقل انشغالات السكان للسلطات المعنية وهي نسبة مرتفعة، تليها نسبة قليلة جدا من المبحوثين 7 % الذين يتم استقبالهم أجابوا بأن أيام الاستقبال تكفي لنقل انشغالات السكان للسلطات المعنية. وهذه النسب تفسر إجابة أغلبية المبحوثين في عدم وجود تسهيلات من السلطات المعنية لاستقبال السكان.

بينما نلاحظ من خلال إجابات المبحوثين على السؤال رقم 31؛ فقد صرح 88% من المبحوثين أنه لا يتم استقبالهم من طرف المسؤولين وهي نسبة مرتفعة جدا وقد أعاد أغلبهم 81 % سبب ذلك إلى التحجج بغياب المسؤول وعدم تواجده في المكتب وهي نسبة مرتفعة جدا، تليها نسبة ضعيفة مقدرة بـ 19 % من المبحوثين الذين صرحوا بأنه لا يتم استقبالهم من طرف المسؤولين بحجة كتابة انشغالاتهم ليطلع عليها المسؤول فيما بعد. بالمقابل نجد نسبة 12 % من المبحوثين أجابوا بأنه يتم استقبالهم من طرف المسؤولين ولكن79 % منهم يجدون أن الوقت الذي يمنحونه لهم غير كافي للتعبير عن انشغالاتهم وشرح مطالبهم للمسؤولين، تليها نسبة قليلة من المبحوثين 21 % عبروا عن رضاهم بالوقت الممنوح لهم من المسؤولين. ومن هذه النسب نلاحظ أنه على الرغم من أن المبحوثين الذين أجابوا بأن أصحاب القرار يستقبلونهم ويستمعون إلى انشغالاتهم إلا أن أغلبهم أجابوا بأن الوقت الممنوح لهم غير كاف، وهذا ما يمكن تفسيره بتهرب المسؤولين وتجنبهم الدخول مع المبحوثين في حوار قد يأخذ الكثير من وقتهم، فهم يعرفون أن المطالب كثيرة ومتشعبة طالما أن الأحياء في وضع متردي وتحتاج إلى الكثير من المرافق العامة والخدمات...

ومنه نستنتج أن هناك تقصير واضح في عملية الاتصال بين الساكنة والسلطات المحلية التي لا تعمل على تسهيل نقل انشغالات السكان سواء ما تعلق منها بمشاكل الحي أو بانشغالاتهم الشخصية رغم أن المشرع الجزائري أشار إلى هذا الأمر كالمرسوم رقم 131/88 المؤرخ في 04 جويلية 1988 كإطار تنظيمي يحكم العلاقة بين الإدارة والمواطن.

جدول رقم (36): يوضح توزيع مفردات العينة حسب مشاركة السكان في نقل انشغالات الحي إلى السلطات المحلية

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
32	هل تشارك في نقل انشغالات الحي إلى السلطات المحلية؟	نعم	33	19
		لا	143	81
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 81 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة لا يشاركون في نقل انشغالات الحي إلى السلطات المحلية وهي نسبة عالية نوعا، مقابل 19 % فقط يشاركون في ذلك، من هذه النسب نلاحظ ارتفاعا كبيرا في نسبة المبحوثين الذين لا يشاركون في نقل انشغالات الحي إلى السلطات المحلية مقارنة بالمبحوثين الذين يشاركون في ذلك، وهذا ما يمكن تفسيره بسلبية هؤلاء السكان ولامبالاتهم بما يجري حولهم في الحي وعدم إحساسهم بالمسؤولية اتجاه ذلك كما لاحظناه في عدة محطات من تحليل نتائج الفرضية الأولى، وكذلك يمكن تفسيره بالنقص الملاحظ في عملية الاتصال بين السكان والسلطات المحلية سواء من حيث تسهيلات الاستقبال أو من ناحية الوقت الممنوح للسكان من أجل نقل انشغالات الحي (الجدول رقم 35)، لذلك يمتنع السكان عن التوجه للسلطات المحلية.

جدول رقم (37) يوضح توزيع مفردات العينة حسب عملية تواصل السكان مع السلطات المحلية فيما تعلق بالمشاريع التنموية بأحيائهم

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
33	هل تطلب السلطات المحلية المساعدة من السكان من اجل تنمية الحي؟	نعم	00	00
		لا	176	100
المجموع			176	100
34	كيف تتواصل السلطات المحلية مع السكان بشأن المشاريع التنموية التي تستهدف حيكم؟	منشورات إعلانية	150	85
		مكاتب إعلام وتوجيه	00	00
		تفويض سكان الحي	00	00
		أثناء إنجاز المشروع	26	15
		استدعاء متطوعين من الحي	00	00
المجموع			176	100

35	هل تستقبل السلطات المحلية مقترحاتكم بشأن المشاريع التنموية التي تستهدف حيكم؟	نعم	14	08
		لا	162	92
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يبين الجدول أعلاه أن جميع مفردات عينة البحث أجمعوا على أن السلطات المحلية لا تطلب المساعدة من السكان من أجل تنمية الحي. والملاحظ هنا أن السلطات المحلية لا تعمل على تشجيع وتوسيع نطاق مشاركة الساكنة ودورهم في عملية التخطيط والتنمية على المستوى المحلي وهذا ما يفسر الامتناع الكبير الذي التمسناه من السكان في عدم تعاملهم مع السلطات المحلية والعزوف عن نقل انشغالات الحي وهذا ما لاحظناه من قراءتنا للجدول رقم (36) إلى جانب العراقيل التي تضعها السلطات أمام استقبال الساكنة والاستماع إليهم (انظر الجدول رقم 35)، وهذا يدل عن سوء تقدير لإمكانيات السكان والمحدودية في استغلالها، فان بإمكان للسكان أن يمثلوا بنك معلومات دقيقة وحقيقية حول ظروف حيهم؛ مشاكله واحتياجاته، وهي معلومات يمكن استغلالها في حل الكثير من المشاكل في الأحياء.

تعنى بيانات الجدول رقم 37، بإيضاح آليات الاتصال المعتمدة من طرف السلطات المحلية، في التبليغ والإشهار بمشاريع التنمية إلى المعنيين بها من سكان الأحياء والتي الهدف منها أساسا حشد التعبئة السكانية وراء المشروع التنموي، وذلك بخلق نوع من الاستعداد النفسي والذهني لدى السكان، للتعاون والتشاور حول مجريات المشروع ومعوقاته، حيث اتفق 85 % وهي نسبة مرتفعة من المبحوثين أن السلطات المحلية تعلن عن المشاريع التنموية في الحي عبر مناشير إعلامية غالبا ما تعلق على اللوحات الإعلامية في مقر البلدية أو في المؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالمشروع، وهي وسيلة غير مجدية للتواصل مع السكان فليس من ولا يمكن أن تكون أداة لإيصال المعلومات إلى كافة السكان فأغلبيتهم لا يتوجهون لهذه المؤسسات لا في حالة الضرورة لقضاء انشغالات الشخصية كما أن معظمهم لا يقرأ ما هو منشور في لوحة الإعلانات. في حين نجد أن 15 % من المبحوثين صرحوا أنهم يتواصلون مع السلطات المحلية بشأن المشاريع التنموية أثناء انجاز هذه المشاريع في أحيائهم أي أنهم لم يكونوا على علم بهذا المشروع ولم يشاركوا في التخطيط له. وهو الوضع الذي دفع إليه عدم وجود تواصل وتفاعل مستمر بين السلطات المحلية والسكان، كرسه غياب لنقاط الإعلام والتوجيه داخل مؤسسات

الدولة، حيث لم تكلف الجهات الوصية نفسها عناء استشارة السكان في المشاريع التنموية التي تستهدف أحياءهم كما لم تبذل جهدا لإعلامهم بوجود هكذا مشاريع.

يوضح الجدول أن 92 % من السكان الذين شملتهم الدراسة صرحوا بأن السلطات المحلية لا تستقبل مقترحاتهم بخصوص المشاريع التنموية التي تستهدف حيهم هذه المقترحات التي يمكن أن تساعد في نجاح المشروع وبالتالي تنمية وتحسين الحي، أما 8% من السكان المشكلين لعينة الدراسة فقد صرحوا بأنه سبق للسلطات المحلية أن استقبلت مقترحاتهم بخصوص المشاريع التنموية في حيهم. وترتبط نتائج هذا السؤال بشكل كبير بالسؤالين قبله والأسئلة إجمالا توضح القطيعة بين السكان والسلطات المحلية، والتي تغذيها معاملات هذه الأخيرة والتي تزيد من حدة القطيعة من خلال قطع سبة التواصل والاتصال مع السكان.

ويوضح الجدول كذلك أن 92 % من مفردات العينة أكدوا أن لا وجود للتنسيق بينهم وبين السلطات المحلية فيما تعلق بتنمية الحي، بينما صرحت نسبة 08 % وهي نسبة صغيرة جدا بأن هنا تنسيق مع السلطات المحلية من أجل تنمية الحي.

ومنه نستنتج من الجدول أنه إلى جانب تماطل السلطات المحلية في انجاز عمله لتنمية الحي والذي يبينه عدم تنسيقها مع السكان للتخطيط للمشاريع التنموية فإنها كذلك لا تقدم التسهيلات الضرورية للسكان الراغبين في تنفيذ مشاريع ونشاطات تنموية في أحيائهم.

جدول رقم (38): يوضح توزيع مفردات العينة حسب التنسيق بين السلطات المحلية والسكان من أجل تنمية الحي

رقم السؤال	السؤال	البدائل	التكرار	الوزن النسبي %	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
36	هل تسهل عليكم السلطات المحلية إجراءات المشاركة في تنمية الحي؟	نعم	54	31	الإعانات المالية	00	00
					الوسائل والأدوات	19	35
					منح ترخيص استغلال المقرات والمساحات العامة	35	65
		لا	122	69			
37	هل يوجد تنسيق بين جهودكم وجهود السلطات المحلية في تنمية الحي؟	نعم	4	02			
		لا	172	98			
المجموع			176	100			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يبين الجدول أن المنوال هو الاختيار " لا" بنسبة تقدر بـ 69 % وهي نسبة مرتفعة نوعا ما؛ من مفردات العينة تؤكد أنه لا وجود لأي تسهيلات مقدمة من طرف السلطات المحلية والتي من شأنها مساعدة سكان الحي في إطار عملهم لتنمية أحيائهم، تليها نسبة أقل 31% من العينة فتؤكد وجود هذه التسهيلات من طرف السلطات المحلية، حيث صرح 65 % أن هذه التسهيلات تتمثل منح ترخيص استغلال المقرات العامة أو لممارسة أعمالهم في الأماكن العامة، بينما صرح 35 % أن التسهيلات تتمثل في الوسائل والأدوات المادية التي تسهل عملهم في حال قيامهم بنشاطات في الحي.

ومنه نستنتج أن أغلبية السكان لا يتلقون أي تسهيلات من طرف السلطات المحلية وهذا ما يصعب علهم العمل من أجل تنمية الحي، من جهة أخرى فالمرات القليلة التي تساعد السلطات المحلية فيها السكان تكون بوسائل بسيطة غير كافية ذلك أن تنمية الأحياء تحتاج إلى الكثير من هذه التجهيزات والمساعدات، والتي يمكن الحصول عليها من السلطات المحلية. وهذا ما يفسر تهرب السكان من المشاركة في نقل انشغالات الحي للسلطات المحلية لعدم اهتمامها بشكواهم ومشاكلهم وإهمال آراء السكان وأفكارهم (أنظر الجدول رقم والجدول رقم(36) إلى جانب أن السكان يتذمرون من عمل السلطات المحلية في حل مشاكل الحي والتي تأخذ وقتا طويلا للتدخل (الجدول رقم 34) لذلك فهم يتجنبون التعامل معهم.

يسجل الجدول أعلاه أيضا النسبة المقدرة بـ 98 % من مفردات العينة الذين أكدوا أنه لا وجود للتنسيق بين السكان والسلطات المحلية في إطار العمل على تنمية الحي. وهو ما يفنده 2% وهي نسبة صغيرة جدا من الذين صرحوا بوجود تنسيق بين السكان والسلطات المحلية في إطار العمل على تنمية الحي. وهذا يدل على العلاقة غير الجيدة للسكان مع السلطات المحلية، أو يمكن القول أنه لا وجود لأي علاقة تربط السكان مع السلطات المحلية. وهذا من الأمر سيصعب العمل على الطرفين ويعرقل نشاطهما ومساعيهما في تنمية الحي.

يعد التنسيق بين السلطات المحلية ذات أهمية بالغة لنجاح المشاركة السكانية المنظمة والتي تسعى إلى توحيد جهود السلطات المحلية مع جهود السكان، حيث يفترض وجود هذا التنسيق بينهما لضمان تحديد احتياجات السكان ومشاكلهم، وكيفية مواجهتها وحلها، والحرص على التطبيق الناجح لمختلف المشاريع التنموية. وبالتالي فان غياب التنسيق بين السلطات المحلية والسكان يرجع أساسا إلى تهميشهم من قبل السلطات المحلية.

جدول رقم (39): يوضح توزيع مفردات العينة حسب أهم الصعوبات التي تعترض السكان في التعامل مع السلطات المحلية

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
38	ماهي أهم الصعوبات التي تعترض تعاملكم مع السلطات المحلية؟	كثرة الأوراق والتنقل بين المكاتب	65	37
		البطء في التنفيذ	40	23
		غياب الموظفين	31	17
		الوساطة	40	23
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

من الجدول أعلاه يتضح أن المنوال يشير إلى أن أهم الصعوبات التي تعترض السكان في تعاملهم مع السلطات المحلية هي كثرة الأوراق والتنقل بين المكاتب وهذا ما وهذا ما تشير إليه النسبة المقدرة بـ 37%، تليها نسبة 23 % والتي تشير إلى الصعوبات المتعلقة بالبطء في التنفيذ والوساطة، وأصغر نسبة 17 % تشير إلى غياب الموظفين كأحد الصعوبات التي تعترض تعامل السكان مع السلطات المحلية، وهذا يوضح سبب العلاقة المتأزمة بين السكان والسلطات المحلية والتي ظهرت في العديد من المحطات في هذا الجزء من الدراسة، بداية من عدم استقبال المسؤولين الدائم للسكان (الجدول رقم 35) وصولا إلى عدم وجود تنسيق بين الطرفين فيما تعلق بشؤون الأحياء (أنظر الجدول رقم38)، وبالإضافة إلى الصعوبات الكثيرة والمتنوعة الموضحة في الجدول أعلاه والتي تعيق تعامل السكان مع السلطات المحلية، فقد خلق هذا الوضع حالة متفاوتة من عدم الثقة في السلطات المحلية والتي من المفترض أنها القناة الأولى التي يتوجه إليها السكان لحل مشاكلهم، وهذا يفسر النسبة الكبيرة من السكان الذين صرحوا بعدم مشاركتهم في نقل انشغالات أحيائهم إلى السلطات المحلية (أنظر الجدول رقم 36).

جدول رقم (40): يوضح توزيع مفردات العينة حسب تقييمهم للمعاملات الإدارية مع السلطات المحلية

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
39	كيف تقيم المعاملات الإدارية مع السلطات المحلية؟	جيدة	00	00
		حسنة	5	03
		سيئة	171	97
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يبدو من خلال الجدول أن 97% من مفردات العينة يصرحون بأن المعاملات الإدارية مع السلطات المحلية سيئة ، تليها نسبة صغيرة جدا 3 % ممن أكدوا بأن المعاملات الإدارية مع السلطات المحلية حسنة. ومنه نتائج هذا الجدول تعتبر كحوصلة لنتائج الجداول السابقة أين تظهر جليا سوء المعاملات الإدارية بين السكان والسلطات المحلية، والتي يمكن أن يكون سببها الرئيسي هو عزل هذه الأخيرة للساكن من منصبه كعنصر مشارك في التنمية المحلية للمنطقة التي يعيش فيها، كما أن سوء العلاقة بين الطرفين يعود أيضا إلى فقدان الساكن للثقة في السلطات المحلية والذي يعود إلى عدة وأسباب كما نجده متجذر ويغوص في تاريخ الإدارة الجزائرية؛ التي رغم محاولتها لمسايرة التقدم الحاصل في جميع الجوانب لم تسلم من رواسب نشأتها التاريخية في كونها موروث استعماري، وهي رواسب انعكست على طبيعة هيكلها التنظيمي وعلاقتها بالمواطنين.

جدول رقم (41): يوضح توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في الجهة المسؤولة عن تنمية الحي

رقم العبارة	العبارة	البدائل	التكرار	الوزن النسبي%
40	هل ترى أن تنمية الحي هو من مهام	السلطات المحلية	136	77
		سكان الحي	32	18
		لجنة الحي	9	05
المجموع			176	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

نلاحظ من خلال الجدول الإحصائي أن أعلى نسبة بلغت 77% وهي تمثل المبحوثين الذين يتبنون تصورا بأن السلطات المحلية بمختلف مؤسساتها هي التي تتحمل مسؤولية الاعتناء بالحي، تليها نسبة 18% وهي تمثل المبحوثين الذين يعتقدون أن السكان هم المسؤولون عن الاعتناء بالحي، في حين بلغت أدنى نسبة 05 % وهي تمثل المبحوثين الذين يعتقدون أن الجمعيات ولجنة الحي هم من يتحملون مسؤولية الاعتناء بالحي.

يمكن أن نستنتج من خلال النتائج السابقة أن أغلب المبحوثين يعتقدون أنهم غير معنيين بالمشاركة في الاعتناء بالحي وكأنهم اعتزلوا المشاركة في الحياة الحضرية داخله كما أنهم يحملون الجهات الرسمية بما فيها الجمعيات ولجان الأحياء مسؤولية الاعتناء بالحي ومرافقه. من الممكن جدا أن تعود أسباب هذه الاعتقادات إلى عدم اهتمام السلطات بالمبادرات التي يقوم بها السكان، والتي لا تلقى التكفل من قبل الهيئات الوصية، هذا ما ساهم في جعل السكان لا يشاركون في تنمية أحيائهم لأنهم يرون أن البلدية هي المسؤولة عنها لأنها جزء من أملاك الدولة.

*** عرض النتائج على ضوء الفرضية الثالثة:**

– هناك تقصير واضح من طرف السلطات المحلية في التدخل لحل مشاكل الحي رغم تدخلات السكان ورفع الشكاوي عدة مرات.

– هناك تقصير واضح في عملية الاتصال بين الساكنة والسلطات المحلية التي لا تعمل على تسهيل نقل انشغالات السكان سواء ما تعلق منها بمشاكل الحي أو بانشغالاتهم الشخصية رغم أن المشرع الجزائري أشار إلى هذا الأمر مثل ما جاء في المرسوم رقم 131/88 المؤرخ في 04 جويلية 1988 كإطار تنظيمي يحكم العلاقة بين الإدارة والمواطن.

– أغلب المبحوثين لا يشاركون في نقل انشغالات الحي إلى السلطات المحلية، وهذا ما يمكن تفسيره بسلبية هؤلاء السكان ولامبالاتهم بما يجري حولهم في الحي وعدم إحساسهم بالمسؤولية اتجاه ذلك كما لاحظناه في عدة محطات من تحليل نتائج الفرضية الأولى. وهذا يوافق ما توصل إليه الباحث عبد القادر بريم في إحدى نتائج دراسته الميدانية التي بينت أن "أغلب المبحوثين لا يشاركون في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار، أما المبحوثين الذين يشاركون في ذلك (وهم قلة)، فإن أغلبهم يشاركون مع ممثلين متطوعين." **(بريم، 2017–2018، صفحة 221)**

– لا يوجد تنسيق بين السلطات المحلية والسكان في التخطيط لمشاريع تنموية في الأحياء، إلى جانب تماطل السلطات المحلية في انجاز عملها لتنمية الحي فإنها كذلك لا تقدم التسهيلات الضرورية للسكان الراغبين في تنفيذ مشاريع ونشاطات تنموية بأحيائهم.

– أغلبية السكان لا يتلقون أي تسهيلات من طرف السلطات المحلية من أجل القيام بنشاطات تهدف لتنمية الحي، من جهة أخرى فالمرات القليلة التي تساعد السلطات المحلية فيها السكان تكون بوسائل بسيطة غير كافية ذلك أن تنمية الأحياء تحتاج إلى الكثير من هذه التجهيزات والمساعدات، والتي يمكن الحصول عليها من السلطات المحلية. وهذا ما يبرر تهرب السكان من المشاركة في نقل انشغالات الحي

للسلطات المحلية لعدم اهتمامها بشكواهم ومشاكلهم وإهمال آرائهم السكان ومقترحاتهم إلى جانب أن السكان يتذمرون من عمل السلطات المحلية في حل مشاكل الحي والتي تأخذ وقتا طويلا للتدخل لذلك فهم يتجنبون التعامل معهم. وهذا يدل على العلاقة غير الجيدة للسكان مع السلطات المحلية،. وهذا الأمر من شأنه أن يصعب العمل على الطرفين ويعرقل نشاطهما ومساعيهما في تنمية الحي.

– يعد التنسيق بين السلطات المحلية والسكان ذا أهمية بالغة لنجاح المشاركة السكانية والتي تسعى إلى توحيد جهود السلطات المحلية مع جهود السكان، حيث يفترض وجود هذا التنسيق بينهما لضمان تحديد احتياجات السكان ومشاكلهم، وكيفية مواجهتها وحلها، والحرص على التطبيق الناجح لمختلف المشاريع التنموية، وبالتالي فان غياب التنسيق بين السلطات المحلية والسكان يرجع أساسا إلى تهميشهم من قبل السلطات المحلية.

– يتضح أن العلاقة متأزمة بين السكان والسلطات المحلية والتي ظهرت في العديد من المحطات في هذا الجزء من الدراسة، بداية من عدم استقبال المسئولين الدائم للسكان، وصولا إلى عدم وجود تنسيق بين الطرفين فيما تعلق بشؤون الأحياء؛ بالإضافة إلى الصعوبات المتعددة والمتنوعة والتي تعيق تعامل السكان مع السلطات المحلية والتي ظهرت في مختلف إجابات المبحوثين على عدد من أسئلة الاستمارة. لقد خلق هذا الوضع حالة متفاوتة من عدم الثقة في السلطات المحلية والتي من المفترض أنها القناة الأولى التي يتوجه إليها السكان لحل مشاكلهم.

– أغلب المبحوثين يعتقدون أنهم غير معنيين بالمشاركة في الاعتناء بالحي وكأنهم اعتزلوا المشاركة في الحياة الحضرية داخله كما أنهم يحملون الجهات الرسمية بما فيها الجمعيات ولجان الأحياء مسؤولية الاعتناء بالحي ومرافقه. من الممكن جدا أن تعود أسباب هذه الاعتقادات إلى عدم اهتمام السلطات بالمبادرات التي يقوم بها السكان، والتي لا تلقى التكفل من قبل الهيئات الوصية، هذا ما ساهم في جعل السكان لا يشاركون في تنمية أحيائهم لأنهم يرون أن البلدية هي المسئولة عنها لأنها جزء من أملاك الدولة.

جدول رقم (42): ملخص العلاقة الارتباطية للفرضية الجزئية الثالثة

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	قيمة Fالمحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالةsig	انحراف خطأ التقدير
الانحدار	−0.989	0.979	0.978	849،7958	175	<0.001	0.12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن علاقة التأثير للمعاملات الإدارية على المشاركة السكانية دالة إحصائيا عند (0.01)، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون (0.989−) بمعامل تحديد (0.979) أما معامل التحديد المعدل فهو يعبّر عن نسبة تأثير للمتغير المستقل على التابع إذا ما تمت إضافة متغيرات مستقلة أخرى والذي بلغ (0.978) وهو تقريبا لم يتأثر في حالة إضافة عوامل أخرى مؤثرة على العلاقة بين المتغيرين وهذا ما يدل على قوة الارتباط بينهما، وهذا ما تؤكده قيمة F المرتفعة (7978.849) بخطأ تقدير محتمل قدره (0.12) إذا ما تم إعادة توزيع الاستبيان لعينة وظروف مشابهتين.

جدول رقم (43): معاملات الإنحدار للفرضية الجزئية الثالثة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة T	مستوى الدلالةsig
	B	الخطأ المعياري			
الثابت	067،-1	0058،	989،-0	525،-18	<0.001
المعاملات الإدارية	097،-3	0035،		212،-89	<0.001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يبين الجدول أعلاه معاملات معادلة الانحدار التي تنبأ بقيمة المشاركة السكانية من خلال متغير سوء المعاملات الإدارية، حيث حققت كل من المعاملات المعيارية وغير المعيارية قيم سالبة، أي أن العلاقة سلبية بين المتغيرين، وهذه القيم دالة عند (0.01).

الشكل رقم (21): يوضح العلاقة بين سوء المعاملات الإدارية والمشاركة السكانية

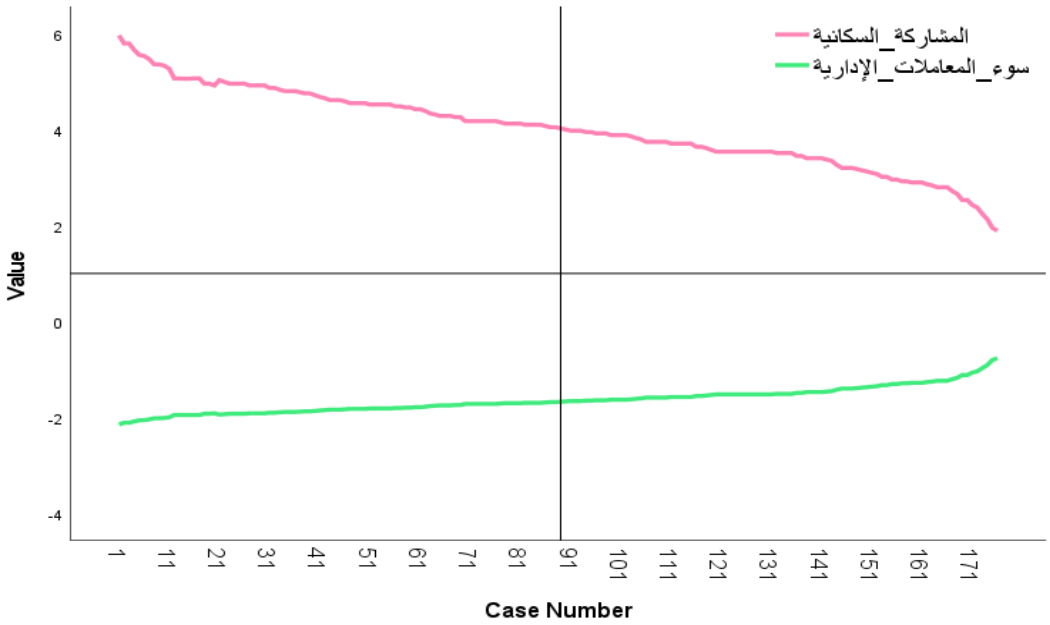

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يوضح الشكل أعلاه وجود تأثير عكسي (سلبي) لسوء المعاملات الإدارية على متغير المشاركة السكانية، ويعطينا هذا الشكل تفصيلا أكثر حول هذه العلاقة بين المتغيرين حيث نلاحظ في الرُبع الأول للمنحنى أن أقل قيم حققتها سوء المعاملة الإدارية كان لها أثر مضاعف على المشاركة السكانية مقارنة بباقي المنحنى، وهذا يدل على أن السكان الذين تعرضوا لأعلى درجة من سوء المعاملة الإدارية كان لها أثر مضاعف على مشاركتهم الإيجابية في الحي والمدينة بشكل عام، لكن هذا الأثر الشديد يتراجع عند الأفراد الذين تعرضوا لسوء معاملة إدارية أقل إلا أنه يبقى مرتفع في كل الحالات، فالأثر السلبي لسوء المعاملة الإدارية يولد تراجع مشاركة السكان الإيجابية في الحي إلا أن زيادة هذا الأثر السلبي قد يولد سلوكات سلبية للفئة التي تعرضت لأعلى درجة من سوء المعاملة الإدارية كما وضحها المنحنى في الربع الأول. وهي تقريبا نفس النتيجة التي توصلت إليها الدراسة السابقة الثانية التي تم إدراجها في الدراسة الحالية حيث توصل الباحث إلى حقيقة مفادها أن عزوف الساكنة عن المشاركة في البرنامج التنموي ليست رفضا عاما للبرنامج في حد ذاته وإنما هو رفض للإجراءات والآليات التي أحاطت به أي أن الرفض الظاهر وغير المصرح به هو ردة فعل سكانية على الفعل الإداري والممارسات التقنية التي فرضت عليهم.

السلطات المحلية في الجزائر لا تختلف عن مثيلتها في سائر دول العالم الثالث وذلك من حيث كونها أداة يتم بواسطتها تنفيذ السياسة العامة للدولة، وما نعيشه في الواقع كل ما توجهنا إلى أي مؤسسة من مؤسسات الدولة في مدينة بسكرة وما كشفته لنا الدراسة الميدانية، يُظهر جليا سوء المعاملات الإدارية بين السكان والسلطات المحلية، والتي يمكن أن يكون سببها الرئيسي هو عزل هذه الأخيرة للساكن من منصبه كعنصر مشارك في التنمية المحلية للمنطقة التي يعيش فيها، كما أن سوء العلاقة بين الطرفين يعود أيضا إلى فقدان الساكن للثقة في السلطات المحلية والذي يعود إلى عدة أسباب كتداخل المفهوم الإداري بالمفهوم السياسي، كما نجده غائر في تاريخ الإدارة الجزائرية؛ التي رغم محاولتها لمسايرة التقدم الحاصل في جميع الجوانب لم تسلم من رواسب نشأتها التاريخية في كونها موروث استعماري، وهي رواسب انعكست على طبيعة هيكلها التنظيمي وعلاقتها بالمواطنين. فكلما كانت الإدارة المحلية أكثر استيعابا للمواطن وانشغالاته وكانت تعمل على إدماجه وإشراكه في البرامج والمشاريع المختلفة لبيئته المحلية كلما كانت العلاقة الاتصالية أكثر فاعلية.

وعليه واعتمادا على كل ما سبق من تحليل لنتائج الجداول، واعتمادا على نتائج مخرجات حزمة التحليل الإحصائي الخاص بالفرضية الجزئية الثالثة، نؤكد صحة الافتراض الثالث في هذه الدراسة والذي مفاده: "يساهم سوء المعاملات الإدارية في إعاقة المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة."

6- عرض النتائج على ضوء الفرضية العامة:

بعد الإطلاع واختبار الفرضيات الفرعية السابقة لعلاقة المشاركة السكانية بالمعيقات حيث تم التوصل إلى نموذج رياضي في شكل معادلة ومنحنى بياني هندسي يصف العلاقة بين كل من المتغير المستقل والمتغير التابع، نأتي الآن إلى تجميع البيانات السابقة في شكل سياق رياضي عام لمعرفة الأثر الكلي للمعيقات المفترضة في الدراسة على المشاركة السكانية، وتم التوصل إلى أفضل تمثيل من خلال الانحدار غير الخطي المتعدد الذي يستعمل في حالة دراسة متغير مستقل يتكون من أبعاد وعلاقته بمتغير تابع أو مستهدف وحيد وذلك كالتالي:

جدول (44): ملخص العلاقة الارتباطية للفرضية العامة

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	انحراف خطأ التقدير	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالةsig
الانحدار	**0.907**	**0.823**	**0.820**	**0.348**	**267.363**	**175**	<0.001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

جدول (45): معاملات الإنحدار للفرضية العامة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		سوء المعاملات المعيارية	قيمة T	مستوى الدلالةsig
	B	الخطأ المعياري			
الثابت	5.191	0.219		23.678	<0.001
المعيقات	0.805	0.229	1.160	3.518	<0.001
المعيقات^2	−0.346	0.690	−3.853	4.996	<0.001
المعيقات^3	0.024	0.006	1.871	3.945	<0.001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

يوضح الجدول أعلاه أن أفضل صيغة رياضية للتنبؤ بالمشاركة السكانية من خلال المعيقات المفترضة في الدراسة يكون بمعادلة من الدرجة الثالثة (تكعيب) حيث توصلت حزمة التحليل الإحصائي SPSS v28 إلى تمثيل من الشكل التالي:

الشكل رقم (22) تمثيل معادلة الإنحدار للفرضية العامة

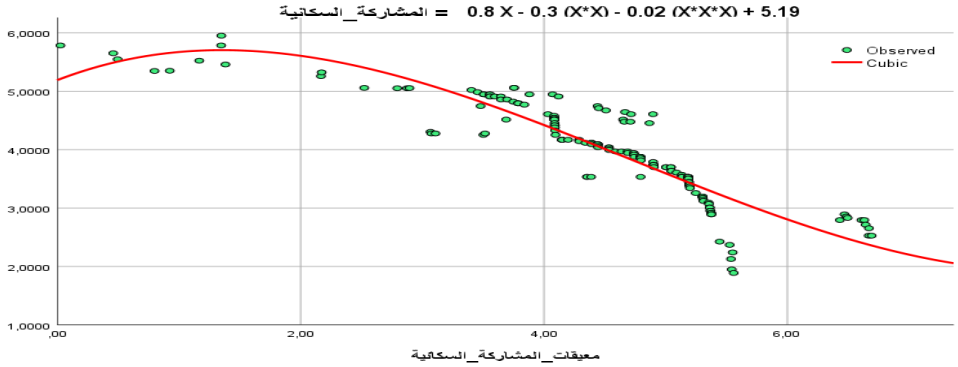

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحزمة الإحصائية SPSS v28

ونلاحظ أنه كلما زادت قيمة المعيقات بنفس ظروف القياس (عدم الانتماء، سوء المعاملات الإدارية) فإن ذلك يكون له أثر عكسي مضاعف على المشاركة السكانية في التنمية الحضرية.

الشكل رقم(23): يوضح ملخص لعلاقة الفرضيات الجزئية بالفرضية العامة

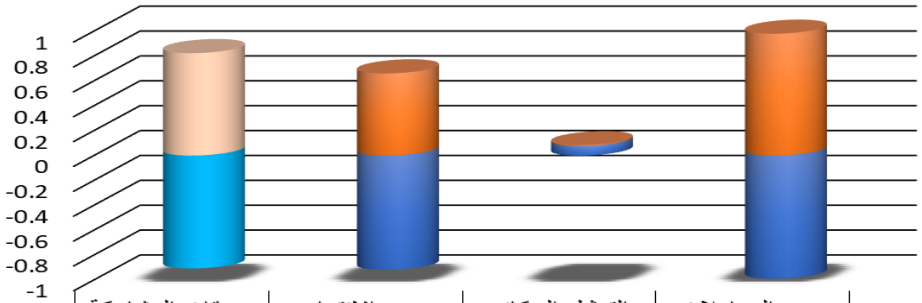

	معيقات المشاركة السكانية	عدم الإنتماء	التمثيل السكاني	سوء المعاملات الإدارية
التأثير	0.823	0.66	0.006	0.979
الارتباط	-0.907	-0.918	0.077	-0.989

المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (26) أن متغير عدم الإنتماء يؤثر بـ (0.66) على المشاركة السكانية بعلاقة عكسية قوية قدرها (0.918−)، أما معيق التمثيل السكاني لا يؤثر بصفة مباشرة على متغير المشاركة السكانية حيث بلغ حجم الأثر (0.006) بمعامل ارتباط ضعيف قدره (0.07)، في حين حقق متغير سوء المعاملات الإدارية أعلى أثر قدره تقريبا (0.98) وهو شبه تام بعلاقة ارتباطيه هي الأعلى قدرها تقريبا (0.99−) وهي تؤكد الأثر العكسي لمعيق سوء المعاملات الإدارية على تكوين سلوك المشاركة لدى سكان مدينة بسكرة من وجهة نظر سكان الأحياء محل الدراسة محققةً أعلى ارتباط بين الفرضيات الثلاث، ومما سبق يمكننا القول أنه (82%) من التغيرات في المشاركة السكانية تفسرها معيقات المشاركة السكانية من خلال (شعور عدم الإنتماء، سوء المعاملات الإدارية) من وجهة نظر سكان الأحياء محل الدراسة بارتباط قوي عكسي قدره (0.907−) عند مستوى الدلالة (α=0.01).

خاتمة

خاتمة

ختاما لدراستنا حول معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية، هذه الأخيرة التي تمثل في جوهرها عملية متكاملة على اعتبار أنها نقلة نوعية للمجتمع ككل، بجميع طبقاته وفئاته، فمسعاها مرتبط دوما بالارتقاء بالإنسان، بفكره والاستثمار في قدراته الكامنة وتحقيق الحياة الكريمة له. أما المشاركة فهي ترتبط في جانبها التنموي بأفعال وممارسات مشتركة من جانب السكان المحليين بغرض صياغة خطط التنمية ومراقبة تنفيذها وتقويمها كمرحلة نهائية.

تصنف المشاركة السكانية ضمن الطرق الحديثة والناجحة التي تهدف إلى تنمية المجال الحضري ومنشآته المختلفة، وترتبط هذه المسألة ارتباطا وثيقا بالخصائص الاجتماعية التي تميز كل تجمع حضري عن غيره، والتي تتحكم فيها عوامل كثيرة، اقتصادية؛ اجتماعية؛ تنظيمية وغيرها، حيث تثير مشاركة السكان الحضريين في التنمية الحضرية المحلية ومساهمتهم فيها إشكالا مطروحا بصفة دائمة؛ من جهة بسبب ضرورة وأهمية مشاركتهم، ومن جهة أخرى بسبب عزوفهم وعجزهم الذي نلحظه في الواقع. لذا بات لزاما البحث عن السبب وراء هذا العزوف وهو الهدف الرئيسي في هذه الدراسة، حيث توصلنا إلى أن سكان مدينة بسكرة يمنعهم عدم شعورهم بالانتماء إلى الأحياء حيث يقطنون من المشاركة في تنميتها، ذلك أن تحقيق التنمية الحضرية مرهون بتأهيل وتعميق الانتماء بين الفرد ومدينته. كما أن سوء المعاملة التي يتلقونها من مختلف الإدارات العمومية تعزز من عزوفهم عن المشاركة في التنمية الحضرية. إن غياب المشاركة السكانية في مختلف شؤون الحياة الحضرية يصيب مختلف البنى الاجتماعية بالضعف ويؤدي إلى قلة الولاء الاجتماعي والفتور في المساهمة سواء بالجهد المادي أو المعنوي وباختصار يؤدي إلى ضعف القيم المجتمعية الايجابية والتي لا يمكن الاستغناء عنها في أي استراتيجية تنموية خاصة في ظل الظروف التي تعيشها الجزائر اليوم.

كل هذه المعوقات والصعوبات التي كانت سببا في عزوف الساكنة عن المشاركة في التنمية الحضرية، توجب السعي وراء تأسيس مساهمة علمية للمساهمة بها في البحث عن حلول لتوعية الساكنة بمشاكلهم واحتياجاتهم من جانب، وتقوية رغبتهم في القيام بدورهم في التنمية الحضرية من جهة أخرى، ولا يكون ذلك حسب رأينا إلا بالخروج من سجن الفردانية السلبية من خلال انتقال الساكنة الحضرية إلى التفكير بأسلوب المشاركة المستمرة والدائمة في جميع شؤون أحيائهم على وجه الخصوص ومدينتهم على وجه العموم.

إن هذه الدراسة التي تعتبر خطوة جديدة في موضوع المشاركة السكانية في التنمية الحضرية في مدينة بسكرة، لا تدعي الجزم بإمكانية تعميم نتائجها على مدن أخرى، وإنما هي محاولة لتسليط الضوء على الواقع والبحث عن الحقيقة، مما يفسح المجال لدراسات أخرى تدعم هذه الدراسة، لتحقق تراكما علميا حول هذا الموضوع، سواء بمحاولة التحقق من النتائج المتوصل إليها أو بالانطلاق منها للبحث في أنواع أخرى من المعوقات التي تواجهها المشاركة السكانية في التنمية الحضرية لأحياء المدينة.

توصيات

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بالتالي:

***بالنسبة لعملية المشاركة السكانية:**

– تبني مبدأ المشاركة السكانية كسياسة عامة في كافة المشاريع والخطط، وبهذا يعتاد عليها السكان وتصبح المشاركة من النشاطات اليومية لديهم كالتسوق أو الذهاب إلى العمل.

– التركيز على بناء الساكن المواطن من خلال نشر وتعميق قيم المشاركة وثقافة التطوع.

– التعريف بأهمية الدور الذي يقع على السكان المحليين في تحقيق التنمية الحضرية المحلية مع ضرورة تشجيعهم على خوض علاقات تعاون تنبع من مبادراتهم الخاصة لا من مصادر رسمية تنوب عنهم.

– تثمين المشاركة السكانية وتعزيزها انطلاقا من الاعتماد على الإمكانيات الذاتية باعتبارها أساس كل تنمية حضرية محلية مستدامة.

– إيجاد نظام للحوافز، فهو بمثابة أداة لتشجيع السكان على المشاركة في جميع شؤون الحياة الحضرية.

–على الجهات التي تعتمد على أسلوب المشاركة، أن تحاول إيجاد حلقات وصل بين الاستراتيجيات المتعلقة بالمشاركة السكانية وبين الواقع المحلي للوصول إلى مجتمع مشارك.

– القيام بالعديد من الحملات التثقيفية والتوعوية عن المشاركة الايجابية والتأكيد بشكل خاص على الشباب لما لهم من دور إبداعي في التنمية الحضرية المحلية.

*** بالنسبة لمعوق عدم الانتماء :**

رفع مستوى روح المواطنة لدى الساكنة بتوفير وسائل التوعية الجماهيرية والتدريب والتعليم بالتركيز على التعريف بحقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم لضمان مشاركة حقيقية من أجل نهضة وتقدم حضاري للمجتمع سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

– لابد من التأكيد على أن التنشئة الاجتماعية تكون من الصغر والتي تعتبر محك تفعيل مبدأ المواطنة والشعور بالانتماء، والذي تتشارك في تحقيقه مختلف المؤسسات التربوية (كالأسرة؛ المدرسة؛ الجامعة؛ المسجد) وبه يكون حب الأرض والوطن حب عطاء ووفاء لا جحود وإنكار. لخلق جيل جديد من الشباب المثقف الواعي ونزع ثقافة البايلك الموروثة من الاستعمار والمتغلغلة في فكر الساكن الجزائري ليتفهم هذا الأخير أن الحي أو الشارع هو ملكٌ له أيضا والمشاركة في تنمية الحي تعني المشاركة في تنمية وتحسين حياته وتحقيق رفاهيته.

– لابد من تربية إسلامية صحيحة تعزز الانتماء لدى الفرد المسلم تجاه وطنه، ليترسخ لديه أن حب الوطن هو من القيم الاسلامية التي يجب الامتثال بها، فعن ابن عباس قال: قال رسول اللَّهِ مخاطبا مَكَّة: "ما أطيبك من بلد وأحبك إليَّ، ولولا أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك.

*** بالنسبة لمعوق سوء المعاملات الإدارية من السلطات المحلية:**

– السلطات المحلية مدعوة إلى ترسيخ آليات عملية جديدة تعمل على تجسيد الحوكمة المحلية؛ اللامركزية في اتخاذ القرار؛ الديموقراطية؛ العدالة والإنصاف الاجتماعي.

– تقييم نتائج أعمال السلطات المحلية على أساس مدى تفاعلها مع السكان.

– معالجة الإشكالات المرتبطة بضعف الاتصال بين الساكن والإدارة وذلك باستحداث مسارات جديدة وتوفير قنوات اتصال مفتوحة بين السلطات المحلية والسكان، ما يساعد في زيادة الخبرات وتبادل الأفكار، لتحقيق مشاركة سكانية فاعلة.

– استخدام الوسائط التكنولوجية (المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي) أصبح أمرا ضروريا للتواصل مع السكان سواء للأخذ بآرائهم أو لإعلامهم بمختلف مستجدات التنمية الحضرية بمدينتهم.

*** بالنسبة للجان الأحياء:**

– على الدولة أن تعيد الاعتبار للجان الأحياء من خلال استيعاب مدى أهميتها وحجم مشاركتها في التنمية الحضرية، حتى يمكن للسكان خاصة الوثوق فيها والاعتماد عليها. ولنجاح ذلك يتعين على الدولة إعداد رؤية إستراتيجية لمجمل المجالات لمجمل المجالات التي تستطيع لجان الأحياء المساهمة فيها وتبيان كيفية ذلك وأساليبها وآلياتها.

– العمل الفعلي والواقعي بترسانة القوانين المشجعة على جعل لجان الأحياء شريك فعلي وفعال للدولة في عملية التنمية الحضرية. لذلك يقع على عاتق الدولة تكوين علاقة تكاملية وتبادلية وغير تصادمية مع لجان الأحياء، وتكون مبنية على أسس المشاركة الفعالة والحوار الايجابي والتعاون والتنسيق.

– على أعضاء لجنة الحي الاجتهاد والعمل أكثر لوضع اهتمامات وانشغالات الساكنة الحضرية على جدول عمل السلطات المحلية.

– على لجنة الحي التحلي بالاستمرارية والتنويع في النشاطات، وعدم الاكتفاء بالنشاطات الظرفية والمناسباتية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا/ المراجع العربية

1- المعاجم والقواميس

1. أحمد زكي بدوي. (1987). *معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية*. القاهرة: دار الكتاب المصري.
2. *المنجد الأبجدي*. (1967). بيروت: دار المشرق.
3. محمد عاطف غيث وآخرون.(ب. ت). *المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

2- الكتب:

1. أبو النجا محمد العمري. (2000). *تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية منظمات- إستراتيجيات*. الإسكندرية: المكتبة الجامعية.
2. أبو حجلة ماهر الحليبي. خالد سعود واخرون.(2017)*مفهوم ومعايير المشاركة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية*. الرياض.
3. أحمد ابو زيد. (1987). *البناء الاجتماعي - مدخل لدراسة المجتمع*. ج1. القاهرة: دار الكتاب العربي.
4. أحمد مصطفى خاطر. (1984). *طريقة تنظيم المجتمع*. المكتب الجامعي.
5. أحمد مصطفى خاطر. (2005). *تنمية المجتمعات المحلية*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
6. أحمد مصطفى خاطر.(2000). *تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة*. ط2. الإسكندرية: المكتبة الجامعية.
7. إدريس عزام. (2010). *مشكلات إدارة التنمية*. القاهرة- مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
8. البشير التيجاني. (2000) *التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. السيد الحسيني. (1981). *المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري*. القاهرة: دار المعارف.
10. ثائر شاكر محمود الهيتي، نزار شاكر محمود. (2016). *إدارة الجودة في التنمية الحضرية ومجالات تطبيقها*. ط1. الوراق للنشر والتوزيع.
11. حسانين سيد أبو بكر. (1992). *طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع*. القاهرة: المكتبة الانجلو المصرية.
12. حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2004). *دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية دراسة في علم الاجتماع الحضري*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
13. حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (1998). *المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
14. حسين مصطفى حسين (1982). *الإدارة المحلية المقارنة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
15. خالد ممدوح. (2009). *البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية.
16. سامية محمد جابر. (1996). *علم الاجتماع المعاصر*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
17. سعد طه علام. *التنمية والدولة*. القاهرة: دار طيبة للنشر وتوزيع التجهيزات العلمية.
18. طارق محمد عبد الوهاب. (1999). *سيكولوجية المشاركة السياسية*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

19. عادل محمود حمدي. (1973). *الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية،دراسة مقارنة*. الطبعة 1. مصر: دار الفكر العربي.
20. عاطف غيث. (1987). *علم الاجتماع الحضري مدخل نظري*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
21. عبد الرازق الشيخلي. (2001). *الإدارة المحلية دراسة مقارنة*. الأردن: دار المسيرة للطباعة والنشر.
22. عبد الغني عماد. (2012). *علم الاجتماع والبحث العلمي، الإشكالية، المنهج، المقاربات*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
23. عبد المعطي محمد غسان. (2002). *التصورات المنهجية وعملية البحث العلمي*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
24. عبد الهادي الجوهري وآخرون. (2001) *دراسات في التنمية الاجتماعية*. القاهرة: مكتبة النهضة.
25. عبد الهادي الجوهري.(1996). *أصول علم الاجتماع السياسي*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
26. عثمان غنيم. (2001). *التخطيط أسس ومبادئ*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
27. علي سعيدان. (1981). *بيروقراطية الإدارة الجزائرية*. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
28. علي معمر عبد المؤمن. (2008). *البحث في العلوم الاجتماعية*. ليبيا: الادارة العامة للمكتبات–إدارة المطبوعات والنشر.
29. محمد بومخلوف. (ماي 2001). *التحضر،التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة*. شركة دار الأمة للطباعة والنشر.
30. محمد سالم صقر المعاني. (1999). *ابن خلدون وتراثيّة المشاركة الشعبية في مشاريع الإسكان*. مجلة جامعة دمشق .المجلد15. العدد 2. الصفحات 123– 138.
31. محمد سعيد الحلبي. (27–12–2005). *دور القطاع الأهلي في اقتصاد السوق الاجتماعي*. جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
32. محمد سيد احمد غريب. (2006). *علم الاجتماع الحضري*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
33. محمد صقور. (1986). *التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف*. عمان: دار الفكر.
34. موريس أنجرس.(2006). *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية*: تدريبات عملية. تر. بوزيد صحراوي. الجزائر: دار القصبة للنشر.
35. نادية يوسف جمال الدين وآخرون. (2015). *المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد*. مصر: دار المنظومة.
36. هناء حافظ بدوي. (2014). *التنمية الاجتماعية*. الاسكندرية–مصر: دار المعرفة الجامعية.
37. ولاء البحيري. (2013). *المشاركة المجتمعية مفاهيم الأسس العلمية والمعرفية*. الإسكندرية مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.

3- المجلات

1. إسماعيل بن السعدي وسمراء فاطمي. (2017). *دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية*. الباحث الاجتماعي. الصفحات 269– 282).
2. بوبكر حربوش. (جوان 2017). *النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة أي سياسة للمدينة ؟*. العدد 24. الجزائر: مجلة العلوم الاجتماعية

3. بوعزيزي بداي. (جوان 2019). 368-360، *مراحل التنمية الحضرية في الجزائر: نحو مقاربة سوسيو - تاريخية*. الصفحات 360-368. العدد02. المجلد25. مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
4. جلال حبيب طارق. (مارس 2009). *تقييم فعالية المشاركة في مشروعات إعداد المخطط الإستراتيجي للقرية المصرية*، مثال قرية مير .العدد 37. مجلة علوم الهندسة.
5. حبشي لزرق.جلول ياسين بن الحاج. (بلا تاريخ). *المشاركة الشعبية وأثرها على السياسات التنموية المحلية*. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية. الصفحات 106-123.
6. حسيبة عايش. (2020). *التخطيط الحضري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الحضرية*. مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية. العدد 3. الصفحات 245-256.
7. رضا قجة، سعد هماش (جوان 2016). *البعد السوسيو إيكولوجي للتنمية الحضرية*. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. العدد.16 الصفحات 127-144. الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر.
8. زينب بليل.(2021). *المجالس المحلية المنتخبة، وعلاقتها بالتنمية المحلية في الجزائر*. العدد01. المجلد03. صفحات 01-22. مجلة ضياء للدراسات القانونية.
9. سالي العوضي.فوزية الذبياني. (2018). *قياس وعي الطلاب الجامعيين تجاه المشاركة المجتمعية: دراسة حالة كلية الاقتصاد والادارة- جامعة القصيم*. مجلة أماراباك. المجلد 9. العدد 31. الصفحات 103-120.
10. سامية تخريست. (2023). *خصائص ومميزات الدراسات السوسيولجية الحضرية في الجزائر*. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية. مجلد 11. العدد 01. الصفحات 509-601.
11. سمية نخلة. سامية عزيز. (2022). *المعوقات الإدارية للمشاركة السكانية في التحسين الحضري (دراسة ميدانية لعينة من رؤساء لجان الأحياء بمدينة بسكرة)*. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. المجلد 10. العدد 04. الصفحات 145-167.).
12. - سمير بشارة ومحمد الشريف عداد.(28-12-2020). *التحولات العمرانية في مدينة بسكرة وتأثيراتها على المحيط*. العدد 05. المجلد 09. صفحات 137-160. مجلة علوم الإنسان والمجتمع.
13. طارق بركات. (2014).*تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية*. مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.المجلد26. العدد5.
14. عاشور قياتي. (اكتوبر 2017). *دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية*. الجزائر: مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. العدد 11. الصفحات 75- 89.
15. عامر بوسالمي. (04-12- 2018). *التنمية الحضرية في الجزائر: أي دور للمجتمع المدني؟ دراسة ميدانية لاحزاب ونقابات وجمعيات- بمدينة خنشلة-*. الجلفة: مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة. العدد 4. الصفحات 193-206.
16. عيسى الدوي موزه.علاء زهير الرواشدة.(جانفي 2018). *المشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة في البلدان النامية، تحليل سوسيولوجي للمعوقات وآليات المواجهة*. المدية: مجلة الدراسات القانونية.
17. فايزة بوعمامة. (06، 2017). *الشراكة المجتمعية في اتخاذ القرارات كمؤشر لعملية تنموية محلية ناجحة*. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية. الصفحات 213-224.
18. فدوى بوعشرية، جمال درويش.(2021). *دور لجان الأحياء في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس*. العدد02. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية.

19. فروق يعلى.(2022). *مشكلات التحضر في المدينة الجزائرية*. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. العدد 02. الصفحات 272-285.
20. لبنى جصاص. (أفريل 2019). *دور لجان الأحياء في التنمية المحلية في الجزائر*. العدد 01. المجلد 03. مجلة الناقد للدراسات السياسية.
21. - محمد الصافي.(مارس 2018). المدن الصحراوية بجنوب المغرب من نسق البداوة إلى ضرورة التحضر، نظرة على التحولات الاجتماعية والعمرانية. العدد 29. جامعة الاغواط: مجلة العلوم الاجتماعية
22. مليكة سايل. (فيفري، 2015). *دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة*. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الصفحات 138-151.
23. ناريمان بطيب. (2017). *حوكمة التنمية الحضرية لتحسين الادارة المحلية بالجزائر " أبعاد مشاركة المواطن"*. المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية. الصفحات 51-62.
24. نذير بوحنيكة. وداد دريوش. (ديسمبر 2022). *مشكلة تأخر سن الزواج عند الشباب الجزائري:قراءة سوسيو إحصائية في العوامل والآثار*. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. جامعة البليدة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
25. نورية سوالمية. (جويلية 2018) *المدينة والحضرية في الجزائر: مقاربة نظرية*. مجلة آفاق لعلم الاجتماع. العدد 15. الصفحات 98- 115.

4- المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. أبو الفتوح بوهريرة.(2014-2015). *قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة*. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التربية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
2. احمد هداجي. (2022-2023). *التحضر وأثره في تغيير العلاقات الاجتماعية دراسة حالة المدينة الجديدة الشيخ سيدي محمد بلكبير أدرار*. اطروحة دكتوراه تخصص علم الاجتماع الحضري. أدرار: جامعة احمد دراية.
3. السعيد رشيدي. (2007-2008). *لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة، دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية 07 المدينة الجديدة علي منجلي*. الماجستير في علم الإجتماع الحضري. قسم علم الاجتماع والديموغرافيا. قسنطينة: جامعة منتوري.
4. أمال لبعل.(2017-2018). *التخطيط الحضري، والتنمية المستدامة في الجزائر- حالة بلدية بسكرة نموذجا-*. رسالة دكتوراه العلوم. تخصص علم الاجتماع التنمية. قسم العلوم الاجتماعية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
5. امجد ناهض سكيك. (2012). *دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة حالة دراسية تجربة لجان أحياء بلدية غزة*. كلية الهندسة. قسم الهندسة المعمارية. غزة: الجامعة الاسلامية.
6. انس عرعار. (2015-2016). *المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة دراسة ميدانية بمدينة باتنة*. أطروحة دكتوراه تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل. قسم علم الاجتماع والديموغرافيا. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. باتنة: جامعة الحاج لخضر.
7. ايمن عزمي جبران سعادة. (2009). *آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني (حالة دراسية الضفة الغربية)* فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

8. جميلة العلوي. (2006–2007). *واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف حي طنجة نموذجا*. تخصص علم الاجتماع الحضري. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. قسنطينة: جامعة منتوري.
9. جهيدة شاوش اخوان. (2003–2004). *المجتمع المدني والتنمية المحلية (جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا)*. مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية. كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
10. حكيمة بولعشب. (2006–2007). *مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية دراسة ميدانية بمنطقة عين الصحراء بمدينة تقرت*. مذكرة ماجستير تخصص علم الاجتماع الحضري. قسم علم الاجتماع والديموغرافيا. قسنطينة: جامعة منتوري.
11. حياة بن زارع. (2015) *المشاركة المجتمعية ودورها في تفعيل التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير. جامعة قالمة.
12. خديجة بوسعيد. (2009–2010). *التكفل بالبعد الاجتماعي في برامج التنمية الحضرية، مسألة التنمية الحضرية المستدامة استشارة ومساهمة السكان في مشاريع إعادة تأهيل المحيط المبني في الجزائر العاصمة*. تخصص علم الاجتماع الحضري. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2.
13. رابح سعدان. (2005–2006). *الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة: المنطقة الحضرية للبوني– عنابة – نموذجا*. شهادة ماجستير. كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية. عنابة: جامعة باجي مختار.
14. رياض تومي. (2005–2006). *أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية، مدينة الحروش نموذجا*. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية. قسم علم الإجتماع والديمغرافيا. قسنطينة: جامعة منتوري.
15. سليم سليمان العمور. (2021). *دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس (دراسة حالة بلدية خان يونس)*.ماجستير الهندسة المعمارية. كلية الهندسة. غزة: الجامعة الإسلامية.
16. شوقي قاسمي. (2013/2012). *معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش. دراسة ميدانية لبرامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر*. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
17. صفاء علي الرفاعي. *دور المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري*. جامعة الاسكندرية: كلية التربية.
18. عادل عميرة. (2013–2014). *الرقابة الإدارية في مجال التهيئة والتعمير*. مذكرة ماستر. كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق تخصص قانون إداري. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
19. عبد احمد يوسف حمايل. (2011). *دور إذاعة " أمن أف أم" في تعزيز الانتماء الوطني لدى الطلبة الجامعيين – جامعة الشرق الأوسط أنموذجا–*. ماجستير. كلية الإعلام. الاردن: جامعة الشرق الأوسط.
20. عبد السلام عبد اللاوي وامال بوبكر.(2020). *أهمية المشاركة الشعبية في تفعيل أداء الجماعات المحلية وتجسيد التنمية في الجزائر*. صفحات 97–109. جامعة المسيلة: مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي.
21. عبد القادر بريم. (2017–2018). *دور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته دراسة ميدانية بمنطقة الونشريس في مدينتي تيارت وتيسمسيلت*. تخصص علم الاجتماع الحضري. قسم علم الاجتماع والديموغرافيا. جامعة الجزائر: ابوالقاسم سعد الله.

22.قدومي منال. (2008). *دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس*. رسالة ماجستير. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
23.لبنى الكنز.(2008–2009). *دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي–دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك سكيكدة*. ماجستير. عنابة: جامعة باجي مختار.
24.محمد خشمون.(2010–2011). *مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية*. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. قسنطينة: جامعة منتوري.
25.منال عرسان سعيد قرارية.(2004). *اليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية*. جامعة النجاح الوطنية. اطروحة ماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي، فلسطين،
26.نجاة طاهري.(2020–2021). *دور المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر*. كلية الحقوق والعلوم السياسية. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
27.وهيبة ذهبي. (2020–2021). *المشاركة السكانية في تنظيم المجال العمومي تحليل أشكال المشاركة بين نوعين مختلفين – الساحة والمسجد–*. تخصص علم الاجتماع الحضري. كلية العلوم الاجتماعية. قسم علم الاجتماع والديموغرافيا. الجزائر: جامعة أبو القاسم سعد الله.

5- الملتقيات:

1. علي عصام. (2000). *دور التشريعات العمرانية في عملية التنمية الحضرية المستدامة في مصر*. المؤتمر العربي الاقليمي. التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة. القاهرة: الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

6- الوثائق والجرائد:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (04–12–1990). *القانون 90/31 الخاص بالجمعيات*، المادة 02.
2. علي الكواري. *نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة*.مركز الدراسات الوحدة العربية.
3. محمود كفاوين. (2005). *تنظيم المجتمع*. مقرر 3312. برنامج التنمية الاجتماعية والاسرية. جامعة القدس المفتوحة.
4. مؤسسة نماء الراجحي الانسانية. (2012). *المشاركة المجتمعية الاطار المفاهيمي وأولويات المنح*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

7- المطبوعات:

1. نتيجة جيماوي. (2017–2018). *محاضرات في مقياس الظاهرة الحضرية*. مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى تخصص علم الاجتماع الحضري. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

8- المواقع الالكترونية:

1. *الموقع الرسمي لولاية بسكرة*. 11–10–2023. http://wilayabiskra.dz/?page_id=2640
2. *المعاني*. (بلا تاريخ). *المعاني*. 25–02–2020 من المعاني الجامع: http://www.almaany.com
3. *مدونة العمران في الجزائر*.(2012). 14–05–2023. https://digiurbs.blogspot.com/2012/12/blog-post_7.html

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية

1- أطروحة

1. Moatasim Faiza.(2005). *Practice of community architecture*. the Faculty of Graduate Studies and Research in partial fulfillment. Master of Architecture. School of Architecture. Montreal: McGill University.

2- مجلة

1. Simbille Joclyne.(fevrier 1994). *La politique de la ville: Fruit et ferment du renouveau du services publi*c. Magasine sciences de la societe. N31. article pages 139-153.

3- وثيقة:

1. United Nations. (1962). *Decentralization for National and Local Development*. New York

الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	استمارة الاستبيان
02	شبكة الملاحظة
03	صور فوتوغرافية توضح الوضع المزري لأحياء الدراسة
04	قائمة الأساتذة المحكمين لاستمارة الاستبيان
05	خريطة توضح موقع مدينة بسكرة في الجزائر
06	شكل يوضح تموقع مدينة بسكرة في الولاية
07	وثيقة تسهيل المهام للدراسة الميدانية

الملحق رقم 01: استمارة الاستبيان

جامعـــــــة محمـــد خيضـــــر بسكـــــرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص علم الاجتماع الحضري

الموضوع معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية (دراسة ميدانية بمدينة بسكرة)

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة وعليه نرجوا منكم الإجابة عن الأسئلة بكل دقة وجدية من خلال وضع علامة (×) في الخانة المناسبة، ونؤكد لكم أن إجابتكم ستستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة:**

***نخلة سمية** *** أ.د. عزيز سامية**

السنة الجامعية: 2024/2023

أولا: بيانات عامة:

1- السن:

[25- 40] ☐

[41- 56] ☐

[57- فما فوق[☐

2-المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐

متوسط ☐

ثانوي ☐

جامعي ☐

3-الحالة المهنية:

أعمال حرة ☐

موظف ☐

متقاعد ☐

عاطل عن العمل ☐

4-منذ متى وأنت تقيم في هذا الحي؟

- أقل من 05 سنوات ☐

- 05 - 10سنوات ☐

- أكثر من 10سنوات ☐

5 - ما الذي دفعك لاختيار هذا الحي؟

- قريب من وسط المدينة ☐

- قريب من مكان العمل ☐

- تواجد الأهل والمعارف ☐

- سعر العقار مناسب ☐

- لم أختره المسكن مقدم من طرف الدولة ☐

المحور الثاني: كلما زاد شعور عدم انتماء الساكن للحي كلما زاد عزوفه عن المشاركة السكانية في التنمية الحضرية للحي بمدينة بسكرة.:

6- أين كنت تسكن قبل الانتقال لهذا الحي ؟

- خارج الولاية ☐
- في حي أخر بالمدينة ☐
- في إحدى القرى التابعة لولاية بسكرة ☐

7- ما صيغة المسكن الذي تعيش فيه؟

- ملك ☐
- إيجار ☐
- هبة ☐

8-هل قمت بترميم أوطلاء واجهة المسكن الذي تقيم فيه؟

- نعم ☐
- لا ☐

* إذا كانت الإجابة بـ "لا" أذكر لماذا؟

-لأنه لا يحتاج إلى ذلك ☐ - لان المنزل ليس ملكك ☐

- ليس لديك الوقت ☐ - التكلفة المادية ☐

- لا تهتم بالمظهر الخارجي للمنزل ☐

9- أين تقضي معظم وقت فراغك؟

- في المنزل ☐
- في ساحة الحي ☐
- مقهى الحي ☐
- على الرصيف بالحي ☐
- خارج الحي ☐

10-هل أنت راض عن الوضع المعيشي بالحي؟

- نعم ☐
- لا ☐

*إذا كانت الإجابة بـ" لا" وضح لماذا؟

- إنتشار النفايات والقاذورات ☐
- الطرقات غير معبدة ☐
- قلة المرافق العمومية ☐
- نقص أو عدم توفر وسائل النقل ☐
- علاقة سطحية مع الجيران ☐
- ضيق الشوارع والأرصفة غير مهيأة ☐

انعدام أونقص المساحات الخضراء ومساحات لعب الأطفال ☐

11- هل تستعين بجيرانك عند تعرضك للمشاكل؟

- دائما ☐
- أحيانا ☐
- أبدا ☐

12- ما هو موقفك من وجود مشكلة في الحي؟

- لا تهتم بما يحدث في الحي ☐
- أتعاون مع الجيران في حلها ☐
- تبليغ السلطات المعنية للتدخل في حلها ☐

13- هل سبق وشاركت مع جيرانك في نشاطات لتنمية الحي ؟

- دائما ☐
- أحيانا ☐
- أبدا ☐

* في حالة الإجابة بـ " أبدا" وضح لماذا؟

-لأنها ليست من اختصاصك ☐
- ليس لك علاقة بسكان الحي ☐
- لا يهمك ما يحدث في الحي ☐

14-هل تحس أن الحي يمثل جزء من مسكنك؟

- نعم ☐

- لا ☐

في حالة الإجابة بـ "لا" برر لماذا؟

- لا أشعر بالاندماج مع السكان ☐
- لا أشعر بالأمان في الحي ☐
- لا أشعر بالراحة في الحي ☐

15-لو أتيحت لك فرصة الانتقال من الحي، فهل تغادره؟

- نعم ☐
- لا ☐

* في حالة الإجابة بـ "نعم" وضح لماذا؟

- المسكن غير لائق ☐
- الجيران سيئين ☐
- ظروف الحي غير ملائمة ☐
- الحي بعيد عن مركز المدينة ☐

المحور الثالث: يؤثر ضعف التمثيل السكاني (لجان الأحياء) سلبا على المشاركة السكانية في التنمية الحضرية للحي بمدينة بسكرة.

16- هل لديكم لجنة حي منتخبة في حيكم؟

- نعم ☐
- لا ☐

17- هل أنت عضو في لجنة الحي؟

- نعم ☐
- لا ☐

*إذا كانت الإجابة بـ" نعم" انتقل إلى السؤال رقم 20.

*إذا كانت الإجابة بـ" لا" وضح لماذا؟

- لا تثق في المسؤولين عنها ☐
- لا تحب المساهمة في العمل التطوعي ☐

- التهرب من تحمل المسؤولية ☐
- لجنة الحي تسعى فقط لتحقيق مصالحها ☐
- عمل لجنة الحي يكون فقط في المناسبات ☐

18- هل تعرف أعضاء لجنة الحي؟

- نعم ☐
- لا ☐

19- إذا واجهتك مشكلة داخل الحي,هل تتوجه للجنة الحي لطلب المساعدة؟

- نعم ☐
- لا ☐

* في حالة الإجابة بـ " نعم" ماذا فعلت لجنة الحي؟

- لم تهتم ☐
- حلت المشكلة ☐
- حاولت ولم تستطع ☐

* في حالة الإجابة بـ " لا" وضح لماذا؟

- لعدم ثقتك فيهم ☐
- لعدم قدرتهم على حل المشكلات ☐
- لجنة الحي لا تملك أي سلطة لحل المشكلات ☐

20- هل تنظم لجنة الحي نشاطات في المناسبات الدينية والوطنية؟

- دائما ☐
- أحيانا ☐
- أبدا ☐

21- هل تقوم لجنة الحي بعقد اجتماعات دورية للاستماع لانشغالات سكان الحي؟

- دائما ☐
- أحيانا ☐
- أبدا ☐

22- هل تحرص على حضور اجتماعات لجنة الحي مع السكان؟

- دائما ☐
- أحيانا ☐
- أبدا ☐

23- هل سبق للجنة الحي تنظيم حملات تطوعية لتنمية الحي؟

- نعم ☐
- لا ☐

24- هل تشارك مع لجنة الحي بحملات تطوعية لتنمية الحي؟

- دائما ☐
- أحيانا ☐
- أبدا ☐

25- هل سبق للجنة الحي أن ساهمت في حل مشاكل الحي؟

- دائما ☐
- أحيانا ☐
- أبدا ☐

* أذكر بعض المشاكل التي ساهمت لجنة الحي في حلها: (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- انتشار النفايات ☐ - الإنارة العمومية ☐
- تهيئة مساحات لعب الأطفال ☐ - انعدام المساحات الخضراء والتشجير ☐
- اهتراء المساحات المشتركة في العمارات ☐
- صيانة مجاري المياه وقنوات الصرف الصحي ☐

26- هل تعتقد أن لجنة الحي تساهم في اتخاذ القرار على المستوى المحلي؟

- دائما ☐
- أحيانا ☐
- أبدا ☐

27- هل تثق في قدرة لجنة الحي على تنمية الحي؟

- نعم ☐

- لا ☐

* إذا كانت الإجابة بـ" لا" وضح لماذا ؟

- دورها غير واضح ☐
- لانها كيان وهمي ☐
- ليس لديهم أي سلطة ☐
- عملها مناسباتي ☐
- لا تمثل سكان الحي ☐

أعضائها يخدمون مصالحهم الشخصية ☐

المحور الرابع: يساهم سوء المعاملات الإدارية في إعاقة المشاركة السكانية في التنمية الحضرية بمدينة بسكرة:

28-هل تحل السلطات المحلية مشكلات الحي عادة:

- فور حدوث المشكلة ☐
- بعد عدة شكاوي من السكان ☐
- يستغرق حلها الكثير من الوقت ☐

29- هل تسهل السلطات المحلية عملية استقبال المواطنين وتلقي شكاويهم وانشغالاتهم؟

- نعم ☐
- لا ☐

30- هل أيام الاستقبال المخصصة لنقل انشغالات السكان للسلطات المعنية:

- كافية ☐
- غير كافية ☐

31- هل يتم استقبالكم من طرف المسئولين؟

- نعم ☐
- لا ☐

*إذا كانت الإجابة بـ "نعم" فهل الوقت الذي يمنحونه لكم لكي تعبروا عن انشغالاتكم:

- كاف ☐
- غيركاف ☐

* إذا كانت الإجابة بـ " لا" ما هي المبررات التي تتلقونها في كل مرة؟

- عدم تواجد المسؤول ☐
- الاستقبال يكون فقط للممثلين الرسميين ☐
- كتابة الانشغالات في دفتر الشكاوي للنظر فيها لاحقا ☐

32- هل تشارك في نقل انشغالات الحي إلى السلطات المحلية؟ ☐

- نعم ☐
- لا

33-هل تطلب السلطات المحلية المساعدة من السكان من اجل تنمية الحي؟

- نعم ☐
- لا ☐

* إذا كانت الإجابة بـ "نعم" فيما تتمثل هذه المساعدة:

توزيع السكنات ☐ تهدئة الاضطرابات ☐

نشاطات تشجير ونظافة ☐ حملات تحسيسية وتوعوية ☐

34- كيف تتواصل السلطات المحلية مع السكان بشأن المشاريع التنموية التي تستهدف حيكم ؟

- مكاتب إعلام وتوجيه ☐
- تفويض لجنة الحي ☐
- أثناء انجاز المشروع على الميدان ☐
- منشورات وملصقات على لوحة الإعلانات ☐
- استدعاء أفراد متطوعين من الحي ☐

35- هل تستقبل السلطات المحلية اقتراحاتكم وأفكاركم بشأن المشاريع التنموية التي تستهدف حيكم؟

- نعم ☐
- لا ☐

36- هل تسهل عليكم السلطات المحلية إجراءات المساهمة في تنمية الحي؟

- نعم ☐
- لا ☐

* إذا كانت الإجابة بـ نعم فيما تتمثل هذه التسهيلات؟

☐

- الإعانات المالية

- الأدوات أو الإمكانيات المادية ☐

منح ترخيص استغلال المقرات أو المساحات العامة ☐

37-هل يوجد تنسيق بين جهودكم وجهود السلطات المحلية في تنمية الحي؟

- نعم ☐

- لا ☐

38- ما هي أهم الصعوبات التي تعترضكم في المعاملات الإدارية مع السلطات المحلية؟

- كثرة الأوراق و التنقل بين المكاتب ☐

- البطء في التنفيذ ☐

- الوساطة ☐

- غياب الموظفين ☐

39- كيف تقيم المعاملات الإدارية مع السلطات المحلية؟

- جيدة ☐

- حسنة ☐

- سيئة ☐

40- هل ترى أن تنمية الحي هو من مهام:

- السلطات المحلية ☐

- لجنة وجمعيات الحي ☐

- سكان الحي ☐

شكرا لكم مرة أخرى على تعاونكم معنا خدمة للعلم والمعرفة

وجزاكم الله خيرا

الملحق رقم 02: شبكة الملاحظة

الحي / العبارة	400 مسكن العالية	حي 240 مسكن الكورس	حي المجاهدين	حي راس القرية
مدى انتشار النفايات المنزلية والنفايات الصلبة في الحي	انتشار كبير للنفايات المنزلية خاصة في الساحات العامة وبالقرب من أعمدة الكهرباء وأمام المدارس	منتشرة بكثرة وأغلبها في حاويات لكن غير كافية, ومكومة بجانبها على الأرض. وانتشار كبير للنفايات الصلبة أيضا في الحي	انتشار قليل للنفايات المنزلية أما النفايات الصلبة فهي بنسبة أكبر في هذا الحي	انتشار كبير للنفايات المنزلية خاصة في الساحات العامة وبالقرب من أعمدة الكهرباء
ملاحظة الفضاء العام في الحي (ساحات لعب الاطفال, الأرصفة, المقاعد...)	أغلبها مستعمل لأغراض شخصية عن طريق الحيازة والتعدي عليها من قبل بعض السكان. مداخل العمارات مهترئة وفي حالة مزرية.	لا يوجد مقاعد ولا ساحات لعب أطفال. مداخل العمارات تكاد تغلق بالنفايات الصلبة.	الأرصفة في وضعية مزرية لا وجود لمساحات لعب الأطفال أو للمقاعد. وجود العديد من الحفر	الأرصفة في وضعية مزرية لا وجود لمساحات لعب الأطفال أو للمقاعد.
وضعية الحي من حيث تواجد المساحات الخضراء والأشجار	لاتوجد مساحات خضراء. توجد بعض الشجيرات على حافة الطريق في الشارع الرئيسي	توجد مساحة صغيرة تحتوي على بعض الأشجار ولكن بدون عناية أما الجزء الآخر منها فيستعمل لتربية المواشي	لاتوجد مساحات خضراء والتشجير ضعيف جدا.	لاتوجد مساحات خضراء والتشجير ضعيف جدا.
وضعية الحي من حيث مشاكل تسرب الماء ومشاكل الصرف الصحي	مداخل العمارات مهترئة بسبب تسرب المياه وكذلك بسبب المياه المستعملة في التنظيف من طرف	وجود بِرك من المياه الناتجة عن تسرب للمياه الصالحة للشرب من الأنابيب.	وجود برك من المياه القذرة الناتجة عن تسرب في قنوات الصرف الصحي.	لا توجد

	السكان			
مظاهر لمشاركة السكان في نشاط بالحي	لا توجد	لاتوجد	لاتوجد	لاتوجد

*** نتائج الملاحظة:**

أظهرت نتائج الملاحظة أن:

–هناك إنتشار كبير للنفايات المنزلية بطريقة عشوائية في الأحياء المذكورة سابقا وبالأخص في الأحياء الجماعية أما الأحياء الفردية فتنتشر فيها النفايات الصلبة بالإضافة للنفايات المنزلية.

– ملاحظة نقص فادح في التشجير وفي المساحات الخضراء التي تستعمل لأغراض شخصية في جميع الأحياء التي شملتها الدراسة.

– الفضاء العام في الأحياء في وضع يشوه منظر الحي حيث أن السكان يستعملونه لتربية المواشي أو يحيطونه بأسلاك ويتخذون منه مكان لتخزين الخردوات.

– تشوه منظر الحي بسبب اهتراء الأرصفة ووجود الأتربة, كما أن واجهة المنازل بدون طلاء ما يوحي بمنظر غير متجانس للحي, ما ينتج تلوث بصري للمدينة ككل.

– لم نقابل أي نشاط مشترك للسكان في الأحياء.

الملحق رقم 03: بعض الصور التي توضح الوضع المزري الذي تعانيه أحياء الدراسة:

صور من حي 400 مسكن العالية(تصوير الباحثة)

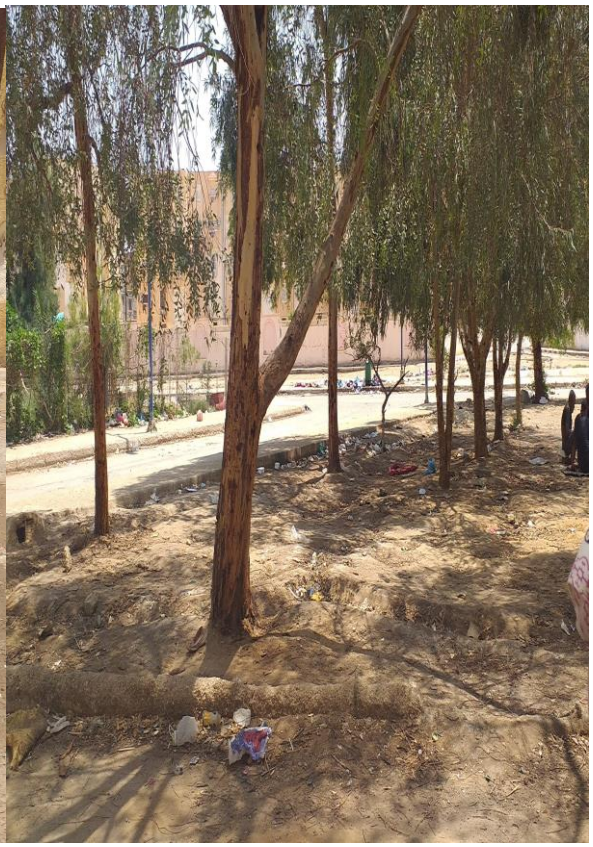

صور من حي 240 مسكن الكورس(تصوير الباحثة)

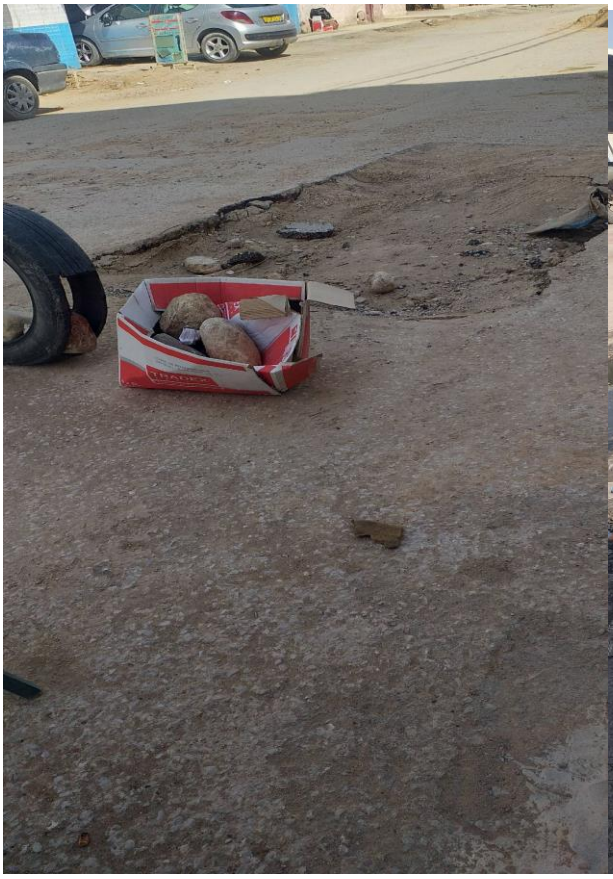

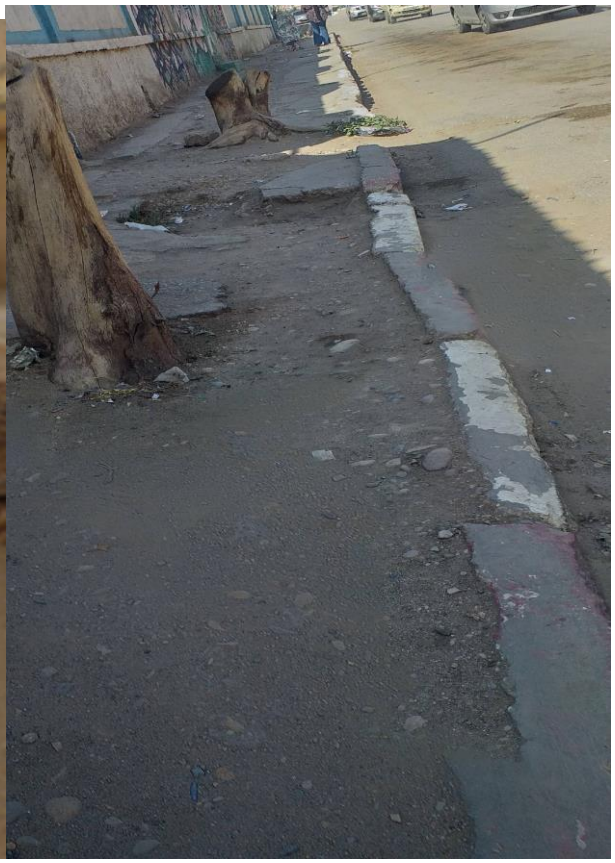

صور من حي المجاهدين(تصوير الباحثة)

صور من حي راس القرية (تصوير الباحثة)

الملحق رقم 04:

قائمة الأساتذة المحكمين لاستمارة الاستبيان

الاسم واللقب	التخصص	الرتبة	المؤسسة
قاسمي شوقي	علم الاجتماع	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة
جيماوي نتيجة	علم الاجتماع	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر بسكرة
جهيدة شاوش اخوان	علم الاجتماع	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة
الزبير بن عون	علم الاجتماع	أستاذ التعليم العالي	جامعة عمار ثليجي الأغواط
رداف لقمان	علم الاجتماع	أستاذ محاضر أ	جامعة عمار ثليجي الأغواط
بودالي بن عون	علم الاجتماع	أستاذ التعليم العالي	جامعة عمار ثليجي الأغواط
يعلا فاروق	علم الاجتماع	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

الملحق رقم 05:

خريطة توضح موقع مدينة بسكرة في الجزائر

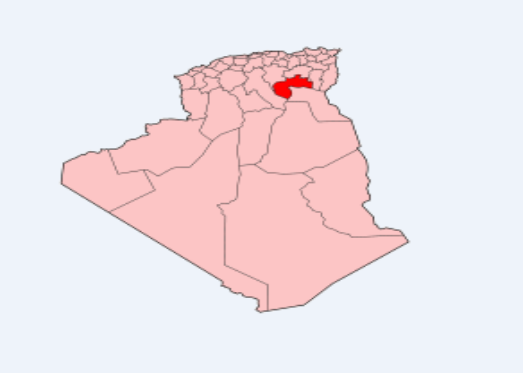

المصدر https://interieur.gov.dz/Monographie/charte.php?lang=ar

الملحق رقم 06: شكل يوضح تموقع مدينة بسكرة في ولاية بسكرة.

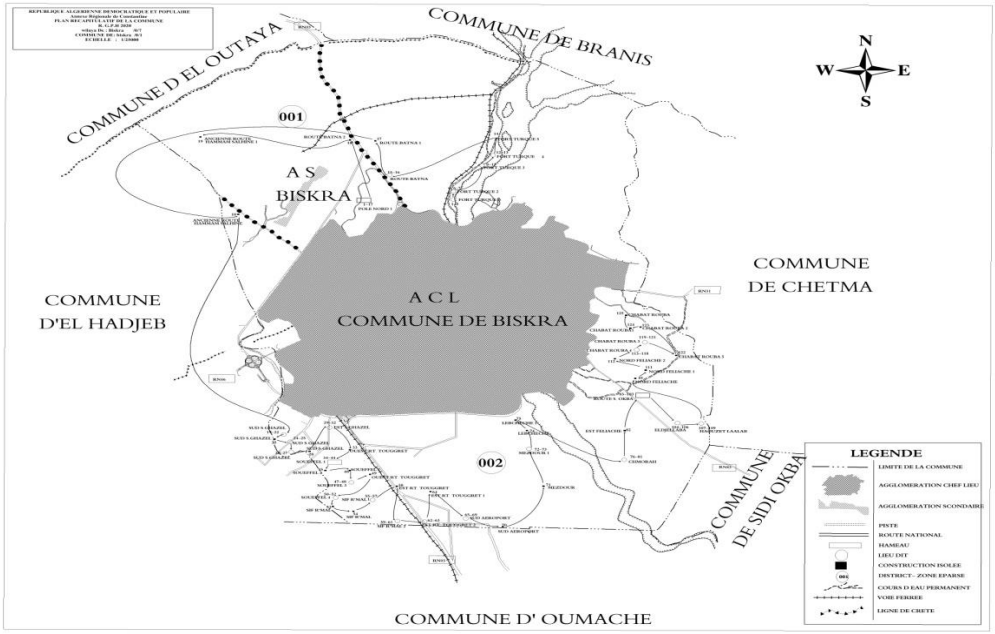

المصدر : بلدية بسكرة،الأمانة العامة، مكتب الإحصاء

الملحق رقم 07:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Universite Mohamed Khider - Biskra
Faculte des sciences humaines& sociales
Département des sciences sociales

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
الرقم : ٨٧/ ن ق ع إ ب ت بسكرة / 2023

إلى السيد المحترم مدير : مديرية الشؤون الاجتماعية والقانونية – بلدية بسكرة–

الموضوع: تقديم تسهيلات "دراسة ميدانية "

في إطار التعاون بين جامعة بسكرة ونظيراتها الأخرى وكذا بينها وبين المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية الوطنية والتربوية، فإننا نرجو من سيادتكم الفاضلة، خدمة للبحث العلمي تقديم التسهيلات الممكنة للطالب (ة): نخلة سمية

من خلال تمكينه من الاستفادة من المرافق والبيانات المتوفرة لديكم، قصد إتمام إنجاز أطروحة الدكتوراه.

في شعبة: علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع الحضري

الموسومة: معوقات المشاركة السكانية في التنمية الحضرية -دراسة ميدانية بمدينة بسكرة -

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

بسكرة في: 2023/03/22

مساعد رئيس القسم المكلف
بما بعد التدرج والبحث العلمي

مدير العلوم الاجتماعية